

﴿الجزء الثاني﴾  
من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة  
بالتصنيف من الكلام على مغني ابن هشام  
تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد  
الشمي نور الله حفرة  
ورفع في الجنة  
درجته  
آمين

عطبعة محمد أفندي مصطفى

(قوله أحدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل إلا أن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اضافة وابل لان ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة ربوة أصابها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي أصابها وابل لعدم تعين ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي ربوة و الفرق آخر بين الآيتين وهو أن الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف الصفتين في الآية الاولى فانهم ما عارضتا والثانية مترتبة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضعين وحصل الجواب عن قول أبي حيان في قوله تعالى كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل أخرج صفة وينظر ما للفرق بين الموضعين انتهى (قوله أي الذي صبح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زبابة) هو برأي مفتوحة فثناة تحتية مشددة فوحدة بعد الالف اسم أبي الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصري والحارث هو ابن همام الشيباني (قوله وذلك لانه يريد بالهف نفسي) في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا يكون لقيته فقتلته انما ارتكبناه لاجل أنه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية إلا أن الظاهر أنه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا بالهف أي ويريدوا بالهفي وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحارث ابن همام الشيباني حين قال أيا ابن زبابة ان تلقني \* لا تلقني في النعم العازب أي باحسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز أن يكون على قصد التكميم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لولا لاقية وحده \* لا تب سيفانا معي الغالب أي مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط فيه فيقال زبابة هو الشاعر يظهر الالهف والحزن لاجل الحارث أو بسببه أو زبابة اسم أبي المهج وأو الممدوح والحارث اسمه انتهى (قوله الثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة وأولى الاشياء الفاء لما نسبت للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقال الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال أو مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا إلا أن يريد الابطال على سبيل الوجوب لان الابطال في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لا نناقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيديوه انه حينئذ خبر مبتدأ محذوف وسيمد كذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكرنا الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخل الفاء عليه اذا كانت لافيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت لمجرد النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله أحدها أن يكون الجواب جملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان أطعموهم انكم شركون لا نناقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلما ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقص لا نناقول الجواب المذكور انما يبدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذا اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله نحو وان بمسك بخير فهو على كل شيء قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والافق قد صرح في أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن نحو قوله تعالى من كان يرجو

لفاء الله فان أجل الله لا يت يكون الجواب فيه محذوفان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد ال جاء أولم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائيًا) أى فعل الجملة الواقعة جوابا لسواء كان ذلك الفعل انشائيًا بنفسه نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني أم بغيره نحو وان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء أيضا كان الفعل مذكورا كما مثل أم غير مذكورا نحو وان قام زيد فوالله لا قوم وان لم يقب زيد فيا خسره رجلا وفي الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك قاتبعوني وفلا تشهد معكم ثم بحيث يذكّر الكل في نسق واحد ويذكر في يأتيكم بماء معين بعد الجميع والافلام في الفصل بها بين الامور المتناسبة وأقول بل المناسب أن يذكر في يأتيكم بماء معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة (قوله فان أهلاك الى آخره) الحق بالمهمة الغيظ واللاطف النار وتكاد وتلتب بالمشاة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللطى وهى مؤنثة أو بالمشاة التحتية على اكتساب المضاف وهى لطفى من المضاف اليه وهو الضمير التذكير (قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف) هذاجواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطاً تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطاً وتقدير الجواب أن الفاء حينئذ ليست بدخلة على المضارع وانما هى داخلية على مبتدأ ذلك المضارع خبره فهى فى الحقيقة داخلية على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطاً وهذا مذهب سيمويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيمويه أقيس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلولا أنه خبر لمبتدأ لم تدخل عليه الفاء وقد اسلفنا في الابالفتح والتخفيف كلام الرضى في هذافا ليراجع عمه (قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء) يعنى وهى حينئذ لا تجتمعها وانما تجتمعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لانائبه عنها فاسقط قول السارح قضية هذأن لا يجتمعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هى الفجائية وهى تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معهما تعا وتعالى وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل اذا هى شاخصة أو فهى شاخصة كان سديدا (قوله وتقدم تأويله) يعنى في الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية ثابتة عن فاعل كتب وللو الذين متعلق بها والجواب محذوف أى فليوص (قوله ومنه حديث الاقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها وان لا يحجى فاستمتع بها والاقطة بفتح القاف المال المنقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لذ كور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لذ كور وذلك في المبتدأ اذا كان اسما موصولا بفعلى أو ظرف أو مذكورة موصوفة به مالان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصفة والصفة كالشرط والخبر كالجزء الذى يدخله الفاء قال الرضى وكان حق الموصول في هذا أن لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن في كونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن أى الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الافعال مسـتقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مسـتقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجریده منها مع قصد السببية (قوله وقائلة خولان فان كبح فتاتهم) هذا صدر بيت عجزه \* وأكرومة الحيين خلو كما هيا \* وخولان بفتح الخاء المحجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالا بحوية من العجب والمراد بالحيين هنا حى أبيها وحى أمها والخلو بكسر الميم وسكون اللام الخالية وكما هيا خبر بعد خبر وما كافة (قوله أنت فانظر لاي ذاك نصير) هذاعجز بيت مقفى من بحر الخفيف صدره \* أرواح مودع أم بكور \* والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكراى ذهب أو أنى بكرة واسم الإشارة أعنى ذاك مفرد فى اللفظ متعد فى المعنى لانه مشاربه الى متعد وذلك أضاف ايا اليه وهى انما تضاف الى متعدد (قوله وقال ابن برهان تراء الفاء عند أفعالنا جميعا) يعنى البصريين لانه منهم ويعنى من عبد اسيمويه لانه

لا يقول بزيادتها (قوله واذا اهلكت فعند ذلك فاجزى) هذا مجزى بصدده لا تجزى ان منفس اهلكته ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير ويرى ان منفسا والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلكت منفسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لم تقدم مع معمول الجزاء على فائه لان الظرف أعنى عند ذلك معمول لا جزي انتهى وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهر الذي يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها لضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلية عليه وقال أبو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اضمار الفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله خو لا فانكح على أن التقدير هذه) في الشرح الفاء على هذا السببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية تأكيد الاول بل هو تأسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظرا (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا اهلكت فعند ذلك فاجزى قال الرضي قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو ور بك فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فايغروا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيما وما قبلها منصوبا أو بمنسوبة به انتهى وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد أن اما محذوفة فيه إجماف لكن لا يخفى أن الإجماف وان منع منه ذلك فاعلم ان منع منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) في الشرح ولا يمكن أن تكون الفاء حينئذ زائدة لانه يصدد السمع فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم انشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) في الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو هو من الاشتغال وقبله أمام قدره أي أمامه ذافليذوقوه (قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضحى البارز ويتذبذب مجتمعين بينهما موحدة أي يذهب ويحيى وفي الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير يضربها فتركت ضاحي جملدها (قوله فليل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها) هذا قول الفراء فانه قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما يا بنيكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال وبدل على أن الفاء ليست بناسقة أن الواو لا تصلح في موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من اسنهم لما جاءز يد فلما جاء خالد قبل جمعهم (قوله وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى) فيه نظر لان كون الثانية تكرير للاولى يقتضي ان كفروا بجواب للاولى لهما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما الطول الكلام وهذا القول أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد (قوله وقيل جواب الاولى محذوف) هذا قول الاخفش والزجاج ذهبوا الى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه (قوله وفيه إجماف) هو بجمع بعدهما مة يقال أخففته الفاقة أي أفقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه ما قاله المصنف ان أصل أمار يذوق فاضل مهمما يكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت امام مقامها فلو حذفت بعد ذلك لم حذفت على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا مع أن الاصل أدعوا فحذف وجعل حرف النداء نائبا ما به ومع ذلك لم يعتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل (قوله وفيه بعد) يعني من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبهه فاعبد الله) في الشرح الظاهر أنه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاول والثاني ولا شك أن في حذف المعطوف عليه مع تقديم معمول على حرف العطف تعسفا وأقول انما ارتضاء لان الجميع فالوا بظنيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في نحو أمار يذوق فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في حيزا ما معمول للمحذوف مطلقا (قوله ما في حيزا ما معمول للمحذوف مطلقا) قوله ما في حيزا ما معمول للمحذوف مطلقا



عند مبرمان) يعني جلالة المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أي اسحق) يعني الزاج صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني  
الداني وهو إبراهيم بن محمد بن السري أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أخط الزاج فلزمت المبرد  
وشرطت له كل يوم درهما إلى أن يفرق الموت بيننا فإزالت أعطيه الدرهم إلى أن مات وعلمت القاسم ابن عميد الله بن سليمان  
فأضمت السنون حتى مات والده وولي الوزارة فصرت ندعه وحصل لي بسببه أموال توفي رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاثمائة  
(قوله ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما  
زائدا وأقول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فاعايدل على التلازم بين حسن الإسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة  
وجواز السقوط فليتامل (قوله مسئلة أي يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قال الزنجشري هو تمثيل وتصوير لما  
يناله الغتاب من عرض الغتاب على أفطح وجهه وأخشبه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل  
ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل إلى أحدكم والاشعار بأن أحد من الأحدين لا يجب ذلك ومنها  
أن لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخا ومنها أن لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا  
وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو إليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو إليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى  
جاهل (قوله وقال الفارسي) هذا القول والذي قبله مشتركان في تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان في تقدير  
فكرهتموه قال أبو حيان والذي قدره الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد فكرهتموه فلا تغلوه  
(قوله وبعد فعندي) في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الإضافة مبنى على الضم معمول محذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا  
الكلام تنبه فعندي أن ابن الشجري معمول القول محذوف أي تنبه والفاء للسببية وهي هنا فصيحة وبها يفهم توجيه  
قول المصنفين وبعد فقد سألني (قوله ألم تسأل الرب القواء فينطق) هذا صدر بيت عجزه \* وهل يخبرنك اليوم يبداء سملق \*  
والقواء ينطق القاف وبالمدة وقد يقصر الخالي الذي لا أنبس به والسملق ينطق السين المهملة القاع الامس الصفصف (قوله ولو  
كانت للسببية انصب) في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا  
يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الأكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على  
الأكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز في الثاني أن يكون للشعر وضمير يعر به ويجه المنصوب  
للشعر وضمير به وقدمه للذي والخفيض القرار من الأرض عند منقطع الجبل \* (في) \* (قوله أو مجازية) في  
الشرح كان ينبغي له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أوزمانية وهي اما حقيقة مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا  
فالمجازية ليست قسما للمكانية والزمانية وأقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقة مكانية أوزمانية مجازية  
كذلك فقوله أو مجازية قسم للحقيقية المفهومة في صدر الكلام فان قيل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر  
حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فواجهه عند القائل بمنع ذلك  
أجيب بأنه قد مر مضاف مجازي الظرفية شامل لماتين الظرفيتين أي في نعم جنات ونهر (قوله نحوواكم في القصاص  
حياة) في الكشف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا  
وظرفا لها ومن أصابة بحر البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو  
القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أنواع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل  
لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازاني معنى قوله كلام فصيح كامل في الفصاحة على الطبقة في البلاغة لا سيما  
على الغرابة التي هي من نكت البلاغة وليكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعني الحقيقية أدخلت  
الخاتم في أصبعي والقائسوة في رأسي إلا أن فهم ما قبلان الخاتم والقائسوة ظرف والرأس والأصبع مظهر وف لكن لما كان  
المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الطرف وههنا الأمر بالعكس فلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء  
نحو لا صلبنكم في جذوع النخل) قال الرضي في هنا وفي قول الشاعر \* بطل كأن ثيابه في سرحة \* بمعنى على والاولى أنها  
بعينها التمكن المصوب في الجذع كتمكن المظروف في الطرف (قوله هم صلبوا العبدى في جذع نخلة) هذا صدر بيت لسديد  
ابن أبي كاهل وعجزه \* فلا عطشت شيبان إلا باجذما \* (قوله بطل كأن ثيابه في سرحة) هذا صدر بيت لعنزة وعجزه

يحذى نعال السبب ليس بتوأم\* والمرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المحبة أى يجعل له حذاء أى نعالا كذا فى الشرح  
 وفى الصباح والحذاء النعل واحد ي واتعمل وأحذيته نعلان إذا أعطيته نعلان وهذا يقتضى أن يحذى فى البيت بضم أوله وفتح  
 ثالثه مبنى للفعول والسبب بكسر الهاء ملة جلود البقر المدبوعة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين فى حل واحد ومعنى  
 البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لأنه لم يشاركه أحد فى بطن أمه وإنما خص نعال  
 السبب لأنه كان لا يلبس إلا شراف الناس وملاوهم قال ابن سيده وإنما كانت فى ههنا معنى على لأنه معلوم أن ثيابه لا تكون  
 فى داخل سرحة لأن السرحة لا تشق فتستودع وهى بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان فى الجبل لأنه قد يكون فى  
 غار من أغواره وليس عاليا عليه (قوله مرادفة الباء) أى فى معناها الأصلى لها وهو الاصاق حقيقة كان أو مجاز بالآلى كل  
 واحد من معانيها لأن من معانى الباء ما لا يكون فى له كالتقسيم ولا فى بعضها أيا كان لذلك ولأنه لو كان كذلك لم يذكروا  
 الظرفية والمصاحبة كقضاء بذكر المرادفة ولا فى بعض غير أصلى لاقتضاء المرادفة الأصلية اذهو موافقة اللفظ المتعدد فى  
 الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الغزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو  
 عرق إذا انقطع مات صاحبه وفى الصباح وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المجه  
 والراء وبثناة تحتية مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المجه وكسرها وسكون الراء والكلى جمع  
 كلىة أو كوة قال الرضى والاولى أنها فى هذا البيت بمعناها أى لهم نصارة فى هذا الشأن (قوله خلافا لراعه) هو الفراء قال ان  
 فى ههنا معناه الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى (قوله السابع مرادفة من) أى فى المعنى الأصلية وهو  
 ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة أو غيره نحو هذا  
 الكتاب من زيد الى عمرو (قوله الأعم صباحا الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفى الصباح عم صباحا كلمة تحية  
 كأنه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من أكل بأكل خذفت الهزمة والنون تخفيفا وصباحا نصب على الظرفية  
 أو التمييز عن النسبة والاطال ما شخص من آثار الدار والعصر بضمين وبضمة فسكون وبضمة فسكون الدهر وفى الشرح  
 لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية إذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض  
 أربعة فأكثرا فلا يظهر اختصاص الثلاثة بالذ كرمعنى طائل وإن كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن أن  
 تكون من لا ابتداء الغاية أى ثلاثين شهرا ابتداء من ثلاثة أحوال أى من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو  
 المعنى الذى ادعى فيه أن فى معنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اهوا أقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذ كراودة البعضية  
 معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تأتى الوزن بها والجناس فى البيت دون خلافها (قوله  
 وفيه نظر) لأن ما ذكره فى الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى  
 قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة إذ يجوز كما من أن تكون من استقهامية  
 لا موصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتداء مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا بوسع الخ) دجا الليل  
 يدجوا ظم واليرندج بثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدا لمهمة مفتوحة فحيم الجلد الاسود وفى الشرح  
 ولوجمل هذا البيت من قبيل التجر يدنحو لهم فيها دار الخلد لا مكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿حرف القاف﴾

(قوله قد على وجهين حرفية وستأنى واسمية) قدمية او على وجهين خبره وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية  
 معطوف عليه بناء على أن الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين بناء على أن الباء فهما  
 للمصدرية أى الكون حرفا والكون اسما كالباء فى الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغي  
 أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قدمية آخر خبر عنها خبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على إرادة بدل التفصيل لأن الحرفية  
 والاسمية لا يصح أن يفسرهما المفصل الذى هو الوجهان إذا لوجه هو كونها اسما اهوا أقول بما ذكرنا تبين أن الرفع ليس بمعين  
 وإن الجر أيضا جائز وفى كلام الشرح نصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الباء للمصدرية فليتأمل (قوله  
 وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية فى لفظها ولا كثير من الحروف فى وضعها) يحتمل أن يريد  
 ان

ان مجموع الامر ين علة البناء قد وان يريد أن كل واحد منهم علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقدر الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد أن يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل أن الى المرادفة النعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية في اللفظ وأقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بأنه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منقولة بخلاف الى الحرفية فلوسلم فمشابهة الى الاسمية لالى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما بناء الاسم للشبه بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بنى فان الاصل في الاسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والاصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كياء الجر ولا مه أو على حرفين كمن وعن واعلم أن هذه مبتدأ وتستعمل خبره على وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جزمه على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله مبنوى اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه الاعراب ما عارض وجهه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فوجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قامت لو صح دافعا للبناء لم تبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لاحتتمه فلذا جاز اعرابها (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكني) في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا أدري جمعا لهما بمعنى المضارع مع أن في مجي اسم الفعل بعناها كلا ما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى كفي اه وأقول لان اسم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضى والذي جماعهم على ان قالوا ان أسماء الافعال ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وأنها لا تتصرف تصرفها وتدخل الالام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا اسم لفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لعماء بشئ اذ العربي القحرب يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعملنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفة اليكني أنها دالة على ما يدل عليه يكفي لان أسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التقطاراني وتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ وضع باراء معنى اسم كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل عمل أو الحرف كما نقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرحه عمل كالألف من الثلاثة محكوم عليه ان يكن هذا اوضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع باراء لفظ استجب أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كالألف ما ناما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أنها أسماء للمصادر السادة مسند الافعال وان جعلها أسماء الافعال قصر للمسافة قال الانهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التي لا أفعال لها حيث بنيت هذه وأعربت تلك اه (قوله قد في من نصر الخبيبيين قدى) يروى الخبيبيين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم الخبيبة وفيه تعليل فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كان على رأيه يروى الخبيبيين على صيغة المثني والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فيجتمعا الاول) أى ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو

الاصل اما على اعرابهم افظاهروا ماء على بنائها فعلى ما نقله ابن أم قاسم من أن احينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثاني أي أن يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة أو على ما قال الرضى ان أسماء الافعال يجوز أن لا تلحقها نون الوقاية لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى) هذا عجربيت صدره عدت قوى كعديد الطبى و يقع في بعض النسخ البيت بكمله وفي الصحاح الطيبس الكثير من الرمل والماء وغيرها (قوله ويحتمل أن اسم فعل لم يذكروا مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة لساكنين) في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروى فلا وجود له الا بعد تحريك الروى فاذا لم يلتق ساكنان أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين هنا هما الدال والياء اللذان لا لاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد به ما الدال والتنوين لان أسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لا لتقاءها ساكنة مع التنوين وحققتها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروى ظاهر في ان حرف الاطلاق مختص بقوافى الشعر وظاهر كلام صاحب الكشف أنه غير مختص بها فانه قال في سورة الاحزاب في أضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جمعت فواصل الاتى كقوافى الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر في اذا يسر أن التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسر تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما في الوقف فتحذف مع الكسرة اه ثم في الشرح وانما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافى في الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافى ولولم ينفى عن ذلك لضاف عليهم وانكسرهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهم في القافية حرك فليس الحاقهم بابه الحركه أشد من الحاقهم بحرف مد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولولم ينفى عن ذلك لضاف عليهم ولا يكسرهم اتساعا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزد فيه الحركه فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافى المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها كما أنهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسر وافلذلك جعلوا في المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان أصلها في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في قوافى مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اه كلام سيبويه (قوله أخالد قد والله أوطأت عشوة الخ) في الصحاح يقال قد أوطأت عشوة بفتح أوله وضمه أى أمر املئسا وكذلك اذا أخبرته بما أوقعته به في حيرة أو بلية (قوله فقد والله بين لي عنائي) الوشك بضم الواو وفتحها وسكون المجهة السرعة والسرور بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله أفد بالفتح الخ) أفد بالفتح المهملة وسورة والدال المهملة و يروى أزف بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والراء بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب ونزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب واستحال (قوله أحدها التوقع) اطلاق المصنف ههنا يشهد بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضى أنه في المضارع من المتكلم وفي المضارع من غيره وكلام الرضى ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصريح أنه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقرير الماضي (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكلام قد وقع قد لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع أما الصغرى قطاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ إشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس يصحح للقطع بأنه يتوقع قبله (قوله اذ الظاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له) الخبر هنا بكسر الباء لان الخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما خالى الذهن عن الحكم أو منكزه أو سائل عنه وكل من الخالى عن الحكم الاستقبالى والمنكزه لا يكون متوقعا له واسائل أن يقول ان التوقع وان استفيد من حال الخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضى للمضارع فينبغى أن يضموا له حرفا يدل عليه (قوله وأما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل بالفتح ان لا لا استفهام لانها لا تدخل الاجواب ان قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقدوم معصاه حتى تتعدى الى

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبهه قد وهو ممنوع لجواز أن يكون مرجحاً لاثبات التوقع لها ومعيناً له فلا يتعدى وبعد تسليم  
الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فإنه لا مانع من ذلك نعم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها  
لا يتم الرد بها على الخصم لأنه يقول أنها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقفاً قبل الاخبار كما صرح به المصنف  
وحيث منع الملازمة ظاهر لأنه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتباره دالة على وقوعه واقعا من غير المتكلم بها اثبات  
الاستفهام للايجاز لدخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات  
الاستفهام للدالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياساً على اثبات التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني  
تقريب الماضي من الحال) قال الرضي إذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في  
بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقفاً على ما يحاط به واقعا من قريب  
كما تقول إن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه إذا  
ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو إن يقول قد ركب زيدان لم يكن  
متوقفاً ركوبه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حوائج التسهيل بقدمت الصلاة ثم قال ولا أفهم هنا معنى  
التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فإن اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان  
منتظراً قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها إنما يقال بقرب الدخول في الصلاة  
لا في حالة الدخول فيها فهذه أموضع ظاهر مكشوف لوجهه للتوقف في فهمه قال والذي أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة  
كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشعر وأنها تنزى لا لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن  
اعتباره إلا أن فيه مجازاً وهو خلاف الأصل اهـ مافي الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم  
التقريب مطلقاً حتى يرد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه محقق فيه وإنما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لأن  
قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي لفظاً (قوله أحدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأن من الحال)  
معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله إن صيغته لا يفقد الزمان (قوله  
ولا يتصرفن فاشعن الاسم) في الشرح فيه نظر لأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم فقد يتصرف كالأصناف المشتقة  
من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف لا يتصرف في عدم التصرف الى المضارع والامرو بابي المشتقات ومعلوم أن المشابهة  
من الأسماء لهذه الأفعال في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطابق الاسم لأن المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده  
بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالأصناف المشتقة ظاهر في أنه مثال للتصرف ولا يخفى  
أنه مثال للتصرف اليه (قوله الثاني وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً) لتقريبه من الحال  
فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعتراض على هذا بأن قد تقرب الماضي من الحال الذي  
هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا يقرب من الحال الذي هو لفظ بين هيئة  
الفاعل أو المفعول به لفظاً ومعنى وحيث فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال  
بالمعنى الأول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما  
في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لماله اختصاص  
بأحد الأزمنة فهم منها المستقبلية وحاليتها وماضويةها بالقياس الى ذلك المقيده بالقياس الى زمان التكلم كافي معانيها  
الحقيقية وليس ذلك بمنتهى مدقه صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وإن كان ماضياً نظراً الى  
زمن التكلم فلي هذا إذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المجي عمته ما عليه  
فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجي وتفهم المقارنة بينهم ما فكان ابتداء الركوب  
كان متقدماً على المجي لكنه قارنه دواما اهـ (قوله حلفت له بالله الخ) في الصحاح جفر جفورا أي فسق وجفرا أي كذب  
وحديث هنا يعني محادث كمشير بمعنى معاشر والاصل الذي يستدفى بالنار وقبل هذا البيت  
فقال سبأ الله انك فاضحي \* ألسنت ترى السمار والناس أحوالى (قوله إذا مراد في الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) في الشرح لا نسلم أن المراد ذلك اذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال  
تكمالهم بذلك وأقول حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه  
وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشف وعبارته أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى  
قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالمالك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي  
بالعلم والصفح (قوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من  
مجيئه لان في ذلك تفسير الهام من قر به اذ نوم الرقبة متى كان في ابتداءه كان غير مستثقل فيموشك أن يذهب بأدنى محرك  
وانما المراد أن النوم بعد زمنه بحيث صار مقبلا لا ممكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء ان النوم في ابتداءه يكون  
مستثقلا اذا كان بعد نوب النهار وسهر الليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه  
ليس منافيا للدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد  
غرضه وان لم يكن لم أنف عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القلبية القريبة لانه ذكر هذا القول  
في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه القلبية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله الرابع التكثير) فانه سيؤيد به في قول  
الهدلي \* قد أترك القرن مصفرا أنامله \* هذا صدر بيت يحجزه \* كان أثوابه محبت بفرصاد \* ويقع في بعض النسخ  
البيت بتمامه قال التفتازاني ان أصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لمنااسبة التضاد كرماء أو لوجه آخر  
يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى محبت بفرصاد صبغت بماء الفرساد وحقيقته محب الفرساد عليه من محبت  
الريق اه والقرن بكسر القاف المسكافي والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثنيتين ولا نقل توت يعني بمثنائه في أوله  
ومثله في آخره وفي هامش النسخة يقال ان معاقل بعض الاعراب \* من كرخ بغداد ذي الرمان والتوت \* اه وقد ذكر اللغتين  
ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثناة واعترض على المصنف بان سيمويه لم يقل هذا  
وانما جوزه أبو حيان عليه معارض الفهم ابن مالك عنه وسبق أبا حيان الى ذلك الزخشي وأما نص سيمويه فهو وأما قد  
بحواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وأنشد قول الهدلي قال ابن مالك اطلاقه بأنهم منزلة ربما موجب للتسوية  
بينهم في التقليل والصرف الى الماضي واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيمويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل على ذلك  
التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيمويه على تقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة ربما في التكثير فقط  
ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يقترع بما يقع منه على سبيل الكثرة  
فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير واجيب بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما  
يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا وأما ما لا يقع الا قليلا فانه لا يفخر منه بالتقليل لاستحالة التكثير  
وترك القرن مصفرا أنامل كان أثوابه محبت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة  
الخليل المغيرة وفي القاموس أغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المنجحة وسكون العين المهملة  
والمد الغاشية المتفرقة وجرء بالحيم تأنيث أجرد أي رقيقة ومعروفة للحمين بالعين المهملة والقاف قليلة لجهما والهمان  
بفتح اللام تشنية على وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسر حوب بضم المهملة الطويلة على وجه الارض (قوله قد  
في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المحاب بها في اقادة التوكيد) في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام  
وقد الواقعة في الفعلية التي يحاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف تكون وحدها مثل  
ان واللام جميعا وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرف في التأكيدي ما يفيد حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان  
واللام كما توهم النسخ وانما يريد أنها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل  
في الاولى) يعني قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى في المعنى الثالث لتقليل المتعلق (قوله وللتقريب والتوقع  
في مثل الثانية) يعني قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه الآية بخصوصها  
وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال في مثل الثانية (قوله السادس النبي حكى ابن سيده  
قد كنت في خبر فتعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها سبعة معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير ذلك قول الخفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهر ادون وجه لكونه فرعاً للثلاثة لا مبتدأه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة \* وابن سيده هو أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسى صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماماً في اللغة والعربية وكان ضريراً أو أبوه ضريراً واشتغل في أول أمره على والده توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك للكذب هو رجل صادق) يعني أنه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل الخيرية فهو في معنى النفي (قوله ثم جاء النصب نظر الى المعنى) لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كما ذكره ابن مالك وغيره لا نأقول ذلك شرط لجوب نصب الفعل للجواز (قوله والحق بالحجاز فاستريحا) لا يقال استريحا جواب لسأترك الذي في المصراع الاول وهو

\* سأترك منزلي لبني تميم \* فيكون جواباً للنفي المعنوي لا نأقول جواباً للنفي منفي في المعنى واستريحا مثبت في المعنى لا منفي وفي الشرح ولما قيل أن يقول لانسلم أن الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكداً بالنون الخفيفة موقوفاً عليه بالالف وتأكيده مثل هذا بالخفيفة والنعيمية جاز في الضرورة وأقول في قوله مرفوع مسأحة فان الفعل المضارع اذا باشرة نون التوكيد مبنى والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه أعني كون استريحا ليس بمنصوب وانما هو مؤكداً بالنون الخفيفة قاله العلم وقال أيضاً والراجح عندى أنه منصوب بعد الخبر المذهب الخالي من الشرط اضطراراً لانه يرى لاستريحا فجاءت على التعليل والنصب اه ثم في الشرح فان قلت فواجه النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها \* وليس عبادة وتقرعني \* والمعطوف منظور فيه الى المعنى كأنه قال ويكون لحوق بالحجاز فاستريحا وتخرج القراءة أيضاً على أن الفعل منصوب بان مضمرة وهى وصلتها في محل خفض عطفاً على الحق اه وأقول حد قولها وليس عبادة وتقرعني أن يكون المعطوف عليه اسماً ملفوظاً به ليس في تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب الكشف وقرئ فيدغمه بالنصب وهو في ضعف قوله سأترك منزلي لبني تميم \* والحق بالحجاز فاستريحا \* فخرجهما على ضعف النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق (قط) (قوله وتختص بالنفي) يعني في الكثير الشائع والافتقار وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (قوله وبنييت انضمها معني مذواي) اعلم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لان تكون لابتداء الغاية في الزمان ومذ تكون له (قوله والثاني أن تكون بمعنى حسب) في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الاممقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندى وكذا أقول في قولهم فحسب أن الفاء زائدة اه وفي المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى أنه وكثيراً ما تصدر بالفاء تريناً للفظ وكأنه جزء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء في هذه لان معنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً فاكتمت به فجعل فيه الفاء عاطفة

### ﴿حرف الكاف﴾

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كفها في المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شيء وهى لا توصل بان المفتوحة ومعمولها وفي الشرح ويحتمل أن ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل اثبت مقدراً والفاء عاطفة على محذوف أى لاجل ثبوت عدم علمه سبحانه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعده الفاء املاً يلزم تقديم ما بعده علمها وانما قلنا ذلك لمحافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله أى أعجب) ضبط في النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب فحجب بصيغة الامر (قوله وفي المقرونة بما الكافة) هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واذا كروه كما هذا كم (قوله وأجاب بعضهم) يعني

عن ان قوله تعالى واذا كروه كما هذا ثم من اقتران الكاف التعليمية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه السببية لا التعليل وقد  
 وضع الخالص وهو الذكروا الهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما أحسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل  
 الذي هو واحسنوا كما أحسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكروا الهداية (قوله وماذا كرهناه في الآيتين) يعني قوله  
 تعالى كما أرسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذا كروه كما هذا ثم (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبس - نه الخ) في الصحاح الطرف  
 العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف  
 مفسر باحسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها الشبه بها)  
 أي لشبهه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا عمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا  
 بل لازم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها الشبه بها بكي في المعنى لان كالا منه - مالا يقتضي ان النصب  
 بالكاف انطه ور تعلق بها بشبهها لا بنصب وليس أيضا بل لازم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها الشبه بها بكي لان  
 نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليمية كنسبة نصبه الى اللام التعليمية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان  
 مضمرة بعدها ثم لا يخفى أن التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لبي يحسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة  
 لقول الفارسي وثه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها - لا على أن أخذها كما قيل في كما  
 تكونوا بول عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين المحجمة السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر وخبر  
 المبتدأ وما عطف عليه محذوف أي كاتمان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جرير والاخ هو مالك بن جرير قتل بصفين  
 مع علي رضي الله عنه والمجاهد الكريم ولم يخترني أي لم يذاني والمشهد مصدر مجي ويوم مشهيد يوم اجتماع للحرب وعمر وهو  
 ابن معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينتهي  
 والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر  
 ابن الخطاب فوهبه له فقبل له عمر انه غيره وأنه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاحذه ودخل  
 دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو  
 قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من  
 المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بها اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجل الاسمية) ذهب  
 السرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله  
 ويحتملها ما قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول في تفسير البيضاوي ٣ انتصب يوم على  
 المفعولية لاذ كرم مقدر أو على الظرفية لاذ يحترقهم أو تلقاهم أو على الحالية المقدره من العائد المحذوف في توعدون والطى  
 ضد النشر أو المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أي للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل  
 كالدلو وقرئ السجل كالعسل وهما الغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب أعمال بني آدم اذا رقت اليه وقيل كاتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القرواين اسم الصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول  
 خلق مفعول لبدأنا أو فاعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأناه  
 وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر مؤ كذا نعيده لانه وعدنا الاعادة (قوله اعادة مثل  
 ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بدأناه للخلق لا لما فيكون  
 التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي  
 نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصاري ورجه الطبري فانهم مذكورون في الآية أولا وقال ابن عباس أيضا في  
 اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة  
 فان كان المراد العرب أو مشركي مكة ففي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبي وان كان اليهود والنصارى ففيه  
 عنهم لا تتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان القصد هنا الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشئ مخصوص ومعمول القول  
 هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول أو في اقتراح

٣ انظر تفسير البيضاوي تحت العبارة ليست كذلك



ما لا يليق (قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستقلال فهم ما واما بطريق الاستقلال في  
 أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون منسلا) تو كيد الكذالك لانه أبين منه) أي لان مثلاً أبين من كذالك ولا  
 يكون التوكيد أبين من المؤكد وانما قلنا ان مثلاً أبين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافه بخلاف الكاف ولان اسم  
 الإشارة وهو المضاف اليه الكاف مهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل مانع الإشارة اليه والمضاف اليه مثل  
 وهو قولهم لا إلهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود  
 من المؤكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقار آخر ولا يمنع مثل هذا أحد وأقول ان كون الخبر أبين من العقار ليس بحسب  
 أصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراعاة المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب  
 أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا) تو كيد الكذالك) الإشارة بذلك الى العلة السابقة واللام  
 فيه للتعليل لانه مدية للتوكيد أي لا جعل أن التوكيد لا يكون أبين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد  
 يفعل كذا لان العلم أبين من اسم الإشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل كذا كره  
 ويقال انما امتنع لان هذا كيد لفظي وهو عادة اللفظ بعينه أو تقويته برادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا  
 ليس لفظ هذا أولاً مرادف له وأقول لا فرق في المعنى بين ما قال السارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس  
 الا لان اسم الإشارة مهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالاستعمال فيه لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ  
 زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله في عبارته  
 تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مرادف في الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباطاً أصلاً فليس  
 كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدأ  
 محذوف أي الشأن كذلك ثم استؤنف يقال الذين من قبلهم بياناً وتفسيراً للشأن وان أراد انه لا يكون ارتباطاً لفظي فلا  
 يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز جعل هذا النظم  
 الشريف عليه انه أراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى في درجات البلاغة (قوله قلت  
 مثل بدل من كذالك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذالك أو بيان له وهذا كله على القول باسمية  
 الكاف بدليل قوله فيما بعد وأل الكاف مبتدأ وهو قول الاخفش والفارسي وجاعلة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في  
 عطف البيان وجواز ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلاً نكرة ولو أضيفت الى معرفة (قوله ومثل بمنزلة في مثلك  
 لا يفعل كذا) يعني انه نفي الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله والخامس  
 التوكيد وهي الزائدة) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجعل الجيب جعلناكم  
 أمة وسطا يريد ان ذلك إشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم  
 من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطا واذن تحققت فالكاف مقعماً فحاشا كما لا يلزم لا يكادون نكرتونه  
 في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في حاشية العبد لان النفي يعود الى الحكم  
 لا الى المتعلقات فتقوا ان ليس كإن زيداً أحد يدل ظاهره على ان زيداً بانوا ان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه  
 وقد يجاب بغير اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله على قطعي (قوله ولا نهم اذا بالغوا في نفي  
 الفعل عن أحد قالوا مثلك لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة لتعليل آخر لقول الأكثرين تقديره لانه ليس  
 شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخرج انما يكون  
 على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نهم اذا بالغوا عطف على  
 ماذا (قوله وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الحكاية وبينوا الحكاية فيها بوجهين  
 أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المألوم كما يقال ليس لزيد أخ فاحوز زيد ملزوم والاخ لازمه  
 لانه لا بد لزيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ  
 هو زيد فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

وما في الوجهين ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قالوا مثلك لا يجل فنقوا الجبل عن مثله والغرض فيه عن ذاته فسلوكوا طريق الحكاية قصد إلى المبالغة لأنهم إذا نقوه عن من يمثله وعن من يكون على أخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون قد ابتعت لداته وبلغت أثره يريدون أنواعه وبلوغه حينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء إلا ما تعطيه الحكاية من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم موكد بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشف ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه إضافة المؤكد إلى التأكيده وقد جعلوا منها إضافة أسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله قصير ومثل كعصف مأ كول) هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول أي كزرع أكل حبسه وبقي تبنيه (قوله يصحكن عن كالبرد منهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقرة الوحش وكثيرا ما تشبه به النساء في العيون والاعناق والجسم بضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية الذائب (قوله فجوز وافي نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو الأسد مخفوض بالاضافة (قوله ما يرتجي وما يخاف جمعا الخ) جمع فعل ماض والالف التي في آخره للإطلاق وفاعله مستتر عائدا إلى الممدوح ويرتجي ويخاف مبنيان للفعل وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم أن الذي تتعين فيه الحرفية مثل أعجبنى الذي كزيد لأنه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لأن حذف صدر الصلة من غير أي لا يقع فصيحاً شائعا إلا إذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول يتعين في البيت أيضا الحرفية لأن الصلة فيه وإن سلم أنها طويلة إلا أن صدر الصلة لا يحذف شائعا إلا إذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا يخرج للفصح على الشاذ) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير أي إذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة إلى إجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا إليه على ضمير مبتدا أصله للموصول (قوله وصاليات ككياتوثقين) قبله لم يبق من أي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين \* وغير ود جاذل أو ودين والأي جمع آية وهي العلامة ويحلين من حليت الرجل وصف حليته والخطام الزمام وكنفين بدل منسه والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي أداته وود أصله وتدسكنت التاء ثم أبدلت دالا وادغمت والجادل بالجيم والذال المجهمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويوثقين عشاء تحمية مضمومة فهمزة مفتوحة فثلاثة ساكنة ففاء أي يجعلان اثنا في القدر وجانبه على الأصل المرفوض نحو يؤكرم (قوله ولا للمساكين أبدادواء) هذا مجزيت صدره فلا والله لا يلقى الماني وقبله لدتهم النصيحة كل لد \* فنجوا النصيح ثم تنوفاقا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيده والادود ما يصب بالمسقط في أحد شقي الغم فيمر على اللديد وهو أحد صفحتي العنق وجمعه ألدده وقد لده يلد له لادودا وأنتشد البيت ثم قال واستعمله في العرض وإنما هو في الأجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة للمقابلة للأسماء والأفعال وأما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المعاني (قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لأسماء الإشارة) واللغة الفصيحة في هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة أخرى وهي أفراد الكاف مفتوحة في الأحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التثنية على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله هذا هو الصحيح) الإشارة بهذا إلى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا إلى مجموع ما تقدم لأن الكاف في اسم الإشارة حرف باتفاق فلو كانت الإشارة بهذا إلى مجموع ما تقدم لأفاد الكلام في أن الكاف مع اسم الإشارة قولاً بأنها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل أن اللواحق في الضمير المنفصل أسماء أضيف إليها يافهي في محل جر عن مذهب الزجاج والسيرافي أن أيا اسم ظاهر واللواحق مضمرة أضيف إليها ياحتي كان أيا لك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هي اللواحق وإيداعها لها بصير بسبب منفعتها لا عن قول آخرين منهم أن أيا وأياي بكلمة أسماء ولا تركيب فيها (قوله والنجاء) هو بنون مشددة وجيم محقة وهمزة قبل الكاف مدودة مصدر نجوت من كذا أنجوت نجاء ثم استعمل اسم

فعل الامر (قوله ولا أرايت بمعنى أخبرني) مختار المصنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لان زيدا في قولك أرايت زيدا ماصنع مفعول أول و ماصنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فانه قال رأيت هذه هي العملية دخل عليها هزة الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضي انه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كانه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفت ما أخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يوثق بعده بالنصب الذي كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو أرايتكم ان أناكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بدسواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستخبر عنها قال ولا محمل للحملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها أولا قلت أرايت زيدا كانه قال عن أي شيء من حاله تستخبر قلت ماصنع فهي بمعنى قولك أخبرني عنه ماصنع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسنند اليه) الذي في المنقول اليه هو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فمثنى وان كان مجموعا فمجموعة والثاني الاحوال كلها مفردة مذكرة (قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) نحو أرايت الذي ينهى عبد اذا صلى أرايت ان كان على الهدى أو امره بالتقوى أرايت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الاعند الكسائي (قوله وانهم لم تقع مرفوعة) في الشرح أما بطريق الاصلة فسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النسيابة كما يقول الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب يعني زيدا في نحو أرايتك زيدا) أي أن تحذف ما بعده للدليل (قوله لانه) أي المنصوب المفعول الثاني لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لاتتم عنده) أي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تنتم عنده الفائدة (قوله وأما أرايتك هذا الذي كرمتم على) هذا اشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أرايتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لان اسم اشارة فيه هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد أرايتك وهو حذف ما بعده لدليل هو هناء الموصول والممنوع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني (قوله وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليسك زيدا فاعلمك الرجل زيدو بأسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديهم الى آخره) في الصحاح اللسان جارية الكلام وقد يكتفى به عن الكلمة والرسالة قيونث حينئذ قد ذكره قال في الجمع السنة حكمه وأجره ومن أنه قال السن كذراع وأذرع وحت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وضمها في بعضها وفي بعض النسخ وجئت بحجم مكسورة فهمزة ساكنة وان تحيننا بحجم مكسورة (قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين (كي) (قوله كي تحبسون الى آخره) تحبسون تميون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وثرت بالمثناة في أوله مبنى للمفعول من ثارت القتل وبالقتل قتلت فأنله والظا النار والهيجهاء الحرب بعد كافي البيت ويقصر وجهه ما ثرت قتلاكم حال من فاعل تحبسون وكذلك جلة واطى الهيجهاء تضطرم ويجوز أن تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكم ما ان تطير بقرتي) هذا صدر بيت عجزه فتتركها شتا بيضاء بلقع وتطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والسن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفر التي تبعد أي تملك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها (قوله ولا تظهر أن بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدى قليلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) الماخ المعطى من منحه بمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول أول الماخ وألسانك مفعول ثان له وتغربالعين المججمة أي تخدع (قوله ويرده قولهم كيه كما يقولون له) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الامع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضوءها مرفوع ان كان يصبر مبنى للمفعول ومنصوب ان كان مبنى للفاعل وقاعله ضمير عائد على الضيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت متعلق بداخل أي وهو داخل في البيت دخولا أو الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان

(قوله) وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح قد ذهب بعض إلى ما يلزم صدر بها ونقل عن ابن المرحل المغربي أنه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمحيثها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشتكيات الجامع الصحيح وفي أقوال شاهده على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذاتها في وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعها ونصبها وجرها لرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تميزا كقولك إن قال عندي عشرون ماذا انتهى (قوله) فيذهب كيمافيه وظهره طبقا واحد أي كيمافيه (في شرح البخاري للامام ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها باقظ كي يسجد وكلامه يوهم أن البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل أورده في أواخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم يورد ذلك في غيره (كم) (قوله) على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد في الشرح على وجهين خبر أول وخبرية مرفوعة على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوعة عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريد أنه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هناك أنه يجوز فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بأن تكون الباء للصدرية لا للنسب (قوله) ويشتركان في خمسة أمور الاسمية والابهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزم التصدير) أما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وعلام كم ملكتم وأما الابهام فلأنهم موضوعان للعدد المبهم وأما الافتقار للتمييز فلأنهم مبهما وأما البناء فلشبههم بالحرف في الوضع وأما لزوم التصدير على غير الجارحرفا كان أو اسماء في الاستفهامية ظاهروا في الخبرية لأنها لا إنشاء التأكيد فوجب لها صدر الكلام كما وجب لب (قوله) وأما قول بعضهم في ألم يروا ألم هلكا قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية البصرية انتهى وهذا لا يصح لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بآهلا كما ولا يسوغ فيها إلا ذلك وإذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لأن البدل على نية تكرار العامل ولوساطة آهلا كما على أنهم لم يصح ألا ترى أنك لو قلت آهلا كما انتفاع رجوعهم أو آهلا كما لانهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم أن قوله انهم الهم لا يرجعون بدل لأنه يسوغ أن يتساقط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي آهلا كما لا يرجعون لأن عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا لصانعا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء انهم الهم لا يرجعون بدل من موضع كم آهلا كما والتقدير ألم يروا أنهم الهم لا يرجعون انهم وليس بشئ لأن كم ليس بمعمول ليروا أو أقول لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول ليروا والظهور أن يكون مراده أن كم معمول لآهلا كما وجملة كم آهلا كما معمول ليروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الفراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير بدل وقوله في الجملتين فجوز لأن انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزنجشيري ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لأن كم لا يعمل فيه عامل قبلها سواء كانت للاستفهام أو للخبر لأن أصلها الاستفهام إلا أن معناها نافذة في الجملة كما تقدم في قولك ألم يروا أن زيد المنطوق وان لم يعمل في لفظه وانهم الهم لا يرجعون بدل من آهلا كما على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا كثره آهلا كثر القرون من قبلهم كونهم غير راجعين الهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية أن انهم معمول المحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا وأحكمنا انهم الهم لا يرجعون (قوله) وان قدره آهلا كما فلا تسلط له في المعنى على البدل في الشرح إذا لمعنى لقولك آهلا كما انهم الهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة كم بمفردها على المبدل منه وإذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم آهلا كما قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الأمر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معني به والقربة عدم استقامة الكلام على إرادة هذا الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا البدل المفرد من الجملة لأن ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل وانما ذكر عكسه وأنه قليل كقوله إلى الله أشكو بالمدنية حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وقوله وان وصلتها مفعول لاجله يعني ليروا والأذا يصح أن يكون آهلا كما كأنقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل انهم لا يرجعون آهلا كماهم (قوله) وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر هذا الاعتراض على أبي البقاء وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجزأ أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا (قوله) الرابع

ان غميز الخبرية مفرد او مجموع أما افراده فلشابهة كم لسانه والالف في الدلالة على الكثرة ومميزها حجر ومفرد واما مجمله  
فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم ماولك بادملكهم الى آخره) بادهلاك والسوقة بضم السين المهملة خلاف  
الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله ماولك شاهد على جمع التمييز وقوله نعم شاهد على افراده (قوله  
كم عمة لك باجر يروخالة الى آخره) الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفختين وهو عواج الرسخ من اليد والرجل حتى  
ينقلب الكف والقدم الى انسيها أو هو المشى على ظهر القدم أو ارتفاع أنخص القدمين حتى لو وطئ الا فدع عصفورا ما أذاه  
أو هو عوج في المفاصل كأنها قدزالت عن مواضعها أو أكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد  
والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الأصمعي هو  
الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فأقبل منهما على الانسان فهو انسي وما أدر منهما  
عنه فهو وحشي والعشار بكسر العين جمع عشرة وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر والمعنى على  
هذه الرواية جرعة وخالة ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ومعنى على لي وقيل على كره مني كما يقال  
باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر ونحوه وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية المفردا  
خلافا للكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحارث وغيره انها ما كانت كتابة عن العدد جعلت كناية  
عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد  
واعترضه الحديث بان جملة على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن  
بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كم ميمه انتهت ما في الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديث  
هو ان الحل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس أن غميز الخبرية  
واجب الخفض) وذلك أن الاضافة جلال كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما أكثر دخول  
من على غميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جزمه مطلقا) أي من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج  
فانهم يميزونه مطلقا (قوله بل يشترط) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أي بل يجوز جزمه بشرط أن تجزكم  
بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جزمه مطلقا (قوله فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر) أما النصب  
فظاهر وأما الجر فله طابق كم مع مميزها في الجر (كأن) (قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب  
أشبه النون الأصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فلهذا الفعل قد ذكرت علته أولا  
بقوله ولهذا فلهذا هذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلان من الاول  
أقبح لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلان من  
الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركب كأن من كاف التشبيه وأي المنونة فليتأمل (قوله وتوافق كاي كم في خمسة  
أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضي التمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن انكاف لا عن ذواي كما في مثلك رجلا  
لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا  
ليكنه أغشى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كانه اسم مبنى على السكون آخره  
نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطأ (قوله ويرده قول سيبويه)  
الضمير المنصوب بيرد عائدا الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأن ورجلا رأيت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف  
انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين  
بغداد وواسط أخذ الادب عن أبي عمرو بن العلاء وحاد بن سلمة وكان النحوا أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه  
كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقته بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملا  
كل يوم الواح من حفظه وقال اصحق بن ابراهيم الموصلي عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتم ولم يكن له همة الا  
العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين (قوله اطرده  
اليأس الى آخره) يقال طرده كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالمال امل قصره الشاعر للضرورة وكأى بهمزة

لثنا تحبته مشددة ويرى الرجاء بالمدوكأن بالالف فهزمة والم على وزن فاعل من ألم يالم وحم قدر (قوله وكان لنا فضل لا عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين الماركة وهما صيغة فاعل قال الكاف فاء الكلمة والهزمة التي كانت فاء أى صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لا ما وقال الخليل الياء الساكنة من أى قدمت على الهزمة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهزمة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قامت الياء ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهزمة فكسرت الهزمة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهب التنوين بعد ذهاب حركتها كالمقصود انتهى (كذا) (قوله واسلمنى الزمان كذا الى آخره) الكاف للتشبيه وذ لاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمنى الزمان فأنا الان مسلوب الطرب والانس (قوله الثانى ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وذاعلى هذا القول وعلى القول الثالث اشارة الى ما فى ذهن المتكلم (قوله أما يمكن كذا وكذا وجد فقال بلى وجازا) أما بتخفيف الميم هى ما النافية دخلت عليها الهزمة للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك فى قول الشاعر الاضطراب لىلى أم لها جلد \* اذا الاقلى الذى لا فاه امثالى أوله تقرير ووضح الجواب بلى بعدها فقال المصنف فى حرف الباء انهم أجزوا الاستفهام الحقيقى والتقريرى مجرى النفي كما فى قوله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى وفى الصحاح الوجه بذالجيم والذال المعجمة نكرة فى الجمل يجتمع فيها الماء والجمع وجازا (قوله عد النفس نعمى الى آخره) فى الصحاح النعمة اليد والضيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فحمت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهزمة والقصر خلاف النعمى واللاطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة (كال) (قوله وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون فى تعليل كون كل سورة فيها كالا مكية بان أكثر العتو كان بكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بيانا فالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكال الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر فى التعليل المذكور وفى كون كالا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر فى هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكينة الى آخره بيان لوجه النظر فى الاول ومعناه ان ذلك اغما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان بكة لا أكثره ولو سلم فاعما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو سابق والاجاز ان يكون العتو بكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التى فيها كالا مكية وأقول وأيضاً لما يلزم ان تكون الآية التى فيها كالا مكية لا السورة التى هى فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبى مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بكة كتبت مكية ويريد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله وقوله لم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير) الباء فى التصوير متعلق بالايمان وكذا فى الميعث لانه معطوف على بالتصوير وفى القرآن متعلقة بالجملة ولا يخفى ما فى كلامه من الالف والنشر المرتب (قوله وأيضاً) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً) هذا لا دخل له فى الاعتراض وانما هو لبيان فائدة (قوله فزادوا معنى ثانياً) يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدئها على هذا للتعليل نحوها فى قوله تعالى لتكبروا لله على ما هذاكم أو بمعنى مع نحوها فى قوله تعالى وآتى المال على حبه وهى متعلقة بيصح ولذا جعلها والية له ويجوز ان تكون للاستعلاء المجازى متعلقة بيقف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلام معنى غير الردع يصح لا جله أو معناه ان يوقف دونها ويبتدئها الآن كلام مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدئها بما بعدها فيجتمع لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها (قوله فان قول النضر لا يأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هى رب ارجعون لىلى عمل صالحا فيما تركت كذا انها كلمة هو قائمها وآية الشعراء هى قال أصحاب موسى ان ائذركون قال كذا ان معى رضى سيدى والنضر بالصاد المعجمة هو ابن شميل بضم الهجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصرى من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشميه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فهم الا يحدث أو نحوى أو لغوى أو اخبارى فلما صاروا بالمرى بد قال يا أهل البصرة يعز على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلة باقى ما فارقكم قال فلم يكن فهم من يتكاف ذلك فسار الى خراسان فافادها أموالا توفي فى ذى الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونسأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفى الصحاح الكيلة مكال والجمع كمالج وكيالجة والماء للهجة (قوله لان ان تكسر بعد الا

الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقوا ولا بعدما كان معناها) في الشرح انما يمنع كسرها بعد حقها اذا كانت حقوا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبر عنه به على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أى في حق وأما اذا جعلت حقما متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجمله كما اذا قلت زيدا كرمته حقانه فاضل أى أحق اكرامه حقوا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقما تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجع اليه من جمعكم جميعا وعد الله حقانه يبدؤا الخلق ثم يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل على الذى نصب وعد الله أى وعد الله وعدا ببدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز أن يكون مر فوعا بمانصب حقاً أى حق حقا ببدء الخلق كقوله أحقاً بعباد الله ان است جائيا \* ولا ذاهبا الا على رقيب كذا في الكشف انتهى (قوله ولان نفسـ ير حرف بحرف أولى من نفسـ ير حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكى وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التثنية ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال نفسـ ير الحرف بالحرف قول أبى حاتم كلابنى الا وقول النضر والفراء كلابنى أى ونعم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف بمعنى الردع والزجراسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليأمل (قوله ومحوح لتكاف دعوى علمه لبنائها) قال الرضى انما ينبى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها انما لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لصدقه (قوله والافم لا نونت) في الشرح وأدخل المصنف لاء على الفعل الماضى لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لاء (قوله وقد تتعين للردع) تتعين بالمتن الفوقية وفاعله ضمير كلاب باعتبار الكامة لقوله قبل هذا والارجح جعلها على الردع لانه الغالب فيها (قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وماهى الا ذكرى للبشر كلاب والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده) في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعد ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انما الاحدى الكبرى وقد جوز الزخشرى ذلك فقال يجوز ان يكون كلاب ردعا لما ينكر ان يكون احدى الكبرى (قوله وجوز الزخشرى كونه حرف الردع ونون كافى سلاسل) في الكشف وقرأ ابن نمير كلاب سيكفرون بعبادتهم أى سيجحدون كلاب سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا امرت بعلامه وفي محاسب ابن جنى كلاب بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا رأى والاعتقاد كلاب ولقائل أن يقول ان صحت هذه الرواية فهى كلاب التى هى للردع قلب الواقف عليها ألفها نونا كافى قواريرا والضمير فى سيكفرون للالهة أى سيجحدون بعبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما فى الكشف فسانقله المصنف عن الزخشرى ان كان هو الذى فى الكشف فهو نقل بالمعنى لان ما يقال فى قوارير يقال فى سلاسل وفى اعراب السلفاقسى وانه قد على الزخشرى بان المنقول عنه القراءة فى الشواذ أبو نعيم بالكنية وأن الطبرى نقل عنه كل بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجمله بعده خبر (قوله ورده أبو حيان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصر عند الزخشرى فى ذلك) أى ليس توجيه التنوين فى سلاسل منحصر عند الزخشرى فيما ذكره أبو حيان من الوجه التى لا تتأنى فى كلاب بل جوز الزخشرى فى صحة سلاسل وجهها آخر لم يذكره أبو حيان يتأنى فى كلاب ويصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذى يتبع الحركة أعنى الحرف المزيد فى رأس الآية أى آخرها ﴿كان﴾ ﴿قوله ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به﴾ يعنى ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم نجد لهم اعتمادا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الاكثرون) مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جنى ومجموعهم هو الاكثرون فى قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى لافى التركيب الطارىئى فى حال التركيب الاسماندى) فى الشرح وهذا تركيب وضعى لان واضع اللغة فى معتقدهؤلاء هو الذى وضعه كذلك وليس من الامور التى طرأت فى الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أورده على الأكثرين والبعده الذي في قول الزجاج وابن جني (قوله وهو قول بعضهم) فيه رده على صاحب رصف  
 المثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظرفان الظاهر أن الأكثر يقول  
 بالتركيب (قوله بخلاف كائن زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم قائم في ذلك كله للظن) انما يقل هؤلاء بان كان للتشبيه  
 في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيد هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضي  
 والاولى أن يقال انما التشبيه أيضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحدهما بالآخر لا  
 أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى  
 الموصوف المقدر فذلك يقول كافي أمشي كأنك تمشي والاصل كافي رجل يمشي وكأنك رجل تمشي (قوله الثاني الشك والظن)  
 يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف تفسيرا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد  
 بطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بمشعر ام ترز لا من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أي رعدة وان  
 يريد بها أرضها فيكون المراد بمشعر ام ترز لا أو محلا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الخبر هو الملائم لقول المصنف  
 فالهني أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لما كالغيت (قوله لانه ليس في الارض حقيقة) يعني فلا  
 يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون الارض التي هو بها مشبهة  
 بالارض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بامور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر  
 أيا شجرة الخابور مالا مورقا \* كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم أن هشام مات فيكون التشبيه من جهة المعنى  
 كانه قال وجود هشام لا لانام كالغيت على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالظرفية) يعني في قوله بها لان الباء فيه  
 ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وجهه ان عليه كأنك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدينام تمكن  
 وبالاخرة لم تزل وقول الحريري كافي بك تحط) هذا الرابع المعاني الاربعه لسكان وفي الشرح المراد وجهه ان عليه مثل قول  
 الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة وأقول هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون الضمير في قوله وجهه  
 عائدا الى النحاة المتأخرين لا الى الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون عائدا عليهم ونسب حمل قول  
 الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتحط بتشديد الطاء المهملة  
 مضارع انحط تحط اذا انحدر من علوا الى سفلى وبعده الى اللحد وتنغط وقد أسلك الرهط الى أضيق من سم واللحد بفتح اللام  
 الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنغط تغوص والسم هنا بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله  
 وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء  
 زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي  
 الاصل كافي أبصر ك تحط وكافي أبصر الدينام تمكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضي الاولى أن يقول مبق كان على  
 معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدينام أي تشاهد ما من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة  
 بعد المجرور بالباء حال أي كانك تبصر بالدينام وتشاهد ما غير كائنه اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد  
 الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري  
 فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وسثمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع  
 والتطاول والعامل في اذم معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقام ريشه وهي عشري كل  
 جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائي وأما هو فيقول بجواز حذفها في السبعة (كل) (قوله كل اسم موضوع لا يستغراق أفرد المنكر نحو كل نفس ذاتة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية وأجزاء المفرد  
 المعرفة نحو كل زيد حسن) لا يقال فدتأني كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك  
 تنوين قلب وقد تأني مضافة الى المفرد المعرفة والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني امرائيل  
 وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعندنا خلافه عن القرائن  
 وأجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاضى عن الآية والحديث بأنهم مامن قبيل المعرفة الجنسية وهو في المعنى  
 كالكثرة



كأنسكرة والجواب الاول أشمل (قوله ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب ايم افراد القلوب كما عم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل ان المفرد النسكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده ليكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ايم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبه او بصير في القلب فهو مان عموم الافراد لومان كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صير يحايله وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقرأ باقي القراء بضافة قلب الى متكبر فلا يستغاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيداً وكل رغيف انسان واذ ابطال العموم في ذلك بطل العموم فيما أضيف اليه كل لانه انما ايم اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذ ابطال العموم فيما أضيف اليه كل وجب حمل السكينة على أجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقيم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يتم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل الآية لان المعنى الذي سميقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كأنه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر فان كلام مضافة الى نسكرة فكيف تأتي الاجزاء على رأيه وقوله ايم افراد القلوب أيضاً مشتمل على قائم للعموم في افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما أضيفت الى متكبر موصوف بجوار فتم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم اهـ وأقول الجواب عن الاول ان الاجزاء أتت من تعذر استغراق الافراد وجعل كل لاستغراق الاجزاء وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته للعموم (قوله وان الذي حانت الخ) حانت بالهمزة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدر او فوج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضريبة مذ كرم مصروف كذا في الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظراً الى لفظ موصوفه وجع الضمير العائد اليه نظراً الى معناه (قوله كم قد ذكرتك الخ) ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب في ذكر كرم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى فقال لا اله الا هو (قوله وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها الله على الكمال لا على عموم الافراد) يعني وكل ههنا العموم الافراد فلا يكون متفاوت في الشرح بل هو شيء ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلاً على أهل الكمال وأما على ارادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت أمرأذا نباهة \* على ناقص كان المدح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره \* اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقاً فلو كانت كل في البيت نعتاً لكان معناه بأشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر فلا تقيده بالمبالغة في الوصف بالحسن بانه أشبهه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية أجل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكامل بعض الافراد أو نقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شيء من ذى نباهة على شخص مشهور بعد مهو او على امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله نلبث حولاً كاملاً الخ) نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسر هاء أي نقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا نباشره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غلبا الا ابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا ابتداء وأقول مراده حكمها في كونها معمولاً بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهوانها) هذا عجزيت صدره عييد

اذا مات عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكاله يقال ماد الشيء يمد اذا تحرك وفي الشرح وكأني بصف منه لا  
 أي انه يضطرب ويحرك اذا تحركت عليه الدلاء ليصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهوناهل أي ريان قال أبو زيد  
 الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما تبينا الهدى الخ) في الصحاح اتقى يتقى أصله اتقى على وزن افتعل  
 فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت ولما كثرت استعماله على لفظ الافتعال توهوا ان التاء من نفس  
 الحرف فجاءه اتقى بتقى بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم بل قوونه به فقالوا اتقى بتقى مثل قضى يقضى (قوله كل  
 امرئ مصبح في أهله الخ) هذا البيت يمثل به أبو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان  
 يرتجزه وهو بيت واحد من تامر الجزي أو بيتان من مشطوره في كلام المصنف تغليب حيث نسب إلى أبي بكر قول ما ليس  
 هو له لوقوعه مع من نسب إليه قول ما هو له وفيه أيضا ألف ونشر مرتب ومعنى مصبح في أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له  
 انهم صباحا أو يسقى الصبح وهو شرب الغداة والشرا بكسر المجهمة سير النعل (قوله كل ابن أنثى الخ) والآلة الحدياء النعش  
 الذي يحمل عليه الميت (قوله الا كل شيء الخ) هذا البيت قدم في الخساء المجهمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يذنس الخ)  
 السموأل بسين مهمله وميم مفتوحة وواو ساكنة وهزة مفتوحة هو ابن عدياء اليهودي من شعراء الجاهلية وفي  
 القاموس والسموأل بالهمزة طائري كني أباراء وذباب الخل وابن عدياء واللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم  
 والعرض بكسر العين المهمل وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة اغما هو عرق يسيل من اعراضهم أي من أجسادهم  
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمته عنه عرضي أي صنت عنه نفسي وفلان نقي العرض أي بري عن أن يشتم أو يعاب  
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح (قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) في الكشف رهينة ليس  
 بتأنيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيس رهين لان فعلا بمعنى  
 مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشئمة بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهين  
 اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه في كسبت لتأنيث رهينة وفي البحر والذي اختاره أنهم اذ دخلت فيه التاء  
 وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالنطجة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكور كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ  
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا  
 (قوله كل رحل كل هذه زائدة) في الشرح لا نسلم لزادتها فان العموم في الرحل مراد بانه كذلك في الرفيقين أي ان كل  
 رفيقين لكل رحل هذا شأنهم ما لو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن  
 زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتقدير رفقتهم ما بعمومها فصيها بمعنى كل مترافقين في كل فرد من أفراد  
 السفر هما اخوان وليس ذلك مجرد لعدم تناول المترافقين في سفر واحد أو أكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين في  
 جميع الاسفار (قوله لهما متنتان خطاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لهما متنتان خطاتا كما \* أكتب على  
 ساعديه الفر والتمنتان جنبتا الظهر وخطا تاجزاء فطاء معجنتين قال الكسائي أي تحركتا من خطا بخطوا اذا تحرك وكان حقه  
 خطا كما يقال غرتا (قوله اذا قيل ان خطاتا فعل وفاعل) يعني وأما اذا قيل انه مثنى خطاتا وهو المكتنز وان أصله خطاتا  
 حذف فونه للاضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لجمه خطا بقاء أي مكتنز وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال  
 وأصله خطاتا فحذف النون استخفاوا يقال أراد خطا فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد  
 لما تحركت التاء اه (قوله ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا بآنتين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من  
 المؤمنين اختلفتا) في الشرح فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون  
 المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنتان معينتان وانما أراد بالآية الكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الآية الاتيان به في  
 البيت لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الآية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار  
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ اذ قال هما اخوان) في الشرح ثم جعل على المعنى اذ قال هما اخوان وفي نسخة على اللفظ فاما  
 النسخة الاولى قطاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير  
 الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التي هي ثم جعل على اللفظ فقد يستشبه كل ظاهره لان لفظ كل مفرد مذكر  
 فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما تضاف اليه فال الامر الى الجمل على معنى ثل وهو الاثني عشر المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول  
لم أر هذه النسخة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند اقرائنا لهذا الكتاب وزيادتها على  
عشر (قوله وقوله قوما ما بدل من القنلان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال) في الشرح  
ينبغي أن يقول لان قومهما من سببهما بضمير المفرد المؤنث عائدا الى القناة اذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملازمة  
بغير الجزئية والكمية ليكون بدل اشتمال كما عربه وهذا الغاي مناسبة أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين  
من سببها وأقول مراد المصنف ان تقاوم الرفيقين من سبب قناتيهما في عبارة حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما  
ناشئا من تعاطيهما القنالا الذي هو تضاربهما واذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنالا ملازمة  
ولو قال لان قومهما من سببهما المكان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطابق من باب صنع الله) يعني في كونه مفعولا مطلقا  
محذوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الرفقاء  
في السفر اذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالاخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه  
وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قومهما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوماها تنفية قوم والمثنى  
مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ في افظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رفيقين في السفر  
اخوان وان تعاد اقوماها وتعاطوا المطاعنة بالقنالا وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من  
قوماها مفتحة واحدة وملاكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعنا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه  
النسخة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهد على تنفية قوم (قوله وكل أناس  
الح) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر  
وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير في عليه عائدا الى البيت في قوله اوروضة أنفا ضمن نبتها \*  
غيمت قليل الدمن ليس يعلم والعين مطرا أيام لا يقطع والثره بالثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح صاحب ثراي كثير  
الماء وعين ثره وهي صحابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنتره وأنشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة  
الانف بضمين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استوفى  
شربها مثل روضة أنف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم المعزوق قليل هنا بمعنى النقي والميم بفتح الميم الاثر يستدل به  
على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بحر ينقص طبيعه وان الروضة لم تكن يعمل بطؤه الدواب فتتغير رائحتها (قوله من كل  
كوما كثيرات الوبر) كوما كحمرء الناففة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة  
فيهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور في قوله \* وما كل ذي لب عوثيك نصحه \*) في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة  
الحكم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نصحه وبقوله في  
عجز البيت \* وما كل مؤت نصحه بالميم \* فحمل الاول على الامر الكثير معتضدا بالكثرة بمناسبة الصدر للجز فكيف يعدل  
عن ذلك مع عدم المجئ اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا الى كل  
التي اريد بها الافراد (قوله اخوتي لا تبععدوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وقطعها في المضارع بعد ابقتين هلاك وبعد  
بضم العين في الماضي والمضارع بعد بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يحتمل في البيت وامر وابتكسر الميم كثروا  
أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمر واما قولها وردوا فالضمير لاخوتها) انما خص أمر وابتكسر الميم كثروا بالبراز  
الضمير في أمر وابتكسر الميم في وردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير اولاد كتنافعه لان المقصود بيان  
أن ضمير وردوا لاخوة لاسيما وفي الشرح انما خص أمر وابتكسر الميم كثروا بالبراز لانه لو كان المقصود بيان  
مفرد الاجماع والعبرة باللفظ لا بالكتابة (قوله فان حماته على مرادف القبيلة فالجمع في أمر وابتكسر الميم كثروا  
فرحون) في الشرح لا نسلم ذلك لان الحى وان أریده القبيلة مفرد اللفظ اذ ال على الجمع فهو كافر ببق فلا رعاية لفظه ورعاية  
معناه وأقول هذا هو لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها  
بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظ جامع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير الماند على كل مع ارادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والبافر) الجامل القطيع من الابل مع رعايته والبافر جماعة البقر مع رعاتها (قوله ونظيره ولا تكونوا أول كافر) فان كافر انعت لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان الفعل التفضيل اذا أضيف الى نكرة وجب مطابقتها الصاحبه فى الافراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التأويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منا (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لا نأقول المراد ولولا ان كافر صفة لمخذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كاهو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فاللازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان ماردا لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كان أشكل منه لان شيطان مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمخذوف (قوله ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنتره) فى الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بأبى حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور فى الكشف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان أباحيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها محجوب عنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها واذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا جل عليه (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح اذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استثناء فافصفة وحالا مقدرة وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود اليها من خبرها الامفرد امد كراعى لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى بدخلون الجنة الا من أبى قالوا ومن أبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مستندا الى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فان قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكلف أى كان كل أفعال تلك الخواص فيه مسؤلا هو أى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصفة على غير من هى له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابراز الا عند اللبس ولا لليس قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائب عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضمير يتحملة مسؤلا لا يعود الى المكلف فالإليه اس حاصل وأقول اللبس الذى لا حله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معر فافيجب الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن ان الصواب التفرقة بين ايراد الكل الافرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا فينبغى ان يأتى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على مانص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذى يظهر وبين العبارتين فرق (قوله قال البيانيون اذا وقعت كل فى حيز النفي) يعنى سواء تقدمت على النفي وكانت معمولة للنفي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ (قوله وأفاد بفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بثبوت الفعل أعم من استناده الى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييمه بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتنى المرعى دركه) هذا صدر بيت بحره \* تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن \* والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جنى نصبه بابضا مرفعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفينة يسفنه فسرته ومنه السفينة لتسهرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفيرا وصاحبها سفان وحرفته السفانة اه ومما أولع به بعض الطائفة ان السفن

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشياء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة  
سفن وانما يقال له سفان كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه (قوله كقوله  
صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدن أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره) في  
الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما ان  
السؤال بام عن أحد الامرين اطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين أو بنفي كل  
منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتد بثبوت جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال  
ذواليدن بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كلياً بل صرح ببعض ذلك كان رداله لانه انما ينفي في كل  
منهما الا نفيهما جميعا اذ لا يجاب الجزئي رفع السلب الكلّي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلا نفيه فصيح  
والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتملاً بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا  
وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر  
الفصح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التقطازاني ولقائل أن يقول انه مضطرا الى  
الرفع اذ لو نصب الجملة لمفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا أضيفت الى المضمير لم تستعمل في كلامهم الا ناكدا أو مبتدأ  
لا تقول جاءني كأك ولا ضربن كأك ولا مررت بكأك وبعد هذا البيت من ان رأت رأسي كأك أو كأك كأك \*  
ميز عنه قترعا عن قترع جذب اليا الى أبطي أو اسمرى \* أفناه قيل الله الشمس اطمى \* حتى اذا واراك أفق فارحى \*  
ومعنى عن قترع بعد قترع والقترع الشعر المجمع في فواحى الرأس وجذب اليا الى مضيه واختلافها في الاساس جذب الشعر  
أى مضت عامته وابطى أو اسمرى حال من اليا الى على تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطعة أى  
اصنى ماشئت أيها اليا الى فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وافناه أى أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله أمره وارادته  
وقال اليني معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبا وهو الشيب والصالح والعجز وغير ذلك من موجبات الشيوخة وقال  
ذبالان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لا فاد  
تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراذه تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايدانا باننا لم  
يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم أصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب  
العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل أن يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا هو نكرة والنكرة لو احدى غير معين  
لا بد أن يكون المضمير هو ذلك الذنب الذي ليس بعين فقط لا عادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيها لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره  
من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عليها يقتضى  
العموم فذول النفي عليه أيضا يقتضى ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنبا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب  
المذكور الذي ليس بعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك  
الذنب غير مصنوع على وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزئ يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا ما أن يكون  
المراد بالكل الكل المجهول وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب  
في عدم اقتضاء شمول النفي لجميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلّى باعتبار الجزئيات  
فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا  
الوجه في الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام  
منقوفا انتهى (قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه) في الشرح وكلام  
سيبويه في الكتاب صريح أو كما صرح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين  
السبكي صحة ما قاله سيبويه وجملة على ظاهره وعلاه بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فاعملها المتأخر في معنى الخبر  
عنها لان السامع اذا سمع المفعول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ للخبر فكان كله لم أصنع منصوبا ومن فوعا في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفاتاً في أيضاً عن بيان قال والحق ان هذا أكثرى لا كلى (قوله ثم أنبأ عن الرمان أى كل وقت رزق) ذكر كل هنا مستدرك لأن ما بعده أى تفسير للزمان الذى تاب عنه ما والفعل الواقع بعد كل فى كل رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله وللوجه الاول مقربان كثرة مجيئ الماضى بعدها) يعنى بعد كل ما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفى الشرح كيف يكون هذا مقرباً مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقاً سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً ولا مزية للاول على الثانى باعتبار الكثرة وأقول بل له مزية لان الشئ الذى يتكرر بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الاكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان للقرب الثانى وما التوقيتية هى ما المصدرية النائية هى وصلت عن الزمان يعنى ان المقرب الثانى هو كون ما التوقيتية شرطاً من حيث المعنى كما ان كلاً كذلك ولا جل ان كلاً شرط فى المعنى احتج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز ان تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التى فى كلاً اسم شرط مثلها ما تفعل أفعل وقيد به لان التوقيتية شرط فى المعنى كما صرح به وهى الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم) فى الشرح لان تسليم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر فى كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع فى صحة دخول كل على الموصولات التى هى من صيغ العموم كالذى والتى ومن انتهى وأقول يريد بما مر فى كل ما ذكره هو فى أولها عن تاج الدين السبكي انه قال فى شرح البيضاوى ان كلاً اذا دخلت على ما فيه الف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيدها أو انها البيان الحقيقة حتى يكون تأسيساً لكل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقديقال ان الف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم فى اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب المجموع وافادت كل استغراق الاتحاد فيصير كل منهم معنى وهو اولى من التأكيدها انتهى (قوله وقولى كلما جشأت وجشأت الى آخره) فى الصحاح جاشت نفسى غشت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت انما ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وفى الشرح كذا قيل ولى فيه نظراً لاداء مانع من جعله ظرفاً للقدور وليس ببناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل له هم على جعله اسم فاعل لا ظرفاً لاثبت مقدر ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى فى مكانك ولو كان ظرفاً لاثبتى المقدر لكان معناه اثبتى فى مكانك وتحمدى مبنى للفعل وقولى مبتدا وكل ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدى أو تسـ تريحي أى قولى هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط

﴿كلا وكلتا﴾ (قوله ان الخبر وللشمرمدى الى آخره) المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشئ والقبل بفتح القاف والموحدة تنز من الارض يستقبلان وروى بكسر القاف جمع قبله بكسرها أيضاً (قوله على حدها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفى الكشف فان قلت بين يقتضى شيئين فصاعداً فمن أين جاز دخوله على ذلك قلت لانه فى معنى شيئين حيث وقع مشاربه الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثتين وانما هو لاشارة الى واحد مدكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام قال التفاتى وذلك انه لما كان تثنية أسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحقها بالآخرها ألف ونون وو او وون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحق التاء يجوز وافهاما لم يجوز وانى أسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالتثنية ولهذا جاز التعبير بالفظ الذى عن الجمع (قوله كلاً أخى وخليلي واجدى عضداً) هذا صدر بيت عجزه فى التائبات والامام الملمات والخليل الصديق وو احدى اسم فاعل مفرد مضاف الى الياء المتكلم والعصداً الساعد وهو من المرفق الى الكتف والامام الاتيان والتزول والملة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجارياً يوجد الامر يجد جدا بكسر الجيم فى المضارع وفصحها فى المصدر بمعنى عظم فى أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أى عظمة ربنا وقيل غناه وفى حديث أنس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جده فبنأ أى عظم فى أعيننا وانفعلاً كما وروى اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو ووزع (قوله ان المنية الى آخره) الخوف بضم المهملة جمع خفف بفصحها وهو الموت يقال مات فلان خفف أنفه اذا



الذي لم يحكمه الاقطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكوا الى آخره) في الشرح يجوز أن يكون كيف يتقيمان جملة استدلافية نبيه على سبب الشكوى وهو استبعاد تينك الحاجة (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) ابن الفتاة هنا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف) في الشرح لا يصح الضرب على ذلك مع ما قدمه من أن كيف مرفوع المحل على الخبرية اذا أفعال بقضى أن لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسمين المتقدم

### ﴿حرف اللام﴾

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضي اعلم أن كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولا م الابتداء فخفها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكامة التي هي في غاية الخفة لا يكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولا م موافقة معمولا لها وانما أتى لام الجر الداخلة على المضمر على فصحها لاسا قاطعا لاسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا ضمير المجرور غير المرفوع ولو فُتحت في غير المضمر لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه (قوله الامع المستغاث المباشرياء مفتوحة) قال الرضي وانما فُتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي باماهو مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف نحو بالظنوم وبالاضعيف أي باقوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه انتهى وفيه المصنف المستغاث بالمباشرياء لان المستغاث الذي ليس بمباشرياء بل هو معطوف على مستغاث مباشر لاهل امه مكسورة نحو بالاكهول والشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكامية منقوضة بهم هذه القراءة وتقرر الجواب ان المراد انهم مكسورة بحسب الأصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرأهم هذه القراءة هو ابراهيم بن أبي عبلة (قوله فياشوق ما أتى وبالي من النوى) هذا صدر بيت عجزة وياد مع ما أجرى وبأقلب ما أصبى وشوق في بعض النسخ المعبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالفتح لا على انه مضاف الى ياء المتكلم على ما حكاه يونس من يأمل لانه على حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المنادى المضاف الى ياء المتكلم ومختص بما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كلام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم وما أتى صفة تجب حذف منها المتعجب منه أي ما أتى بك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من ص بابا يصبو صبوة وصموا أي مال الى الجهل والقوة أو بالصاد المعجمة من ضنى بالكسر يضنى ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأنقله (قوله وهـذا لازم له لا لابن جني) هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يالي مستغاثا من أجهـ له يبقى ما يقوله ابن جني وهو جواز كون يالي مستغاثا له (قوله لما سأذ كره بعد) يعني في آخر المعنى الحادي والعشرين وهو ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو ابن جني يراهام متعلقة بياء (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كأنهم فعلا وذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي ينصب الفعل بعدها وفي الشرح كأنهم فعلا وذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحو اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحو تلك اللام لتشابه ما يدخل على الفعل وامل مراده التي في نحو ان زيد يقوم (قوله أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات) لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجني الذي بالنار للكافرين وفي شرح التسميل بالجلباب التجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله وللكافرين النار) أي عذابهم وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ما فوط وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الآية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم (قوله وقولك هذا الشعر لطيب) في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات



ذات ومعنى وكذا أدوم لك مادمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني وأقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذي أريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة ومادمت ليس بصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبيب هو ابن أوس أبو تمام الطائي الشاعر شاعى كان يصرف في حديثه يسقى الماء في الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا فهاهم فلم يزل يعاني الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة (قوله ويرجحه ان فيه تقابلا لا شترًا) لان الالام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بذكر الاختصاص به يكون لاثنتين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من أن الالام استحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للالك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعدارى مطبوع) هذا صدر بيت لامرئ القيس بحزه \* فيا عجباً من رحاها التحمل \* ويوم مبنى على الفخ لضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم بداره جمل وذلك يجوز فيه الرفع والجرو معنى عقرت جرحت والمراد هنا نحررت والعدارى بفتح الراء وكسر هاء جمع عذراء وهي البكر من العذرة ضم العين وهي البكرة ورحل البعير أصغر من القتب كذا في الصحاح والتحمل ضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمّل معنى حل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئ القيس للعدارى مطبوعه (قوله وتعاقها فليعبدوا) في الكشف لثيلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم لحتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا ولا يلا فلهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تخصى فان لم يعبدوه لساثر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الباء يعني في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق الالام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقه بالفعل فقط فينبغي أن يكون هذا على حذف مضاف أى وتعلقها بالفعل فليعبدوا (قوله وقيل عاقبه) أى جعلهم كعصف ما كول لثيلاف قريش في الكشف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهموهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن في رحلتهم ولا يجترى واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرائتهم على البيت) في الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمنع أن يكون له ما طوى ذكر الكفر لانه لم يتعاق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لان الممن بها عليهم سلمناه لكن تكون الالام للاحاقبة وهذا القول وهو تعلق لثيلاف قريش بأخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفي ورده هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا كان لثيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهم ايرده وأقول الجواب عن هذا الرد أن القول بتعلق لثيلاف قريش بجماعهم مبنى على ان القرآن وان تفاصلت سورة شئ واحد فمتعلق بما في سورة منه بما في أخرى (قوله وتعاقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الطرف لان الجواب مقر ونيلام القسم ولا م القسم لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله أنذامامت لسوف أخرج حياظرف لاخرج وانما جازتقديم الطرف على لام القسم لتوسيعهم في الظروف وفي الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاذا في الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان جنهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما بعد الدافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسيع خاص بالشعر كقوله \* ونحن عن فضلك ما استغنيا \* فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسيع بالشعر ان يخرج التبريل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرهما من الادوات التي لها المصدر تشاركها في المصدرية فيكون حكم الجميع واحداً لتفريق غير متجه اه أقول لقائل أن يقول بل هو متجه لان ما النافية أوغل في التصدر من الالام لان النافي أشد تغيير المعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالغير على أصله فلو جوز أن يبي بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو مغير لما سيجي بعده من الكلام

فيه شوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا تتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو  
رضيحي لبان ندى أم تحالفا \* باسم داج عوض لا تتفرق (قوله وأنت الذي في رجة الله أطمع) هذا جزم بيت صدره  
\* فيا رب ليلى أنت في كل موطن \* والاصل في رجة أو في رجتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه  
ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في  
قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على ما ندى الى اللام التي للتعليل واعلم أن التلاوة وجعلنا منهم أمّة يدون بامرنا  
لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أي من غير تخيير بين اضمارها  
واضمار كى (قوله ولا باللام بطريق الاصل خلافا لاكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا  
ناصبية بطريق الاصل وبافهم قالوا ناصبة بطريق النيباية عن ان (قوله لثلاث يحصل الثقل بالتقاء المثلين) أحد المثلين اللام  
الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ليرضكم) هو بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتأكيد  
وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قد في الخ) قد في كفا في وحلقة منصوب على أنه مفعول  
مطلق لمحذوف أي أحلف حلقة وذابعتي صاحب وهو هنا اللين وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربا فيه والمعنى لغني عن  
لتجعله غنيا عنى كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته) هذا صدر بيت عجزه  
\* طابت أصا ئله في ذلك البلد \* وابكن بكسر الكاف والجدّة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل  
جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمين وأصال بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنهم احرف  
زائد مؤ كد غير جار ولكن ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر  
وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس  
لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكاية وأقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكاية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في  
الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غايبة  
الامر انهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل وفي قصده الفعل أبلغ من  
نفيه) في الشرح هذا مشكل كل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسبب وأرادت نفي السبب  
وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا عاذلاني لا تردن الخ)  
الذي بالذال المحجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لان فعية لا  
يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولان هناك مضافا محذوف أي ليس  
أمرهن بأمر (قوله وعلى هذا فهو عندهم حرف جر معد) في الشرح كيف يكون معديا وهم يقدرون قاصدا  
للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة  
القول بانها متعلقة بالعمل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت  
اللام المقوية منزلة بين الزائدة والمعدية لم يبعد إطلاق المعدي عليها (قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم  
اتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام  
الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمرو وعلي وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعي  
وزيد بن علي الآن هؤلاء أقرأوا ان كاد بدال مكان النون وتخريجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام  
هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا أو ما تخريج قراءة الجمهور في البحر اختلاف فيها فعن الحسن  
وجماعه ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان اتزول منه الشرائع ولبتوات التي هي كالجبال في ثبوتها  
وقوتها ويؤيد هذا التأويل ما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما النافية لكن هذا التأويل  
يعارض ما تقدم من القراءات لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام  
لام الجود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أهو محذوف أهو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى  
هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي اه ولا يخفى أن في قول المصنف كثير من

الناس معارضة هذا الأخير وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان  
المراد بالجبال في قراءة الجمهور آيات الله وشرائعها لانهم اجتزلة الجبال في الثبات والتمسك وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة  
التي ليست بمجرات (قوله وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول) في الشرح المخرجون للآية  
على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطاً ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل  
لامتسكاً فيه (قوله والذي يظهر لي أنها لام كي وأن ان شرطية) في الشرح هذا كلام صاحب الكشف وعبارته وان كان  
مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع في الشدة فضررب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقه وشدة أي وان كان  
مكرهم مستوي لازالة الجبال معه لذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع إيمانكم اهو في البحر  
بعد كلام صاحب الكشف وعلى تخريجه تكون ان هي المحذوفة من الثقيلة وكان هي الناقصة وأقول وعلى هذا قول  
الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشف فحامل على المصنف (قوله فاجع ليغلب جمع قوي  
الخ) يغلب بمناء تحية في أوله مضارع غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعين لذلك لجواز أن  
يكون المعنى في البيت فاجع متأهلاً لغلب قوي وفي قول أبي الدرداء وما أنا صريد التركها (قوله وتله للجبين) في الصحاح  
وتله للجبين أي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشف تله للجبين صرعه على شقه فوقه أحد جنبه على الأرض (قوله  
والحادى عشر أن تكون بمعنى عند) في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان  
يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت له غرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبت له غداً أو يختص به لوقوعه  
قبله نحو كتبت له ليلته بقيت فع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وقرينة نحو  
بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله فلما تفرقنا الخ) هذا البيت للمهم بن نيرة يرى أخاه مالكاً الذي قتله خالد بن  
الوليد (قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا) في كافية ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن  
مع القول قال الرضى يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه اذ لو كانت كاللام في قلت  
لزيد لكان يقال ماسبقونا لاما ماسبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قال ماسبقونا  
على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيب أو يكون اسم المقول القائلون محذوف  
لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد ما ورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقل ماسبقونا أجاب بعضهم  
بان ضمير الغيبة في سبقونا مدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب  
الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائذ على ما دخل عليه لام التبليغ  
واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فقله أو يكون اسم المقول لهم محذوف فاعني من سبقونا  
لامن الآية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا التفاتاً والقول بان في سبقونا التفاتاً قول بان المقول لهم مذكور  
في سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً كذا ثبت فيما رأيت  
من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوفاً إذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور ولا محذوف من الآية فخطأ  
وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قررناه (قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) قالت أبو ويل على بعض  
ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على  
غير قياس وضرة المرأة امرأ تزوجها والبنى مجاوزة الحد والدميم بالمهمل القبيح وبالمهمل ضمة الممدوح (قوله فلما موت تغذو  
الخ) تغذو بالغين والذال المهمل من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغذى به من الطعام والشراب وقد تغذت الصبي بالطعام  
والابن فاعغذى به لا يقال غذيت به وأما الغد بفتح الغين المهمل فاعغذى به من الطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح  
والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء المعجمة جمع خلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لا ولد الغنم ساعة  
تضعه أمه من الضأن والماء ترجع ما ذكرنا كان أو أنى والجمع ضل وضمخ (قوله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير  
الاسد ان يشبه الاسد) اعلم أن الاستعارة ان كانت في اسم الجنس أعني ما وضع لشي من حيث هو لا اعتباراً بعلق صفته به  
كالاسد لرجل الشجاع وقتل لأضرب الشد يد فاصاية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبية أما بيان

التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلا ن المقصود الا اهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة في المصدر أولاً ثم تبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطق الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية في الحروف فلا ن الاستعارة تقع في متعلق معناها أولاً ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست بنفس معانيها والا كانت اسمها لاحتفاء في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزناً الاستعارة في ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علمته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعية للدلالة على ترتيب العلة الغائية فجرت الاستعارة أولاً في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالجرور فيقدر في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلمته الغائية كالحبة والتبني اشباهة العداوة بعد الالتقاط بعلمته الغائية في الترتيب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبع للاستعارة في المحرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزناً ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم ومثرت به بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله

(قول الله تعالى على الايام ذو حيد) \* هذا صديق لله ذي عجزه \* بشمخه الطيمان والاس \* وحيد بكسر المهملة ورفع المثناة التسمية قال في الصحاح الحيدة العقدة في قرن لوعلى والجمع حيود وكل تنوع في القرن والجبل وغيرهما حيدة وحيد أيضاً مثل بذره وبذر وأنشد قول الهذلي والمشمخر الجبل العالي والطيان بالطاء المجبة المفتوحة ثم المثناة التسمية المشددة باسمين البر والاس معروف (قوله فيا لك من ليل الخ) مغاربض الميم وتخفيف الغين المجبة والقتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح أغرت الجبل فتاتته فهو مغار وبديل عجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارسا والله أنت) في الصحاح والدر يعني بالهمزة اللين يقال في الذم لا در دره أي لا كثر خيريه ويقال في المدح لله دره أي علمه والله درك من رجل وقال الرضي وأما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللين ومن الغيم من المطر وهو ههنا كما يفعلن الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ الجباب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه بنسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله أنت والله أبوك فعنى لله دره ما أعجب فعلاً أنتهى وقال نجم الدين سميد وأكثرتا مثل به الصفة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن بك الخ) الصليب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكشكر وأمير الشديدي والباء متعلقة برجال يكسر التاء لا يتقدم ما في حيز الموصوف الحرفي عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكرون ويؤثرو ويقال هو فارسي معرب ويثر بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتعين الزيادة لاحتمال ان يكون أجاز بمعنى فعل الاجارة واللام صالحة كافي قوله يجرح في عراقها نصلي أو يجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منه ردف لم) خلافاً للبردودن وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كازيدت الباء في ولا تلقوا بأيديكم ومن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف (قوله بل ضمن ردف معنى اقتراب) يدل على أنه مضمن بنفسه بن عباس وغيره بازف وقرب (قوله أريد لا نسي الخ) يجوز أن يكون مثل بضم الفوقية في أوله مبني المفعول ويجوز أن يكون بفتحها مبني للفاعل والاصل تتمثل فحذف التاء من منه (قوله فقهيل زائدة) قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليعبينكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كازيدت في ابالك لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أي القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيبويه فيما نقل ابن عطية أي تعليل ما حلال وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدي الى تعدي الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والى ضمائر ان بعد لام ليست لام الجود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها (قولا وقال الخليل وسيبويه ومعنى  
تبعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر) المراد هنا من كون الفعل مقدر بمصدر انه في المن  
مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحد مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال في الكشف بعد ما قال ان  
أنذرهم أم لم تنذرهم في موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من  
جنس الكلام المحجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا ينافي  
من ذلك قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح  
من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي  
انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا تأكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان  
تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لان يجعل الفعل الذي لا تأكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي والفعل انما  
يتمع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الانساع فهو  
كلاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع في قول  
المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه جعل على انه مبتدأ لان معناه سماعك وخبر خبره وحل أيضا على حذف ان فيكون  
الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقريئة قوله خير من ان تراه  
عدل بالفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو أول أحواله والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم  
وأصل هذا ان المنذر تسمع بالمعيدي فاجبه ما بلغه عنه فلما رآه استحققه وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال  
ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قابل قابل بجنان فاجب المنذر كلامه وعارم مثالا يضرب  
ان خبره خير من رؤيته والخليل هو ابن أحمد بن عمرو والفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهيدي بطن من  
الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذى منه  
ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهدي الناس وأشدهم تعقفا واختلاف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة  
وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أول من سمى في الاسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضي وكذا قال  
المبرد واعترض بابي السفسر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحتمل بدل الياء المضمومة في أوله والميم  
المكسورة وقال ابن معين أحمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف  
فهو موجود تقديره ما يدعه قولهم الفعل مقدر بمصدر ادلوا كان الحرف المصدر مقدر المكان المؤول بالمصدر وهو الحرف  
وصاته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب به ليس بقياس على المختار انتهى وأنت خير بان ما فسرنا به  
المراد من تقدير الفعل بالمصدر هنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما  
تبعه الابن عيسى فانه نسبة لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام في لمين لام العاقبة كما في قوله تعالى  
ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبين (قوله يابوس للحرب الى آخره) البوس به مزعة ساكنة وقد تبدل واو الشدة وفي  
الصالح والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فهم امرأه قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له  
واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التمجيد (قوله لان اللام أقرب  
ولان الجار لا يتعلق) في الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجار في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا  
العامل هو اللام المقدرة لزم أيضا تعليق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يتعلق هو حرف الجار  
الموجود في اللفظ لا يلزم شي مما أزمه به (قوله ومن ذلك قولهم لا أبالز يدولا أخاله ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم  
لامضاف لما بعد اللام) قال الرضي الكثيران يقال لا أب له ولا غلام له فيكونان مبنيين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد  
الشذوذ وفي المتن وجمع المذكور السالم وفي الأب والآخر من بين الاسماء الستة اذا أولم الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف  
فوني المتن والجمع واثبات الالف في الأب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أباله ولا أخاله فيكون معرفة اتصافا وأجاز  
سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتباره

المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجاو ابان اللام ههنا أيضا مقصورة وهذه الظاهرة تأكيد  
لذلك المقدرة كتم الثاني في تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تؤكد  
دون سائر الاضافات المقدرة باللام أجاو ابانهم قصده وانصب هذا المضاف المنفى بلامن غير تنكير برها تخفيفا وحق المعارف  
المنفية بلامن مع تنكير بلامن لا يفصل الواو بين المضاف والمضاف اليه بل لا يفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه  
وعدم تنكير بلامن والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فيقولون لا أبال رجل  
حالة كذا ولا غلامى لشخص نعمة كذا والدليل على انه مضاف قوله وقدمات شماس ومات مررد \* واى كرم لا أبالك يتخذ  
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض  
فى المنادى وهو شاذ كقوله \* يا بنوس للجهل ضرار الاقوام \* وفى حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا أبالك على الاضافة لكان  
معرفة فيجب الرفع وتنكير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع  
والتكرار لكونه فى صورة النكرة وان لم يقدر ان يكون على وجه العموم أى لا أبالك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال  
عن أبيه لانهم قصده واهذا الابهام ان يكون معنى لا أبالك ولا أبك سواء وان كان الاب فى الاول معرفة وفى الثانى نكرة كما  
يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه فى الجملة الاولى وتنكيره فى الثانية مع ان النحوى واحد  
(قوله وجهه ل الاسم تشبها بالمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه فى حذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ (قوله  
على لغة من قال ان أباهوا وأبأهاها) هذا صدى ربيت لرجل من بشارت وقيله واهار ياتم واهواها \* هى المنى لو اننا قلنا لها  
باليتم عيناها لنا وفاها \* ثم نرضى به أباهها (قوله وقولهم مكره أخاك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره  
خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبأ وأخا لبيان  
لاغلاى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (قوله نزاعة للشوى) أى لا لأطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين  
من الآدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواة وهى جلدة الرأس (قوله ولا محمولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى  
ولاها محمولان وفى الشرح قال فى الصحاح والعمادى العمد والاكيل الذى يؤاكله والاكيل أيضا الا كل فيمكن ان يقال  
انهم محمولان عما هو محمول للفعل فى التصرك والسكون وان تحويها لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت  
بل هو ظاهر فيه ما اذا المعنى ان هذا مبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون المتكلم لا كل الراد مبالغا فى الا كل وهو  
الايق بقصده الشاعر فى التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محمول عن عاد فلا نسلم ان عاديا محمول لفعله فى حر كانه وسكانه  
لانه لم يستعمل من العداوة ثلا فى مجرود حتى يكون عاديا محمولا بالضراره وأما أكيل فانه سلم انه محمول عن آكل للمبالغة فلا نسلم ان  
البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني لست آكله وحدى يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له فى الاكل لا المبالغ  
فيه وكيف والمبالغة فى الاكل صفة مذمومة عند العرب وفى الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى  
ياتى بسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فاكل أكلا كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم يقول المؤمن يأكل فى كل فمى واحد والكافى يأكل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا أو أكىلا  
صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدو ذلك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الاسمية  
وأما فى التمسى له أكىلا فلذلك ولا ممتنع تقديم معمول الصفة عليها (قوله وفى الآية متعلقة بمسند محذوف صفة لعدو) فى  
التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا يريد به لفظه  
فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو  
على حد قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبط بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال  
وأقول لا نسلم ان مستقرا يريد به هنا محذوف لفظه حتى يكون معرفة وانما يريد به لفظه مبراهة عن معناه ولذلك لم يذكر  
هذ فى الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هادون الاخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح  
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والضمير على هذا  
للتولية)

للتولية) فيكون مفعولا مطلقا والمعالزم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي ان يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه  
معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية كما كان ذي فيه تقدير  
مضاف اليه كل فيها ولا لولم يكن تقدير مفعول فيها لكان بنفسه البارز في موليها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه  
مضاف اليها كل وهذا وجهه مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني مولى في الآية مقدر والمفعول الاول مذكور اتعين كون  
البارز في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا لوجهه ولا يكون فيه تعدى  
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائدا على الوجهه والمعنى ان  
الله تعالى مولى كل ذي وجهه وجهته انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ  
دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله) واعلم بجمل كلا والضمير مفعولان ويستغنى عن حذف ذي وجهته لئلا يتعدى العامل  
الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذي وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما هو لان  
المولى صاحب الوجهه لا نفسه وفي الكشف وقرئ واكمل وجهه على الاضافة والمعنى وكل وجهه الله موليها فزيدت اللام  
لتقدم المفعول كقولك ان يضررت ولن يداؤه ضاربه انتهى قال السقاقي ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد  
الى ظاهره المجرور باللام لا تقول لن يضررت به ولا يداؤه ضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضي قوته وبواسطة  
يقتضي ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا يلزم أيضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية  
التمتاز اني فان قيل العامل في المثال الموافق والمثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور  
تفسيره أي لكل وجهه الله مولى موليها ولن يداؤه ضاربه والمفعول الآخر محذوف أي أهلها ولا حاجة الى ما قيل  
ان الضمير للمصدر أي مولى التولية وضارب الضرب أو ان لكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أي لكل  
صاحب وجهه وضمير موليها هو المفعول الثاني وايراد النظم تنبيهه على الوجهين لئلا لا يخفى انه لو أراد هذا لكان ينبغي  
ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله) هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا مصدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب  
وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي من الصحابة نزل بقديد فبات سنة أربع  
وعشرين والشابكسر الرء وبالشين المحجمة مع المد الحبل قصره للضرورة واعداد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآية وعند  
متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند الله تغالفا لئلا يهمل مكن امتهن  
نفسه في السقي وأرخى الارشية في الآبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب ولشاجع رشوة ورشوة بضم  
الرء وفتحها وهي الجعل والجمع رشاورشاومعنى البيت هجور رجل من القراء يسمى سراقة بانه يراقى ويقبل الرشا وانما صيره ذنباً  
لحرصه على أخذها وفي حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا وفي الشرح  
وحينئذ يكون قوله سراقة خبر أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لئلا يمكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره  
(قوله) ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور) هكذا وقع في أكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفعل (قوله) وفيه  
نظر لانه) أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور لان العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور  
ألا ترى ان العامل في الحال عامل في صاحبها (قوله) وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم) سيقول المصنف في الباب الثالث  
ان التحقيق ان البست زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله) قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف في  
الشرح معنى قولك زيد اضررت به وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له  
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعوض  
هو الذي لا يجمع بينه وبين المعوض (قوله) ولو كان عوضا البسته لم يحذفه في الصحاح البت القطع ويقال لأفعله بته  
ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب وقد تجبى اللام لازما في بعض المصادر المتوكدة لغيره  
نحو لا أفعله البتة فان سببويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد يكون الشيء عوضا ويحذف كالتاء في اقامة  
فانه مصدر أقام فحقه ان يحذف على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء  
فقبل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانوا جميعا والمضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظراذلا يمنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على إقامة ذي صباح \* لأمر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير وأقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجر حذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضي وحكي الفراء عن بعضهم ان أصل بالز يديا آل زيد تخفيف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو باللدواهي وبالله ونحوها (قوله واحدى الالفين) هما الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله نغير نحن الى آخره) في الشرح خير خبر لنحن محذوف ونحن المذكور تركيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ الزم الفصل به بين خير ومن وهو أجنبى ولو قدر فاعلا لخبر لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمنوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلو به باننا لا نسلم ان بالافيه أصله يا آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار ولا نفر فخذف المنادى وما بعده لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هذا وان أرادوا مطلقا فممنوع ألا ترى الى الاقتصار على التاء والفاء وان كانا غير جارين في قوله الاركبو الالجوا الاتا فلو اجبعا كلهم الافا (قوله فيا شوق ما أتى الى آخره) تقدم الكلام عليه في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أى تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالى للمستغاث لاجله وقال في يالى يدل عمر وان لام لعمر ومتعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يالى اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا ويلزم المحذور (قوله وينبغي له هنا) أى في لام عمرو ومن يالى يدل عمر وان يعاقب بادعوا بل يتعلقه بادعوا بالتخصيص من هذا الالزام في يالى (قوله وانما ادعوا وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم يكتبوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهم مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغونها عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدون عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغونها لماعوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وتغييرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يجرشون بين المؤمنين ليتخالف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أى قدرناه منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارة الكشف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا سيرة في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزوهم يخسرون) في الكشف والضمير في كالوهم أو وزوهم ضمير منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزوهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكمل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوعا للطفقين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسر واذا جعلت الضمير للطفقين انقلب الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا اتوا الكليل أو الوزن هم على الخصوص أخسر واوهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعده واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط (قوله ولقد جنيتك اثموا وعسا قلا) هذا صدر بيت بحجزة قوله ولقد جنيتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في آل (قوله فتولى غلامهم الى آخره) الظاهر الذكر من النعمان والجمع ظلمان (قوله اذا قالت حذام فانهتوها) هذا صدر بيت بحجزة فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امرأة مثل قطام (قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يمهله بل ذكره من معاني الى أيضا قال في التسهيل ومنها الى لانتفاء الغاية مطلقا وللصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشؤه انهم أعادوا الضمير المنصوب يلزم على ابن مالك وقروا يد كرمينيا للفاعل للفعل وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك لا الاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكره كلام ابن مالك الخ في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيالز يد وجدعاه) الجذع يسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الذال المعجمة السجى والحبس وأما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولاهي مقوية للعامل لضعفه) اللام في للعامل لام تقوية



للقوية وفي اضعفه لتعليل التقوية وأما تعليل النفي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله) وليس تقدير المحذوف أعني كازعم  
ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه) في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لذم  
أن يكلمه الله الا وحيا جازان يقدره ابن عصفور متأخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كافي قولك  
لا يضر بتبيل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخر اللام اهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل  
هنا أعني مؤخر الكانت اللام لتقويته اضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه  
لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل أعني مؤخر (قوله) بل التقدير ارادني (زيد) في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي  
تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين  
ارادني ان يديكون ارادني مبتدأ أول يذطر فامستقر هو الخبر فيتمتع بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا  
مراد المصنف قوله فيما قبل وان كان استوفى بيانه تقوية للبيان وتوكيده وقوله فيما بعد وانما يريدون بهم انها متعلقة بمحذوف  
للتبيين اذ لا يطلق الاستئناف الا في الجمل (قوله) فليل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عمير ههنا ههنا  
ما توعدون (قوله) وقيل ههنا ههنا بمعنى البعد والجار والمجرور خبر في البحر قال الزجاج البعد ما توعدون أو أي بعد أي  
ما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه بنفسه ير معنى لا تفسير اعراب لان ههنا لم تثبت مصدر يتناول قول الزنجشيري فنونه  
نزله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نزلوا الاسماء الافعال ولا نقول انها اذا نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة  
من ضم ههنا ونونه انه اسم معرب مستعمل وخبر ما توعدون أي البعد لو عدتم كما تقول النج لسعيمكم وقال صاحب اللوامح  
فاما من قرأ ههنا فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين من تفعيل بالابتداء وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد ما توعدون  
فالتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسما للفاعل والضم للبناء مثل حرب في زجر الابل لكنه نون يكونه نكرة انتهى ثم قراءة  
الجمهور بفتح التاء من ههنا ههنا هي لغة الحجاز وقرأها هرون عن أبي عمرو بفتحهما منونتين وقرأ أبو جعفر بضمهما من  
غير تنوين وعنه وعن الأجر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في عجم وأسد وعن خالد بن  
الياس بكسرهما والتنوين وقرأ أخر جنة بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان  
في هذه الكامة ما يفيد على أربعين لغة (قوله) وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فلا لام للتبيين) انما لا يجوز  
تماقها بالفاعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره (قوله) ويحتمل انما أصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء  
وبفتح التاء وتكون على ابدال الهوزة لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون الهوزة وفتح التاء وضمها فقرأ كذلك  
ابن ذكوان رفيق هشام وقرأهم أيضا نافع (قوله) وهو ان تقدره جمع الالهة) في الصحاح الالهة الهنة المطبقة في أقصى سقف  
القم والجمع الالهى والالهيات واللاهوات (قوله) شبت) يعني النبايا بشئ يمتنع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه  
شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو الالهى التي أريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات  
استعارة تخيلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة  
التخيلية وقد ذكرنا المذهب في شرح الخطبة (قوله) وحركتها الكسر) قال التفتازاني تشبيه الهاء باللام الجارة لان الجزم بمنزلة  
الجر يعني في ان كلامهم ما يختص بنوع من الكلام وعامل (قوله) وسلم) فتحها) سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله) وأما  
ليكفروا بما آتيناهم وليمتنعوا فيحصل الامان منه التعليل) في الكشف واللام في ليكفروا والمحتملة ان تكون لام كي وكذلك  
في وليمتنعوا فم قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة فاصدين  
التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا أنجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في  
انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليمتنعوا  
بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الدعي لهم الى  
العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام لام ضرورة والعاقبة على ما يقوله  
الكوفيون أو تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله) في قراءة من سكنها) هي قراءة ابن كثير وحزرة والكسائي  
وقالون عن نافع (قوله) ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهم

وذلك يقتضي ان الامر بالـ **كفر** ان والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب  
 مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتي أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى للتهديد فيؤيد جعل الامر السابق على  
 التهديد وبصير الكلام متلايم الاطراف (قوله) وامامت على بفعل مقدر مؤخر أي وإيحكم أهل الانجيل بما أنزل الله أنزله في  
 الشرح وكذا في قوله تعالى انارينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف متأخر  
 والتقدير وحفظا فعلا لذلك وانما يقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور  
 أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا  
 أنه بفعل مقدر أي وحفظا ما حفظا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل اننا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله)  
 لتعجبنا (في الصحاح) وعنيت بحاجتك أعني عناية فانابهم معنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتعجبنا بحاجتي (قوله)  
 محمد فقد نفدتك كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هونينا  
 صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر  
 ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا جمع الامة وما بعده  
 مختلف فيه ولد عام الغيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر  
 وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين  
 فأقام بها عشر ابال اتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال  
 الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم  
 يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان  
 ذلك من الشهر فخرم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه خرم ابن الصلاح  
 والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه خرم ابن زبير  
 في الوفيات ورواه أبو الشيخ بن حبان في تاريخه عن الألب بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو معشر عن  
 محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقعة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن  
 أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهر والثلاثة ولا على تقدير  
 نقصها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذال الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرّم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع  
 الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن  
 هذا الاشكال بان تفرض الشهر الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل فتكون  
 وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناده صحيح  
 الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت  
 وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلم نقصان ذى  
 الحجة والمحرّم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فأتضح ان قول سليمان التيمي راجع من  
 حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في  
 البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصلا يكون لكنه سكن  
 النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لا ما وادغم ثم اتى ساكنار فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في السبعة من  
 باب التقاء الساكنين على حده (قوله دواحي الايدي بخبطن السريحا) الدواحي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة  
 التي تدعى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسرّح جمع مملتين السبور التي يخفض بها الواحدة  
 سريحة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء لبني اسد وفي الشرح ويقال خش وجهه بفتح الميم في  
 الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل يمكن في البيت انتهى  
 وأقول كون الاخير مرادها في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر المل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح  
 (قوله)

(قوله) ايكن بشرط تقدم قل) ليكن الامر الذي هو قل عوضا من اللام كذا في الكشاف (قوله) كقوله قلت لبواب الى آخره) لا يقال استشهد المصنف بالشعر لوقوع في النثر لاننا نقول ليس هذا استشهدا لوقوع في النثر وانما هو استشهدا لمجرد الوقوع ولو سلم لم يلبس الاستشهدا بالبيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولم يحسم الوقوع في النثر (قوله) وقيل هذا اختصاص من ضرورة الضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لان ما بينتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول البيت لا في حشوه) لما استدلل ابن مالك على ان حذف اللام من تيدن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ائذن بالله همزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد استخلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشوا لا في أول الكلام وهي هنا واقعة في أول الكلام لانها واقعة في أول البيت لا في أول المصراع الثاني من البيت وفي الشرح وفي اطلاق المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريح فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقضية جعل العروض موافقا للضرورة وبفي الزنة موافقا له في الروي فاستشهد المصنف من قبيل المقفي لا المصراع لان عروض الرجز مستعملان وهي هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبز زحافا وليس الاخلاق الا في الروي فقط (قوله) احدها التخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان المضارع انما يجزم بعد الطلب لانه كلام لا يبدى من حامل للتكامل عليه فالجامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب لمضمونه والجامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا المتكامل لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكر لان نفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا (قوله) والثالث للوجه هو رانه بشرط مقدم بعد (الطلب) يعني مدلوله عليه بذلك الطلب قال الرضى ولعل ذلك لاستبعادهم استبعاد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جازان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين في المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (قوله) وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير) في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان أفعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وما أطفه وما أظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضا الرجل عني ما أقضاه وحسن أولئك رفيقا يعني ما أحسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي به ولهذا كانت غير متصرفة وأقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بوجوده وحينئذ لا ترد أفعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بوجوده (قوله) وابطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتناع ولكن التخلف واقع) في الشرح وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي العلية كما صرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي العلية انتهى وفي البحر وبقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني وردبانه لا يلزم من القول ان يقيموا وهذا الردبانه أمر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيء فعلوه لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلا أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توفضت صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكر في الكتب المعتمدة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدللت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزء جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء فعلا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه إشارة الى أن المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سببا لاقامتهم اياها لا تخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توفضت صلاتك يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده

بجملته قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد  
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كانه والله أعلم أخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضى  
التشريف لهم وانما ضميرهم لا خلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله  
تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فالجواب  
الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أى الجواب والمجاب فيهما أى في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبرر يتوافقان اما في  
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقيموا والعائد عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون (قوله وأيضاً فان الامر  
للمواجهة وبقية الغيبة) يعنى ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحداً على ما لا يخفى وصرح به البيضاوى  
وأبو حيان في تفسيرهم ما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم أن المصنف أجل في حكاية هذا  
القول وفي رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقموا قاله أبو  
على وفرقة ورد بانه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال  
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتل أبو على لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بنى كائناً الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شبهه بقبل  
وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشعر ويبنى عملها (قوله)  
ولان الفعل انما وضع لتعديد الحدث بالزمان) أى الحدث المقترب بالزمان في العبارة اذ في مسامحة (قوله تو كيد مضمون الجملة)  
المراد مضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدى جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون  
لنسبته خارج نطاقه في احدى الأزمنة أو لا تطابقه (قوله ولهذا زاحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام  
بمؤ كدين) يجوز في زاحلقوها أن تكون بالفاء وان تكون بالقاف والمعنى آخر وهو في الشرح واحترز بابتداء الكلام من  
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤ كد ان وليكمه ليسا في ابتدائه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكى ادعى  
ان سبب افادته للقصر ان التأتا كيد وما كذلك فاجتمع تأ كيدان فأفادت القصر ولا يفتقض بان زيد القائم ولا يثبت قام  
زيد بنفسه عينه لعدم توالى المؤ كدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاويانا كيدا  
للتنبية نص عليه في توضيح البخارى وقد يعترض أيضاً بمثل لسوف يقدم زيد انتهى وأقول في كلامه نظراً ما أولاً فلان مراد  
المصنف بمؤ كدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤ كدين مؤ كيد مضمون الجملة أعنى النسبية الاسنادية يدل على ذلك  
قوله وفائدتها أمران تو كيد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد بنفسه عينه حتى يحتز عنهما  
بابتداء الكلام لان التأتا كيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضاً قول ابن مالك لان يانا كيدا  
لمضمون لا لا لمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضاً لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤ كدة للنسبة  
الاسنادية إلا أن سوف ليست كذلك وانما هي مؤ كدة لما هو مضمون الفعل أعنى معنى الاستقبال واما ثانياً فلان السكاكى  
لم يجعل السبب في افادة انما القصر ان التأتا كيدوماً كذلك وانما جعل سبب افادته للقصر تضميناً معنى ما والا ونقل عن  
بعض النحاة في مناسبة تضمينها ذلك ان التأتا كيدوماً كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه  
معنى ما والا ولذلك ترى انما الضمير يقولون انما تاتى اثباتاً لما يذكريه ما ونقياً لما سواه ويذكرون لذلك وجه الطيفاء يستند  
الى عـلى بن عيسى الربعى وانه كان من أكابر علماء الضمير بغداد وهو ان كلمة انما كانت تاتى كيداً ثباتاً المسند اليه ثم  
انصلت بما اما المؤ كدة فلا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو نضاعف تأ كيداً فاناسب ان تضمين معنى القصر لان  
قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تاتى كيداً للحكم على تأ كيداً انتهى قال الكرماني في شرح البخارى ولا يخفى عليك  
أن المراد أن انما كلمة موضوعة للقصر وما ذكره من وضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما امرادتان  
بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فترل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضاً بان اللام في  
هذه الآية مجرد التأتا كيداً ملوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضيه في الاسم الشريف وهو الله  
وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الرمحشري في قوله تعالى وسوف أخرج حيا وبضعفه بان فيه  
خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله مردود بانه) أى تقدير أى حيان يقتضى حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا الى تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام ناصبه في اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبهه للاسم) في الشرح وايضا قاله من ان زيد العسي يقوم ولتعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضي الجامد نحو ان زيد العسي يقوم أولتعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف علم هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعمل بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله الغزني) هو بالنسبة المفتوحة المعجمة والزاى الساكنة بعدهما نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتى تقدم فعل القلب ففتح حمزة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهى مع معموليها سدت مسد معمولي فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاف ويقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والصواب عندهما الكسر أى عند الكسائي وهشام لانهم ابرأوا لام الابتداء وهى تعلق فعل القلب الذى وقعت في خبره (قوله وفي امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا) في الشرح كانه قصد بابراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه يخالف للجماعة وهذا الكلام الذى نقله عنه ليس بصريح في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتداهم بالفظا وعلى هذا المخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتداهم بالفظا وتقدير او حينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتداهم في الاصل والتقدير لزيد قائم وآخر المبتداهم او قدم الخبر والياء اللام فقبل لقائم زيد فقد وليها المبتداهم تقدير او ان لم يلها انظرا فلا ينافى في ذلك قوله يجب معها المبتداهم وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله موافقة الجماعة والمخالفتهم اما المخالفة فبان يكون مراده بوجوب المبتداهم معها وجوب دخولها على نفس المبتداهم او اما الموافقة فبان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة اسمية بان تدخل على نفس المبتداهم أو على خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام القريبة التى حكاهما عن بعضهم داخلية على المتصرف المقررون بقدر ولا تكون الاشارة بها الى التى ابتداء الكلام عليها من قوله الثانى الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول في نحو ليقوم زيد بان لامه لام القسم وهو اما متمتع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد أو قليل عند من أجازه كابن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التى ابتداء الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم (قوله وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتداهم او اما انه يجب وقوعها في الجملة الاسمية وكلاهما مقتضى لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التى ليست خبر لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقى ان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف القول الشاعر افد الترحل غير ان ركنا بهما لما تزل برحالتنا وكان قد أى وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة فقيما ادماهم من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر وأقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافى جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما في هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعد هذا الدليل وأنشد البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يوجب اذ اصرح بهما) في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التفعيل ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الامن جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف ايضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يصف اذا صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لا لاجل الصنعة دون المعنى فكذلك ههنا) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر والمفوض في المعنى المقصود وان التقدير انما روى لحفظ نظام الصنعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فاني يقال بان معناها واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان وأما النجاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافى اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود من قام زيد وزيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان لا النصوص قول صحيح لان هذه مسألة

من علم البيان دون النحوى ذكر النحوى له لاعلى انه مسئلة من النحوى لا ينافى ذلك وقد وافقنا الشارح فى اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعانى والبيان والاقتل هذه الابحاث انما هى من علم المعانى (قوله وأما الاول فقد قال جماعة فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران حذف المبتدأ وبقية اللام) لا يقال هذا ليس بقادح فى الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح فى ذلك اما ابتداء عدم الجامع أو اظهار الفارق لا نأقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقريره اننا سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيها ألا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام فى هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما فى ثبوت الكلام فضلا عما هو فى أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة فى بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه فى معنى لان جماعة قالوا فى الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه بانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخلية على المبتدأ تقديره على ما جاوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه ليراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ فى ولسوف يعطيك ربك وأقول لا يراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع فى قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز فى قد دخولها على غير الفعل ولا فى ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لتفارق النون ممنوع) فى الشرح يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لتفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله أم الحليس لجوز شهر به) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن الحجاج وفى القباب لعنتربن عروش بالشين المعجمة وعجزه \* ترى من اللحم بعظم الرتبة \* ومن قصيدة لشرطاط اللص الذى يضرب به المثل فيقال اللص من شطاط وعجزه \* علمتها الانقاص بعد القرقرة \* وأنشد ابن طريف صدر بيت شطاط رب عجوز من غدير شهر به قال الميبدانى زعموا انه مر بأمرأة من بنى غير وهى تعقل بعيرها وتعود من شر شطاط وبعيرها من وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهر به \* علمتها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والحليس قصبة غير الحليسر وهو كسائر رفيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد بهن امرأة والشهيرة الكبيرة ومن اللبدل أى نرضى بدل اللحم (قوله لهنك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره \* الا يا سنا برق على قللى الحلى \* واصل لهنك لانك فقلت الهمزة هاء والسنة بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل جمع قلة وهى من كل شيء أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالمعجمة والموحدة يعنى بقيت وناسب من النصب يقتضين وهو التعب واخال بكسر الهمزة على الانصاح وفى الشرح ومستتابع اسم مفعول أى أظن انى طالب منى ان اتبعهم فى المضى والرحيل ولا أبقي بعدهم انتهى والذى رأيت فى النسخ المقررة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثانى) يعنى بالثانى عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله ووهم بدر الدين بن مالك) فنع من ذلك والوارد منه فى التنزيل كثير فحوان ربههم يومئذ نخبير (قال بدر الدين فى شرح الالفية وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منقبلا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما أورده المصنف ولا ما أورده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك شهيد وانه لم يلحظ الخبر لشديد (قوله اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعنى فلا تصير اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كقراءة أى رجاء وان كل ذلك لامتاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شدوذ فى حذف العائد المبتدأ هنا الطول الصلة (قوله ان كنت قاضى نحى الى آخره) النصب المدة والوقت يقال قضى فلان نحبسه اذ مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تغنوا بوعدهم (قوله ويجب تركها مع نفي الخبر) فى الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيد به بان يكون اللبس مأموئا وانظر لم وجب تركها مع الثانى فان قيل كراهية لا اجتماع

اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وترك الامثال متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون النافي مافلا يجمع مثلاً وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد الباب انتهى وأقول نفي الخبر دال على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة اذ لو كانت نافية لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفي الخبر دون دلالة في الظهور وقد يخفى فلذا اوجب ترك اللام مع نفي الخبر وجاز ذكرها مع غيره لتقوية دلالة (قوله أمسى أبان الى آخره) أبان علم وفي صرفه خلاف فن صرفه رأى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعال منقول من أبان ماضى بين واختار هذا ابن مالك وخزم به في التوضيح وقال القرافي النحاة والمحدثون على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كثر الجمع ويجمع أيضا على عالج والعج أيضا العبر وسودان جمع اسود كعميان جمع أعشى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعنى من السبع لامات التي ليست بعاملة وانما في بلفظ القسم هنا بعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (قوله وليكن من جهة العميد) سيذكر المصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا نفع وفي الصحاح العميد والعمود الذي هدمه العشق (قوله وقيل اللامان لا ابتداء) في الشرح المراد باللامين اللام الدخلة في قوله لعميد والدخلة في قوله ان اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقعة في قوله ان اعلاج سودان قد انقصى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعدها قسم آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتبعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكرنا ثم تدخل في خبر المبتدأ وخبران المفتوحة المهمة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى ولما استدل الكوفيون على محيى اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما أبان ان اعلاج سودان أجاب عنه هذا القائل وأجاب عن قول الشاعر وليكن من جهة العميد ولو سلم فقله على ان الاصل وليكن اننى وقوله على ان مافى وما أبان ظاهر في ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) يعنى القول بان اللام لا يستثناء القول بانها لا ابتداء وان الكلام تم عند أبان وابتدئ من اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله وما زلت من ليلي الى آخره) هام ذهب من العشق أو غيره والهائم من الابل الذي يصيبه داء فيهم أى يذهب على وجهه في الارض ولا يرى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته أبعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من رادير ودجاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعد فيها التقدم عن موضعها) على صاحب البحر وشارح الباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلهما فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا وقيل انما في موضعها وان من مبتدأ وليكن المولى خبره) لا يقال اللام في لبئس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لا نأقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها وأما القسم فهو كدله ومقرر لوقوع مضمونه (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون يدعو تاكيد الابدع الاول واللام في ان لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى (قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو على الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي الباب والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم إشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة محكية للكافرين يوم القيامة فن مع صلاته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرية باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعو هذا القول للفراء وفي حاشية الباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو أى ذلك هو الضلال مدعو الكنى مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو يضاف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجملى) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده مبتدأ محذوف خبره أى يقول ان ضره أقرب من نفعه هو مولاى وفي حاشية الباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر كيف يقرب ان ضره الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويرغم انه مولا وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح الباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتد قط ان الاوثان ضره

أقرب من نفعها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسداً المعنى لأن الكافر في يوم القيامة  
يعتقد بل يعلم أن ضرا لا وثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعني الثالث من السميع لامات التي ليست بعاملة  
(قوله كما في قوله وقد جعلت قلوب بني سهيل إلى آخره) وذلك أن فيه استعيرت الجملة الاسمية وهي من نفعها قريب مكان  
الفعلية لأن جعل التي من أفعال الشروع بشرط في خبرها أن يكون جملة فعلية والقلوب بفتح القاف الفعلية من الأبل  
كالجارية من النساء والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل باده أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الأبل  
والمرتفع موضع الرتوع وهو كل الماشية ماشاءت (قوله وذلك اسمها بان) يعني في الصيغة والمعنى أما في الصيغة فظاهر وأما  
في المعنى فلأن أدنا في التعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على إلى آخره) في الصحاح والجزيرة يعني بكسر الجيم  
وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال أفرضني خزة أو خرتين فتهطيه صوف شاء أو شاتين وفي القاموس وخروف كصبور  
الذكر من أولاد الضأن أو أذاري عي وقوى وهي خروفة والجمع أخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لذي  
الرمه ويروي من محي بدل من أبي وقبله بعدا وادلال على وقد رأت ضمير الهوى قد كذب بالجسم يبرح وفي الصحاح برح به الأمر  
تبرح أي جهده وضربه ضرباً مبرحاً وتبارح الشوق توهجه وهذا الأمر ابرح من هذا أي أشد وكأرى خبر كان وتبارح بيان  
له أو بدل منه (قوله لئن كان ما حدثته إلى آخره) القبط بالقاف والظاء المجهدة الحروف في القاموس القبط صميم الصيف من  
طالع الثريا إلى طالع سهيل وبأدبا أي ظاهر أو هو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بإدباو بعد هذا البيت وأركب جارا بين  
سرج وفروة \* وأمر من الختام صغرى شمالها \* قال الفراء هذا البيتان لأمرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك  
بالفارسية والفروة ما تلبس وجلد الرأس والثروة قطعة نبات مجمعة بإسنة والخاتم لغة في الخاتم (قوله ألمم بزينب إلى آخره)  
الأمم أي أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك) هو مبني على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام  
للبعد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد أو للتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لا قاعدة معنى البعد (لا التبرئة) وتسمى  
حينئذ تبرئة قال الاندلسي في شرح الجزولية انما سميت لاهذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس فكأنها تبدل على البراءة من ذلك الجنس  
(قوله فلا ثوب مجده إلى آخره) في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان إلا بالآباء والثوم  
بلام مضمومة وهززة ساكنة ضد الكرم وغيره لثوب مجده فيجوز نصبه مرعاة للفظه ورفع مرعاة لمجمله ومرفوع خبر  
لا وبالثوم متعلق به (قوله فقا قليلا إلى آخره) الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على لاجلي (قوله قيل لنضمنه  
معنى من الاستغراقية) لأن لا رجل نص في نفي الجنس كان لا من رجل وما جاء في من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع  
وما جاء في رجل اذ يجوز أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل  
رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان وانما لم يبين المضاف والمشبّه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية في الأعراب مع كراهتهم  
جعل ثلاثة أشياء واحدا (قوله وقيل أتركه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التنوين في معمولها لأنها  
جاءت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكلمة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الأراج) قال الرضي وأما جمع سلامة المؤنث  
فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسمها عا نظرا إلى أن التنوين للقبالة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو  
منقوض بخو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلام تنوين لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة بالتنوين  
التمكن والمآز في فتحه بلام تنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه \* فيه نداء لذات للشيب حذر من مخالفته  
في الحركة كسائر المبني بعد التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى  
(قوله وفيه رد على السيراني والزجاج اذ هما ان اسم لا غير المعامل معرب وان ترك تنوينه للتحفيف) المجرور وبني عائد على  
محي نحو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لا لو كان معربا محذوف التنوين لم يحجى نحو مسلمات بالفتح لأن أعرابه انما  
هو بالكسر وقال الرضي الفتح في لا رجل عند الزجاج والسيراني أعرابه خلاف للبرد والاختفاء وغیرها وانما وقع  
الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يعمل فيما بعده لا فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في  
معمولها لأنها جاءت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكلمة عشر فأول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انما تنصبه أولا لكن بني



بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا  
 مركب مع عامله لا ينفصل عنه كالا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه  
 كالا ينفصل مع كونه معربا بالتثنية بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعني السيرافي ان مركب مع عامله لا فائدة لا التثنية  
 للاستغراق كما أفادته من الاسم تغرقيقه في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبو الامع  
 النكرة كما ان من تتركب معها نظيما للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال  
 الرضى والاول ما ذهب اليه المبرد وأصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون غير الاضافة والبناء غير  
 معهود وأيضا التركيب بين لا والنفي ليس بأشده منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من  
 الثاني في الموضع عين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لازادة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) في الشرح أى  
 ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود الى عملهم م المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم  
 النار فان وما في حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناه  
 حقا انتهى وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير النحوى البصرى أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان  
 يبكر الى سيبويه قبل الاسلامة فقال له يوما ما أنت الاقطرب ليسل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان يعلم أولاد أبي  
 دلف الجهلى توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل  
 دخولها لايها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبنيًا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيًا  
 نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان  
 معربا بسبب مبنيًا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قرينه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى  
 على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي  
 عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب  
 في لا رجل ظريفا كما رفع في يارب الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل  
 مضى الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار  
 المحل قبل مضى الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما وما والمغايرة بينهما) في الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه  
 الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شئ من الصور المذكورة اذ لا  
 يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة  
 بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لاننا نقول يدخل أيضا ما هو مشترك وهو نصب الاول مع فتح  
 الثاني أو رفعه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة  
 عند القوم في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا في كل منهما نافية ولا قوة معطوفة على لا حول  
 عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أى موجود ان أو بالله أى كائن أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة  
 الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني واما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف  
 أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرها واحد مثنى أو اسما  
 للثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب  
 الثاني فعلى أن تكون الاولى نفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي ويكون الثاني معطوف على لفظ الاول منونا لا عرابيه  
 وان عطف على مبنى على الاكثر اشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز منطقا عند سيبويه وضرورة عند  
 الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه معطوف على  
 الاول مثل لا املى ان كان ذلك ولا أب وأوان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدر خبران أحدهما الاول مرفوع والاخر  
 للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية نفي الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم  
 الكلام عليه في اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) في الشرح كان مقتضى الظاهر أن يقول الثاني بالتذكير كما

قال في الاول أحدها لانه يصدد تفصيل الوجة الخمسة التي قدم ذكرها لكنه أثبت على ارادة الحالة (قوله من صدعن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبلة والحرب لا يبقى لجنا \* جهها التخييل والمراح الا الفتى الصبار في النجدة والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخييل الخيلاء والحب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدة جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانه للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لزرع فيها ولا شجر (قوله أحدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجود) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه في ان المكسورة المشددة حيث قال ان محبي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس بنهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه في بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شيء الى آخره) تعز بالعين المهملة والزاي بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شيء أو متعلق بما قبله والوزر بفختين المجرأ (قوله نهضت اذ لا صاحب الى آخره) الخاذل بفتح الخاء والتارك للنصرة وبوئت انزلت والمائة منزل القوم والسكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحلت سواد القلب الى آخره) في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا نابغة يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باغيا قد دخول لانكرا لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاني به منقوص لا مرفوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى أن تم تأويل يخرج به البيت عن رأى ابن الشجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر ان ليس في العبارة قلب وانما قال ظاهر قولهما الاحتمال ان يريد بعمل لافي المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصاله بل بطريق النيابة بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا بأحسن لها ان التقدير ولا مثل أبي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا اري باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا اري باغيا فانا مبتدأ واري خبره وباغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال في توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفي عند الجمهور لا تقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده ما بعده ما كان لا رجل بالفتح لاني الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفي الجنس آخر (قوله ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجل لان أول رجال) الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفي الجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي لعدد آخر (قوله وخبر الا آخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يقرب عن علمه وقرأ الكسائي بكسر الزاي من مثقال ذرة أي من موازين غلة صغيرة أو هباء في الارض ولا في السماء أي في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فهم ما ولا متعلقا بما وتقدم الارض لان الكلام في حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى به اولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نافية وأصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حنزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لا امتناع الصرف أو على محله مع الجار يعني محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكاتب اللوح المحفوظ وفي البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فيهم ما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حنزة وحده برفع الراء فيهم ما ووجه على انه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع يعزب هكذا ووجهه الحوفي وابن عطية وأبو البقاء وقال الزمخشري تابعه الاختيار الزجاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفي العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه فتح في موضع جراح الشك لان قولك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخبره أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بان المعزوب عبارة عن مطلق

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كاللائكة والسموات والارض وقسم أوجده بواسطة القسم الاول مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتبادر في سلسلة العلية والمالوكية عن مرتبة وجود واجب الوجود قاله في لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور تلك المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هنا من البحر (قوله تعين ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أى في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على ان الضمير في عنه للغيث وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء الا مسطورا في اللوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات بجاء زيد لا همرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ان شرط النفي بل أن لا يكون منقيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبته للتبوع لان لا يقيد بها النفي في شيء قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيدا لا قائم فقد نفيته عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيته بها شيئا هو منفي قبلها بما العافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيدا فقد نفيته عمرا وبكر وغيرهما عن القيام فلو قلت لا همرو كان نفيها هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول صاحب الكشف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لان ما هو الا رشد والاصح لا يعلمه الا الله لأنك لا تشاوره وقوله أيضا فاذا أرسلناك الانذار الا حفظا ولا مهينا وقوله أيضا وما هي الاسهوات لا غير فقول المصنف ان يتقدمها اثبات ان أراد بالاثبات الجملة المستقلة المنبئة كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يحز العطف بالبعد الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم يكن جاز العطف بالبعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قاله لان الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو بفتح السين المهملة علم منقول عن نبت هو من أفضل مراعى الابل وله شك يقال له حسك السعدان يشبهه به حمة الندى (قوله فاذا قيل جاءني زيد لابل عمر وقاله اطف بل ولا ردما قبلها وليست عاطفة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء ان لا يزداد قبلها التوكيد الا ضربا بعد الايجاب وتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة بين كلاميه فراجع ثمة (قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها) أى لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل لاز بدد كرهذا الشرط أو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدى) في شرح الجزولية (قوله وتنو في جبل عال) في القاموس وتنوفاً كجلا ولا تنبيه مشرفة قرب القواعل ويقال ينو في بالختانية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره للضرورة (قوله واللبون فوق ذات اللب) يعني اللبون الذي في البيت اسما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة والابل ذات اللب (قوله وقوله ان العامل مقدر) أى قول الزاج في تعليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام عمر وعلى الاخبار ولا يقال لا قام عمر والاعلى الدعاء (قوله لا تمتع ليس زيدا قائما ولا قاعدا) اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدا مثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي (قوله لا الشمس ينبغي لها) أى لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخجل بتكون النبات وبعيش الحيوان أو في منافعه أو في مكانه بالنزول الى محله أو في سلطانه فيظهر نوره وابلأحرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر لها الا ما أراد بها ولا الليل سابق النهار فيفوتونه ولكن يعاقبه وقبل المراد بهما ابتاؤهما وهما النيران والسبق سبق القمر الى سلطان الشمس فيكون عكسا الاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملاثم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي (قوله وانما تكرر في لاو لا ان تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناول ولا مأخوذ فكذلك هذا الفعل أى لا ينبغي لك ان تتناوله (قوله لا فيم اغول) أى فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يقوله أفسده ولا هم عنها ينزفون أى يسكرون من نرف الشارب فهو تزييف ومتزوف اذا ذهب عقله أو رده بالنفي وعطفه على ما بعده لانه أعظم مفسدها كان كجنس برأسه (قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهر ابق) المنبت بالمتنائة في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملأها وتركها

فيكون صاحبها كسافر انقطع عن رفقة فان اجهد راحته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحته (قوله وقول الهذلي) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبرية وتعام قول الهذلي ومثل ذلك بطل روى بالثبوت التسمية على انه مضارع مبنى للفعول بمعنى يهدر دمه وروى بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شيء (قوله ولا زال منه لا يجزعائك القطر) هذا مجزئ صدره \* الا يا سلمى ياد ارمي على البلا والمنادي محذوف وقيل بالتثنية دون النداء واسلمى امر من السلامة وهي اسم امرأة وليس بمرخم مية وعلى للصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجوعاء رملة مستوية لا تنبت شياً والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره) الغواني بكسر الهمزة الخفيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجه او غنيت بحسنها عن الخلق والزينة والمطاب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الاقتعال من الطلب (قوله حسب المحبين الى آخره) في الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعد ذهابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الشرح وأقول مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما يقاسونه يكفي عن عذابهم في الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل بتمعلق في الدنيا بحسب فيكون متعلقاً بمحذوف دل عليه عذابهم أو بعذابهم على ما اختاره الرضى من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفاً (قوله لا هم ان الحارث الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطور الرجز ولا هم أصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر في خبر كان أعني في جاراته أو هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح يحتمل ان يكون المنفي هنا ماضياً لفظاً مستقبلاً معني فلا يكون ترك التكرار فيه شاذاً أو أقول كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيل الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي (قوله زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب أصله زناً بالهمزة بمعنى ضيق) في الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه ترتيباً أى ضيق قال لا هم ان الحارث بن جبلة زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك هذه ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون أصل المخففة النون بالف منقلبة عن ياء يقال زنى بزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجداء أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعدها بعل على أيه بالزنا والمراد انه زنى بامرأة أبيه انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله وروى تشديد ها والاصل) أى في البيت على تشديد ها زنى بامرأة أبيه بتخفيف النون وبالألف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأتاب على عن الباء وشدد النون وفي الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى بامرأة أبيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المجهة خويلد بن مرة الهذلي والجم الكثير والجار والمجرور أعني لك صفة عبدو لم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك مازل بعصية وفي الشرح ولوجعل الفعل مستقبلاً بمعنى أى عبد لم يلم لا مكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المنفي بلم مستقبلاً في المعنى كما يفهم من كلام السارح وانما هو ماض فيه (قوله فلا اقحم العقبة) أى فلم يسكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول في امر شديد العقبة الطريق في الجبل استعير هنا الما فسر به من فك الرقبة والا طعام كذا في تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري) الذي في الكشف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً الا ترى انه فسر لاقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفي تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذي قاله الزمخشري الا على قراءة فك فعلاً ماضياً وأقول بل يتم على قراءته اسماً أيضاً لانه جعل ذلك تفسير لاقتحام العقبة في وما أدراك ما العقبة لا لا اقحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً قلت لانه يلزم من تفسير لاقتحام العقبة بالفك والا طعام ان يكون معنى لا اقحم لا فك ولا أطعم فان قلت فواجه قراءته فعلاً ماضياً ابن كثير وأبو عمرو والكسائي قالت على انه تفسير على المعنى كما انه في قراءة الباقر اسماء خبر المبتدأ محذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقحم والاول أولى لجريانه في قراءة بعض التابعين فك فعلاً وا طعام اسماً (قوله ولو صبح لجاز لا كل زيد وشرب) في الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكابر عليه برده على الزمخشري بجاء ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكرير لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه تخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهم ما جميعاً انتهى وأقول لا وجه لكون هذا رد المقالة الزمخشري

لان حاصل مقالة ان نفى الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفى الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا أكل زيد وشرب من قبيل مقالة الزجاج لان من قبيل مقالة الزججى فإيتأمل (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف همزة الا التحذف مضية وابقاء لا بدون همزة (قوله وظل من محموم) أى من دخان أسود ينفث من الجمة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في تفسيره الأبيض أو أى من شجرة الزيتون المتكاثرة نفعه وفي إيهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتون منها تفخيم لشأنها الشرقية ولا غريبة لا تقع الشمس عليها حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أو لا ثابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجود الزيتون أو لا في مضي تشرق الشمس عليها دائماً فصرقها ولا في مضيعة تغيب عنها دائماً فتتركها نائياً (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصية الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجروراً لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة معنى وهو الماضى والانقطاع) في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما دلالة على الماضى فقط والاستمرار والانقطاع موكل الى القرينة وأقول هذا المكان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً الا محض التأكيد قال الرضى اعلم ان كان تراد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيده وهذا معنى زيادة الكامة في كلام العرب كقوله سراة بنى أبي بكر نسأى \* على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبياً انما زائدة غير مفيدة للماضى والأفان المجزئة وصيغتها على هذا حال وقال أيضاً وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرر وبالزمان الذى تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضى ويكون للمحال أو للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعاً بصيراً وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعاً بصيراً لا من لهظ كان الا ترى انه يجوز ان كان زيد دائماً نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد صار بالمستفاد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضاً لا استمرار انتهى (قوله سواء كان المطلوب منه مخاطباً لا يتخذ واعدوى وعدوكم أولياء أو غائباً) في الشرح في هذه العبارة العطف بابعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بام (قوله لا أعرفن رب رباً حوراً مدامعها) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه مردفات على أعقاب أكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والخور جمع حوراء وأحور والخور بفختين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها وورقة جفونها وبياض ماحولها وأسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الماتى وهي أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التى أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادانه (قوله وأما الاغلاظ فلم يقصد دلالاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأموراً به الا مامراً بكارهاب العدو (قوله وعكسه لا يقتضيك الشيطان) أى عكس النوع السابق الذى هو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانما أقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لاقتنائهم فانتهى في الحقيقة لبنى آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالتهنى عن سببه الخاص للبالغة في المقصود (قوله فتكون من هذا) أى مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واستند هذا السبب) أى استند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا قال الاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا يتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهار الالفة القبيحة التى يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيب على كون لانه وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقولاً فيها والآخر ما ذكره المبرد والفرء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واتقوا فتنة خطاب عام ثم الكلام عنده ثم أبته انهى الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محمول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتقع اصابته له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهما واحداً وأجل في قوله والاصل لا يتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسراً فان قيل في كلام الكشف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن



ما يثبت به كون المذکور جواب الامر (قوله يقولون لا تبعه الى آخره) يقال بعد بضم العين بعد ان يكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعد ان يفتح هاء وقول الشاعر مكان البعد بلا ثم الاول ورواية البيت لا تبعه بالفتح بلا ثم الثاني لانه مضارعه والاستفهام في أين لا انكار ولذلك وقعت الابدال (قوله فلا تنال يد فتكتك بعمره الى آخره) الشلل فساد في اليد يقال شل شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب (قوله اذا ما خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدل مهملة مكسورة فيم مفتوحة وقد تنكسر قصبة الشام وتسمى أيضا بجلق وبجيريون وبالعدراء قال البرقي سميت بدمشق ابن غر وذن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها جيريون بن سعد بن عاد وقيل كان جيريون وبريد أخوين وبهم ما يعرف باب البريد وباب جيريون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا واهله غر وذن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والجراضم بحيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الا كقول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ولحيمينى الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتمال من اللهو والدائب بالهمزة من دأب في عمله اذا جدد وفي الشرح ويحتمل ان تكون لنافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه ويحتمل ان يكون عجز البيت حيث ذكرته حالة حالمة امامن فاعل يلحق وامامن مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا يحب له وان اللواحي يلتمسه على ذلك في حالة ان داعى اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف في لافي هذا البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التزويل) في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة مصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية أى اختلف في الواقعة في مواضع من التزويل اختلفا فامثل الاختلاف في الواقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تاكيدا لاختلاف لا معمولا لاختلاف الثانية وقوله انافية جواب انافية أم زائدة والابط محذوف أى انافية هي (قوله واختاره الزمخشري) عبارته في الكشف ادخال الانافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها تأكيد القسم وقالوا انها صلة مثله في التلايم لم أهل الكتاب والوجه ان يقال هي للنفي والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظامه بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع التجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامى به كالأعظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانها لا تزال ذلك صدر ابل حشوا كما ان زيادة ما وكن كذلك) في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدر ابل مثل بحسبك درهم وليس امتنع ذلك بالقياس على ما وكن حيث لا يراد شئ منها صدر ابل من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكن أولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبهة بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسمية بخلاف الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) في الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ وترينه نعم لازم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تنكس به غالباً صحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو علي) يعنى عن رد بانها لا تزال ذلك صدر ابل حشوا بما تقدم من ان القرآن كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشوا وفي الكشف وهذا الجواب غير سديد الا ترى الى امرئ القيس كيف زاده في مستهل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العاصمى البيت (قوله ويجوز أن يعلق عايكم باتل) يعنى سواء جملة ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أى ان وما بعدهما وفيه رد على أبي حيان حيث قال ان يكون ان في موضع نصب لان لوضع لان وما بعدهما لان وحدها ثم قال والنصب على البدل مما حرم أو من الضمير المحذوف مما حرم اذ تقديره ما حرمه وهذا الوجهان لافيه ما زائدة وهما ضعيفان لا يحصران محرم المحرم في الاشارة اذ ما بعده من الامر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لافيه لظهور ان لافيه للنهي انتهى وأقول ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشارة انما يتجبه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان صحة البدل بصحة حلوله محل البدل منه وصحة حلوله محل البدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه متحققة في البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متوافقة في الحقيقة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بمحرمات وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أولا انه يؤدي الى خلل الصلة في حق المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب ان انافية على الاول زائدة على الثاني) انما تكون زائدة على الثاني

إذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسراً بالمحرم وهو ممنوع لجواز أن يكون مفسراً بالتلويح كون الصواب عدم زيادته قال صاحب البحر وأما الرفع فعلى اضممار مبتدأ دل عليه المعنى والتقدير المتلويح لا يشركون في الشرح بعد كلام المصنف هذا عجيب جداً فان الأول هو جعل ماموصولة وحرم ربكم صلوة وعليكم متعلق بحرم وجهه بل ان لا تشركون في موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسد الاقتضائه ان عدم الاشرار محرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب لان ما على الأول معمول لا تل فعمل ان لا تشركون بايد لا منه على تقدير ان تكون لا نافية يقتضي ان عدم الاشرار متلوع عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشرار محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ماموصولة لحرم وليس الامر كذلك وسيأتي لهذا ان شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استغفاهم وفاعل يشعركم مستتر عائداً عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وجزرة وبالأغلبية في قراءة الباقرين (قوله فمن فتح الهمزة) هم نافع والكسائي وحفص وابن عامر وجزرة (قوله فقال قوم منهم الخليل والفارسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر والقائل زيادة لا هو الكسائي والفراء (قوله والا لكان عذر الكفار) لان معنى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافرين بآية من مقترحاتهم اذا جاءتهم لان ما انكار اسبب الشعور بالنافية في نفي مسببه والضمير في انها الآيات في لئن جاءتكم آية والمراد بها آية من مقترحاتهم وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم في عدم ايمانهم قبل مجيء آية من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائمين بان لا غير زيادة وهم الجمهور ان المخاطبين وهم المؤمنون كانوا بطاعه من في ايمان الكافرين اذا جاءتكم آية من مقترحاتهم ويؤمنون بحديثها فقبل لهم وما يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرن ما سبق على به من أنهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كالم يؤمنوا به أول مرة (قوله ورجحه الزجاج وقال انهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان النضاه أجمعوا على كون ان شاء الله على لعل وليس في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها العلماء اذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أقوى في العربية والذي ذكر ان لا يغواط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالاجماع على ان لا يغروا فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايحايها ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لانهم) يعنى مع بقاء كون ان لئنا كيد وكون الكلام فيمن ينس من ايمانهم وكون الآيات عذر للمؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فانه قال والتقدير قل انما الآيات عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتي بها الاصرارهم على كفرهم فيكون نظير ومما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذبهم الاولون أى بالآيات المقترحة انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول (قوله فليل لا زائدة) قائلة أبو عبيد فاستعير الحرام للمتنع كما استعير حرم للنع في قوله تعالى ان الله حرمهم على الكافرين واريد بالقربة أهلها للمجاورة أو لحجاز الحذف وحتى غاية للرجوع وفقت بأجوج وما أجوج أى سدد بأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا (قوله والمعنى تمتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام تمتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى الآخرة واذا امتنع الانتفاء واجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في الدار الآخرة والغرض ابطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لشيء أحد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا في البحر (قوله وقيل على يقول) قال الطبري ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يتم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطأ انه اذا كان معطوفاً على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفي فلا يمكن الا أن يقدر العامل قبل لا وهو ان ينسبك من أن والفعل المنفي مصدر منتف فيصير المعنى ما كان البشر موصوفين بوصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابا واذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت وصار أمره باتخاذهم أربابا وهو خطأ واذا جعلت لا لتأسيس النفي السابق كان النفي منصبا على المصدرين المقدرين ثبوتهم ما فيه تنفي قوله كونوا عبادا الى من دون الله وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ انما يكون على أحد التقديرين في لا وهي أن تكون لتأسيس النفي وان يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخلة عليه المنفي نحو ما أريد ان تجهل وان لا تتعلم يزيد ما أريد ان لا تتعلم (قوله أحدهما الزيادة) قال التفنار اني أحدهما ان تجعل مزيدة لتأسيس كيد



معنى الذى سبب مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صرح وما استقام لبشران يؤتبه الله الكتاب ثم يرتب عليه أن يقول للناس كونوا عبادا الى من دون الله ولا يا أمرهم باتخاذ الملائكة والنبیین اربابا وليس المعنى ما كان لبشر ايتاء الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا الى ولا أمره بالاتخاذ فليمتأمل وثانيهما أن تكون لا نافية معطوفا هذا الذى على ثم يقول قصدا الى ترتيب هذا المجموع على الايتاء بمعنى ما كان لبشران يؤتى النبوة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه ونهيته عن عبادة الملائكة والنبیین مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان أعم من انتهى لكن فسر به ليكون أمس بالمقصود وادخل في الاستبعاد ووافق بالواقع وقراءة الرفع نظرا لوهاعن التكلف أظهر في المقصود والخطاب على كل التفات **﴿لأن﴾** (قوله والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء) قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن أبي الربيع الى أنها ليس أبدل من السين التاء ثم أبدل من الياء الالف كراهية أن تلتبس بحرف التنى وفي الجنى الدانى ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمر فيها ولا يضر الالف الالف (قوله وأبدلت السين تاء) في الشرح وهو أبدل شاد كما في ست فان أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء تأنيث اللفظة كما في ثمت وربت) في الشرح معناه أن كلا من رب وثم صالح لأن يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتصميم على أن المراد الثاني وأقول ليس معناه ذلك وانما معناه أن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التي لا تنصف بتأنيث قال المصنف في شرح الشذور والتاء زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه أول تأنيث الحرف (قوله والتاء زائدة في أول الحين) قال الرضى وفيه حذف لام شذوذه تحين في اللغات واشتهر لات حيز وأبضا فانهم يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقال نأوان وتمنا انتهى ومما يمسك به على زيادة التاء في أول الحين قول الشاعر العاطفون تحين مامن عاطف \* والمطمعون تحين مامن مطعم قال ابن مالك وتخريجه أن المراد حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال أنه أراد العاطفونهاء السمكت ثم أثبتوا وأبدلتها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم في تخريجه نظرا واحسن من التخرج الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين انتهى ووجهه النظر أن في تخريجه حذف الناصخ وابقاء معموله مع التاء التي أتى بها التأنيث لفظه (قوله واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام) قال الزمخشري وأما قول أبي عبيدة أن التاء داخله على حين فلا وجه له واستتماده بان التاء مازمة لحين في الامام لا يتشبه به فيم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفي البحر وغيره أن الذي استدل أبو عبيد وسبب كتب المصحف ما صرح أن عمر بن الخطاب قال لا يكرضى الله عنه ما أن القتل قد استخفى في القراء يوم اليمامة وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم واتانا نتممك فاجمع القرآن وأكتبه فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسيب حتى جمعه في صحف فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى أن أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين ان الناس قد اختلفوا في القرآن فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة أن ارسل اليها بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما انسخواها رد الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف وأكثر العلماء على أن عثمان جعل أربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة وإلى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وأمسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول أصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هي قراءة أبي السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا في البحر (قوله ففص القراء على أنها لات عمل الالف لفظه الحين) قال الرضى قال القراء وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم \* وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف (قوله بتفص الحين) في البحر هي قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجر النون من حين (قوله فزعم القراء أن لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله \* طابوا الصلحنا ولات أو ان) هذا صدر بيت لابي زيد الطائي بحجزه \* فاجمعا ان لات حين بقاء \* (قوله مع حذفه وزيدته) أراد بزيادته كونه للتأكيد (قوله

الارجل جزاء الله خيرا) هـ ذا صدر بيت بحجزة \* تدل على محصلة تبيت \* وقد تقدم الكلام عليه في الابق  
الهمزة والتخفيف (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا  
الى جملته فبنى طلبوا صلحنا ولات أو ان طلبوا الصلح ولات أو ان طلبوا ثم حذفوا الجملته وبنى أو ان على السكون ثم ابدل  
التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ كسرت النون لثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذفوا الجملته وبنى على الكسر  
لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبتدأ من المضاف اليه الا اذا كان جملة  
فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الرخصى للتعويض) في الكشف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد  
الطائي طلبوا صلحنا ولات أو ان \* فاجبت ان لات حين بقاء فان قلت ما وجه الكسر في أو ان قلت شبهه باذ في قوله  
وانت اذ صحح في أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت فانتقول في حين  
مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف  
والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا الى غير متمم كن (قوله ولو كان كازعم  
لا عرب لان العوض يتنزل بمنزلة العوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في أو ان قبل بنائه وهو ممنوع  
ولو سلم فالعوض لا ينزل بمنزلة العوض من كل وجهه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان  
خفف الحين على ضمير من الاستعراقة فيكون موضع من حين مناص رفعا الى انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس  
من ر جل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي الضرورى أيضا عن عيسى ولات حين  
بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوائح فلهذا بنى حين على الضم فيكون في الكلام تقديم وتأخير واجزؤه مجرى قبل وبعد في  
الغاية وبنى مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لا انما تعمل في النكرات في انصا لها من دون ان  
يفصل بينهما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوائح (لو) (قوله في المستقبل)  
ظرف للسببية والمسببية لا العقد لانه في زمن التكامل وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس  
ما يتوهم المبتدئون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحد كالصورة التي ذكرها أو اما اذا كان متعديا  
كأمس الماضي وغد المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرط بان على  
الشرط بل وان يقال ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق  
أو الانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منغيا لفظا أو معنى) هذا التفصيل لفعل الشرط  
لانغيا والمثال والشعر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والالتان وبيت الجاسى لدخوله على  
معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه بعد حرف الاستدراك بنفى استغناء بجعل السعي للمجد  
عن نفي كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجاء في أكرمه عطف توهم لان معنى تقول  
لوجاء في أكرمه أكرمه نحو لوجاء في أكرمه (قوله ولو ان ما أسعى الى آخره) هـ ذان البيتان لامرئ القيس وما يحفل  
ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتببت متصلة لاجيب بانها انما كتبت منفصلة  
على احتمال انها غير كافة والمؤنل المؤصل (قوله أى فلم يريكم وهم كذلك) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد  
استشكل بعض الطلبة بنزوله في حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه القلب  
بجعل العين في محل اللام تقول راءه مثل راءه وقد قرئ في الشواذ ان راءه استغنى بالغ بعد الراء وهمزة بعد الالف ومضارعه  
حينئذ ترى بهمزة في الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج  
الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليموس على ذلك قول الشاعر \* كأن لم ترا قبل أسير ايماننا \* فقال الاصل تراء  
بهمزة بعد الالف سكنت الجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولاها وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتح  
ألفا واذا ثبت ذلك فلا ان تضبط يريكم وهم من قول المصنف فلم يريكم وهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه ياء  
مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل  
ما أتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السعة وقيل انما ورد من ذلك

محزوم بحدف الحروف ثم أشبع الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي اعراب أبي البقاء في قراءة قبل انه من  
يتقى ووجهه بانه أشبع حركة القاف فنشأت الياء بانه قدر الحركة على الياء وحذف بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح  
انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين  
وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لكنني لست من  
مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوى عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوى عدد حالاً مع  
اقتنائهم بالواو وفي جواز تقدم مذهبها خلاف ثم الحالية انما تأتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير  
المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي وهو مجتمع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت  
الحالية المذكورة معترضة لاسيما بتكافؤ أقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ يكون  
حالة متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين  
كفروا) يعني بمنزلة في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ  
رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمي كان خارجاً عن طوق البشر وقيل  
ما رميت تأثيراً اذ رميت كسباً وليس بشيء لجر بانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره (قوله  
وهو باطل بموضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا لنزلنا إلهامهم الملائكة وكلهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا)  
الجواب عن تلك المواضع ان لو قد تسعمل للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعاً بل للدلالة على تقرير الجواب وجود  
الشرط أو فقد تلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبل اجمع قبيل كرهيف ورغف بمعنى  
كفيل أي كفلاً بما بشره وابه وانذروا أو بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلاً بكسر القاف  
وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو أننا لنزلنا إلهام الملائكة كما اقترحوا وقالوا لا أنزل علينا الملائكة وكلهم كفاً لو  
قالوا بابائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء  
عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى إيمانهم فهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول  
عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أره هذا الكلام  
في شيء من كتب الحديث لا مر فوعا ولا موقفاً الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ  
والذي رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أبابكر بن العربي نسبته الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبدله اسناداً انتهى  
وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه نقلت لأصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على اسناد قط  
في شيء من كتب الحديث وبعض النسخة بنسبته الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره اسناداً الى عمر انتهى وفي الشرح وقد  
سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه يبحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقعت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى  
أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان سالم أشد حب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم  
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه والايان لم يثبت عصيانه لان النفي اثبات وهذا  
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولولاً لدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة  
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء او يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام  
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدم وجود الشرط وعدمه فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو  
لو أهنتني لا تنبت عليك أو منفيين نحو لولم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عيده  
من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ونحو لولم تنكرني لا تنبت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم  
تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل) في الشرح اعترافه بان الشرط سبب ياتي هذا التقسيم فان السبب  
يقضي ارتباطاً مناسباً بينه وبين مسببه الاتراء قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث تنفي المناسبة  
تنفي السببية فلا ياتي التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لولاً على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك  
تحقق السببية ولو سلم فإراد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لولاً يدرك العقل بينهما تناسباً مقتضياً لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى العقل فقط والمنافي هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفي ان ذلك والضمير المنسوب في ترجمته وفي انه لا انحصار سببية الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شئ على شئ ظهور انحصار سببية في ذلك الشئ ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالظاهر هنا الرجوع لكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولا حظ انحصار سببية ما بعدهما فيما بينهما وعدم انحصارهما فيه وجهد انحصارهما راجح في ذهنه وساق الى فهمه وكيف لا والاصل في سبب السبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع بدل فيه العقل) لوقال وهذا القسم لكان أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الابهام من دفع بيان قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع لا حكم النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه (قوله أحد هما ان دلالتها) أي لو على ذلك أي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لول الشرط ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للذكر اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للذكر (قوله والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولية نحو لوردوا) فهو ذا أمثاله يعرف بثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور بترتب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما نوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا أو أمثاله الى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لوقام زيد لقيام عمر ومقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا لحصول بدون حصول الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيديويه احترز بقوله كان عن ان واذا فأنهم لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا وأتى بالفعل المستقبلي احتراز عن لما فأنهم لما يقع لوقوع غيره وأتى بالنسبة الى الدلالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ ضرورية استقباله فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس بمتناول لاذ لا لما فكيف يحترز عنه ما قال بدر الدين بن مالك انما قالوه في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع الاول عندى نفسه ير صحح وهو الذي قصده سيديويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره يعني انها تقتضي فعلا ماضيا ما كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان ثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) قال ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لوقام زيد لقيام عمر ومحكوم بانتفاءه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمر ووهل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ابس له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بواجب ولم يكن لقولك لوقام زيد قيام عمر وقاعدة وقوله واستلزامه لتاليه أي يقتضي استلزام شرطها الجواب فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لانها يه لها) معنى عدم تنهاى صفاته تعالى هو عدم تنهاى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا معنى ان ما لانها يه يدخل في الوجود فانه محال وفي البحر قال أبو علي المراد بالكلمات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يشرك بكامة سمى عيسى بكامة لصدوره بكامة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجري سنته في تكوين الاشياء ان يكونهم بهذه الكامة وان لم يمنع تكوينها بغيرها والمعنى بقوله له احدث فيحدث غيب هذا القول

ليكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل  
ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الآية مجاز عن سرعة اليجاد وسهولته على الله تعالى غنى للغائب  
أعني تأثير قدرته في المراد بالشاهد أعني أمر المطاع للطبع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام  
وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقر وبالعلم والقدرة وفي الكشف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع  
التكثير لا التقليل فهلا قيل كالم الله قلت معناه ان كلماته لا يفي بكتبها البحار فكيف بكلامه قال أبو حيان وعلى تسليم ان كلمات  
جمع قلة فجموع القلة اذا عرفت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت عمت وصارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع  
الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) في الشرح ما قدره أولا يقتضي ان المراد بما  
سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللام توقيفية بمعنى عند قال أي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول  
وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف وأقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل  
يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا ويبان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائدا الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط  
مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على  
عدم وقوع الشرط (قوله في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمها أم سلمة إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في  
أمره يزيد وهي آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثاني لمحت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم  
ولو أسمعهم لتتولوا وهم معرضون) اللهج بالشئ الوقوع به وفي المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم ولو أسمعهم  
لتتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتتولوا وهذا محال لانه على تقدير  
ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد وأجيب بانهم مملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية  
ولو سلم فاعبا ينتجان لو كانتا زوجتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جازان  
يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي  
المستثنى فيه نقيض التالي لانه الامتناع الشئ لا امتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد  
في كلام الحكيم تعالى انه قياس أهملت فيه شرائط الانتاج وأي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس للحصول النتيجة  
بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو  
أسمعهم اتولوا كلام آخر على طريقة لولم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم  
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكرنا وأنا أقول يجوز أن يكون التولي منفيًا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصله  
لان التولي هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذكر الشئ لم يتحقق منهم التولي والاعراض  
عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكرنا لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب  
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا أهله بان سمعوا شيئا ثم انتفادوا له ولم يعرضوا اه مافي المطول (قوله والثاني أن  
يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) في الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي  
عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خيرا لتعلق علم الله تعالى به قطعاً عبر بذلك مراد به ما تقدم لانهم مستويان في التحقيق  
بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لو انتفاء نالها وهي داخلية في الآية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم  
الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتما اتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره  
ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لا سمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولوليتني أصداؤنا الخ) الاصداء بالمدح جمع صدى بالقصر  
وهو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيرها والصداء بضاد كرا اليوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر  
والسبب بهماتين وموحدتين المفاضة والرمه بكسر الراء العظام البالية وبهش يرتاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان  
بالكسر أهش هشاشة اذا ارتفعت له وهششت الورق أهشه هشأخبطته بعصا ليمتحن ومنه قوله تعالى وأهش بهاء على غنى  
والطرب خفة تكون اسرورا وخرن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بهش (قوله وقول توبة ولو ان لي إلى الخ)

قوة بالثبات المفتوحة والواو الساكنة بعدهما موحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين ولبى الاخيلية صاحبه وقد ذكرناهما في أو الجندل الحارة والصفائح الحارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقاراي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو يزق زقا أي صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة (قوله لا يلفك الراجيك الخ) العديم الفقير بمعنى العدم كالإيم بمعنى المولم أو بمعنى المعدم وتزىلا لوجود من لا مال له منزلة المعدم (قوله وانما أوالنا الترك بمشارفة الترك لان الخطأ باللا وصياء) في الكشف لومع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء أمروا ان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفاً من ذريتهم لو تركوهم ضعافاً وشققهم عليهم ان يقدروا ذلك في أنفسهم ويصوروه حتى لا يجسر واعي خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى والخشوا على اليتامى من الضياع وقيل لهم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيأ فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقة على أولاد أنفسهم لو كانوا يجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم مضاعفين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه والخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شاربوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعفاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كفلهم وكسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءه ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضاً عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خيراً لانه حال تعلق العصير به ليس بخمر وكذا عصر العصير أيضاً مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الانصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلاتراخ كقتل القتل ومريض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً فان انصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فمعم ومنطلق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونهما التعليل في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساو به في جميع أحكامه وأقول لو كانت معناها الوقعت موقعها قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا يخبر في التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذي في شرحه للدافعية وذهب بعض النحويين الى ان لو كانت كون الشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون لغیر الشرط في الماضي وما تسكو به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً خافوا عليهم وقول الشاعر \* ولو ان ليلى الاخيلية سلمت \* لاجحة فيه لصحة حمله على الماضي (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لا انتفاء الاول لا انتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظراً لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سبباً كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً أو شرطاً كما في قولك لو كان لي مال لحجيت أو لا شرطاً ولا سبباً كقولك لو كان زيد أبى لكانت ابنته ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوع لا امتناع الاول لامتناع الثانى أى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكان لا لعللة التي ذكرها بل لان لو موضوعه لكان جزأها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمتعاً به فبمتنع الشرط الذي هو ملزوم لا جمل امتناع لازمه أى الجزاء لان الماروم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لا امتناع الثانى لا امتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم بل

معناه انه لا دلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو سبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على لهلاك عمر معناه ان وجوده على سبب اعدام هلاك عمر لا ان وجوده دلائل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعاً قول أبي العلاء ولودامت الدولات كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما هن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا يفتح شيئاً على ما تقر في المنطق وكذا قول الجاسسي ولو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكم لم يطر أي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطرد وحافر قبلها أو أما رباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفاءهم ما ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملون الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لا كتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء المزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كافي قوله تعالى لو كان فهم آلهة الا الله لفسد نالظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فلم ان اعراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب وأشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطاً صريحاً يحاكم من عائب قولاً صحيحاً انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما رباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جداً والحق انه أيضاً من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفاً فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذلو كان فيه لحضر مجاسناً فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالاً من المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسرناه بعبارة تهم) الضمير في فسر واوفي عباراتهم لم يثنى الامتناع وما فسرناه هو قولهم لا امتناع الجواب لا امتناع حرف الشرط وعبارة تهم في قولهم حرف امتناع لا امتناع (قوله فان المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عباراتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصريحه أو لا دليل على انقلاب معنى لوعلى بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير ابن الجباز عباراتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله وعملاً لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) الاستحالة ان يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق (قوله قوم اذا حاربوا الخ) المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف ولحف ومقروم وقروم وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو وزن انقطاع الحيض (قوله أرى وأسمع ما لم يسمع الفيل) هذا مجزئيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره لقد أقوم مقام الويقوم به وبعده لظل برعد الا أن يكون له \* من الرسول باذن الله تنويل (قوله قول قتيلة ما كان ضرك) قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وباء التصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبراً بالصفر ابعدان انصرف من وقعة بدر فأنشدته قتيلة بعد قتله أياتاً منها هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته ولعقوت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبراً قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أياتهما ويذكر انهما مصنوعة وكان من جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار الجهم على العرب ويقول محمد ياتكم بأخبار عاد وعود وانا آتيكم بخبر الا كاسرة والقيصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته أو أوله والحنق اسم مفعول من أحنقه أي غاظه فهو تارك للغيظ وما نافية أو استتفهامية والمعنى أي شيء كان يضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضباً منطوباً على حنق وعداوة قديمين ويعفو (قوله ورعافات قوم الخ) جل الشيء معظمه والثاني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالنقطة ومن تعليمية لغات (قوله تجاوزت احراس الخ) تجاوزت الشيء حرته والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاجرار جمع حرس وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس وحراس جمع حريص كطرف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروي بالمهملة من الاسرار وهو الاظهار والاختفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروي بالمجبة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فمطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمره جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها و أقول لا نسلم ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف به اعلى اسم ليس في تأويل الفعل نحو \* لولا توقع معترضه \* حتى لو كان العطف به اعلى اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف به اعلى مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجهور المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان أحدهما انه جواب ودوالتضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا يجي هذا الوجه الاعلى قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الاحياء ومن وراء حجاب أو يرسل رسولا) هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ماوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يجي ان الإشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمره والمصدر المبيد منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كره أي ليت لنار جو عنا فمكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقي فافوز بنصب الزاي وهو جواب التثني ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضممار ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمره والفعل المنصوب به اعلى مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالفاء نفسها أجيب بان ما ذكره السفاقي توجيهه لنصب المضارع الواقع جوابا للتثني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه جواب للتثني بل على انه للعطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفا على الاحياء وميسون بيم مفتوحة فثناة فتحية ساكنة فسين مهملة في آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدا لمهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الخين الى اناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسميها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه \* أحب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقرعيني \* أحب الى من لبس الشفوف وأكل كسيرة في كسريني \* أحب الى من أكل الرغيف وأصوات الرياح بكل فج \* أحب الى من نقر الدفوف وكلب ينبج الطراق دوني \* أحب الى من قط ألوف وبكر يتبع الاطعان صعب \* أحب الى من يغسل رفوف وخرق من بني عمي نعيم \* أحب الى من عجل عليف وفي بعض النسخ من علف عفيف فلما سمع معاوية الايات قال امارضيت ابنة بحدل حتى جعلتني عجم لا عليها هكذا ذكره الحريري في درة القواص في أوهاام الخواص والارياح جمع ربح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا بضاعتين الكسائي أي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكي أبو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المجبة الكريم السخى والخياف المنزبل والجهل من ولد البقرة والعليف الذي يعتف ولا يرسل المرعى والعجل الرجل من كفار الجهم والعنيف الذي لارفق فيه (قوله فلونبش المقابر الخ) هذا الشعر اهمل بن ربيعة بن الحارث بن ثعلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بنار أخيه كليب واسمه وائل وكنيته أبوالمجاهد ذكر ذلك أبو عبيد البكري في شرح امالي القالي ويحبر بمعنى للفعول والذائب بمجبة فنون وفي آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي في أوله الذي يحبر مجادنة النساء ومجالستن معنى بذلك اكثره يارته



وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتمل حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمالك والمالك تميم مفتوحة فهو مزنة ساكنة  
فلام مضمومة الرسالة وفيه نظيران ماذكرانه قبله من شواهد العروض ولم يذكره الا وانتظار يسكون الراء والشرق  
بكسر الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المججمة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت يارجل  
تغص فانبت غاص بالطعام وغصان والغصنة بضم الغين المججمة وتشديد الصاد المهملة ما يعترض في الخلق من مأكول  
والاعتصار بالعين واذا صاها الماهاتين ازالة الغصنة بشرب الماء قليلا قليلا وبالماء متعلق بالاعتصار يعني لو شربت بغير الماء  
لازلت شرقي بالماء الذي يزالي به الشرق (قوله لو في طهية الخ) الطهية بضم الهاء وفتح الهاء وتشديد الميم المثناة الفتحية حتى  
من تميم نسبوا الى أمهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر الميم المهملة وسكون اللام وعرضوا يعني اعترضوا واعلم ان في كون هذا  
البيت والذي قبله من الرابع نظر لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ او ما بعده خبره ولم يلى لو فيه ما الا الجار  
والجرور فان قيل المبتدأ في كل من البيتين واللى في التقدير وان لم يكن واليه في اللفظ لان الجار والجرور في الاول  
معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر وهو اده يلى لو لفظا أو نية أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله  
مبتدأ ما بعده خبره يأتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويمكن أن يقال ان قوله أو اسم هو في الظاهر  
مبتدأ ما بعده خبره أو جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا  
(قوله فهلا نفس ليلى شفيعة) هذا آخر بيت للصمة وقيل لقيس ابن الملاح وهو

ونبت ليلى أرسلت بشفاعتي \* الى فهلا نفس ليلى شفيعة (قوله وقال الفارسي هو من الفروع الاول والاصل لو شرق  
حاشي هو شرق) في الجني الداني وذكر ابن مالك ان لو قد ولها مبتدأ وخبر كقول الشاعر \* لو بغير الماء خلق شرق \* قيل  
وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على أضمار كان الشانية وتأوله الفارسي على ان حاشي فاعل فعل محذوف  
يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح الشين الفرجة وبكسر هاء الجانب  
والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبي موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت عجزه \* فقام بنصل بين وصليك جازر \* وبلال هو  
أمير البصرة وقاضيه ابن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري والخطاب للناقة وابن أبي موسى نأب عن فعل محذوف يفسره  
بلغته وبلالا منصوب محذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن أبي موسى بلغت بلالا بلغته والنصل السيف  
ووصلا الناقة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجار راسم فاعل من جرز  
الناقة نحرها (قوله عندى اصطبار الخ) الاصطبار افعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر  
والنوى البعد والبرى نعت السهم ونحوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدأ الذي هو ان المفتوحة مع  
معمولها مؤخر ا بعد ما يشهد لتقديره مؤخر ا بعد دلوه وتقديره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دفعا لاشتباه ان المفتوحة  
المؤكد بالفتوحة التي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه موقوف بعد اما بعد دلوه لان لعل لا تقع بعدها فلذا أتى هذا الخبر  
مؤخر ا عن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخر ا بعد دلوه لان الاصل في الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضي التأخير (قوله  
ما أطيب العيش الخ) الفتى الشاب وتنبو تبعده والحوادث مصائب الزمان والمعلوم المجتمع الاجزاء (قوله ولوانها صفورة  
الخ) مسومة أي فرسامسومة وفي الصحاح بدل مسومة مزنة والزعة شيء يقطع من طرف أذن البعير ويترك معلقا يابس  
وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين وانما بفتح الهاء مزنة وسكون الزاي وفتح النون اسم شخصين أو قبيلتين  
من بني يربوع وقيل عبيد ابن بطن من الاوس وأزعم من يربوع (قوله لو ان حيا الخ) ٦ في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن  
مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله ليبد ملاعب الرماح أبا براء مدره الشباح انتهى وفي الشرح ان صاحب الاخبار  
أنشد ما ذكره المصنف وأقول لعل نسخة السراج من الصحاح كما ذكرها واما النسخة التي راجعها فليس فيها الا ما نقلته  
ثم رأيت في نسخة أخرى مثل ما في نسخة السراج (قوله وقد وجدت آية في التزويل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم ينسبه  
لها الزمخشري كالم ينسبه لآية قصان) فيه نظيران لو في هذه الآية ليست بالشرطية التي الكلام فيها قال الزمخشري  
في نفسه ير هذه الآية وان يأت الاخبار بكرة ثانية تمنوا لحوقهم مما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو وحاصلون  
بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقد مر في حرف الراء انه قال في رباعيات

٦ قوله أبا براء هكذا بالنسخ التي معنا وليتأمل فعل فيها سقطا اه

لمن والجمع ازوار وزيره وازيار وفي الشرح وأي زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام المضمرة انتهى وفي هامش بعض نسخ  
 المتن والزي الذي يكثر الزيار للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعثين اسم لحرب  
 وقعت بالذنايب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن نباتة وفي شرح الامالي  
 للبكري والشعثان شعث وشعثت ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعث حارثه والباء في الذنايب ظرفية (قوله أو أنها  
 حرف وضع للتمني كليت فمنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني) في الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد  
 الزخشي فيكون مذهبه ان لو قدر ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني  
 لا يرد عليه فانها عند مجامعة الفعل التمني تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التمني فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال  
 لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزخشي يوافق على مجيء المصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق  
 ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني الداني وقال السفاقي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى  
 أنفسكم متعلق محذوف أي ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل  
 عليه شهداء وقدره الزخشي ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوار طمعتي) أي كقولهم في المثل  
 ولو قال كقوله لكان أولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب ثم صار مشلا  
 وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف أي لكان على (قوله وقول عمر لو غيرك فالحما  
 يا أبا عبيدة) أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى  
 اذا كان بسرغ اقيه امرأه الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأحبابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي  
 عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمي  
 لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء  
 فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كماختلفوا فاجابهم فقال  
 ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلا فقالوا نرى  
 ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصعب على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح  
 وهو اذ ذاك أمير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك فالحما يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر  
 الله أرايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت وادباله عدوتان احدهما خصبة والاخرى جديبة ألسنت ان رعيت الخصبة رعيتها  
 بقدر الله وان رعيت الجديبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا  
 لعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذ وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا  
 فرار منه قال فحمد الله عمرو انصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالجل هذا الالزمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع  
 لغيركم تقديره عاق ويمكن ان يكون ما هذا قوله فيما بعد بحسبه وان يكون اجار لقوله ادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر  
 ان غرض الشاعر ذم مخاطبيته بانهم لا قوة لهم يحمون بهامن التجأ الى جوارهم يقول لومتسك الزبير بدمه غيركم لم يلتفت  
 الى جوار قومهم اكن غيركم من الحماية له بحيث يفرقون عصبة قومهم يعني وأما أنتم فليستهم هذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم  
 بل هو متمسك بجوار قومهم (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لانا فيه فيكون ما بعده هامر فوعاوان تكون  
 ناهية فيكون مجزوما مكسورا الالتقاء الساكنين والبنى الظم والتعدي (قوله وقيل من النساء أي لو كنتم تملكون) في  
 الشرح هذا سهوفان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفي الآية انما اولها اسم كان لا خبرها على هذا أو ناكيد الاسم لا الخبر  
 على رأى الجيب عن الرد وأقول لاسهوفان من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم  
 أنتم تملكون في حذف كان ومرفوعها وعلى ان التاكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالمعجم (قوله وفيه  
 نظر للجمع بين الحذف والتاكيد) في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ما منع فقد أجاز ما ما العربية سيبويه والخليل وقدم  
 الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتى في الباب الخامس في الخاتمة التي تسلك فيها على الحذف وشروطه (قوله  
 لو غير المسأ خلق شرق) قيل هذا البيت لعدي بن زيد وقيله أبلغ النعمان عني مالكا \* انه قد طال حبسي وانتظاري

الذين كفروا ولو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم وانما جئنا على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال التفتة ساراني في مطولة  
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتخييل حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه  
معنى التخييل مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم يادون في الاعراب لو  
للتخييل ليس من ذا الباب وقال الرضي واما قوله تعالى يود والوانهم يادون في الاعراب فان لوبعني ان المصدرية وليست  
بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التخييل (قوله ووجدت آية الخبر فيها ظروفا وهي لو ان عندنا ذكر من الاولين) في الشرح  
ولا دليل في الآية المذكورة على التخييل لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجمع له متعلق باسم الفاعل  
وأقول لما كان متعلقا به الظرف محذوف على سبيل الوجوب وأقيم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل  
وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله لو يشا أطار به الخ) هذا البيت لامرأة من  
بنى الحرث بن كعب ترقى شخصاً وبقوله فارساً ما غادروه ملحماً \* غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحماً بفتح  
المهملة أى ماصق بالقوم والزميل بالراى المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون  
الضعيف والوكل بفحتمين العاجز الذى بكل أمره الى غيره ويتشكل عليه والميم بفتح الميم وسكون النجمة وفتح العين المهملة  
بعدها هاء التانيث النشاط وأول جرى الفرس ولاحق الاطال أى ضامر الجنين قد لصقت طلبة باختها من الضمرو قد جمع  
الشاعر في موضع الشبهة والاطل أحد ما جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم  
مشرف وحصل بضم الخاء المهملة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المهملة وسكون الصاد المهملة وهى اقيف من الشعر  
(قوله نامت فؤادك الخ) فى الصحاح تيمم الحب أى عبده وذلك فهو متميم ويقال أيضاً نامته فلانة قال لقيط بن زرارة نامت  
فؤادك وأنشد البيت وفى الشرح لم ينشده الجوهري بل وناشدته بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما  
النسخة التى راجعناها فاعلمنا هو فيها بلو (قوله والغالب على المنفى تجرده منها) فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء  
كان منفيا بلم أو بما تجرد عن اللام غالباً وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلاً ويمكن ان يجعل الالف واللام فى المنفى  
لأبعد الذكري والمعهود أقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على الذانى تجرده  
منها فان اللام انما اتصل بحرف المنفى أو تجردها عن اللام بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب لا للفعل وحده (قوله  
كقول جرير لو شئت قد نفع الفؤاد الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويجده بالضم  
لغة عامرية لا تنظر لها فى باب المثال قال البيد وهو عامري وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوائم صوادى ويمكن أن  
يكون هذا من توارى الخواطر بان يكون كل منهما حاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتته \*  
تملل واهترأثر الزمهند فقيـل له أين يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم أسمع  
ونفع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا لا يا بلى تأكل الاغصان فى الصيف  
فقصمى فطلب الماء فاذا رآته امتنع من شربه وحامت عليه تنسمه لانهم الوشر بتمته فى تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم  
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمجعة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها  
تقدم فى صحيح البخارى فى باب رجم الحبلى بالزنا وفى باب الخس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لورأيت رجلاً فى  
عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول لو قدمت عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وفلان الاخير هو طلحة بن عبيد الله  
وقع ذلك فى فوائد البغوى وفى المقدمة للحافظ ابن حجر انه وقع كذلك فى مسند البزار والجمعيات باسناد ضعيف ووقع فى  
الانساب للبلاذرى باسناد قوى أنه على وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال  
البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله لولا رجاؤك قد قلت أولادى) هذا عجز بيت صدره

\* كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية \* وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله قيل وقد يكون جواب لوجلة اسمية مقرونة باللام  
أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبه من عند الله خير وقيل هى جواب لقسم مقدر) قال الرضى واما قوله تعالى  
ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبه من عند الله خير فله تقدير القسم قبل لو وكون الاسمى جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله  
تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلاً لو تعلمون علم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادس جواب لو

وذهب جارا لله الى ان الاسمية في الآية جواب لوقال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى  
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف  
 افهم المعنى أى لا تبيوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بآيائهم وتقواهم وترتبته عليهم وهذا  
 قول الاخفش أعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله المثوبة والاول اختيار  
 الرائب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لانه لم يبهه في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للواغما  
 هذا المختلف في تخريجها ولا تثبت القواعد السكاكية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم في لسان العرب  
 انتهى وعبارة الزمخشري فان قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات  
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انهم آمنوا ثم ابتدئ على سبيل  
 المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قبل ليتم آمنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير قال التفقازاني يرد على السؤال  
 ان الاسمية لا تصلح جوابا لما لفظا فلا طباق النجاة على انه لا تكون الافعية ماضوية وامامه في فلان خيرية المثوبة  
 لا تنقيد بآيائهم والتفاتهم ولا تنفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف أى لا تبيوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما  
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يثبت لوقيل المثوبة لهم والجواب ان ماضويته  
 تقدير اذا اصل لا تابعم الله تعالى مثوبة لهم فعلى الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان  
 والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل  
 المجاز عن الارادة لان التني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع وامامه اهل الحق القائلين باستحالة ما  
 فلا يجوز جعلها على التني الاحكاكية على معنى انهم بحال يمتنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلهفعا عليهم انتهى وفي الشرح ولم يصرح  
 به في الزمخشري بكون الجملة على تقدير التني جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا  
 فيكون هذا قولنا ثالثا في الآية وأقول قول الزمخشري ثم ابتدئ فثبوت من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء  
 (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعذر مبنى للفعل من عذرته  
 صبرته معذور أو مبنى للفعل من اعدوا الرجل صار ذا عذر ﴿لولا﴾ (قوله والا لا نعكس معناها) أى وان لم يقدر في  
 الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذي هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متناع لان  
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت  
 طائفة منهم ان يضلوا فانه وجد الله منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي هههم بل الى نفي تأثيره  
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بالولا لنيابته عنه ولا بما اصالة خلافا لاراعى ذلك)  
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف قول الكسائي فاسه على المرفوع بعد لولا في نحو لولا ذات سوار لطمتي والقول  
 بانه مرفوع بالولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بالولا لنيابته انما لم يوجد حكاية الفراء عن بعضهم ورده بانك  
 تقول لولا زيد لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النفي اه (قوله أو مبتدأ لا خبره أو فاعلا بثبت محذوف على الخلاف السابق  
 في فصل لو) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبره الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان  
 التخريج على انه فاعل لثبت محذوف لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق  
 الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال  
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا لا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في  
 موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع مواها الذين هم ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت  
 محذوف فامتنع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفسر على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل  
 الاعلى مبتدأ (قوله ولان جماعة من اطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ) المعرى هو  
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عبي في صغره من الجدرى ولد بعرة النعمان في شهر  
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين

وأربع مائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنيا \* ولكن بعد ما نسجت غملا والاذابة اسالة الجوامد والرب بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعصب بالعين والصاد المجهمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المجهمة غلاف السيف والضمير المنصوب بمسكه للعصب وفي شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تنزع منه السيوف فلولا انما دها تمسكه السالت (قوله وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسك بدل اشتمال) في الشرح وقد أسلفنا في فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الاخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذف ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري أيضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على ان حذف ان فهم الاختان في الصدرية وشبهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه \* ولولا بنوها حولها لخطبها \* انتهى وأقول ان بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه لسكونه من المولدين بخلاف الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهي امرأة سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانباه \* وأرقني ان لا خليل لأعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لزنع من هذا السرير جوانبه فسأل عنها فقبل له ان زوجها بعث في الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر ففعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه الحكاية ولفظه فقال عمر لبنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقى أسهر في وزنع حرك (قوله) ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة) قال الرضي لولا عنده حرف جر هنا خاصة قال يعني سيبويه ولا يبعد ان تكون لبعض السكيمات مع بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانما تجر ما بعدها بالاضافة اذا وليتها غدوة فانما تنص بها قال الرضي وفي قوله ونظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولا لا ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور أي لولا في موضع رفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظيران ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ فان رجح مذهب سيبويه بان التغير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا لجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا لجعلها حرف جر وارتنكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستعملا أهون من ارتنكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى (قوله) وقد أسلفنا ان النيبانة انما وقعت في الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى (قوله) تعدون عقر النيب الخ) هذا البيت لجريرو وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضو طرى بالصاد المجهمة والطاء المهملة المرأة الحقة وفي الصحاح الضيطر الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضو طر والضو طرى قال جرير وأنشد البيت والكمى الشجاع المتكمى في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد (قوله) عاف تغير الا بنوى والوند) هذا عجز بيت صدره \* وبالصرية منهم منزل خلق \* ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصرية بهمزة وملة انصرمت من معظم الرمل والارض المحصور وزرعها والعافى الدارس والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فباء آخر الحروف حذيفة تصنع حول انجباء ليلا يدخله المطر \* (لوما) \* (قوله) ويرده قول الشاعر \* لوما الا صاحة لاوشاة لكان لي \* هذا موجود في كثير من النسخ ويقال أصاخ أي استمع ووشى كلامه أي كذب فيه ولولا امتناعية \* (لوما) \* (قوله) حرف جزم ان في المضارع وقلبه ماضيا في الجنى الداني ظاهر مذهب سيبويه انما تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضى وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولي الى انما تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له تطيرا وهو المضارع الواقع بعد لولا والقول الثاني لا تطير له انتهى وصراده بالمهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال (قوله) لولا فوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفاء تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة ويوم الصليفاء

يوم من أيام العرب وفي الشرح فان قلت يتعلق هذا الظرف قلت محذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفا وقد أجازوا  
تعلق الظرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غضبي أي اني لاعلم شأنك اذ كنت ولا يصح نعتا  
بلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقا بضاف محذوف لجواز ان يكون  
هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا  
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها (قوله في اي يوم الخ) يقدر بضم المشاء التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت  
العرب الساكن المجاور للمحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجرح حكم مجاوزه) يتعين تخفيف الراء من الجار وتثنيها  
خطا والمعنى ان العرب لما أجزوا كلام من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجزوا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء  
الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فخر كوهانم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة  
محركة بفتحة اتباعا لفتحة الاء لا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لدلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد  
ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به في آخره ذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح  
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له وقول أبى الفتح وقد أجزت العرب الخ يقتضى ان  
فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف  
مع كلام أبى الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له  
وانما يقتضى ان لا زوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزم ذلك  
الفتح متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له فليتأمل (قوله كان لم ترا قبل اسير ايمانيا) هذا عجز بيت صدره \* وتصحك  
مى شجة عبشمة منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى عني ما لم تراه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم  
حذفت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ ترا بالالف لا بالياء وقد أسلفنا في فصل لوان ابن السيد  
الطليوسي خرجته على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع رأى (قوله وأقيس من تخريجهم ان يقال في قوله أي لم يقدر  
نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والكافة  
وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فين لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع  
قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة ألفا وليس كذلك وانما أبدل الالف  
همزة فانه صاحب البحر وقرأ أيوب السخيتي في ولا الضالين ببدال الالف همزة فرار من التقاء الساكنين ونص الضرير  
على ان هذا البديل غير قياسى لانه لم يكن كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيومئذ يسأل عن ذنبه  
انس ولا جان فظننته بلعن حتى سمعت من العرب دابة وشأبه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين  
فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة لا ترى الى قوله  
ولكن لم تحرك الالف فين أى في المرأة الكافة ولم ترافانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر أم و كانه لم يذكر ذلك اعتمادا  
على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين  
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الاء كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والكافة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك  
الالف فين لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين  
وهو تميم لقول أبى الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك كتناء بذكره في تخريج المصنف وفي الشرح نعبيره بأقيس يقتضى ان  
مذهب أبى الفتح وأبى على جاريان على القياس ولا شيء في تخريجهم ما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس  
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباعا للحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام  
التي بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباعا لحركة الدال التى قبلها أو الهمزة التى بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول  
المصنف وأقيس من تخريجهم أو أولى من تخريجهم لم يرد عليه مما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين  
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبى الفتح وتتمام ما ذكرناه أولى

من تخريجهما (قوله فذلك ولم الخ) الامتراء الشك والبراء الجدل (قوله فاخت مغاير اقفا راسومها الخ) المغاير بالمجتمعة جمع مفتي وهو الموضع الذي كان به أهله والقفار جمع قفر وهو المغارة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لصقها بالارض (قوله ظننت فقيرا ذاغنى الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذاغنى مفعول ثان لظننت وضمير نائبه للغنى وذا جاء مفعول محذوف مفسر بالحق المذكور وغير واهب حال من فاعله يعني انه في حال فقره كان متعففا فكفى عن ذلك بظنه ذاغنى وانه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه ﴿ولما﴾ (قوله أحدها انما لا تقترن بأداة شرط) قال الرضى واختصت لما أيضا بعدم دخول أداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك ليكونا فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفي الشرح يريد بشبه الحرف ومعموله أسماء الشروط وهذا من الرضى تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي (قوله الثاني ان منفها مستمر النفي الى الحال) أى حال التكلم وهذا امر اذ من قال لانها الاستغراق النفي وامتداده قال الرضى ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة وامالم فيجوز انقطاع نفها دون الجال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لان النفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهى وحدها \* لم يك شي يا الهى قبلها) وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تنصرف قبل زمن التكلم هذا النفي ووجه المصنف لان المنفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شيء بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رأيت منقولاً عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان في الشعر \* لم يك شي يا الهى معك \* وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتبعه ذكر أن يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا أى لم يك شي يا الهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين الباقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حق الله عز وجل فبقيت المعية فالمنفي لم يك شي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن أبي عمرة القرشي كان يذمها من في أموره (قوله ولا امتداد النفي بعد لما يجوز اقترانهما بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قت لم تقم لان معناه وماقت عقب قياي ولا يجوز قت فلما تقم لان معناه وماقت الى الآن) في الشرح لم يظهر لي كون امتناع قت فلما تقم مرتبا على ابتداء النفي بعد لما الا مانع أن يكون قيام المخاطب منقيا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول ظهر لنا نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان في الدلالة على كون شيء عقب آخر دلالة على حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شيء كان ذلك النفي غير ممتد في جهة ذلك الشيء وكان بين التعقيب والابتداء تناف في الجملة وفي بعض الصور فنعموا من اجتماع ضمتهما في الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافي بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافي بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافي بينهما من جهة معنى آخر لا لفظ الحال فليتأمل (قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل) يعني بالاحكام الامور الخمسة التي فارقته في عالم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيد ذلك فنفيه كذلك وفي الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبضمهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيمويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفي الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) في الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغي ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه الفعلية الماضية (قوله وهي بمعنى سقط) ان قيل في الصحاح غير هذا وهو هو السقاء هي وهي اذا انخرق وانشق وفي السقاء وهي بالنسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خل سبيل من وهي سقاؤه \* ومن هريق في الغلاة مأوؤه

يضرب ان لا يستقيم أمره وهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف يعني سقط لا يقتضي  
 أن يكون موضوعه عال ولا انه مجاز مشهور والصاحح انما يبين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهي  
 ال رجل حق وسقط وكان حق وهي ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله  
 قال له بالله ياذا البردين الخ) غنث بعين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فثلاثة ساكنة فثناه للخطاب قال في القاموس الغنث  
 ان تشرب حتى تنفخس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع (قوله واما المركبة من  
 كلمات فكما تقدم في وان كالماليوفينهم) في الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما في هذه الآية مركبة من كلمات أصلا (قوله  
 فلما كثرت الميمات حذف الاولى) في الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات  
 عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يفتن لذلك ولا يحس  
 اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتنوين قلب ميم الملاقاة ميم من وميم من ونونها  
 قلبت ميم الملاقاة ميم من وهذه النون قلبت ميم الملاقاة ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهلا كتبت بالياء  
 وهلا أماله من قاعدته الامالة) في الشرح رسم المصحف سنة متبعة فلم يشئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق  
 التسلاوة متلفاة بال واية فاعمل القاري لم يروها الا غير عمالة فلم يشئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق  
 بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله وفي تقديره نظروجه  
 النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه  
 (قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا ولا ينفقه الندم وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفي غالبا لا لازم سلمنا  
 دائما بل قد لا يكون كذلك نحو ندم ابليس ولما ينفقه الندم وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفي غالبا لا لازم سلمنا  
 انه لازم لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن  
 يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما نفع على ان غيره متوقع لثبوت كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون  
 الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصري أحد الاعنة من نخاة البصرة وأبو  
 الحسن علي بن حمزة الكسافي امام نخاة الكوفة ﴿وان﴾ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون ألفا لا العكس)  
 في الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولهم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها  
 وهو ان ليس أصلها الا لان هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم ليس أصلها الا  
 وتلك العلة هي ان ابدال الف ميم ليس معروف (قوله بدايل جواز تقديم معمول معمولها علمنا نحو زيد ان اضرب)  
 هذا دليل على نفي أن يكون أصل ان لان وفي الشرح لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن  
 مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجب أبطاع قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول  
 بان الهمزة حذف للتحفيف والالف لا لتقاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعدهما مبتدأ حذف خبره يقتضي انه لم  
 يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مرود بانه لم ينطق به مع انه  
 لم يسد ثني مسده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك بقدر ولا  
 ينطق به وانما يراد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده وأقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد  
 منهما (قوله قيل ولو كانت للتأنيب لم يقيده منفي باليوم في فان أكل اليوم انسيا) للقاتل بان التأنيب ان يقول انما أقول بذلك  
 عند اطلاق منفي او خلو المقام عن مقيداته (قوله ولا كان ذكر الأبدى ولن يمتنوه أبدان تكرارا والاصل عدمه) لقاتل أن يقول  
 ليس هذا تكرار باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الأبد لا يرادف لان الاسم لا يرادف الحرف كما نقرر في غير هذا  
 الموضع ولان التأنيب بنفس معنى أبدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي  
 دفع ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تنفي الموت منهم على جهة التأنيب (قوله لن ترالوا الخ) هذا البيت من  
 بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تقوم هذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن ترالوا  
 كذلك خبر الادعاء ولا يعينه كون المعطوف بهم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون  
 المعطوف



المعطوف عليه دعاءه كونه ان ترالو كان خبر المكان لنفي الاستقبال ولا معنى هنال (قوله لم تقم عن مثاهم مضية) المضية  
بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعد هاءباء موحدة المرأة التي أنت بولد نجيب ضد المحمقة وهي التي أنت بولد  
أحق (قوله فلن يحل للعنين بعدك منظر) يحل بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلي وأما حلالا الشيء في فضاءه  
يحلوا قال في الصحاح حل فلان بعيني بالكسر وفي بصدرى وفي صدرى يحل حلاوة اذا أعجبك وخلا في في بفتح وقال ابن  
مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول المالك له لن ترع ان ترع فيه اشكال لان يجب انتصاب الفعل بعد هاء وقد  
ولها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه ان يكون سكن عن ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف  
قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكون خرم على لغة من يحزم بلان وهي لغة  
حكاها الكسائي (قوله فيا ليت) (قوله فيا ليت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا الحداثة  
وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبانا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون  
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والشيب واحد قال الاصمعي  
الشيب بياض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالممكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون  
للتنقي توقع وطامعية في وقوعه والاصار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون لمصير راجعا خبر  
كان وقوله اعدم تدم ان ولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظر لان تدم ان اولو الشرطيتين ليس شرط الحذف كان  
وابقاء خبرها وانما هو شرط الكثرة ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف  
العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنابل هي طويلة  
بالصفة وقد صرح المصنف بعثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جليل (قوله لعل) (قوله  
وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل أباك منطلقا وتاويله عندنا على اضماء يوجد وعند الكسائي على اضماء  
يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصبهم الجزأين كان قوله يونس وتسكلم العربي الذي من لغته ذلك بعثل لعل أباك  
منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك من لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في  
كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الى وثوق وأيضا اعتماد يونس في  
كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أباك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزأين الجواز ان يكون ذلك على التأويل  
المذكور (قوله وقد مر ان عقيل لا يخفون بها المبتدأ) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل  
المشدة اللام (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) هذا عجز بيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من  
قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقيله وداع دعابا من يجيب الى النداء \* فلم يستجبه عند ذلك مجيب ويقال استجابه  
بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه (قوله ومن فتح فهو  
على من يقول المسال زيد بالفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكاف كثير ولم يثبت تخفيف  
لعل) وأيضا انه لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز أن يكون لعل في البيت هي التي  
تقال للعائر فاللام للجر والكلام جملة فاعلة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد  
الحكاية كذا في الجني الداني (قوله وقولك رب رجل) قولك مرفوع عطف على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله  
وجيران لنا كانوا اكرام وهذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا امرت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور  
لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائدة لا يعمل هو ان كلاما من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل  
رفع على الابتداء (قوله عقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدأ على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدأ (قوله ثم وصل الضمير بكان  
الزائدة اصلاحا لفظا لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا  
بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن  
خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب  
الفعل لا يضر اذا كان لغرض كافي فذلك انما قام أنهم فلو أتى هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها

وانما غير عاملة لكان مستقيماً وأقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لأجله معتبراً عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم في نحو انما قام أنتم لا فائدة الحصر لافي كان هم لا فائدة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة) ليس هذا عطف على قيل السابق حتى يكون تفرعاً على ان كان الزائدة لا تعمل شيئاً وانما هو عطف على صدر الكلام بيان اقول ما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان في البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلماء اضاءت لك النار الجار المقيداً) هذا بعض بيت وهو قوله أعد نظراً بعد قيس لعلماء اضاءت لك النار الجار المقيد اوسيد كره المصنف بتمامه قريباً وفي بعض شروح الفصل أى غرض هذا الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالجار الفعل الشنعاء وضاءة يستعمل لازماً ومتعدياً كما في البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة) في التسهيل وهي لعل وعمل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهمة ورغن بالمجعة ولغن بالمجعة ولغات وفي الجنى الداني وفي لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالفاظ وذكرهن ورغن ورغن بالمجعة قال واختلف في العين المجعة في تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهمة وقيل ليست بدلاً منها قال صاحب رصف المبانى وهو أظهر لقلة وجود العين بدلاً من العين (قوله أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) في حاشية التفتازانى لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الأسباب السموات انما قاله جهلاً أو مخرفة وافكاً) في الكشف قيل الصريح البناء الظاهر الذى لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقاقه من صرح الشئ اذا ظهر وأسباب السموات طرقها وأبوابها وما يؤدى إليها وكل ما ادراك الى شئ فهو سبب إليه كالرشاء ونحوه وفي تفسير البضاوى وعله أراد ان يبنى رصده في موضع عال يرصده فيه أحوال الكواكب التى هى أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى آياه وان يرى فساده قول موسى بان اخباره عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنباطه انتهى وفي الصحاح وأما المخرفة فكامة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب (قوله والثاني التعليل أثبتته جماعة منهم) الاخفش والكسائى وجه لواء عليه فقوله لا لينا لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهباً على رجائكما في الكشف عند قوله تعالى لعلكم تتقون وعلل للترجى أو للاشفاق تقول لعل زيد ايكرمنى وعله يهينى قال الله تعالى لعله يتذكر أو يخشى لعل الله تعالى لعلكم تتقون وعلل للترجى أو للاشفاق تقول لعل وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كرم رحيم اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لجرى اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كى ولعل لا تكون بمعنى كى ولكن الحقيقة ما القيت اليك وأيضا في دين الملوك ان يقتصر وافي موايدهم التى يوطنون أنفسهم على التجازها على أن يقولوا عسى وانسل ونحوهما فعلى مثله كلام مالك الملوك أو يجى على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكلم العباد بقوله توبوا الى الله توبة نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فلعل التى فى الآية مامعناها وموقعها قلت ليست بماد كونه فى شئ لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وجهه على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسد يد أيضاً ولكن لعل واقعة فى الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده وركب فيهم العقول وأزاح العلة فى اقرارهم وتمكينهم وهذا هم التجدين ووضع فى أيديهم زمام الاختيار فهم فى صورة المرجومهم أن يتقوا ليرجى أمرهم كما ترجى حالة المرتضى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصدقه قوله تعالى لعلكم أياكم أحسن عملاً وانما يلوو يختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفي حاشية التفتازانى ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل فى القرآن للاطماع أى الايقاع فى الطمع امالاً لانه كلام الكريم الذى لا فرق بين اطماعه وخزمه بحصول المطموع فيه وأولاً لانه كلام العظيم الذى يناسبه الاقتصار فى المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكامة عسى وعل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الإيماء الى

الى أنه لا ينبغي أن يتشكل العبادة في كمال الاجتهاد في العبادة والحاصل ان العمل في مثل هذه المواضع لا لا طماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلاف في اطماع الكرماء أو ليكون على دأب كلام العظاماء أو ليتنبه العباد بالجملة فلما كان ما بعد العمل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها ما يناسب ان يعمل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدهما بمنزلة الغرض لما قبلها من ابن الانباري وجاعة من أمة العربية ان العمل قد تكون بمعنى كي حتى جعلوا عليه كل صورة امتنع فيها التبرجى سواء كانت اطماعا مثل العمل تفلحون أو لا مثل العمل تشكرون والاعلم تتقون وردة المصنف يعني صاحب الكشف بان جمهور أمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقية على التبرجى والاشفاق وبان عدم صلاحها المجرد معنى العلمية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا انك تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للتبرجى أمام من جهة الخالق فلا تستحاله وأمام من جهة المخلوقين فلا تهم لم يكونوا حال الخلق عامين بالتقوى حتى يرجوها ولا لا طماع لانه انما يكون فيما يتوقعه الخطاب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكامل والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى التبرجى للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبيهة بالتبرجى في تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون لعل على أصل التبرجى متعلقا بعباد أو أى عبده وراجين ان تصلوا الى أقصى غاية العبادة أو يخلقكم على معنى مقدر ارجاءكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه يا يحيى نبيا أى مقدر ان نبوته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالا بعد وتوسيطه بين العباد والخالق الذى جعل لكم الارض فراشاموصول بربكم صفة أو مدحاً منصوباً أو مرفوعاً فيكون بمنزلة ان يقول اعبدوا ربك الخالق راجيا منه التقوى الرافق بتوسط الحال من فاعل اعبدوا وبين وصفى المفعول على ان تقييد العبادة برباء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى واقتراحها أو برباء ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا يخفى واما الثانى فلان المقدر والمنوى حال الخلق هو التقوى لا رجاؤهما الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلا يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند أصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالفرض فما يصنعون بل لعل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع حملها على تبرجى العباد قلنا يجعلونها اللطاب وهو لا يستلزم وقوع المطالب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العبادة بعد جدا لمخالفتة كثير من النصوص اه (قوله ولهذا علق بها الفعل) في الجنى الدانى وذ كر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان لعل من العلاقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعل له يزكى ثم قال وقفت لابي على الفارسي على شيء من هذا (قوله في الآية بحث سيجي) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوم ان تلملمة) هذا صدرت بحجزة \* عليك من الالاء يدعك اجدعا \* وألم نزل والملة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والاثني جدعا وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخروع بفتحين وهو الضعف وما ضمه خرع بالكسر (قوله فقولا لها قولاً رقيقاً الخ) رقيقاً بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والرفير أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الرفير ادخال النفس والشهيق اخرجه وقد فرز فرز والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول أعولاً والاسم العويل (قوله بد الى الخ) تقدم الكلام عليه في اذا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهى جراحات في الجسد كالدامل وذلك ان أباه حجر السكندى كان طرده لاجل عشفه عنزة وتشبيهه بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجر آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحماً ولا يشرب خمر حتى يأخذ بشار أبيه فخرج الى قيصر مستصر خابه على المنذر فأكرمه وأنزله فعشفته ابنة قيصر فكان يأتيها وكان الطرم ماخ بن قيس الاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطلاب عند انقره أو دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتمرح لجه ومات وداميا بتقدم الميم وفي بعض النسخ دأباً والمنايا

جمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تختص بالمكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذابين كون الماضى معمولاً لها أو معمولاً لىا في حيزها) يعنى ان هذا التعليل الذى ذكره لم يَدْخُلْ لعل على الماضى لا يفتقر الحال فيه بين ان يكون الماضى معمولاً للعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعدد هاتحول لعلما ضاعت فقول المصنف أو معمولاً لىا في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب أوفى حيزها (قوله فليت كفاً فالخ) فى الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب من توى باثبات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتاً على انه منصوب وقف عليه بالسكون الضرورة واما ان يكون مثبتاً على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كفى الوقف على قاضى المرفوع نحو هذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجروراً (قوله خبره اما محذوف تقديره كفاً) فى الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفاً فاصح كونه خبراً عن ما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما وأقول وعلى هذا جاز ان يتعلّق عن كفاً المذكور وفى جعل المصنف من توفاعلا لا روى نظراً لوجه حينئذ لرفع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لا على رفعه (قوله واما من توفاعلا لا روى) هذا معطوف على اما محذوف (قوله ويروى بالنصب) عطف على يروى بالرفع (قوله ومن توفاعلا الوجهين مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم لىت محذوفة والثانى نصبه على العطف على اسم لىت (قوله وان علقه بكفاً محذوفاً على وجه مرذ كره فلا اشكال) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفاً ولكن (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) فى الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالاً من الضمير المستتر فى ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضاً فالضمير لذكر والظاهر ان يكون حالاً على تقدير مضاف أى مفسر لكن فى حال كونه امشدة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخرج النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب فى الاول ومضافين فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقان على حذفهما فى قوله تعالى فقبطت قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث مما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كفى قولهم قضية ولا بأحسن لها والاصل ولا مثل أى حسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً وحينئذ فلا يكون فيها الحذف مضاف واحداً ويصير نظير قول العرب كنت أظن العقب أشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أغرب اياها حالاً على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوباً اهـ والمصنف تعليق مستعمل على قولهم الدليل لغة كرفيه أربعة أوجه آخر (قوله وفنيران ينسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) فى الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذا لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من أول الامر بان ما يأتى بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفتها تقدم من جوهر اللفظ تفصيلاً وأفاد الحرف المخالفة فى ابتداء الامرا جلالاً (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا سا كذا لكنه متحرك أو ضده نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبرى المخالف لخبرى آخر فى النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون فى الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكناً فى الضدين المشهورين والمخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالخلوة والبياض والقيام والشرب واذا تقرر هذا اعلم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضاً لقولنا ما هذا سا كذا لان يقال انه مناقض بالمعنى الغوى وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبى الربيع السبتي (قوله وقال الفراء أصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين) فى الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة للملاقاة ساكن كلاًهما غير متيسر فلوا دعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذف النون لاجتماع الامثال

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وإن كان فيه تقليل لمخالفة القياس إلا أن فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة  
 الهمزة إلى الساكن قبلها ومخالفة للأصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير له والذي يحسم  
 هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون للملافة ساكن أغا هو لتركيب بعده الوضع وما نحن فيه  
 تركيب قبله وإنما اختار أن حذف نون لكان لا لتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكان لذلك كما في البيت الذي ذكره  
 (قوله فلو كنت ضيها الخ) ضيها أي من بني ضبة والزنجي بضم الزاي وفتحها واحد الزنج كسروا وفتحوا الزنج جيل من السودان  
 والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون  
 استعارة وأن يكون مجازا من سلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أراد تشبيهها بمشفر الإنسان في الغلط فهو  
 استعارة وإن أراد به إطلاق المقيد على المطاق كإطلاق المرسل على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل (قوله ولكن  
 من لا يلقى أمر الخ) الأمر هنا بمعنى الشيء وينوبه بصيبيه والعدة بضم العين المهملة مأخذ للحوادث من مال أو سلاح  
 والأعزل الذي لا سلاح معه (قوله ولكنني من جها العميد) تقدم الكلام عليه في اللام المفردة ❀ (ولكنني) ❀ ساكنة  
 النون (قوله وخفيفة باصل الوضع) في الشرح قدم أنها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذلك على الجملتين فانظر بما إذا  
 تميزت الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورفاء اسم رجل والبوادرجع بادرة وهي الحدة والوقائع  
 هنا جمع وقعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب  
 قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد نذكر ❀ (وليس) ❀ (قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفى غيره  
 بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطاقتا تقول ليس خلق الله مثله في  
 الماضي وقال تعالى أليوم يأتيهم ليس مصر وفاعلهم في المستقبل وجهور النخاسة على انها النفي الحال قال الاندلسي ليس  
 بين القولين تنافي لأن خبر ليس أن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو يزعمون وإذا قيد بزمان  
 من الأزمنة فهو على ما قیده انتهى (قوله نافلات ما يغيب الخ) الضمير المحرور عائدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيت  
 من قصيدة الأعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب ويغيب بضم أوله وكسر  
 المجه مضارع أغيب من الغيب بكسر المجه وهو أن ترد الأبل الماء يوما وتدعه يوما في الصحاح وأغيبنا فلان أنا غابا وفي  
 الحديث أغبوا في عيادة المريض وأربعوا يقول عبد يوما ودع يوما وأدع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت  
 أن عطاءه صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله  
 فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استتقالا ولم تقلب ألفا لانها لا تتصرف  
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال علم في علم والترمهم تخفيفها  
 بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف (قوله ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)  
 قال الرضي ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء اذا الفتح لا تخذف في العين تخفيفا (قوله الا في هيئ) أي حسنت هيئته  
 مأخوذ من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجاعة والصواب  
 الاول بدليل لست ولستما ولستوا وليسوا وليس) قال الرضي وسيبويه والآخرون على انه فعل غير متصرف قال أبو علي  
 في أحد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لمعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب  
 أن ذلك لم يفارقه أخواته في عدم التصرف قال أبو علي وأما الحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على  
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وناسبا (قوله وإن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا  
 ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عندهم من جعل الفاعل فيه ضمير يعود إلى البعض المفهوم مما سبق لأن البعض هنا في سياق النفي  
 فشمس كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا في حاشا هذا الإيراد  
 وبيننا انه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحوي) حكى ابن السيد في كلامه على  
 ألفاظ الموطأ ما يقتضي أن سبب قراءة سيبويه النحوي غير هذا وذلك انه قال يروي أن سيبويه قال لجاد بن سلمة ما تقول في  
 رجل رعى في الصلاة فقال له جاد لئن سيبويه لا تقبل رعى إنما هو رعى فحذف سيبويه وقال سأقرأ علم لا تخمني

معه ونهض الى الخليل فشكى اليه فقال الخليل رعب هي القصيدة ورعب لغة غير فصيحة ولزم سيمويه الخليل فكان ذلك  
سبب براءته في صناعة النحوات انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما  
يدرك من النحو وضم العين التي حقه ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل وأقول بطلق النحو على ما يتناول ذلك  
أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيمويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسافي النحو على كبر وكان  
سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيانم جالس الى قوم ليس تريح فقال قد عيت بالتشديد يدغير هن فقالوا لا تجالسنا وانت تلحن  
قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعييت وان أردت من انقطاع الحيلة والتخير في الامر فقل عيت مخففا فقام من  
فوره وسأل عن من يعلم النحو فاشدوه الى معاذ فلزمه حتى أنفذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له  
من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الجواز ونجدونهم امة تخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قتيبة من الحبر في  
الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قدمات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل أقرله يونس  
فيها وصدره موضعه (قوله تمت وأدج الناس) في الصحاح أدج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدج بالتحريك والدجة  
والدجة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادجوا بالتشديد والاسم الدجة والدجة (قوله  
واجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الاظنا ضعيفا والا اغترار اعظيما) في المطول أي ظنا حقيقيا  
ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشبهة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيده وهكذا يحمل التذكير على ما يفيد  
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على  
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج  
بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة  
من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الاظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من  
حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتشديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير  
المستثنى كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانت ما فعلت شيئا غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء  
لداف الخ) هذا البيت لهشام أخى ذى الرمة والداء المرض ههنا منزهة أصلية والظفر الفوز والبذل بالمجبة الاعطاء (قوله ابن المفر  
الخ) المراد بالاشهر ههنا أبرهة بن الصباح صاحب الغيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له أشرم لانه كان مشروما لانف  
(قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصل لم يجر حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره  
منفصلا وفي الشرح أمان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه عال حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله وأمان فيه نظرا  
فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وثبت فيجب عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب

### ﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه التسمية) في الكشف وما عام في كل شيء فاذا علم الفرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال  
التقنازاني أي يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا علم ان الشيء من ذوى العقل  
والعلم فرق بين وما يخص من بذوى العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما غير العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول  
باطفاق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لما يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن  
يقال الذى عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار  
الصلة أعني يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منه ما مر ادبه شيء ما يصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم  
مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع ألباء ونفعه مرفوع ببعيد  
والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبره تكن (قوله ربما تكرر النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصات  
من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم \* ان في الصبر حيلة المحتمل  
لا تضيق بالامور فقد بك \* شف غماؤها بغير احتيال والمم المنازل والغما بالممثل الغم والغمة والفرجة بفتح

الفاء الخروج من الميم قال في الصحاح والفرجة التفتي من الميم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما أشبهه  
 والعقال الحبيل الذي يشده يد الدابة لينعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا الآية المفرد عن  
 الجمع) لانه أناب الامر عن الامور (قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعدها موصولة)  
 يعني وقد حذف وأبقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعني من الامر لان  
 اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور  
 صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان  
 النواة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا  
 بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بتكره وهي للتبعية كما في أخذت  
 من الدراهم شيئاً وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تكره معني تشمت وتنبه (قوله في انكرة  
 تامة تمييز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف  
 هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل  
 والجملة صلة) قال الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرح به فاعل الانعم وبشس ولزوم حذف الصلة باجتماعها في فاعلها هي  
 لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجني الذي واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبشس فعمل فعشرة مذهب  
 وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الزخشرى وفيه ان ما حينئذ للشخص  
 العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله نقيض له شيطاناً فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه  
 ربنا ما أطعته هذا ما الذي عتيد هذا شيء الذي وفي ملكي عتيد لجهنم والمعنى ان ما كاسو فقه وآخر يشهد عليه وشيطاناً مقروناً  
 به يقول قد أعددت له لجهنم وهيأته لها باغوا في الاضلال وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة بحمل رجوعها الى كتاب  
 السيات أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيات هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة  
 حينئذ الى ما عدله من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على باهمان استعملهما فيما  
 لا يعقل (قوله جزم بذلك جمع البصريين الا الاخفش) قال الرضي ومذهب سيديوه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير  
 موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة)  
 قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان  
 في تقدير سيديوه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان  
 جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك ما يوم الدين وأندري من هو قيل  
 مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء ما لم يثبت اه (قوله فأنصب على  
 التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزخشرى) في الشرح أو رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه  
 لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب بفتح مساواة ما للمضمر لان المراد به شيء له عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله  
 وذلك على قراءة أبي عمرو وألحصر) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع هم - مرة الاستفهام قالوا يجوز ان  
 تكون ما استفهامية مبتدأ أو ألحصر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جئت به وألحصر خبر مبتدأ المحذوف ويجوز  
 عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستفهام خبر اذا التقدا هو السحر أو ألحصر هو وهو رابط  
 كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأ والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله  
 والأعشى سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشتغال  
 وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤ به والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فاموصولة  
 والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئت به سحر) في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون همزة  
 الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية  
 مبتدأ وجئت به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف أي هو السحر وما عتد به من قراءة ما جئت به سحر لا دليل فيه

اذا الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد ان تسلم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها انما قال  
 ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شيء فيه وقد ذكره ذين الوجهين أبو البقاء وعبارته  
 ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما الاستفهام أيضاً في المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثاني هو خبر في المعنى فعلى  
 هذا ما يعني الذي وجئتم به صلتهما والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله فذلك لولا  
 السوء الخ) المذكت بتثنية الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهمل والمدة التعجب (قوله يا أبا الاسود الخ) الطارقات جمع  
 طارق وهو الذي يأتي ليلاً والذكري بكسر الميم وفخ الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء  
 المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولاه وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة أنثى  
 الحمام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر الثقفي  
 النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يعدل عنه الدلائل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان  
 له اختيارات في القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذات تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته  
 ولا شك في غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفي ليس بمحدث في القراءة قلت قد ذكره أبو عمر والداني في طبقات القراء وذكر ان  
 من روى عنه في القرآن الاصمعي والخليل بن أحمد وذكر عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو  
 سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحوي جميعاً كله \* غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك الكمال  
 وهذا جامع \* فهم الناس شمس وقر وذكر عن القتيبي انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهمداني  
 صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح (قوله على ما قام يشتمني الخ) يشتمني بالضم والكسر  
 لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب والتثنية خلاف الكرم وتغرغ تغرغ (قوله اناقتنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة  
 جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع والواو بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويعتاد اداة  
 الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي ربي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي  
 والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هو بعيداً ذنباً الى غنى عنهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن  
 غنى عنهم بغير ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما غنى علم قوم به بحاله ايحتملهم على اكتساب مثلها  
 بالدخول في الايمان والطاعة على داب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء أو لم يعلموا انهم كانوا على خطا عظيم في  
 أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أي باي شيء  
 غفر لي ربي بما جازى عن دينهم والمصاهرة على أدبهم وفي الشرح لا نسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي  
 عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي سلمنا اننا عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه بعيد  
 ارادة الاطلاع عليها مطلقاً إذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه  
 وأنت خير بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه  
 لا يلائم المقام (قوله ولان ما للذكاة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف الا في بابي التعجب ونعم وبئس  
 وفي نحو قولهم اني عمالان أفعل على خلاف فين قدمي) هذا التعليل عطف على قوله اذالم يبدل ومجموعه ماعلة ليكون رحمته  
 ليست بدلاً من ما حصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلاً من ما فان كانت ما استفهاما واجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وان  
 كانت غير استفهام واجب وصف ما وكلامهما مفقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعي  
 الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان  
 قلت يمكن ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيجبه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لا تنقض بصور كثيرة كقوله  
 تعالى وما تالك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشيء اه وفي اعراب السجستاني ما زائدة  
 للتوكيد وزادته بين الياء وعن ومن والكاف وبين مجروراته شيء معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى ان انكزة نامة  
 ورجة بدل منها كانه قيل فبشيء أجمع ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ  
 المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز ان تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتم وما قاله



من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى فسلم لكن لانسلم ان زياده ما ونحوها للتاكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتهم لذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم ان تكون مضافة لرجة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرهما من أسماء الاستفهام الا باياتفاقكم على مذهب أبي اسحق فان قيل يجوز ان تكون رجعة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعاده هزة الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج في ما هـ هذه انما صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وماقاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقي (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا ومجموعه ماعلة امكون رجعة ليست عطف ببيان من ما والاشارة بهذا الكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشروط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رجعة عطف ببيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما ما استفهامية لا توصف وما لا توصف لا يعطف عليه عطف ببيان (قوله فاذا ركبنا ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها) في الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بان في انه توجه فافلا حضري هي وطفقت ان ذكر الكذب وأقول بم ذا اخرج من خطه بحذفه الالف من ما مع كونها مركبة مع ذافيه هـ هذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله لا تسألان المرء الى آخره) هـ هذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنخب النذر والمدة والوقت وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أي ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنخب هنا النذر (قوله فامبتدأ بديل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده) في الشرح هـ ذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كانه اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ ويحاول خبره والرابط محذوف أي يحاوله ومثله في الشعر جاز ونخب بدل من المبتدأ ويحتمل ان يكون ماذا كانه في محمل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يعطيه رفع البدل قلت لا يكون نخب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمرا انتهى وفي شرح الرضي واقتال ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في ماذا صنعت بزيادتهم وأما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل المعفو ورفع البدل في قوله لا تسألان المرء ماذا يحاول \* انجب فيقضي أم ضلال وباطل فلا ن مامبتدأ والفعل بعد هذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي جعلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة ورفع الجواب والبدل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفت ان الجملة صلة لذا خبرا سالنا حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجيء الضمير ان منصوب في الجملة التي بعده اذ من بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية أو من لان ذلك لا تكون موصولة الا وقبلها أحد ما وكان الثقل الحاصل بانصال الصلة بالموصول أكثر فكان التحقيق بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لتشاغلها بالمضاف اليه (قوله وهو أرحم الوجهين في وبسألونك ماذا ينفقون قل المعفو فممن رفع) الذي رفع هو أبو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائدة الى كون مامبتدأ وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كانه استفهاما منصوبا ينفقون ووجه الرجحان ان المعفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فعلية وذلك في الوجه الاول دون الثاني كقولك لماذا اجئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خذ رقتك ما ذابال نسوتكم) هذا صدر بيت مجزؤه لا يستفحق الى الذين نحننا والخزير بضم الخاء المججمة واسكان الزاي بعدها جمع أخرروني الصحاح الخزير ضيق العين وصفها ورجل أخرز بين الخزير ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل والبال الحال ويستفحق بمعنى يقفن أو بمعنى يقفن من قولهم فلان ما يستفحق من الشراب أي ما يكف عنه والذين تنثية دير وفي الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات الياو وفي الشرح والتخنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفحق بمعنى يقفن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفحق بمعنى

يكف عن الأصل لا يستقيم ثخنانهن والى الدبرين متعلق بخصان المذكور ان يجوز ان تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا  
أو بعثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استغفامية وذاموصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستقيم استئناف ويجوز  
ان يكون حالا من العامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكر حاله في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف  
اليه لان المضاف كجزئه (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ازائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير  
ما قاله المصنف ان ماذا مجموع اسم موصول (قوله ولا علمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة  
لا مكسورة لان الكسر ينافي آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبتىنى بما جهلت (قوله أنورا  
سرع ماذا بافروق) هذا صدر بيت لرغبة الباهلى هو بالراى المضمومة والغين المحبة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق  
ونور ابفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة مخرج فرقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثالثة  
فى آخره أى منتكض والحذيق بالحاء المهملة والذال المحبة المقطوع (قوله يقال سرع ذاخر وجأى أى أسرع هذا فى الخروج)  
فى الشرح الظاهر ان خروج جأى أى سرع خروج ذامثل تصب ز يد عرفا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروج جأى منصوبا  
على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروج جأى منصوب على التمييز  
(قوله قال الفارسي يجوز كون ذافعل سرع ومازائدة ويجوز كون ماذا كله اسما) فى الشرح وأحسن من هذين التخريجين  
ان يكون نور مصدر منصوب بالفعل محذوف والتقدير انرت نور او سرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائذ الى نور او الجملة صفته  
وما ذامبتدا والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقق ان الاسماء لا تزداد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير  
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضمير عائذ اليه باعتبارها أو أنشد البيت صاحب اللباب  
بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولبنا بالعقل نطيق ادائه وان حبسنا بالقتل  
قصا صا نحبس أنفسنا لذلك الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما  
قوله ان صبرا فليس من ذلك اغما هو من قبيل ما حذف منه جملة الشرط يدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل  
وان يحبس حبسا ظاهرى ان كلا منهما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآتية انهما موصولة وان  
الفاء ادخلة على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهه الى اجزاء الشرط لتشبيهه الموصول بكامة الشرط وتشبيهه صلاته بجملة  
الشرط فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآتية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب  
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية  
فأجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب الثانى والاخبار به نحو ان أكرمته اليوم  
فقد أكرمته أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمته  
اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآتية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون  
الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مابعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت  
الذى تفرون منه فانه ملائكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون  
النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلها بكم والعامل فعل  
الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسير لما والخبر فى الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية  
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يمكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب  
الاستغفال أو متلوة النافية مدلول عليه بما قبله نحو بلا قوله فطاعها فلسا لها بكفوء والا يعمل مفرك الحسام وحذفه  
بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغي لاشعاره بان كون ما شرطية راجح (قوله  
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى  
هذه الآتية شرطية زمانية ظاهر ونحن لانسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية وللمعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون  
التقدير أى زمن استقاموا أى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية  
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اصناعيا وأقول اماراة ظهور الفاء فى استقيموا لان المصدرية الزمانية

لا تحتاج الى الفاء وقصده رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ماصدريه ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة  
استقامتهم ورد قول الخو في انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولكم متعلق  
باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما بأمر لوردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأمر فعل ماض أصله بنس بكسر  
الهمزة يقال بنس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهيد باسكان الهاء في شهيد بكسر هاء ولو مصدرية  
وهي وصاتها فاعل بنس والاسناد مجاز اذا المراد انهم ما بنس بسبب رد التهمة ثم اسند الفعل الى الرد للملابس لها وأصل  
عابها عيها أو عابها على انه مقلوب العين ومخذوفها (قوله ورد عليهم ابن مالك) بحوقل ما يكور لي ان أبدله (لان أبدله مستقبل  
(قوله وأجيب بأن شرط كونه الحال انتفاء قرينة خلافه) يعني وهما وجدت قرينة خلافه وأجيب أيضا بان التقدير قل  
ما يكون لي قصده ان أبدله (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاء لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي  
ويكون المراد به الماء الذي سقاء عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما  
كانوا يكذبون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت اغنا قال ومنه لوجود  
الفصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دواحي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال اغنا فصل المصنف هذه الامثلة  
عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل أن تكون مصدريه غير ظرفية وان كان احتمالا امر جواحي الاستطاعت أي قدر  
استطاعت وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا  
أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا اننا غريبان ههنا \* وكل غريب للغريب نسيب  
والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم  
جبل (قوله ولو كان معنى كونها زمانية انه ساندل على الزمان بذاته الا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدريه كما قال ابن  
السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انه ساندل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انه لا يتدل على الزمان أصلا بطريق  
الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعده حذفه  
يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة  
وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصحته كان يعيل الى تقديم على  
ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قدأ كرمه بتأديب ولديه المعتر  
والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عثرة من لسانه \* وليس يصاب المرء من عثرة الرجل  
فهترته في القول تذهب رأسه \* وعثرته في الرجل تبرأ الى مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما يا أبا اليك ابنائ  
أم الحسن والحسين فقال والله ان قبرا خادما على خير منك ومن آباءك فقال المتوكل لا ترا كساوا لسانه من فقاء ففعل ذلك به  
فأت وقيل أمر المتوكل الاتراك فذا سوا بطنه فحمل الى داره فبات بعد ذلك اليوم نجس خداه من رجب سنة  
أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت من احاط صار جندا (قوله  
من الذي هو ما ان طر شاربه \* الى آخره) هذا البيت لابي قيس بن رفاعه الاوسى شاعرا جاهلي وقيل قيس بن رفاعه  
برثى قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بنى معاوية أيام التمر كل عام  
طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على  
اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الارتفاع بن مرارقم  
يحل الحول على أحد من أصاب من ذلك شيئا حتى مات بنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشام من الرماح وبعده هذا  
البيت ونحن بمحمدنا الحادي ونظمه \* لحم السنان له هبر وترعيب وفي الصحاح طر التبت بطر بالضم طرور التبت  
ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد  
ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس  
وأنشد البيت والمهر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر التاء الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب  
بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا إلا بناسيون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكر وامن حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمر داو كونه بمحذات نبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسما للشيب لصديق العانس عليه قالت يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويكفي أن يقال ان في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطالب بين ما وقع في كل تقسيم على انفرادهم وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طرشاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طرشاربه (قوله وفي البيت مع هذا الغيب شذوذان اطلاق العانس على المذكور وانما الاتمهراستعماله في المؤنث وجع الصفة بالواو والنون مع كونه غير قابلية للتاء ولادالة على المفاضلة) في الشرح لم أر التصريح بشذوذ اطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين وأهل المصنف استند الى نقل معتمد وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازها قياسا وانما شذوذ أقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونه غير قابلية للتاء ولادالة على المفاضلة فشاذا عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثالثه ما ان شهلة الى آخره) في الصحاح وأمرأة شهلة اذا كانت نصف عاقلة وفي القاموس انما أيضا الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويرجح ان فيه تلخيصا من دعوى اشتراك لاداعي اليه) أي يرجح اسمية المصدرية على حرفيتها ان كونه احرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرى الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسما فيه يتخلص عن ذلك الاشتراك لان الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملة هذه الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني آدم ولفظ ان يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالانفاق موضوعة بمعنى الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة أيضا بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذي لاداعي اليه والجواب اننا لانسلم ان هذا الاشتراك لاداعي اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها أي (قوله فاذا قيل أعجبني ماغت قلنا التقدير أعجبني الذي فته) لا يخفى ان هذا جوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن السجري وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للبرج الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني الزام تقدير الاول لانسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلست زيد يريده المكان فمتنع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الماء المقدر مفعول مطلق) والمفعول المطلق ممكن مع كل صلة متعديا كان أو غير متعدي (قوله وهذا اسم ومنه ومنهم) امامنه فلا قراره اياه وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما لو قيل باسميتها) عبارة أبي البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القواين لا يعود عليها من صلتها أي انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا اوله لكن في التسهيل ما يقتضي انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسماء تفتقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله في آخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ماويكذبون لانها من كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) لقائل أن يقول ان أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناء عن عائد وان أراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنائها عن عائد (قوله فانه جوز مصدرية ما في واتباع الذين ظلموا ما ترفوا فيه مع أنها قد عا عليها الضمير) في الشرح لم يتعرض في الكشف الى مفاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضي انه جوز كالمهم ولنا في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لانسلم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائدة على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الصحاح مثل نخرج على قومه في زينتته والمعنى واتبع الذين ظلموا انما هو مع ظلمهم (قوله أليس أميري الى آخره) الباء في بانتمازائدة وهو فاعل أميري أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله فلما يبرح اللبيب الى آخره) فلما بمعنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بدعاء ما يقدر مثله لمجيئها (قوله وأما قول المزار) في القاموس وكشده المزار السكبي وابن سعيد الفقيهي وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر) في الشرح الذي قاله سيديويه في الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت وأطوات الصدود وقلما\* وصال على طول الصدود ويدوم وهذا نصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل مقدرا أو اقامة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال وداد عوض وصال وان كان سيديويه وغيره أوردوه كذلك يعني ان تساط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصلا مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصل عن ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقربة انتهى وأقول ان ارادته لا وصال مع الصدود في زمنه فسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان ارادته لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهل انفس لي شفيعة) هذا آخر بيت أوله\* ونبت ليلى أرسلت بشفاعة\* الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهي المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذي تقرر في علم النحوان ما لا دخله على ان وأخواتها كافة لها عن العمل فان فهمم حصر في سياق الكلام لا من أولها فادت الحصر لا فادته أخواتها المكفوفة عما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتي والثالث ان يقول هنا الثاني الا انه راى المعنى فقال الثانية لان هذه الأنواع لها الكافة وهي مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل هيئة) المتلوة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وهيئة مفعوله الثاني (قوله فانما قد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عائدة على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على اننا لا نسلم ان اسم ان المحففة يتعين كونه ضمير شان) في الشرح لما قدم ان ضمير الشأن بعد ان المحففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المحففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذي أوردته بقوله على اننا لا نسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لا نسلم استدلالا وانما هو ممنوع وطالب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجديين أو ان قوله بالاستدلال اغما هو وتحرىف النسخا وانما هو بالاستدراك لان على تكون الاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب في الثاني) هكذا وقع في نسخة من المتن ووقع في نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدر في الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان الماردا بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء) في الشرح ولا يضر فوات الحصر استفاد بانما الحصول بطريق آخر كما في نحو ان الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المحصف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا يتصل لان خطأ الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بأن رسم المحصف سنة متبعة فلا تجرى على قانون الخط المصطلح قلت يأباه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم بمعنى في المحصف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد أمكن هنا جعل ما حرفا كافا انتهى وفي البحر وقرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه القراءة على ان الخشبية مستعمارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهم وقد رأينا كتبنا في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال الائمة هذا الجام لنا) هذا صدر بيت يحزه الى حامتنا ونصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في  
 الا في حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا  
 بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدارة  
 جليل (قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين) في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان اغما للضمير بان ان  
 للاثبات وما للنفي فان لاثبات المذكور وما للنفي ما عداه ورد بوجوده منها ان فيه اخراج ما الثانية عما يستحقه من وقوعها  
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال اغما زيد قائما ذكر  
 بعضهم هذه الواجهة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساد انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس  
 الدين الكرمانى انه قال في شرح البخارى ان المراد اغما كلمة موضوعة للضمير وما ذكر سر الوضع لذلك لان السكمتين والحالة  
 هذه باقيتان على أصلهما امر اذتان بوضعهما (قوله أو نفيما مثل ان زيد ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين  
 اسم وابوابه وهى لا تكون الا بتوابع وان كان نفس خبرها نفيما (قوله وبعضهم ينسب القول بانهم اتافية للفارسي في كتاب  
 الشيرازيات) في الجني الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في اغما  
 للنفي وفي الشرح لعلمه يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكى فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في  
 شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه وأقول هذا الذي ذكره بهاء الدين يقتضي ان القرافي ذكر انها  
 نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبته للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يستعمل  
 على مسائل أملاها أبو علي بشيراز في القاموس وشيراز بن طهمورت بن قصبه ببلاد فارس فسميت به (قوله وانما يدافع عن  
 احسابهم أنا أو مثلي) هذا من بيت وهو انا لذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي والذائد من الذود بحجة  
 فهو مله الطرد والذمار بكسر المجمة ما يلزمك حفظه وحجايته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس وهو  
 الحامي الذمار اذا حى ما لو لم يحسمه ليم وعنف من جاء وخرجه انتهى والحسب ما ندمه من مفاخر آبائك أو المال أو الدين  
 أو الكرم أو الشرف في العذل أو في الفعل الصالحة أو في الالباع وفي المطول ولما كان غرضه ان يحض المدافع لا المدافع  
 عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل  
 لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على  
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما أدافع عن احسابهم مائة الى ان انا كيد ولا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانا  
 تا كيد ولا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانا خبرها أي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذي يدل على ان الغرض  
 الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذي والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول  
 عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لان سلم ان الفعل  
 غائب لان غيبة الفعل وتكامله وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله  
 قد علمت سلمى الى آخره) قيل هذا البيت لعمر بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه \* والخليل  
 تجري زيمابينا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطار الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهمله أي القاه على قطريه بضم  
 القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككت بالسين المهمله وكافين يقال شككت بالرمح أي خرقة والحيازيم بالحاء المهمله  
 والراي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله  
 والريم بكسر الراء وفتح المثناة التحتية المتفرق وفي الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المتفرق وليس مجتمع في مكان فيبذل (قوله  
 وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممنوع وان  
 الز جاج أجاز الفصل ولم يوجب به وان ابن مالك أوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى اغما للضمير فلذلك منع الحصر  
 بعدها (قوله ربما أوفيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في  
 الصور) يعني فلا اعتبار الحلال أي بالفعل المضارع ولا اعتبار المعنى أي برعما وتظهير المصنف بالآية انما هو على تنزيل المستقبل  
 منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والترم ابن السراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

ماضيا لاذ وضع رب التقابل في الماضي والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أي  
الامور الاخرى غالب عليها في القرآن ذكرها باللفظ الماضي نحو وسبق الذين كفروا ونادى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير  
ربما كانوا يود) قال الرضي وقال الربما كان يود مخدوف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع  
بلاتأويل كاذ كره أبو علي في غير الابضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا ومن تنزيل المضارع منزلة الماضي  
في أحد قول البصريين وأما **ك** وفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون  
موصوفاً بيود والفعل المتعلق به ربما محذوف أي رب شيء يود الذين كفروا وتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله  
ربما الجامل المؤمل فهم) هذا صدر بيت عجزه \* وعنا جميع ينهن المهار \* وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو  
لم يخنه مضاربه) هذا عجز بيت صدره أخ ما جدم يخزني يوم مشهد \* وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فأتت صرت  
إلى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويحير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحار يقال كلمته فحار جوايا أي ما رجعه  
والجواب محذوف أي لم يقدح هـ ذافي فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى  
مقام الماضي (قوله أحدثت مع الباء معنى التقليل) هو بالالف لا بالعين ألهملة كما يتوهم لقوله بعد ثم المناسب في البيت  
معنى التكنيز لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) هـ كذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل  
وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلام الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم إلى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم  
يحمل ما مع الباء في هـ هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يمتنع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل  
(قوله كقول أبي حية وانا ما انضرب الكباش ضربة) هذا صدر بيت عجزه \* على صدره باقي اللسان من الفم \* وأبو حية  
بالهاء المهملة والمثناة التحتية والكباش سيد القوم (قوله وضنت عليهما والضمين من الجبل) ضنت بفتح (قوله علافة أم الوليد  
إلى آخره) في الصحاح العلافة بالكسر علافة القوس والوطر ونحوهما والعلافة بالفتح علافة الخصوم وعلافة الحب وأنشد  
هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الهبي والافنان جمع فنن وهو الغصن والثغام بمثابة مفتوحة ومهجمة نبت في الجبل اذا  
يبس ايض والواحدة الثغامة والخماس بالطاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بيباسه وفي الصحاح ان  
البيت للمرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم الوليد مفعول بفعل محذوف  
أي أتعلق أم الوليد - علافة (قوله بينما نحن بالاراك إلى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع  
بعينه قرب غرة وجبل له ذيل وشجر يستأكل به (قوله فيبينان سوس الناس إلى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر  
وسياسة الناس أمرهم ونهمهم والسوقة الرعية وتنصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروى ينتصف أي يخدع  
قال في الصحاح وتنصف أي خدع قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل  
من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لو بأباني  
إلى آخره) مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمي بذلك لانه أول من هلهل الشعر أي  
أرقه من قولهم هلهل النساج اذا رقى نسجه وأبانيان جبلان يقال لاحدهما أبان والآخر متالع عيم مضمومة فثناة فوقية وفي  
آخره عين مهملة وزمل بالزاي المضمومة أي غطى هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه  
بعضهم بالراء ومعناه لطم قال في الصحاح في فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أي تلتطم قال الشاعر ان بني رملوني بالدم \*  
شيشنة أعرفها من أخزم (قوله متى ماتنا خي إلى آخره) بثناة مضمومة في أوله وبخاء معجمة في آخره مضارع مبني للفعل من  
أنخت الناقه بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وترأى بثناة مضمومة  
فوقية في أوله وبخاء مهملة في آخره مضارع مبني للفعل من الأراحة ضد التعب والخطاب لناقته والندى بفتح النون والقصر  
الجود وفي الشرح والقواصل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة إلى آخره)  
تقدم الكلام عليه في رب (قوله وتنصه مولانا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام الخلى فإحس إلى  
آخره) الخلى الخالى من الهم وهو بخلاف الشجي قال المبردياء الخلى مشددة وباء الشجي مخففة وقد يشدد وأحس مضارع  
أحسب الشيء وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الصاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهم

واحتضره والوساد بثلاث الواو المحذوف وشقي الخاني (قوله ولا سيما يوم بدارة الجبل) هذا بمنزلة بيت صدره الأرب يوم صالح  
لأن منه ما وقد تقدم الكلام عليه في سي (قوله وفي الهيئات) في الشرح الهيئات بكسر الهمزة وهي المسائل التي أملاها أبو علي  
الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الماش ههنا هي مسائل تكلم فيها  
الفارسي على هيئت وهات ونحوه فسميت الهيئات انتهى ويؤيد ما في الشرح أن له الحلييات وهي مسائل أملاها بحلب  
والشيرازيات وهي مسائل أملاها بشيراز ثم إن كانت المسائل التي سئل عنها ببلد هيئت متعلقة بكلمة هيئت وهات  
ونحوها حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة  
مثلا زيدا) فإن اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لاسيما زيد  
جاز جر زيدا وورعه وامتنع نه به) في الشرح يمكن أن ينصب باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شيء ولا مثل شيء أعني زيدا  
أقول إن مراد المصنف بقوله وامتنع نصب به النصب الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب فلا يرد  
عليه جواز نصبه باعني مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار  
خال عن الفائدة فإن الكلام تقدم على زيادته بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه) في نصب مثلا  
وبعوضة في الآية أقوال أحدها لفرأى أن مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما إذا جعلت ابدا لمن مثل وتكون  
ما حينئذ موصوفة باسم الجنس المنكر لا يمام ما وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقيس الثاني أن مثلا مفعول  
وبعوضة عطف بيار للمثل وضعف بان الجمهور على أن عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث أن مثلا مفعول وبعوضة  
بدل منه واختير الرابع أن بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس أن مثلا مفعول أول  
ايضرب وبعوضة الثانية وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس أن بعوضة مفعول أول  
ايضرب وهو مثالا الثاني وفيه ما تقدم السابع أن مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أي ما بين  
بعوضة فافوقها وحكوا له عشرون مانافة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرها للكسائي  
والفراء وأنكره أبو العباس (قوله وقرأ روية) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدهما موحدة (قوله وذلك عند البصريين  
والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياسا عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن  
يقال الطول في الصلة هو موجود لا معدوم لأن قوله فافوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كأنه لا شذوذ عند  
الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظر لأن ما في فافوقها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على أن  
بعوضة منصوب صفة لها أو معطوفة على بعوضة على أن ماصفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية  
كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الخشيري كون ما استفهامية مبتدأ) قال السفاقسي فيه غرابة وبعد عن معنى  
الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف أي هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير لما انطبق عليه  
الكلام السابق واستحسن لعدم تكافئه (قوله اما ترى بنا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو  
أمر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره **فوفصل عقدته للتدريج في ما** (قوله ويضعف كونه مبتدأ  
محذوف المفعول المضمرة) لأن حذف المفعول المضمرة العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخر من الخبر وسيذكر المصنف  
هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من  
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في  
الاشياء التي تحتاج الى رابط ويدكر هناك أن شاء الله تعالى ما قيل في تعليقه له (قوله ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد) كون  
المراد به هنا لولد قول ابن عباس قال صاحب الكشف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني رأس المال والارباح أو ما شبيهه وما  
كسب من نساها ومنافقها أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله التالذ والطريف والتالذ المال القديم  
الاصلي الذي ولد عندك والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكي أن بني أبي لهب اقتتلوا فقام  
بجحش بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخر جوائعني الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أن أطيب ما يأكل الرجل  
من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيد في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم



وعن قتادة عمله الذي ظن أنه منه على شيء انتهى وقوله وبرجها تعين في ما أغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية لقوله بعده  
ولا ابصارهم (قوله والارجح فيما وما انزل على الملكين انه موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) في  
الشرح لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر فتأمل وأقول انما كان أرجح ظهوره في بادى الرأي ولهذا جزم المعربون  
به وحكوا كونه نافية بقيل ولم يذكره الخشري قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ماموصول اسمى منصوب وانه  
معطوف على السحر وظاهر العطف التغير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ماتتوا الشياطين وقرأ  
الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهره أنهم ما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرأ ابن  
عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابري بكسر اللام فقال ابن عباس هاروت وجارجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن هاروت وجارجلان  
ببابل العراق وقال أبو الاسود هاروت وماروت وقال ابن ابري هاروت وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى  
قول ابن ابري تكون مانافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف في قلوبهم ما وفي تفسير  
البيضاوي وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد به ما واحد التغير الاعتبار أولان المراد به نوع أقوى منه  
وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علما وهما ما كان انزالا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا  
بملكين لاجل صلاحهما ونفي هذه القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية  
فيكون ما انزل معطوفا على ما كثر وهو تكذيب لليهود في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما  
اسمان اقبلياتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهم ما منصوبان على الذم  
(قوله والارجح في لتندرقوما ما انذر آباؤهم أنها النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا  
على ان مانافية فان النفي في آية يس يتسلط على انذار آباؤهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجز في ذلك  
ذكر كيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل بما يفيد  
الاولوية والرجحان من مشابهة أو نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا في ترجح كون ما في آية  
يس نافية وقال صاحب الكشف قوما ما انذر آباؤهم قوما غير منذر آباؤهم على الوصف ونحوه قوله لتندرقوما ما انذرهم من  
نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم من قبلك من نذير وقد فسر ما انذر آباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل مامصدرية  
لتندرقوما ما انذر آباؤهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتندرقوما ما انذر آباؤهم من العذاب كقوله انا انذرناكم  
عذابا قريبا فان قلت أى فرق بين تعاقى قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي أى لم يندروا فهم  
غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك ان المرسلين لتندركا تقول ارسلتك الى فلان لتندره فانه  
غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لما قضى هذا ما في الآتى آخر فالتناقض لان الآتى في  
نفي انذارهم لا في نفي انذار آباؤهم وآباؤهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت في أحد التفسيرين ان آباؤهم  
لم يندروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله \* أمرتك الخبير فافعل ما أمرت به \*)  
هذا مصدر بيت مجزؤه \* وقد تركت ذامال وذاتشب \* والنسب بالشين المحجمة قال في الصحاح انه المال والعقار وفي  
القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أى شئ ننسخ لا أى آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من  
آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أى آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أى آية مع من آية على أن تكون من  
لبيان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أى نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) في البحر ويجوز ان  
تجىء الشرطية مصدر انقول ما تضرب زيد اضرب مثله التقدير أى ضرب تضرب زيد اضرب مثله وهذا الوجه فاسد  
لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الاترى انك لو قلت أى ضرب تضرب ههنا اضرب أحسن منه الم  
يجز لان منعا على ههنا لا على أى ضرب الذى هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والتنكير والشرط  
ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء  
فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا هو منه الذى في اعراب أبي البقاء بحر وفيه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية  
وآية مفعول به والتقدير أى نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما ههنا مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليلا في معنى النفي) في الكشف فقليل لا ما يؤمنون  
فأما ناقله لا يؤمنون وما مضى به وهو أيمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقي واعترض  
بان كون القلة بمعنى العدم أغناقله النحويون في نحو أقل رجل يقول ذلك وقيل يقول ذلك وقليما يقوم زيد وقيل من  
الرجال يقول ذلك وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت فنحو قلت قليلا وقليلا ما قلت فلا تذهب إلى أنه بمعنى النفي المحض  
انتهى (قوله \* قليل بها الاصوات الابعامها \*) هذا مجزئ بيت صدره \* انيحت فالقت بلدة فوق بلدة \* وقد تقدم  
الكلام عليه في الابعام والتشديد (قوله ويرغم قوم ان ماهذه اسم كقدمناه في مثلاما بموضحة) الاشارة به هذه إلى  
ما المفيدة للتقليل وقدمه في مثلاما بموضحة حيث قال هنالك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا اذ لا معنى لكونها صفة لثلاثا الا  
افادتم اتقيل له (قوله ويسمى ذلك شيئا ما على تقدير قليلا لاعتلال الطرف لانهم ينسعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه  
لا ينبغي ان يسئل عند المصنف ذلك ولا شيئا ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقديم الطرف المعمول لما بعده ما علم بالخصوص  
بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الا بيان ان هذا الزدليس في هذين  
التقديرين على حدسوا بل انه يسئل بسيرا على تقدير قليلا لاعتلال الطرف ولا يسئل شيئا ما على تقدير كونه نعتا المصدر ولا يخفى ان  
ذلك لا يقتضي جواز تقديم الطرف المعمول لما بعده ما النافية علم في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وان في قوله يسئل شيئا  
ما اشارة إلى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في  
الآية المذكورة وهي فقليل لا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقدم المعمول على محذوف وكلاهما على  
خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى  
وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها السند في شيء إلى غير ما حقه ان يسند اليه أو وقع فيها شيء على غير ما حقه ان يقع عليه  
أو اضيف فيها شيء إلى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة لا كامة لكونها انقلت عن معناها الاصل إلى غيره أو لكونها  
نقلت عن اعرابها الاصل لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أولياد فتحو مثل في قوله تعالى ليس كمثله شيء اذا  
تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لا منعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من  
الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكامة المنقولة عن معناها الاصل إلى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد  
عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنعاقها عن معناها الاصل إلى غيره (قوله ورد بان الغايات  
لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتقريبكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل  
اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لثلاث في ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت  
على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس  
عليها ما هو بمعناها نحو عين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبر ابا قوى  
الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه أو ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما  
مجرورة بمن أو منصوبة أو متخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقه ان لا تكون غاية لتضمن المعنى  
النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية للحاقة ذلك  
لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع  
وقوع الغايات اخبارا أو صلات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)  
في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف  
لغوم متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وقاعها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين  
كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجه آخر وهو ان نصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد  
على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل  
وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات إلى أهلها واذا حكمتم بين  
الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا فتمتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتم أو يفدروا بأمركم إذا حكمتم فيكون على هذا الأخير من باب عطف الجمل قلت ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير في ألم تعلموا من قبل أخذ أبيكم الموثق ومن قبل تفريطكم في حذف الأول وعطف عليه انتهى ما في الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) في أعراب السلف فاقضى وقيل ما موصولة أي النساء التي لم تمسوهن وضمف بان ما حينئذ يكون وصفا للنساء لانه قد رهاه بمعنى التي وما من الموصولات التي لا توصف بها بخلاف الذي والتي (قوله والجملة مفعول) أي ومجموع ما وصفتهم مفعول فالجملة هنا بالمعنى النعوي ﴿ومن﴾ (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضي كثير ما يجيء في كلامهم ان من لا ابتداء الغاية والى لانتفاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذي كان الامد والاجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتداءية بان يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التحجى إليه فالبدء هنا أفادت معنى الانتهاء واذ قصدت بمن مجرد كون المجرور بهاموضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدئا لشيء فمتدازان يقع موقعه عن لان المجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أي سواء كان المجرور بهامكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو انه من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك جنوح الى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضي وأجاز الكوفيون استعملوا في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وأنا لأرى في الآيتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي عن الابتداءية شيئا متدئا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور عن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء المتدبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ايس شيئا متدئا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والبدء حدتين متدين ولا أصابين للمعنى المتدبل هما حدثان وافعان فيما بعدهم وهذه معنى في فن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وصحت من أول الشهر الى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخبرن من زمان الى آخره) تخبرن مبني للمفعول من تخبرت الشيء اصطفيته وازمان جمع زمن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليلة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان وكان أبوها وجهه جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مراكبا ملوأم طيب وطيبته من منه فقالوا ما يوم حليلة بسري ضرب لكل أمر مشهور وانتهى ما في القاموس وعام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الحاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشيء اذا تجربته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الاجانة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فمهمة (قوله ورده السهمي بانه لو قيل هكذا لا احتيج الى تقدير الزمان) وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من مضى ازمان وفي الآية في زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداء كانه قال من مبتدأ الايام وقد حكى الى هذا الذي أخبرته عن بعض أئمة النحوات (قوله وعلامتها مكان سد بعض مسدها) قال الرضي وتعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور وعن كافي قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والنحشري ان أصل المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضي ويعرف بان يكون قبل من أو بعدهما ميم يصلح ان يكون المجرور عن نفسه به ووقع اسم ذلك المجرور على ذلك الميم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان ولا عشر من انها الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل

نحو لاف التبعية فان المجرور يلا لايطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقي في اعرابه غير هذا فانه قال ومن في من آية للتبعية وآية مفرد وقع موقع الجمع أي شيء ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لوقلت من يضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجل اختص بجائس الرجل (قوله مهماتا تنابه من آية) قال السفاقي موضع مهمارفع بالابتداء أو نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي أي شخص يحضر باتياناه وضميره عائد على مهماروفي بها عائد على معناها لان المراد بها في الآية أي آية كما عايد على ما في قوله ما ننسخ من آية أو ننساها (قوله وهي ونحوها في ذلك في موضع نصب على الحال) في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهماتا تنابه من آية فالظاهر ان مهما مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجرم به أو يعمل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مروج انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايمام بالافتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من نباء جاءني) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبي الاسود (قوله يغضي حيا ويغضي من مهابة) \* هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عجزه فباكم الاحسين يبتسم (قوله الخامس البديل) قال الرضي ويعرف بصفة قيام لفظ بدل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة البخت ويروي بكسر ها وهو الاجتهاد أو أنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد أمر الله بالجدم والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيدان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بحده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لا يكران الانباري قال أبو عبيدة الجدم بالكسر الانكماش والله تعالى قد أمر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي أنكره أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرض على الدنيا انكاشه ولا حرصه عليه انما ينفعه العمل لا آخره (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى عاقت من بالجدم انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي الفائق انه الابدالية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها لا ابتداء وبتعلق اما ينفع واما بالجدم والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجدم الذي منحه وانما ينفعه ان تنحه التوفيق واللاطف في الطاعة ولان ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللاطف ما يحتاجه المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية التقطاراني وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمرة ومنك الجدم مبتدأ وخبر أي لا ينفع ذا الجدم جده وانما يكون الجدم منك وليس شيء في الشرح لا يظهر انه اذا عاقت بالجدم انعكس المعنى ان المراد بالجدم هو الحظ الذي يورى والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجدم أو ينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجدم حينئذ الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاق الجدم مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى في نفع الحظ الذي ليس بدنيوي وقد كان المعنى اثباته ونفي نفع الحظ الذي يورى ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجدم تكون بمعنى بدل بل تكون بمعناها في لقلان حظ من الله وفي قول المصنف أي بدل حظه منك وقوله واما فليس من الله في شيء فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر وایامن دون المؤمنين كان في شيء بدل ولا ية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى أي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي اعراب السفاقي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر كان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولا ية الله ومن للتبعية (قوله وفي قول أبي نخيلة ولم تدق من القول القسمة) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل المرققا وأبو نخيلة بضم النون في أوله تصغير نخلة كني بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام والقسمة تنق بضم المثناة الفوقية وفتحها معرب بستة (قوله وقال

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليه التبعيض والمعنى على قول الجوهري انها على كل النقول (الافستق) في الشرح الذي رأيت في الصحاح في مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروي بالباء وانا أظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنان الحكامة بالنون وهذا البس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف ما ثبت في زره لا في أصله نابت وبضم النون ما ينتقل به على الشراب انتهى وأقول لم أره في النسخة التي أراجعتها من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من التبعيض وهو نظير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الداني قال الجوهري وأظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بهض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله (قوله أخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض أيضا الخواصل من النوق واحدها خلفه من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والغلبة بالمجعة واللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدى فلان أفيلا) في الشرح هذا الغايتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب المأخوذ من فلان أفيلا أو غير ذلك مما يكون فيه أفيلا مرفوعا لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أي يكتب المأخوذ أفيلا يعني انه يصير بالحكاية أفيلا على التضمن انتهى وأقول لا يخفى على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسيأتي في كلام الرضي انه قد أجيب عن قولهم قد كان من مطربانه على سبيل الحكاية المقدرة فإنا نحن فيه يكون كذلك وأيضالا بشرط الاطلاع على تلك الحكاية بل يكفي ظنها (قوله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة بويل (قوله وقد يقال ولو كانت للجحيزة اصح في موضعها عن) فيه بحث لان صحة وقوع المراد في موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من (قوله السابغ مرادفه الباء في نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انهم لا ابتداء) في الشرح ان أريد كون الطرف آلة فن بمعنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانا لما الخ) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فهم ما ابتداءية وما فيه مامصدرية) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى والظاهر عندي انه أي من في أخذه من زيد وفي الجني الداني مثل ابن مالك لانتهاء الغاية بمن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهم ما تكن عند امرء الى آخره) تكن بالثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهمما وبالثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشف اليميني فان صاحب الكشف قال في قوله تعالى وقالوا مهمما أتاتنا به من آية لتسخرنا بها والضمير ان في به وارجاعا الى مهمما الا ان أحدهما ذكر على اللفظ والثاني أنت على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليميني انه ذكر الضمير في يكن جملا على اللفظ في مهمما وأنت الباقي جملا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والخليفة واحد والثاني في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من آية ومن خليفة وخالها بالثناء المحبة أي حسنها (قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأتي الضمير نظرا الى لفظها (قوله بنزلة المجرور مع) يعني مع التي هي اسم المكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهب من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها معنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أم أمتا لك أي في حفظ أحوالها وتقدير أرفاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشهدت قراءة بعضهم ما كان ينبغي اننا نأخذ من

دونك من أولياء بيضاء تتخذ للفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال) نقلت هذه القراءة عن أبي الدرداء وزيد بن ثابت  
 وأبي رجا ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة  
 وأبي بشر والزعفراني واعتراض علي بن سعيد بن جبير وغيره بدخول من في قوله من أولياء وأجيب بأن اتخذ مما يتبعه دي تارة  
 لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الأرض وعليه قراءة الجمهور وتارة إلى اثنين كقوله تعالى أفأريت من اتخذ الهة هواه  
 وهذه القراءة منه فالأول الضمير في تتخذ والثاني من أولياء ومن التبعية وقال أبو الفتح من أولياء في موضع الحال ودخات  
 من زيادة المكان النفي المتقدم كاتقول ما اتخذت زيداً من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية  
 الفاعل ومن أولياء هو المفعول الأول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد  
 ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الأول مضموم ومن أولياء الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين  
 لأن من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الأول ويجوز أن يكون من دونك حالاً من أولياء انتهى وفي نفسه يراد بالياء وقرئ  
 تتخذ بالبناء للفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً ومفعوله الثاني من أولياء ومن التبعية  
 (قوله لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خادماً لك فانت مثبت له لأنه ناه عن اتخاذ) في هامش بعض  
 نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظرنم هو محتمل فإن اجتماع الحال مع عامله منتف وكذا من الحال والعامل بانفراده محتمل  
 الثبوت والنفي وأقول هذا في النفي المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتقديم كافي المثال فإن الفعل والحال فيه مثبتتان على  
 ما لا يخفى والآية للنفي المحض لأن المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا أن نتخذ دونك أولياء وكيف نحمل غيرنا على أن يتخذنا  
 دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا أن تتولى أحدادك فكيف يصح لنا أن نحمل غيرنا على أن يتولا نادونك والجمهور  
 على أن القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يأمر وأبعادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام  
 بقدرها الله على هذه المقالة وقال الكاكي بحميد الله يومئذ كذيب عابدين (قوله وتقدير ما ليس بمتشقق ولا منتقل ولا يظهر  
 فيه معنى الحال) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على  
 ليس بمتشقق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال ليس بالآمرين للحال وإنما هما غائبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها  
 مبطلين دعوى حاليتها مع أنها يمكن أن تتأول بمتشقق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فمنوع انتهى وأقول الحال وإن كان  
 ليس بالآمر اشتقاقاً وانتقالاً لا تقع جامدة إلا في عشر مسائل أن تدل على تشبيه نحو كزيد أسداً أي كاسد أو تدل على  
 مفعلة نحو بعته يدايد أو تدل على ترتيب نحو ادخلوا الأول فالأول أو تكون موصوفة نحو قرأ ناعراً أو دالة على سعر نحو  
 بعته مذكراً أو دالة على عدد نحو فتم مبيعات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسر الطيب منه رطباً  
 أو تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالاً ذهباً أو فرعاً له نحو هذا حديدك خاتماً وأصله نحو هذا خاتمك حديد أو ما نحن فيه ليس  
 واحداً من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف إنما هو بجموع كونه ليس بمتشقق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال  
 ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون  
 لفظ الآية وقع منكر حالاً في الموضوعين لا في إيجاد المعنيين (قوله ونفسه بغير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلاً وكثيراً وإنما  
 ذلك مستفاد من اسم الشرط لمومه لا من آية) في الشرح ولقائل أن يقول وآية تفيد العموم ولو وقعها في سياق الشرط  
 وهي حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبي المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضي  
 والكوفيون والاختفاء لا يشترطون كونها في غير الإيجاب ولا دخولها على النكرات استدللاً بقوله تعالى يغفر لكم من  
 ذنوبكم فن في خبر الإيجاب وهي داخلية على المعرفة وهي عند سيمويه مبعضة أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً قالوا فقولوا تعالى  
 أن الله يغفر الذنوب جميعاً يناقضه وأجيب بأن قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى أن الله يغفر  
 الذنوب جميعاً خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضاً خطاباً لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران  
 كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله فكفر عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة أن تبدوا  
 الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وكففر عنكم من سيئاتكم فقر أنافع وحزرة والكسافي  
 فكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو نابتة بالاجماع والمصنف

حدثها وقد وقع له أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فبما أغويتني أن تلهأ بآدون فاهل مثل ذلك سائق  
 أولا هذه مسئلة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصل في ثم ذكر الشارح كلامه فيها  
 بكلامه (قوله ويغني الى آخره) يقال غني يغني وغنا يغني بمعنى زادوا الكاشع بالشين المحبة والحاء المهملة الذي يضم لاء العداوة  
 ويضم بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضير بمعنى ضر وفي الشرح استدل الالكوفيين بهذا البيت لا يتجه على  
 الفارسي لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده سوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما  
 آتيناكم) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد وينزه كلام العرب  
 ان يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو اسحق أي لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما تقول الى  
 الجزاء كما تقول لما جئتنى أكرمك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس  
 أخذ عليكم الميثاق فيجي على هذا المعنى كالمعنى في قراءة جزاء بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما  
 المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها أبو علي الفارسي (قوله  
 وجوز الزمخشري في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزليين فجوز زيارتهم مع المعرفة) في الشرح لم أر هذا  
 في الكشف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزليين نافية ولعله وقف على ذلك  
 في موضع آخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزليين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي  
 كنا منزليين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في قوله من جند زائدة ومذهب البصريين بشرط زيارتهم ان يكون  
 المجرور بها نكرة وإذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب  
 عن ابن عطية انه بنى هذا التقدير على انه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي  
 كائن من جنس المطر) فن مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضي وأجيب بانه على  
 سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما  
 قال دعني من عمرتان وقول ابن الحاجب شيء من مطر ومن للتبعيض أو التبيين فيه نظرا لان حذف الموصوف واقامة الجملة أو  
 الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل  
 المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه  
 فعله (قوله ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائنا من نبال المرسلين) قال الرضي ويجوز ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا  
 حال (قوله وأجيب بان ما غير متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للصفين انهم ما قد يكونان في الاشخاص فلهذا سهل  
 دخول من عليهم ما (قوله فالمجرور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبأت لان بدل البعض كبديل  
 الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقدير يعود على المبدل منه (قوله من الاولى مثلها في زيد أفضل من عمرو) وفي الجني  
 الذي اختلف في معنى الصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجاءة هي لابتداء الغاية ولا تفيده معنى التبعيض وصححه  
 ابن عصفور وذهب سيبويه الى انه الابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض (قوله على جعل كتمانته عن الاداء الذي أوجبه الله كتمانته  
 عن الله) كتمانته الاول مجرور بالاضافة مفعول أول الجمل وكتمانته الثاني منصوب على انه مفعوله الثاني (قوله وقد مر ان كتم  
 لا يتعدى عن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعض اوسياتي ان كتم لا يتعدى عن وفي الشرح كانه نسي ان  
 يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى عن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور  
 الاولى بدل اشتمال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولما قل ان يقول ان تكرار من يغني عن  
 تقدير الضمير يجوز من (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله وإذا  
 قيل الى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الالوجه ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهامية وظاهر  
 قوله في التنبيه الاول فتحمل من الالوجه الاربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا  
 الذي يشفع عنده الا بانه) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تقيم الكلام على كلمات مفقودة لذلك مانعه ويكثر  
 قيام من مقرر وانه بالواو مقام الثاني فيجاء بالافعال لا يجاب انتهى وهذه النحويون وبغفر الذنوب الا الله ونحوه من يرغب عن





تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله وتبعه ابن يسعون) هو بمثابة تحمية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فنون (قوله ولا أوبيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فثناة تحمية فوقية ساكنة للتأنيث فعل مبنى للأفعل من آيته بالمدى منعه شرب الماء والضاربة الخيفة والبارق السحاب ذوبرق وشمت البرق اذا نظرت الى صحابه أين غطر (قوله وأنت ضميرها لانها الخليفة في المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالثناة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله لما نسجتهم من جنوب وشمال) هذا يحزب لأمري القيس صدره فتوضح فالمقرا لم يعف رسمها وتوضح يضم الثناة الفوقية وكسر الضاد المحضة موضع وكذلك المقرا بكسر الميم ورسم الدار الملقى بالارض من آثارها وفي القاموس والجنوب ريج تخالف ريج الشمال مهبان مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها الريح التي تهب من قبل الحجر أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا ويقال فيها شمال بيم ساكنة فهمزة مفتوحة كافي البيت ونسخ الريحين الدار اختلافا مع علمها فاحداها تستر الآخر بالتراب والاخرى تزيد فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم يخصص سبب محوها في نسخ الريح بل له أسباب كمر السنين وترادف الأمطار (قوله وهي بسيطة لامركبة من مهموما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفزازي واختلافه وفيه فقييل كلمة برأسها موضوع لزيادة التعميم فوجه كونه أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل مع معنى الكف وما هي الشرطية والمعنى الكف عن كل شيء ما تفعل فاعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا أفعله فهو ما فوق الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل أصلها ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ايهامية متصلة بهم الزيادة التعميم كافي متى ما واينما وغير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف ينبغي ان قال بالبساطة ان يكتب مهمما بالياء ولمن قال أصلها ما مان يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل أصلها ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهمما ما مان قال بان أصلها ما ما اتفاقا على أصل آخر كلمة مهمما فاني ينبغي في كتب آخرها على القول الاول ينبغي على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأنشد لحاتم فانك مهمما منعط الى آخره) حاتم هو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والسؤل بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفف فتبدل واو ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت ابنت هضم الكشح مضطر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اقلعما واني لاستحي رفيقي ان يرى مكان يدي من جانب الزاد اقرا (قوله ومهمما اتصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت عجزه لتزيلها بالسيف است مبسلا وفي الشرح وقوله لتزيلها لتعليل اترك البسمة وبالسيف في محمل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل عليا رضي الله عنه لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسمة امان وبراءة أنزلت بالسيف ولست مبسلا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفي معنى النهي أي فلا تبسم وفي شرح الشاطبية للغربي مهمما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهمما تفعل أي وأي شيء تفعل في براءة يعني من الوصل أو الابتداء وقولها اتصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير فصلها فجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا باضمار أعني وفي شرحه اللججيري مهمما منصوبة بتقدير أي أي حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجه الى ظاهر بعدهما على جهة المفعولية فاعمل الثاني على مختار البصريين لقربه وضمير المفعول في الاول جواز او الافصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهمما واقعة على براءة) يعني انه اذا جعل مهمما براءة صح كون المنصوب في فصلها مع كونه مفسرا ببراءة عائد على مهمما فيكون مهمما مبتدأ أو مفعولا محذوف يفسره فصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) لقائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه عائد على المطلقات الأعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذي بطل به ابتداءية مهمما) وهو عدم الرباط في فصلها لكونه حينئذ خبر بيطل كون مهمما مشتلا عنها العامل الذي بعدهما بضميرها لان كلاما من ابتداءية مهمما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضي عود

المنصوب في تصليها عليها (قوله ومهما اتصلها مع أو آخر سورة) هذا صدر بيت عجزة • فلا تنقض الدهر فيها افتتقلا • وأواخر  
 جمع في موضع المفرد أي في آخر سورة وقوله فلا تنقض الدهر جواب الشرط وتنقل من منصوب باضمار ان بعد الفاء جوابا  
 للشيء أي فتتقل يعني اذا وصات البسملة بآخر السورة فلا تنقض عليها وتبتدي بالسورة الأخرى لان البسملة لا وائل  
 السورة لا لا وأخرها وفي شرح المغربي وموضع مهم ما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير يدبر اياها بسملة من  
 البسملات الكثيرة في أوائل السور تصل تصليها (قوله وأما هنا فيتمين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة أو  
 مفعولا به حذف عاملة) في الشرح لا يتمين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على  
 انها مفعول مطلق بمعنى أي وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطاوب سواء ابتدأت  
 بها أو وصلت بآخر سورة كانت أو وصلت بآخر آية من أي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان  
 المراد وصلها بآخر السورة انتهى وأقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر الى الغالب • ومع • (قوله لغة  
 غنم وريبعة) في الصحاح وغنم بالنسكين أبو حنيفة وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن عقيل وريبعة بن  
 عامر بن عقيل وفي غنم ربيعة بن مالك بن زيد مائة بن غنم ويلقب بريبعة الجود وريبعة الصغرى  
 وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وريبعة أبو حنيفة من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو محجد ومجد أمهم  
 نسبوا اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلهم أصحاب هذه اللغة انتهى  
 وفي الصحاح وانما سمي ربيعة الفرس لانه أعطى من ميراث أبيه الخيل وأعطى اخوه مضر الذهب فسمى مضر الجراء  
 (قوله أفيقوا بني حرب وأهوا وانامعا) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والوالو الحال (قوله وقيل هي حال والخبر محذوف)  
 في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر أي وأهوا وانا كائنة معا وعلى هذا فتعلق معا محذوف أيضا أي وأهوا وانا  
 كائنة في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يغني عن تقدير كائنة أخرى يتعلق  
 بهما معا اذا لفرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه اننا لانسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد  
 عادل بينهما • الى آخره • هذا لهدم المنع الذي هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) بدى بالثناء التحتية ثنية يدرى  
 بفتح النون وكسر الميم وزاى بضم النون وفتح الميم (قوله اذا حنت الاولى سمعنا لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى  
 بضم الهمزة أي الأولى وهو صفة لمحذوف أي الجملة الاولى وسمعت هدرن (قوله وأقنى رجالى الى آخره) فاعل أقنى ضمير  
 الدهر أو الموت وبأدوا أهلكوا وفي الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه انتهى وفي بعض  
 النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقر أي أصبح قاي بسبب هلاكهم مستقر الانى كنت أخشى عليهم ولا  
 أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاي أي وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى  
 الاستيفاز والذي في البيت هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف أي استخفه وقدم مستوفزا أي غير مطمئن  
 • (قوله متى أضع الهمامة تعرفوني) هذا عجز بيت لسحيم بن رثيل صدره أنا بن جلا وطلاع الثنايا • وتقدم الكلام  
 عليه في غير (قوله أخيل برقامتي حاب له زجل) في الصحاح واخلت فيه خالانا الخير وتخولت فيه خالا أي رأيت فيه مخيلة  
 وفي الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه يعني دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسر  
 بشقيل المشي ولم أقف عليه والزجل زاي وجيم مفتوح بين الصوت يقال حباب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم أي ذور عد  
 (قوله شر بن بجاء البحر الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة • (قوله فمذوم مذ •) (قوله فمذوم مذ •) (قوله فمذوم مذ •)  
 هذا القول لبعض البصريين وبنينا عند هؤلاء لتضمنه ما معنى الحرف (قوله وربع عفت آتاره منذ زمان) هذا عجز  
 بيت لامرئ القيس صدره • قفانك من ذكرى حبيب وعرفان • وفي القاموس وعرفان كعتبان مغنية مشهورة والربع  
 المنزل وعفت درست والآنار جمع أثرو وروى بدل آثاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله أقوين مذحج ومذهر •)  
 هذا عجز بيت صدره • لمن الدبار بقنة الحجر • والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار غود  
 ناحية الشام عند وادي القرى وأقوين خلون من سكانهم والحج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهي السنة (قوله فقال المبرد  
 وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الاعراب هو الذي

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غير هاتين مذهب المحققين مذهبه لكنه مشكل به كما ذكرنا من ذي الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونه ما مبتدأ أين منافي لكونه ما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتأمل وأقول لا منافاة بين كونه ما مبتدأ أين وكونه ما ظرفين لجواز كونه ما متصرفين بأن يكون ما مبتدأ أين وفي الشرح وعمما استشكلت به الابتدائية ان فيسل ما الموجب لتقدمه وهما لاجاز يومان مذ كما تقول يومان أم ذلك وأجيب بانهم أبحر وهما رافعة مجراها خافضة في انها لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والراجحي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناها بين وبين مضافين فعني ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه أما المعنى فلا نك تحبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلا لأن اليومان نكرة لا موصولة فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ المنكر موصولة وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف خبرا للمبتدأ كقوله في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو (قوله \* ما زال مذ عقدت يده ازاره \*) هذا صدر بيت للفرد في يري به يزيد الماهل بحزه \* فسمما قادر خمسة الاشبار \* قيل أراد ابادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الجال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده بدني كئيب من كئيب تلتقي \* في ظل معتك الحاج مثار والكتيبة بالثناة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكئيب تكتيبا أي عباها كتيبة كتيبة وتكتيب الخيل تجمعت والمعتك موضع المعركة والحجاج الغبار ومثار صفة الحجاج على زيادة ال (قوله \* وما زالت أبني المال مذانا يافع \*) (اليافع بالثناة التحتية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة (قوله وقيل مبتدأ) هذا القول يقابل المشهور وليس يعطوف على قبل الذي قبله (قوله وأصل مذ من مذ ليس رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقة الساكن نحو هذا اليوم) قال الرضى واما تحريك مذ عند ملاقة الساكن في نحو هذا اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان أصله من ذ لجواز أن يكون لا اتباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضى وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عترة فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم تخفيفا لما احتج الى التحريك للساكنين رد الى أصله انتهى

### ﴿ حرف النون المفردة ﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأني تقسيم نون التوكيد اليه ما في هذا الحمل لان المقسم أولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطأ انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة (قوله اقاتل أحضر والشهودا) هو رؤية بن الحاج وقبلة أريت ان جاءت به املودا \* مر جلاو بلبس البرودا وارتب أصله أريت حذفته منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديدا لجموده ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم أنا مرس باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفي الشرح واقتائل أن يقول لانسلم ان في قوله اقاتل توكيدا لاحتمال ان أصله اقاتل أنا اخذت الهمزة اعتبارا تاما ادغمت التنوين في نون أنا على حذف كاهو الله ربي وهما بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى شبهه بفعل الامر فانه افعلا لافعال هذه النون اذ تلحقه بالثمة هذا ما لم أرفه نصوصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقاتل ولم أنف عليه مضبوطا في كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بناءه بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به نونا التوكيد والجهور على انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظه في  
الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كان الاسم مع التنوين  
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر او قال بعضهم  
المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف أو الواو أو الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما  
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت (قوله فضر ورة سوغها شبه الوصف بالفعل) يعني المضارع قال الرضى قيل وتدخل اسم  
الفاعل اضطرار تشبيهه بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله \* وليس حاملي الابن حماد (قوله \* فانزان  
سكينة علينا) \* روى البخارى من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب  
وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا أنت ما هتدينا \* ولا تصدقنا ولا صلينا فانزان سكينة علينا \*  
وثبت الاقدام ان لا قينا ان الاى قد بغوا علينا \* اذا ارادوا يقتلنا أيدنا (قوله \* فاحربه بطول فقر واحربا) \* هذا عجز  
بيت صدره \* ومستبدل من بعد غضي صريفة \* وفي الصحاح وغضي أيضا مائة من الابل وهى معرفة لا تنوين ولا يَدْخَاها  
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل وصريفة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو  
الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل مابين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو مابين  
العشر الى الاربعين ومابين عشرة الى بضع عشرة واحرب مجاه \* ملة ورا عقال في الصحاح وتحدث الرجل فتقول بالحري أن  
يكون كذا وهذا الامر محراه أى مقمته مثل مجاه \* وما أحرأه مثل ما أجهأ وأحر به مثل وأج به (قوله دامن سعدك الى  
آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتم من تبه الحب أى عبده وذلكه فهو متم والصباية بفتح المهملة رقة  
الشوق والجأخ العائد ومنه قوله تعالى وان جنحو السالم فأجنح لها (قوله والذي سمل له أنه بمعنى أفعل) أى دال على الامر  
لان معناه ليدم سعدك (قوله وقربا من الوجوب بعد ما في نحو واما تخافن واما يترغفك) يريد بالقرب من الوجوب  
ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرط لان المؤكدة بما (قوله لم  
يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار  
(قوله كفولهم \* ومن عضه ما ينبتن شكيرها) \* العضة واحدة العضاء وهى شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين  
المججمة ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى  
وأراد المصنف بقوله كفولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزائدة التى ليست مسبوقه برب نحو قولهم بعين ما أرينك وبجهد  
ما يبغفن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شىء من قبل ان ما لما  
لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكد  
الفعل بعدها لا فيمأند من قول الشاعر \* ربأأوفيت في علم \* نرفعن ثوبى شمالات وقوله ربأ يقولن ذلك حكاة  
سبيو به لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع  
بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة أن تكون قلبا لا وذلك بعد الالفية وما الزائدة التى لم تسبق  
بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل \* ومن عضه ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد  
عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدري الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما في ينبتن  
نافية وما في يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما في ينبتن زائدة لانافية انه مثل لم يستعمل الابعنى الاثبات  
لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره \* اذا مات منهم ميت سرق ابنه \* أجيب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه  
أنفائه مثله وفي قول المصنف كفولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذى  
عين كون ما في يحمدنك زائدة لا مصدرية انما لو كانت مصدرية لا ترتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه يحمدنك لان  
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولو كانت النون داخلية على المضارع في موضع لا يدخل عليه فيه الا في النكرة  
(قوله ونون ضميمين للطغلي) في القاموس الضميف من يحى مطلقا (قوله ولهمذ الوسميت به رجلا بقى ذلك التنوين  
بعينه مع زوال التثنية) هكذا قال ابن الحاجب وفي الشرح والقائل أن يقول لا نسلم أن التنوين في رجل حال علمته

هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتكبير و بعد العلميين وايضا يردصه  
اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتكبير وأقول الجواب عن الاول ان كونه عينه  
هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الالذليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه اذ ظهور الشيء لا ينافي جواز غيره وعن  
الثاني بان الثابت في صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التكبير لان نفسه مرادابه معناه والذي لا يثبت بعد العلمية هو نفسه  
لا حكايته وقال الرضى وتنوين التكبير مخصوصه ومه ودح وسيبويه قليل ويختص بالصوت واسم الفعل وأما التنوين في نحو  
رب أحمد و ابراهيم فليس للتكبير بل هو للتمكين لان الاسم معرب وانما أرى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكين  
والتكبير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التكبير أيضاً فاذا  
سميت بالاسم فمخض للتمكين انتهى وأقول على هذا يكون تنوين التكبير المختص بالصوت واسم الفعل هو المختص للدلالة  
على التكبير (قوله وتنوين التمكين لا يجامع العلتين) أى العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتأنيث (قوله  
وزعم الرخشي ان عرفات مصروف لان تاء ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع) وقال الرضى قال الربيعي وجار الله ان  
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما يسقط في عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمخض  
التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث وبما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متهمة  
للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما  
في قوله ولا أرض أبقل ابقها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين  
للصرف والتمكين وانما يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع  
السالم اذ الكسرة فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف ما منع (قوله فالاول بجوار و غواش  
فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور) قال الرضى فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله  
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها  
في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع  
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت  
بجوارى لان منع الصرف يقتضى حذف التنوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني  
الجوارى ومررت بالجوارى بحذف الياء لان الكسرة لا تحذف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معها وفسر السبيري وهو  
الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء الساكنين ثم وجد بعد  
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان المحذوف للاعلال كالتأنيث بخلاف المحذوف نسيما لحذف تنوين الصرف ثم  
خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من  
الياء (قوله وفتحها النائية عن الكسرة خلافا للبرد) احتريزة بقيد النائية عن الكسرة عن فتحها التي ليست بنائية عنها فان تلك  
لا تحذف لفتحها مطلقا بخلاف النائية عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضى قال المبرد التنوين  
في جوارى عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف  
الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليصف الثقل بحذف الياء الساكنين والاعراض عليه انه لو كان منع الصرف  
مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لعوض عن حركات  
نحو حبل) في الشرح قد منع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوارى انما هو عن حركة ~~بعض~~ التلظ بها وليكنها  
حذفت استئصالا فعوض عنها والحركة في نحو حبل متعذرة لاسبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها  
ولا ان تقول حبل أحق بالتعويض من جوارى لا متناع التلظ بالحركة فيها دون جوارى انتهى (قوله في جبال) هو بجمع فتناء  
تحتية ساكنة فهزة فلام اسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائي وهي جباله وقال أبو على النحوى  
انما قال وجبل بالتحفيف ويتركون الياء معجمة لان الهزة وان كانت ملقاة من اللفظة فهي مبقاة في النية ومعاملة  
معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقبلوا الياء ألفا كما قبلوها في ناب ونحوه لان الياء في نية سكون والضبع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذ كرضبعان والجمع ضباعين مثل سرجان وسراجين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كنف وهزة جيل منوبيا الثبوت) همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كنف لان حركة همزة جيل موجودة على الياء لا منوية (قوله والثاني كجندل) أراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجم فتون مفتوحة بين فدا الهمزة مكسورة فلام هو هنا جندل محذوف فامنه ألف الجمع وفي القاموس الجندل كجف ما يقبله الرجل من الحجارة وتكسر الدال وكما بط الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثيرها (قوله وهو اللاحق للقوافي المطلقة) في الشرح وكذا الصدور المقفاة أو المصرفة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريع في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة (قوله والذي صرح به سيديوبه وغيره من المحققين انه جى به لقطع الترم) في الشرح قال ابن عقيل فقوله تنوين الترم كقولهم داود القياسي وفي الحديث ان القدرة بحسب هذه الامة وداود ينفى القياس والقدرة ينفون القياس فيقولون الامر ان قال المصنف في حواشيه على التمهيل وليس بشئ لانهم أثبتوا القدرة لانفسهم وأما داود القياسي فلا نعلمهم يقولون وأقول القدرة طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقضوا وصار القدرة لقباً للمعتزلة لاسنادهم أفعال العباد الى أنفسهم وأثبتهم القدرة فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدرة ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انه استمتع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وأنكرت القدرة هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بهم او انها مستأنفة العلم أي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذا هو على الله سبحانه وتعالى ومثبت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال أصحاب المقالات من المتكاملين وقد انقضت القدرة القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرة في الأزمان المتأخرة تعقد اثبات القدر واكن تقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم عاؤا كبيرا (قوله وقولي ان أصبت لقد أصابني) هذا عجز بيت مقفى صدره \* أقلى اللوم عاذل والعتاب والوم يفتح اللام العذل بالذال المحجمة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر التاء كذا وجد في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما نزل برحائنا وكان قدى) هذا عجز بيت صدره أفد الترحل غير ان ركباننا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقائم الاعماق خاوى المخترق) \* هذا صدر بيت عجزه \* مشبه الاعلام لماسع الخفقن والقائم القائن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عقى يفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المغازة والخاوى الخالى والمخترق يسكون الخاء المحجمة وفتح المثناة الفوقية والراء الامر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يمتدى به في الطريق والخفق يفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق يسكون سام ص در خفق البرق اذا اضطرب وفي ترح الباب وأصل المخترق يسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيهاً بالنون الخفيفة أو تكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (قوله وفائدته الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فتسكين الآخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف (قوله أي يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والاعن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال ظي أغن ووادغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك ألقه الذبان وفي أصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذباب كغراب وغربان وأغربة (قوله وتثبت في الوقف) في الشرح قد ينازع في ذلك فان المخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله ويوم دخلت الخدر خدر عترة) \* هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه \* فقالت لك الويلات انك مر جلي \* والخدر السر كذا في الصحاح والمراد هنا سترها هودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعترة بهمة مضومة فتون مفتوحة فثناة تحتية فزاي هي ابنة عمه والويلات جمع وبلة والويله والويل شدة العذاب ومعنى مر جلي تاركى راجلة أي ماشية (قوله \* سلام الله يا ماطر عليها) \* هذا صدر بيت عجزه \* وليس عليك يا ماطر السلام \* وهو لا لا حوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سبى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضاً جليلاً وكان يحبها حباً شديداً فتروجت برجل قبيح المنظر يقال له ماطر فغاب على

الاحوص جها حتى باح به ومن تلك القصيدة كأن المالكين نكاح سلمى \* غداة نكاحها مطرا نيام فان يكن النكاح  
 أحل شيء \* فان نكاحها مطرا حرام فلا غفر الا له لنكحها \* ذنوبهم ولوصلوا وصاموا فلولم ينكحوا الا كفنا \*  
 لكان كفيئها المالك الهمام فطلقها فاست لها بكف \* والا يعل مفرق الحسام (قوله وبقوله أقول في الثاني دون الاول  
 لان الاول تنوين التمكن لان الضرورة أباحت الصرف) في الشرح فيه نظرا لان وجود العلةتين في الاسم منافي لصرفه  
 وانما حمله على ذلك قوله لم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم  
 على انه يجوز للضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين  
 الصرف لنافاته لوجود العلةتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العلةتين في الاسم ليس منافيا للصرف  
 منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو منافي له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا أيضا الاسم  
 منصرفا للضرورة مع العلةتين والصرف هو دخول تنوين التمكن (قوله وفيما قاله نظرا لان الذي حكاه سماه تنويناف هذا  
 دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف) في الشرح اذا كان النظر محضا أمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان  
 سيبويه سمى ما هو الترم تنوينافه ودليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجع بذلك ما حكاه آفعا عن الزمخشري  
 وأقول ابن مالك استدلل بثلاثة أمور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه في ما استدلل عليه (قوله وهذا  
 اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان قبل التسمية حكى بعدها) في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين  
 صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكي تنوين  
 صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الاعتبارية وضعية لاذنية فاذا وجد  
 ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) في الشرح صرح ابن الحاجب في أماليه بان نون الوقاية  
 تحذف المضارعة ليست بكامة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبي وأطال الكلام فيه  
 فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية  
 لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزاء (قوله اذهب القوم الكرام ايسى) هذابت من مشطورا السريع تقدم  
 الكلام عليه في قد (قوله فقبل النون الباقية نون الرفع) لانها متقدمة على نون الوقاية فيكون النقل حصل بنون الوقاية  
 فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجازم والنائب بخلاف نون  
 الوقاية وسيد ذكر المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك  
 نون الوقاية في نحو أحتاجوني وان القول بحذفها لا يوجب العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون  
 الرفع لسببويه واختاره ابن مالك (قوله الثاني اسم الفعل) قال الرضي ويجوز الحذف اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز  
 تركها أيضا لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله \* أمسني الى قومي شراحي) هذا عجز بيت صدره وما أدري وظني كل ظن  
 (قوله وبني ذلك على قوله في ضاربني ان الماء منصوبة) لان القول بانها مجزورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان  
 جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافيني ليرقد خائباه) هذا صدر بيت عجزه وان له أضعاف  
 ما كان أملا يقال وافي القوم اذا أتاهم والرفد العطاء والخيمة عسدم حصول المطلوب (قوله وفي الحديث غير الدجال أخوفني  
 عليكم) لا يقال هذا التركيب بنية تضي ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما  
 المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفي ثم حذف خوف الاول  
 والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات  
 النهيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير لرجال أخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرناه من بيان أصل التركيب  
 خرج الجواب عما يقال ان أفعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال  
 بجلني وليس كذلك) الذي رأيناه في الصحاح ويجعل بمعنى حسب قاله الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجلاك كما يقولون فطك  
 لانهم لا يقولون بجلني كما يقولون فطني ولكن يقولون بجلي ويجلي أي حسبي وفي الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجاني  
 بالنون من مقول الاخفش ﴿نعم﴾ ﴿قوله بفتح العين﴾ في الشرح المراد به العين المجابسة لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكنانة تنكسر ها) في الشرح كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أنشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا نعم بالفخ في واحد الانعام وقد جمع بين اللفظين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه \* فيا لك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسرة عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشى التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما أراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومذ من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى افعل فيكون داخل في قوله وما في معناها ولا يكون قسم آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه او الثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيهه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع مادون أصله لا فادة معنى التصيير أى مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية لكونها داخلية أيضا على المضاف اليه نحو الجمع الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انما بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم لا اعلام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا واتنا الا اجرا (قوله قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم) قيل يكسر القاف وسكون المنة التختية واطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحة تين وهو ما شخص من آثار الديار (قوله ألت بربكم) في الجور روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهد بانه ربه وان لا اله غيره فافر وبذلك والتموه واختلف في كيفية الانحراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما ما جاء في التفسير والتأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية مفسره به الزمخشري قال هو من باب التسهيل والتخيل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الدلة على ربوبية ووحدايته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررههم وقال ألت بربكم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقر ربنا بوحدايتك وباب التسهيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب وتظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تخيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الدلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم يبه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقم ديننا بهم لان نصب الدلة على التوحيد وما نهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والافتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وذرريتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انهم في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل والدليل على انهم في اليهود الآيات التي عطف عليها هي والتي عطف عليها وهي على غطها وأسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واد قالت أمة منهم وماذا نأذن ربك واذتقنا الجبل فوقهم وما تل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا انتهى وقرأ نافع والعريبيان وهما ابن عامر وأبو عمر وذرريتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم يدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية وبتعين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أى ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى آدم لصاحبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول بخدر) بجمع مفتوحة فاء مهملة ساكنة فدا ل مهملة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى



## ﴿حرف الهاء المفردة﴾

(قوله نحو ما هي ونحوها ونحوها هاء وواو زيدا) أراد بنحو ما هي ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبهة بها فخرج اسم لا المبني معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واران بنحوها هاء الاسم المبني ونحو وازيد اسم المندوب (قوله واتى صواحبا الى آخره) منح أعطى ومضارعه يفتح بالفتح والكسر وجفانا هجرنا وهو واوى اللام تقول جفوت ولا تقول جفيت (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لان البست باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عد هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه بمعنى من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهو لم يعد ال التي للاستفهام من أقسام ال وانما قال بعد ذكر أقسام ال مسئلة ومن الغريب ان ال تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أى أصل هذا في البيت هذا بالالف بينهما ما حذف الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التأنيت كلمة ركت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتراج ككلمة **يهايم** (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزخشي في الفصل انه يقال هان زيد انطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزخشي انشد في الفصل هان تاغذرة ان لم تكن قببات \* فان صاحبها قد تاه في البلاد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ان زيد انطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فاعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهد لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المجمة نوع من الاعتذار كذا في الفصل وتاه ذهب مختبرا انتهى ما في الشرح وأقول هان زيد انطلق وها افعل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه هاء التنبيه كثيرا ثم عبارة الرضي واما هاء قد دخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا وبفضل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحوها والله ذاها لعمري الله ذوا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحوها أنتم أولاء وبغيرها قليلا كقوله هان تاغذرة وقوله فقات لهم هذا لهاها واذاليا ثم قال وما حكى الزخشي من قولهم هان زيد انطلق وها افعل كذا انما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول هاء التنبيه تختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله هان تاغذرة وهو البيت الذي أنشده الزخشي في الفصل مما فصل فيه بين هاء التنبيه وبين اسم الاشارة بفواصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فواصل بينها وبين اسماء الاشارة وحينئذ فيمتجب من تعجب الشارح وترجيحه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيحه **يهايم** (قوله) فيمتنع نحو هل زيد اضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيد اضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وفتح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل اطلب حصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون زيد افعول فعل محذوف يفسره الظاهر أى هل ضربت زيد اضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الالهتاف غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لمقبجه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتنى على قصد الالهتاف ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمر واذا أريد بام المتصلة) هذا التقديم مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمر ولان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بنون أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيبين ما ندفع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أزيد قائم أم عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصورا أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى الههزة

فتعاد لها أم المتصلة وفي شرح الرضي وربما نجي أهل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطمان الا فرسان عادية) هذا صدر بيت  
عجزه الاتجشؤ ثم حول التناير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الالبغهمزة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها  
المضارع بالاستقبال) في الشرح هذا يحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النجاة (قوله فن مبلغ الاحلاف الى  
آخره) الاحلاف بالخاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر وذيان بزال معجمة  
مضمومة وقد نكسر فوحدة ساكنة فثناة تحتية فالق ونون أو قبيلة من قبس ومقسم مصدر ميمي من الرباعي (قوله أن  
ذكرتم) في الكشف وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأن ذكرتم بالف بينهم ما عني انتظرون ان ذكرتم  
وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعني أنظيرتم لأن ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام يعني الاخبار أي نظيرتم  
لان ذكرتم أو ان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين  
المهملة هو ابن أبي طالب أخو علي رضي الله عنهم واليه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنسبوه الى الخاقفة قال ابن عساكر دخل  
عقيل على معاوية بعدما ذهب بصره فاعده معه على سريره وقال أنتم يا بني هائم تصابون في أبصاركم فقال عقيل وأنتم يا بني أمية  
تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيل أقدم على أخيه علي بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيئا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر  
حتى يخرج عطائي من المسلمين وأعطيك فالخ عليه فقال علي لرجل خذ بيده وانطلق به الى الخوانيت فافتح أنفاله واخذ ما فيه فقال  
عقيل انت أردت أن تجعلني سارقا فقال علي أنت أردت أن آخذ أموال المسلمين وأعطيك أياها فقال عقيل لا ذهبن الى رجل هو  
أوصل بي منك يعني معاوية فقال أنت وذلك فذهب الى معاوية فاعطاها مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذا كرمأؤلا على  
وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس اني اخبركم اني أردت عليكم ديني فاختار دينه علي واني أردت معاوية على دينه  
فاختارني على دينه فقال معاوية هذا الذي تزعم قريش انه أحق وأياما عقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان  
عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان  
من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرابع بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله ليت شعري هل ثم  
هل آتينهم) هذا صدر بيت عجزه \* أو يحوان دون ذلك حمام \* ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتينهم هو بهمزة  
مدودة فثناة فوقية مكسورة فتحية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أني مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أنها براد  
بالاستفهام النفي) في الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بالكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا انما امر انما الانكار على  
مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأن النفي ابتداء يقتضي ان هل موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لانها  
للاستفهام تجوز فيه بارادة النفي منه فبين كلاميه تناف وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي ذكره فان الباء في قوله  
هنا يراد بالاستفهام معناها بدل أي يراد به بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء  
معناه بلا واسطة أي ان الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالته على النفي بواسطة استهلالها في الانكار بخلاف  
هل فانها تستعمل في النفي فدلالته عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد به بدل  
الاستفهام النفي وفي شرح الرضي ان الهمزة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أنقولون على الله ما لا تعلمون  
وقال الشاعر اطربا وأنت قنمري ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكمين كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل  
ثوب الكفار أي ثوبوا وفادتهم الفادة النافي حتى جازان يعني بعدها الا قصد الايجاب (قوله والباء في قوله \* الا هل أخو  
هيش لذي بدائم \* هذا عجز بيت صدره \* يقول اذا قلولى عليها وأقردت \* قال المصنف وهو الفرزدق يرمي به جريرا وقومه  
كليماتيان الاتن كان بني فزارة يرمون باتيان الابل قال لا تأمنن فزارا باخوت به \* على قلوصلك واكتبها باسيار وقبل  
البيت وليس كليمي اذا جن لي له \* اذالم يذق طعم الاتان بنائم وفي الصحاح وقد اقلولى أي ارتفع والمقلولى المتجاني المستوفز  
القلق ويقال اقلولى الرجل في أمره اذا انكمش وأنشد خلف الا حري يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقرداي سكن  
وتماوت وأنشد الا حري يقول اذا اقلولى البيت وفي الشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد به لم ترد الباء في الخبر وعلى هذا  
لا تراد في نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر  
غير الموجب بنقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا بهنابشي فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شقائي الى آخره) سيأتي الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء والعكس (قوله لم يفهم) هو بضم المثناة الفتحية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع اصفاه بالشئ اثره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع أبو حنيفة من تميم والسيدة بفتح الشين المجهة الجملة الواحدة في الحرب وبكسر هاء القوة وسفع الجبل أسفله حيث يسفع فيه الماء والقاع المستوى من الارض والكم بفتحتين جمع أكمة وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الحكم) هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزخشي والمجروحين والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخافه ما الاولي والمجروحين في كتاب سيبويه وعدة بكسر العين ونشده الدال المهماتين وفي الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقدمضي ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دأبوا في بعض النسخ ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الحكم مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فاصنع في دفع المعارضة التي أشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الحكم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت جل ذلك على انهم الاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لانها موضوعة للاستفهام جمعها بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلا فظه بعد ما ذكره بالغي لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس حيث قال ألم يأت على الانسان وفي آخره ما هو كاصريح في انه آدم حيث فسر الحين بزمان تطويرة عليه الصلاة والسلام (قوله وجاءوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدره جواب القسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أي هل فهم مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي ليعذب كما قال الزخشي بدليل ألم تركب الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لا بالمصاد كما قال ابن الانباري وفي البصر والذي يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا اياهم ثم ان علينا احسابهم وتقديره لا يابهم الينا وحسابهم عاينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم الذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر في قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسم الذي حجر لا يصح ان يكون مقسم عليه انتهى ما في البحر (قوله \* ولألسانهم أبداء \* ) هذا مجزئ صدره \* فلا والله لا ياتي \* (قوله \* فاصبح لا يسأل عنه عابه \* ) هذا صدر بيت عجزه \* أصعد في علو الهوى أم تصوبا \* وروي فاصبح وهو للاسود بن بفرجاهلي يكنى أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد اطالع فيه وتصوب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها

### ﴿ حرف الواو المفردة ﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح انقضت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسمًا وبطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها واورب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدتها قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما أن يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنما واو العطف وغير الواو التي لا لانكار والواو التي للتذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا إشكال (قوله قال ابن مالك وكونه للعبة راجع للترتيب كثير  
ولعكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون  
بين متعاطفين متقارب وتراخ) هـ كذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الآخر أوتراخ وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز  
كونهم ما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فإن الرديع بدلقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هـ هذا  
المثال ليعلم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقييد  
الاطلاق) الجواب عن هـ أن ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه  
قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا يشترط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الإطلاق وفي الشرح عن  
شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ أبي الدين السبكي والظاهر أن العبارة تعني الجمع المطلق ومطلق الجمع هيئتان وأن  
مؤداهما واحد لأن المطلق وهو الحقيقة لا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو  
الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص والجمع لا بقيد أعم  
منه بقيد فيلزم وجود الأول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فإن كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع  
فقولنا مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعمقل فرق بين قولنا هـ مطلق من الجمع الذي هو  
مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من قولهم أن الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو  
الحقيقة لا بقيد والذي أوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه  
في شيء فإن المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء  
فالفرق بينهما ما أوقع من جهة أن مطلق من قولنا مطلق الماء يعني والمطلق من قولنا الماء المطلق يعني آخر بخلاف ما نحن  
فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال باقاداته أياه قطرب والربيع والفراء وثعلب وأبو عمر والزاهد وهشام والشافعي)  
في الشرح قال الشيخ أبي الدين السبكي ولم ينص الشافعي على إقادته للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس  
بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله إذا قال لغير المدخول به أنت طالق وطالق وطالق  
يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لأن الواحدة انما وقعت فقط لأنها ثابت قبل نطقه بالمعطوف فلم تبقى محللا للإطلاق ونقل ابن  
عبد البر في التمهيد أن بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الأصول أن الكسائي والفراء يقولان بأن الترتيب وقال القرافي  
المشهور عنه أن الترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل أنها عنده للامتناع فتكون للترتيب وأما حكاية الإجماع  
عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن الفارسي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ أبي الدين  
وفيه نظر من أوجه أحدها أن قول القائل هؤلاء أجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلافوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن  
يكون ثم خلاف سابق انعمد الإجماع بعده فيقع الخلاف في أن الإجماع بعد الخلاف حجة أو لا وفيه خلاف ومذهبنا أنه ليس  
بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الإجماع فلا أثر له وإذا كان كذلك فلا وجه للتغليب الثاني سلمنا أن المراد  
التوقيف المستمر تغليب نافي الإجماع وأن كثرة كلام أهل العلم وكان هو المتبادر إلى الذهن فإن نافي الخلاف مثبت ونافي  
الإجماع كالنافي ينبغي أن يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبيه لها فإنها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي  
يظهر أن يقال إمامان يفرع على أن الإجماع السكوتي حجة أو لا أن قلنا بحجته فيمنبغي أن يقدم نافي الخلاف لأنه اعتمد الصريح  
ونافي الإجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة  
التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وأن قلنا أن السكوت ليس بحجة فقد يقال بتعارضان لأنهما مثبتان وقد يقال  
بترجيح نافي الخلاف لأنه نص في نسبة ذلك إلى قائله ونافي الإجماع كالناسط بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الاضمتنا  
وقد يقال بترجيح نافي الإجماع لأن الخلاف يرتفع بالإجماع من غير عكس فيكون حجة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب  
إليه بعض أصحابنا من أن بينة الوقف تقدم على بينة الملك لأن الملك يقبل الانتقال إلى الوقف من غير عكس وإن كان  
الصحيح من مذهبنا أن يفتي الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا أن هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون  
قليلون فيمنبغي أن يخرج ذلك على أن النادر الخارج هـ بل يردح في الإجماع أولا ولا ينبغي أن الكلام في ذلك مبني على أن

الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة أو لا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي (قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الخنفية انهم للمعية) في الجنى الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشترى من مذهب الشافعي انهم للترتيب وعند بعض الخنفية انهم للمعية وقد زل الفرقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقبل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف لاسنة تسع عشرة وأربع مائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ مذكورين ما من أربع مائة وعشرين به قلوب العالمين على المقالي \* وأيام الوري شبهه الليالي أثمر غصن أهل العصر يوما \* وقدمت الامام أبو المعالي (قوله أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة) في الشرح هذا الحكيم الاول لا يختص به الواو بل يشاركه فيه حتى وان افترقا من وجوه أخرى على ذلك غير ما واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهي ان معطوف حتى لا يبدان يكون ظاهرا بعصا مقابلة غاية له في زيادة أو نقص ولا يبدان يكون مفردا ولا يبدان إعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الواجهة التي وقع الافتراق بها لا تقدر في مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يردها قلت انما يريد ان تنفرد بكل منهما بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحووا واشترى به بدرهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكيم تختص به الواو وعند غير الجمهور ولا يشاركه فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبني كلامه في حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المهملة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهملية وقال ابن مالك في التسهيل في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور وقال الرضوي والذي أرى ان حتى العاطفة لامهلة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائت اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعده حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الاخر كقوله توفي الله كل أبلى حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالأجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالقصور ان الترتيب الخارج لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهملية بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ههنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقترانها بابل لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاي فتى في الناس الى آخره) أخرزه بحاء مهملة وراء وزاى أي جملة في حرز وهو الموضع الحصين والحنف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى أولى الحماق الدجاء وهي ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفتنة وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحدة الجبال ويرى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام هل في كونها الانفي في معارض ما تقدم له في هل لا نأقول اختصاص هل بهذا الحكيم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصاص وقد ورد فيه في هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخوله بين المستويين وفي حاشية التفاتراني عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكورة للانفي مثالها في لم يجز زيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى والاعمى والبصير مثل الكافر والمؤمن كما ضرب الله البحر من مثلهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يؤيدان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للمؤمن والكافر أبدا من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور وفعل من الحر غلب على السموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفي الكشف الحرور السموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت  
 لا المقرونة بواو العطف ماهي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بها التأكيد معنى النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات  
 قلت بعضها ضمت شفع الى شفع وبعضها وتر الى وتر وقال ابن عطية دخول لانها هو على نية السكر كانه قيل ولا الظلمات  
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاوائل عن الثواني ودل مذكور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر  
 غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والنور فاي قاعدة في نفي استوائها ثانيا او ادعاء محذوفين وانت تقول ما قام  
 زيد ولا عمرو فتؤكد بلامعنى النفي فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون) في الشرح المراد  
 بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو  
 واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف  
 من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا  
 مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذ قصد الترتيب بلامهلة أو بهم (قوله بكيت وما بكارت لرجل الى آخره)  
 في الصحاح البكاء يد ويقصر اذا مدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخرجها انتهى  
 قيل ولم يحث من المصادر على فعل الاسرى وهدي وبكاو والربع المسلوب الذاهب بالكاية والبالى الذي بقيت آثاره (قوله  
 الثامن عطف على ما حقه التنبيه أو الجمع) في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التنبيه اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت  
 خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغي وفيه نظر في التسمي ان العطف سائغ بدون شدوذ وأقول ان المصنف يعني ما الاصل  
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لارزية مثلها) الرزية بالهمزة المصيبة ويجوز تخفيف  
 الهمزة بفتحها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولدا الحاج بن يوسف وبالا آخر أخو الحاج روى انهما معاً اليه في  
 يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله ألقناهم الى آخره) في الشرح ذكر الشريف قاضي الجماعة بغير ناطة أبو القاسم  
 محمد السبكي في شرحه مقصورة حازم ان أبانواس مر بالمداين فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخله ايوان كسرى فربأينا  
 آثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقنا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودارنداي عطلوها وادخلوا \* بها أترمنها جدي ودارس \* مشاجب من جوارق على الثرى \* وأضغاث ربحان جنى وباس  
 ولم أدر من هم غير ما شهدته \* بشر في ساباط الديار البساس \* حبست بها حبي فجمعت شهم \* واني على أمثال تلك الحباس  
 أقام يوموا ويوما وثالثا \* ويوماله يوم الترحل خامس \* تدار علينا الراح في عسجدية \* حشها بابواغ التصاوير فارس  
 فزارتها كسرى وفي جنباتها \* مهاتدريم بالقصى الفوارس \* فالراح مازرت عليه جيوبها \* وللماء مادارت عليه القلائس  
 وفي هذه الحكاية تصرح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى  
 مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل خامس لادكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة  
 باعتبار وقوع الإقامة في معظمه انتهى ونداي جمع ندان في الصحاح نادى على الشراب فهو نديم وندمان وجع النديم ندام  
 وجع الندمان نداي وأدج القوم سار وامن أول الليل وادخلوا بتشديد الدال سار وامن آخره والراق بكسر الراء وبالضاد  
 جمع كثرة للزق وهو السقاء وجع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى وأضغاث بجمتين وفي آخره مثلثة جمع ضفت  
 بكسر أوله وهو قبضة خشب مختلطة الرطب بالياس والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحت طريق  
 وهو هنا ساباط كسرى الذي بدائه وهي المراد هنا بالديار والبساس جمع بسبس بموحدين ومهملتين وهو القفر  
 والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح  
 جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وتدرجها لادال المهلة تستمر ما أخوذ من الدرية وهي دابة يستتر بها الصائد فاذا أمكنه  
 الصيد رمى قال الاصمعي غير مهوز وقال أبو زيد مهوز والجوب بجمع مضعومة فتنه تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار  
 من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصيبون الراح في العسجدية الى ان فصل الى جيوب تصاوير الفوارس  
 ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسهم والغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله والجواب ثمانية) في  
 الشرح الصواب ان أيام الإقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة وقد يعتذر عن هذا بانه

جعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة) في الشرح  
 هذا اعتراف منه بأن الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أولاً تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله  
 أولاً بناء على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى) في الشرح يرد  
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يجاب عنه بما أجابنا به عن الذي قبله (قوله وزجج الحواجب والعيونا) هذا عجز بيت صدره  
 إذا ما الغانيات برزن يوماً ومعنى زجج رققن وطولن (قوله إذا التقدير فذهب الثمن صاعداً) فالفاء عطفت عاملاً محذوفاً وبقي  
 معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج والتكحيل التحسين (قوله وألني قولها كذبا  
 ومينا) هذا عجز بيت صدره وقد دلت الأدب لراهشيه وهي من قصيدة لعدي بن الأبرش يذكر فيه غدر الزباء لجذبة الأبرش  
 والبيت في قصة قتل الزباء لجذبة الأبرش وسند كرها أن شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين معنى واحد  
 والتقدير بد التلطيع والراهشان بالشسين المجهة عرفان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي النفي لجذبة وفي قد دلت وفي  
 قولها الزباء (قوله وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا) قال بهاء الدين السبكي هذا أوفى لبقية القصيدة لأن آياتها كلها  
 مكسورة وفيها ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر أنه وهم (قوله والربع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة  
 كقوله الأياخلة إلى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الأمور التي اشتهرت بين العرب بين  
 والصواب خلافاً وحكى عن أبي الفتح أن الأولى جملة على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه  
 وأنه اعتراض بأنه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم أن مثل هذا العطف ضرورة  
 بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة \* قلت إذا قبلت وزهر تهادي \* وقول  
 جرير \* ما لم يكن وأب له لينا لا \* قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر إذ من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال  
 المصنف أنه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلع الأياخلة وظاهر أن  
 ما ذكر في الشرح من الدليل على أنه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو مفردة بهذا الحكم  
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقديم على  
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعني الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله  
 وفيه بحث سيأتي) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون  
 في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجرور عليه وجارم) هذا  
 عجز بيت صدره وتنهصر مولانا ونعلم أنه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله وقالوا نأت فاخترت إلى آخره) نأت بنون وهجرة  
 مفتوحتين أي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد  
 منها الوزن (قوله ونقول يحتمل أن الأصل فاخترت من الصبر والبكاء) في الشرح ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون البكاء  
 مفعولاً بفعل محذوف والتقدير وارتك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء  
 وقوله أن البكاء أشقى إذا الغليل يشير إلى ذلك (قوله وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتا) هذا بعض بيت من الشاطبية  
 وهو ووصلك بين السورتين فصاحة \* وصل واسكتن كل جلاليه حصلاً والفاء في فصاحة رمز حزة وأشار بالمصراع الأول  
 إلى أن حزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل وجلاليه من جلاليه والهاء من حصلاً رمز ابن عامر  
 وورش وأبي عمرو (قوله والثاني أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعث الشاءة ودرهما قاله جماعة وهو  
 ظاهر) لأن المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عقدتها للحذف والوجه  
 أن الأصل بمالك ثم أتيت الواو بآب الياء قصداً للتشاكل اللفظي لا الاشتراك المعنوي كما قصدت بالعطف في نحو وأرجلكم  
 فممن خفض على القول بأن الخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز أن نصب في أنت أعلم ومالك لأنك لا تنقص فيه مصاحبة  
 المخاطب في العلم بماله والتقدير الأصل في فيه أنت أعلم بمالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ  
 المعطوف عليه مالا لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول  
 من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك

مقتربان والمعنى اننا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم وربك  
وهذا يستعمل في التهديد أي أنت اعلم لم ربك فاعمل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين فانت وربك أي أنما  
مقتربان فاننا لا أدخل بينك ولا أدعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى  
أنت اعلم وربك أنت اعلم وربك مجاز بك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك  
وكذا ما قيل ان تقديره أنت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهو هذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت اعلم  
وربك انتهى وفي التعليق قلت واما بعت الشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما  
أي بعت شاة واخذت درهما أي بعت شاة واخذت درهما وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح  
واسم ظاهر المصنف لكونه بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله الخارزنجي) هو بناء مبهمة  
قال فراء ساكنة فزاي مقموحة فنون ساكنة فجيم فياء للنسبة الى خارزنجي وهي بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله  
والصواب ان الواو فيهن للمية كاسمائي) يعني في الباب الرابع في آخر أقسام العطف (قوله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب  
نقر ولا تنصب أو انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الا آخره وللزم عطف الخبر على الامر) يعني في واتقوا الله ويعلمكم  
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلا احتمال ان يكون معطوفا على ما يتعلق به لنبيين لـكم أي  
نقر فعل ذلك لنبيين لـكم القدرة الباهرة ونقر في الارحام ما نشاء وأما في قوله ويذرهم فلا احتمال ان يكون المعتمد بالعطف  
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجلة الجزاء فقط وأما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية  
والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستثنا) في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله  
ويمكن ان يكون يقصد في الاصل منصوبان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه أي عليه ان لا يجوز  
وعليه ان يقصد أي يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم سمع بالمعبدى وقد سبق في فصل  
لوان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقبسا وفي الصحاح قال الاخفش أراد ويبغي ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع  
ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لاتباعه نحو اف بينه ما في الاعراب انتهى  
كلامه وأقول الحكم بتعين الاستثنا هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى  
اجتمع تركك لعقوبتي وتركى لما تنهى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقييد ترك المنهى  
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطع لانه  
لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى اجتمع في المستقبل  
كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد نساجم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطلوب ههنا  
أريد تحصيله في الحال أيضا ما على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام  
لا يقوله الا من هو موثق أريد معاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستثنا) في  
يعنى ان مكان ان أراد ههنا بالابتداء معنى الاستثنا ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في الوهم لابي  
البقاء لا أزيد منه فيه (قوله بأيدى رجال الى آخره) يشيرون مضارع شمت السيف بكسر المجهة اغمدته ويقال شمته أيضا بمعنى سلته  
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لا تغلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم  
وان القتل لم يكثر واو هذا م لهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم حال  
عدم كثرة القتلى ومفهومة انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نسكية الاعداء وفي الشرح  
ولما قل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى لم اطلع ابل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك ان في حالة اخر اجها  
من الاغمد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السل أي لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير  
بذلك الى ثبات أحمالهم اوعدهم تورهم وانهم لا يقدمون على القتل باثر سل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يقتل  
بقتله فان قلت لم يشيروا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليهم رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت  
الرابط موجود بطريق التقدير أو النسيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائبة عن ضمير



مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلهم انتهى وأقول لا يخفى ما في بناء منعه للفساد من البعد والتكاف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب بمخالفا للجرجاني) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أوشبهه بواسطة الواو وذهب الجرجاني الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لا تصل بها الضمير في نحو سرت وابلك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره بيلابس وضعف بان فيه احوال باب المفعول معه اذا منصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النبل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع (قوله ولم تأت في التثنية بيقين) يعني بل أتت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة وجهه وأجمعه وذكرا استعمال الجمع في المعاني اجمعت العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوف على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا اجمعت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لم يستعمل المشترك في معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون المقدر المشترك بين الذوات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول) في الشرح جزمه بان العطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافرا فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعربان الواو المتكامل فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف نعم لو قال أولا بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فاعاد كرايمه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله وليس عبادة وتقرعني الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لوالضمير في كقوله لا قائل والاقوال كقوله لا ان قائله ميسون زوج معاوية (قوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانها عن غيبها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدي \* بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كاسيأتى) في الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الداني الا انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضماران بعدهما في الاول جائز وفي الثاني واجب في شرح الرضى لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الامر الى انه ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر خولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبه في قه وأقوم قه وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قه مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوضية على معنى الجمع انتهى (قوله وليل كجوج البحر ارجى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم ليتلى والسدول جمع سدول وهو السدور على يتعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة وينتلى يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهم ما بل رب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها واو الفاء جواب الشرط وأما الواو فالعطف أيضا عند سيويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والرجف العطف ظاهر وان كانت في أولهما كقوله وقائم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرور ثم اجمعني رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها اصارت بمعنى رب فخرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء ونم عليها نحو والله وفوالله ونم والله (قوله وقائم الاعماق حاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله فاجيب بجواز تقديم العطف على شيء في نفس المتكلم) واجيب أيضا بجواز اسقاط الراوى أيا تامن أو ائبل تلك الفصائد (قوله والله لا نغمه

ماحيته) هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق \* وقبله أحب أناهروان من أجل غمره \* واعلم أن  
الرفق بالمرء أرفق وهما الغيملان بن شجيمان النهمسلي وقد أنشد ههنا صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الزوى بالضم  
والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول  
الاول) هو القول بزيادة الواو كأن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فبال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من  
الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازائدة والمعطوف  
عليه محذوف أي بهل أمرى وينوى كثرى (قوله \* ولقد درمقتك في المجالس كلها \* الى آخره) رمتك نظرت اليك  
ويبغى يقصد في أي بسوء (قوله واذما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبهم قريب  
واذما مثلهم بشر (قوله قبل وانما فحمت لهم قبل مجيئهم) اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم في الشرح ورد في  
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك ان لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح  
قبل المجيء الاكرام كان عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي  
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يقضى منه الى المنازل  
فيندفع السؤال وفي الكشف قيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله  
تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جىء بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤها وقد فحمت أبوابها قال النبي أراد أن جهنم  
محبس لاهلها ومن عادة المحبس أن لا يفتح الا لداخل فيه أو الخارج منه ولهذا فاحرنا فتحها مجيئهم وأما الجنة فلا من  
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لقاءهم فيفتحون اقبل مجيئهم استبشار بهم (قوله والظاهر  
أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث ههنا أمر ونهي متقابلان بخلاف  
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشئ خصوصاً وخصوصية وخصوصة والفتح أفصح وخصيصي وفي الشرح ليس  
التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجهاً وبكفي  
في العطف التغاير فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما أو قول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة  
العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف  
اظهارا لامتيازهما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتماد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر)  
في الشرح يمكن أن يقال لا نسلم أن العاطف هو المقتضى للاعتماد بكل منهما بل لو ذكرنا من غير عطف كان الاعتماد بكل حاصل  
والذي قاله ابن المنبر أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف وعدداً ووصافه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر  
تفخيمه وتنويع القدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي  
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون  
بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية  
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكن في وجه تعليل قولهم ههنا خفاء  
وعدم ظهورها هذا كسط بعض الفضلاء من نسخه كلفه في وثابت مكانه او او هو غير ظاهر لان ذلك لا يلزم ما بعده وهو قوله  
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نسخة هذا الفاضل وفروعهما من نسخ اعراب أبي البقاء  
ومن نسخ الصحاح انما هو بكامة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل الذال المجمة من باب العين دليلاً على تأنيث الذراع وهو  
ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقداراً من السبع أذرع والقل لا يكون ظرفاً لذكر وقد  
جعل هنا ظرفاً له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذا لشيء بعد تمامه يجعل في طرف لحظه وصيانتها (قوله ذكرها القاضي  
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرح بن أحمد بن محي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولود المصري الدار  
كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمس مائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان  
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان  
صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجاءه وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكم ابن المنير في الانتصاف عن شيخه أبي عمرو بن الحارث ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية وكان يتبع باستخراجه ازادة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحارث ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة أبي الجود النحوي المقرئ فبين له انه واهم في عددها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره النحوي من دعاء الضرورة الايمان به ساهنا لا متاع اجتماع الصفتين في موصوف واحد واو الثمانية ان ثبت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبت النحوي ومن قلده) في الجنى الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معال بما لا يناسب وذلك أن الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للمعاطف مؤكدا وبإيضاح وصلت الواو لتوكيد الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع الابلح للحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسديد فرأيه سديد جملة نعمت به او لا يجوز اقترانهما بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فان جملة يصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما او الجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أن في أصلها للجمع المناسب للالتصاق لانها لا تنافي عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انه لو سلمت لا يصلح ردان هذا المذهب غير معروف بصري ولا كوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويدين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريق في الصفات) سيد كرم المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باشبع بما ذكره هنا وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة غزتهم والديك يدعوصها \* اذا ما بنو نعش دفوا تصوبا وانفق سيمويه والقراء على ترك صرف نعش للعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جواز الاوجوب لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصويب النزول (قوله بنو لا بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور برفي عائد اليه وما اسم ان وشبهه بنشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن وعلى هذه النسخة فافيه خبر الذي سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لها والجموع باليتد اعلى الذي سوغ (قوله يلومونني في اشتراء الخيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للفعول أي وكلهم أكثر ملومية وروى في اشتراقي الخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هي فاعل المصدر وروى بدل قومي أهلي (قوله أكلت بنيك الى آخره) الكالا بغير مد العشب والويل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج (قوله وجهها على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بثنائية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع في بعض آخر بفراده وتأنيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على ضمائر أدم أو أعني وجها واحدا لانها في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعني مثله في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الامع ما لفظه جمع حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعل كما أن السبب في دخول تاء التأنيث في الفعل بيان معنى تأنيث فاعلة دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فإن أبا حيان منع وأسند إلى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع برأى لفظه فذلك يوثق معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند إليه وأما من فاقدهم الجمع باعتبار معناه واعتبار المعنى فيها قليل وما استند إليه من تجوز المخشري لما منعه أبو حيان لا ينهض رد عليه والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها (قوله \* وقد أسلماه مبعود وحيم \*) هذا عجز بيت صدره \* تولى قتال المارقين بنفسه \* وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعد اسم مفعول أريد به من أبعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحبه بكسر العين فيها على أنه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحليم القريب الذي يهتم بأمره (قوله لأنك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظي المبين والمخصص اسم فاعل فإن الأخ على تقدير أنه نفس زيد مبين له والوجه له كونه بعض زيد مخصص له وإنما لا تعطف المبين على المخصص لأن عطفه عليه يشعر بأنه مخصص وهو ليس كذلك (قوله \* من حوث بالحاء الملهة وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت بماء العجز أيضا \* واني حيثما ينثي الهوى بصري \* وحث بالحاء الملهة وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت بماء العجز أيضا \* ومن متعلق بادنوا (قوله \* سقيت الغيث أيتها الخيامو \*) هذا عجز بيت صدره \* متى كان الخيام بذى طلوح \* وفي الصحاح الخيمة بيت تنبيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وأيضا كل بيت مستديرا وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قبله واليه النشور وأمنتم قال فرعون وأمنتم) ابدل قبل همزة الاستفهام واو في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فيهما وبعدها في الهمزة التي بعدها هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسجيلها وابدالها ألفا واسكانها واو لأجل أن ابدالها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل في عمال آمنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعر همزة الاستفهام ومدة بعدها بقدر الفين (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) قال الرضي قيل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله وادأبى أنت إلى آخره) الاشنب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال برودة وذو بالذال المعجمة أي فرق والزرب بفتح الزاي وسكون الزاء وفتح النون ضرب من النبات (قوله \* واهالسملى ثم واهالهاها) في الصحاح اذا تهجبت من طيب شيء قالت واهالها ما أطيبه قال أبو النجم \* واهال يا ثم واهالهاها \* باليت عينيها لنا وفاها \* ثم يرضى به أباها \* (قوله ووى كقوله ووى كان من يكن إلى آخره) بني وقد يقال في والتي هو اسم لا يحب ووى ذكر صاحب المبانى انه احرف تنبيهه معناها على الزجر كما انهم معناها التنبيه على الخض وقال في الصحاح في وى كان الله أن تكون حرف تنبيهه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحجب والنشب بالمعجمة المال (قوله \* ولقد شفى نفسى \* إلى آخره) القيل بكسر القاف القول وعتر منادى مرخم عترة وأقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفي الكشف عند قوله تعالى ويكأته وى مفصولة عن كان وهي كلمة تنبيهه على الخط ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم في تنبيههم ثم قالوا كآته لا يفلح الكافرون أي ما أشبه الحال بأن الكافرين لا يبالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويلك بمعنى ويلك وان المعنى ألم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى وى كقوله ويلك عترة أقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كآتي حين إلى آخره) تكلمني بالمتنائة العوقية وفي الصحاح تيمع الحب أي عبده وذلك فهو متمم

### ﴿حرف اللام ألف﴾

(قوله توصل اليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعني ان الالف التي هي همزة كجاءت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة بجاءت اللام وصلة للتلغظ بالالف التي هي مدة ليمتقارضا لتفارق الالفين في الاسم والمخرج (قوله لان كلام اللام والالف قدمضي ذكره) أراد بعضي ذكره مضيه عند هذه الحروف اذا وصل العاد إلى هذا الحرف الذي الكلام فيه لان اللام قبله بأربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لان الذي مر لهم ذكره لام مفردة وألف مرادهم الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام  
والالف الهوائى ولم يعض ذكره فانهم يردان المراد سر داسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الف  
اسم الهمزة لانها فى أوله كاخوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبأت من عنده زبادى آخره) الخرف بفتح الخاء  
المجعة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله  
وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى  
الفصح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس بعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا  
على الاسنة وهذا العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة)  
هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصح  
الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربى الفصح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعاقبة  
لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار  
ابن مرة من أهل الانبار قال الاصمعى ذكر وان قريش اقبل لهم من أين لم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لا هل الحيرة  
فقالوا من الانبار وروى الكاظمي والهيثم بن عدى ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الجواز هو حرب بن أمية بن عبد شمس  
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب عن أخذ أبوك هذه الكتابة  
فقال من أسلم بن سدره وقال سأف أسلم عن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها نزار بن مرة فحدث هذه الكتابة قبل  
الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ  
لا خط ولعل مراد أبى النجم تكتبان لا ما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مركب بقصد به لا فيكون قد حذف  
التنوين وحرف العطف ووصل هزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يثنى  
مستقيما فتحط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يثنى معوجا فتحط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى  
مع ما فيه يعنى من البعد والتكاف (قوله وقدمضى ان التحقيق ان لا يبعده ذان) مضى ذلك فى أواخر الواو المفردة ولو قال  
فمؤذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من  
هذه الالف التى ترجع لها (قوله القيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فاولى لك ذاواقيه وأولى افعل من الولي  
وهو القرب والثانى تأكيد الاول وهو دعاء مترضى بين الحال وهو ذاو بين صاحبها وهو الكاف فى عيناك وواقيه فاعله يعنى  
المصدر والمعنى لكثرة التفاتة الى ورائه عند الحرب وجدت عيناك عند قفاه ويقال القيت الشئ وجدته وتلافيته تداركته  
(قوله ورمى ومارمتا يذاه الى آخره) صابنى لغة فى أصابنى يعنى انه نظرا اليه فاصاب فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه  
معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلا كما المصاب بسرعة (قوله فبينما ننسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام  
عليه فى ما (قوله بينا تمنقه الحكمة الخ) تمنقه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء للضمير والكاء بضم الكاف جمع  
كفى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكلم فى سلاحه والروح بالعين المجعة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين  
المهملة والقاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النياق الشديدة (قوله يابز يد الى آخره) هذا مثال للنمادى المستعاث  
والآمل الى اجماع اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجب بالهذه الفليقة) غمامه هل تذهبن  
القوباء الى يقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابى اصابت القوباء فقبل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها  
تذهب فجب من ذلك ويرى هل تغلبن القوباء الى يقه برفع القوباء فى نصها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى  
ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة  
بالفاء فى أوله والقاف فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو بالمداء معروف ينقشر ويتسع ويعالج بالريق  
(قوله حملت أمرا عظيما الى آخره) مثال للمندوب وقبله نعى النعامة أمير المؤمنين لنا \* يا خير من حج بيت الله واعتمر بعده  
فالشمس طالعها ليست بكاسفة \* تبكى عليك نجوم الليل والقمر \* واطاعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد  
العزير الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعده من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صغره سنة تسع وتسعين ومائة ولى قدمته له

افراس الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي بن أبي طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني أمية وجعل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان وحج خمس حجات ومات بدير سمرقانة سنة احدى ومائة ومناقبه ووجه الله كثيرة ثم اعلم ان المغالبة بيني الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربني فضر بضمه يضاربني فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين أو اللام فإنه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو يا بني فبعته أبيعه وراماني فرميتني أرميه وعلى هذا اجل الجوهرى قول جرير تبتكي عليك نجوم الليل والقمر أى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكسفة أى انهم لم تنكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوءه وقيل يريد الوالو التى بمعنى مع أى الشمس تبتكي ونجوم الليل والقمر ثم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبد) هذا عجز بيت للامامش صدره وذال نصب المنصوب لا تنسكنه أى لا تنسكن له أى لا تدع نسبيته تنقرب به اليه (قوله من طلل كالاتحى انجما) هذا عجز بيت صدره ماهاج أنجما وسجوا قد سجا والاشجان جمع شجن بفتحين وهو الحزن والشجوا أيضا الحزن يقال شجاء يشجوه شجوا اذا حزنه والطلل ما شخص من آثار الديار والاتحى همزة مفتوحة فتنة فوقية ساكنة فخاء مهملة مفتوحة فيم فباء نسبة ضرب من البرود واتحى بفتح المهمزة وسكون النون وفي آخره جيم فعل ماضى بمعنى خاق وبلى (قوله أعوذ بالله من العقرب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده السائلات عقد الاذنان واغوصف العقرب بالجمع وهى مفردة لان المراد بها الاستغراق كفى قولهم الدينار الحر والدرهم البيض حتى ذلك الاخفش وأجاز جماعة منهم ابن مالك وان كان الجهور على منعه (قوله وهى ألف اناء عند البصريين) اعني قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع المهمزة والنون والالف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذباو اللذيا ساقد منا) يعنى فى حرف الهاء وان التحقيق ان لا تعدها التأنيت نحو روجه من الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة فاللام متملة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز هذه الالفات فى حرف الالف هنا وتقرى به ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلامنا فى الالف التى هى كلمة مستقلة الا انه لو قال ما يأتى ان كان أحسن لانه سيقول هذا فى حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

### ﴿حرف الياء﴾

(قوله يا حرف موضوع انداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا) فى الكشف ويا حرف وضع فى أصله انداء البعيد وأماند القريب فله أى والمهمزة ثم استعمل فى مناداة من مها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودى به القريب المفاطن فذلك لالتما كيدا المؤذن بان الخطاب الذى يتلوه معنى به جدا فان قلت فبال الداعى يقول فى جواره يارب ويا الله وهو أقرب اليه من جبل الورد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها عما يقرب الى رضوان الله تعالى مع قرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفى الانتصاف وهو اقناعى فان الداعى يقول فى دعائه يا قريبا غير بعيدا من هو أقرب اليها من جبل الورد فان هذا الكلام من الانتصاب فى مقام البعد انتهى وأقول ان هذا الكلام من الداعى غير منافى لانتصابه فى مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها عما يقرب به الى رضوان الله وأراد المصنف بالبعيد حكما ما ينزل منزلة البعيد لكونه نائما أو ساها حقيقة أو بالنسبة الى الامر الذى له ينادى به يعنى انه أبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا ينفى بما هو حقه من السجى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته يا ننادى بها القريب والبعيد قال الرضى وما ذكره أولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء دعوى المجاز فى أحدهما خلاف الأصل (قوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل للشماخ بمجتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صرف عادات واوجال وسنجال بهملة مكسورة فنون ساكنة فخم اسم موضع والصروف جمع صرف كفاس وهى حوادث الدهر (قوله بالعنة الله الى آخره) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل الجر ورفله فإنه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين وعن السمعاني فى الانصاب فتح السين وعن الخوارزمى الصحيح فتح السين ومن جار عميز (قوله فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك اقبض علينا ربك) يقع فى بعض النسخ بدل قبلها ما بعده وهو سهو من النساخ والايتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد النداء

البدء والالية الثالثة مثال لوقوع الدعاء بعده (قوله والافهى للتنبيه) أى وان لم يلهادعاء أو أمر فهى للتنبيه كاتى ولها اليت  
فحو باليتى والتى ولها جذا نحو \* يا حذا جبل الين من جبل \* والتى ولها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

### ﴿ قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة ﴾

يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى تفسير الجملة خبر ابعده خبر او خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون الباب  
الثانى خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفى الشرح الباب مبتدأ والثانى  
صفه له وفى تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى  
لانهم اظرف وقد صرح ابن تزهان بجوازه لتوسعه فى الظروف واما حال من المبتدأ على حده ما أجاز مسيبويه فى قول الشاعر  
\* لمية موحش اطل \* اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش  
والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للبتداء كدبان تقدر متعلمه معرفة أى  
الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير  
المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من تبنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصدير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما  
يكون كذلك لو كان مراد به التصدير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من تبنى وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان  
بمعنى التصدير نظرا وذلك انهم قالوا فى باب العدد بصاغ من اثنين فافوقه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثانى فى التذكير  
ومتصلا به فى التانيث ويستعمل مفردا نحو ثانى وثانية الى عاشر وعاشرة وهو كبايع ما اشتق منه كثنانى اثنين ومع  
ما يايه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذى بمعنى التصدير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح  
جعل الثانى وصفا للباب وجهه والنحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى ولذلك استضعف مسيبويه مررت برجل  
أسد ووصفا لم يستضعف يزيد أسدا حالاً لأنه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظرا والنحاة يشترطون  
ذلك فيه مامعا والمصنف يعنى ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيه ما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا  
كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المقيد بالقصد) فى الشرح أثر القول على اللفظ  
لانه يطاق على الماهل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق  
على الرأى والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان  
أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحدانما  
يكون نقصا فيه اذ لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد  
موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على كل حال فاذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى  
الشرح واخترت بغيره القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار عن القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان المصادر  
من النائم قد خرج بغيره الا فادة لان مثل هذا لا يقيد بوجه فلو قال النائم زيد فاقدم مثلاً ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم  
تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القيد وانتهى وأقول كلام ابن الضائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة  
للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسر بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلاً زيد فاقدم  
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بغيره القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدها نحو ضرب اللص واقام  
الزبدان وكان زيدا قائما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفاعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن  
الفاعل لافعال كما هو مذهب النحشورى والثانى والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفاعل والفاعل وأن يكونا لما  
كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو أقام الزبدان بمنزلة الفاعل والفاعل فلعدم الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم  
الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيدا قائما بمنزلة الفاعل والفاعل فبناء على أن المرفوع  
يكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبه مبتدأ وخبر فى الاصل  
هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو أقام الزبدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة

المبتدأ والخبر وصرح في أن نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو وظائف زيد قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهم في الاصل مبتدأ وخبر وفي الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيجوز أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن مرفوع كان شبهه بالفاعل لافعال اصطلاحا وأما الرابع وهو ظنيته قائما فإيراده فيما يمتزج بمنزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما تزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ والخبر فان قلت لعلة يشير الى انه مما تزل بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهم مبتدأ وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول لانسلم انه لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انه بمنزلة الجملة الاسمية على ان في شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي انه ما بعد دخول الناسخ جملة يسلم الناسخ على جزئها فانه قال في باب ظن ومن الافعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتتصباها مفعولين انتهى (قوله ولهذا يظهر لك انه ما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصود الذات فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح الفصل ان كونهما مترادفين رأى الجميع فانه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعدو هما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه وما قاله المصنف اصطلاح اقوم آخرين فليس توهم أو ثبوت بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حيد الكلام قال ويسمى الجملة) في الشرح ليس ذلك نظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهرا في ان لفظ الجملة موضوع للتعنى الذى وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للتعنى الذى وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا لفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها أعم منه وانما كان الظاهر هو الاعتبار من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جازا ثابت الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنه يعنى في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعنى يسمى (قوله اما قول ابن مالك فلائنه كان من حقه ان يعدها ثمانا جمل) في الشرح بل كان من حقه ان يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم يعدها لانها خبر كان فهي من تمام الثمانية قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولوان أهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشف ان ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الفخمة عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهم افاخذناهم وأقامن أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف في انها فعلية أو اسمية) في الشرح اجراء الخلاف هنا غير ظاهر لانه بعد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا (قوله والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا ثبت) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول أول ايرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها



وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح أن يكون فاعلا لخبر الان مع نصبه (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد جملة  
وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى  
ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لكان قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما  
تاموا والكلام التام هنا هو المجموع لا ارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما  
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لغيره مقصود يفتوت بترك اعتبار ما وأقول لا نسلم ان  
جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما فسيأتي في الجملة الاعتراضية ان وان شطبت فواها من قوله تعالى وان شطبت فواها  
أزورها \* جملة معترضة (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظرا لانه يؤدي الى أن من قال الاعتراض هنا  
بشيء جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة \* في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية  
وظرفية \* (قوله وهيئات العقيق) قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة  
لاخبر بها كما في قائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم  
الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر  
بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدره فلم تكن  
قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائما) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشف ان خالصة نصب على الحال  
من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الخال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل  
جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام  
به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يدوه في المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير  
الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني  
قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد منطلقا (قوله وعلى انه حذف  
وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه) في الشرح فيه نظرا لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه  
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبني على ان الضمير في عمل عائد على الظرف وهو  
ممنوع ولم لا يكون عائد على الفعل المقدر من الاستمرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي  
المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا في عامله كما ذكر المصنف في حكم الظرف  
والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير ادعوا زيدا) هكذا وقع  
فيما رأينا من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبيد الله بدل زيدا \* (قوله ما يجب على المسؤول عنه ان يفصل  
فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام  
الاولي لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثانية لتعليل الاحتمال  
ويفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أي في جوابه ويعني باختلاف التقدير باختلافه من  
غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبني على اختلاف السابق في عامل اذا) في  
الشرح الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها أو مافي جوابها من فعل أو شبهه أما  
الاول فظاهر وأما الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها  
فيما قبلها فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أي أكرم زيدا اذا قام وأقول القائل بان العامل في اذا هو مافي جوابها من  
فعل أو معناه لم يمتنع الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له  
الصدر جواز ذلك (قوله فان قلنا جوابها) أي مافي جوابها من فعل أو شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه في الكلام  
على اذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولاً لشيء منها  
وانما هو مقدم من تأخير معمول ما بعدها (قوله \* فبينما نحن نرقه أنا نانا) هذا صدر بيت عجزه \* معلق وفضة وزناد راى \*  
ومعنى نرقه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المحجمة قال في الصحاح هي نى كالجعبة من ادم ليس فيها خشب  
والجمع الوفاض وقال الزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الاتى واذا اجتمع ما قبل زندان  
ولم يقل زندان والجمع زناد وزناد في القاموس والوفضة خرطة الراعى لآذنه وأداته والجعبة من ادم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيت مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفرد اما مبتدأ أو خبر وفاعل واذا كان مفردا فكيف  
يحمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول من المصنف يومان مع ما يصير بضميتمته  
كلاما لا يومان بمفرده (قوله \* فقلت أهى سرت أم عادي حلم \* ) هذا عجز بيت صدره \* فقلت للطيف من تاخا فارقتي \* وقد  
تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخر اليكون معموله  
مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبا لما جعلت التسمية  
مبدأ له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس عذ كور ههنا فيكون محذوف وفاقريضة تعيين المحذوف في بسم الله وهو  
ما يتلووه ويتحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلووه في الذكر مقروء فان قيل ينبغي ان يقدر باسم الله ابتداء لان الابتداء  
لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحضور والكون أجيب بانه أثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله  
بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتداء والخبرون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا وان كان  
قول الخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحدمعنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدر ابتداء فكانه أشار في  
الموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفاتنا في (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه  
لا بن عباس حين جاء رسول الله من على رضى الله عنه وفي الشرح عده هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود  
الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى  
وأقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعد ما غير ظاهر فيه  
الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جاءت حاجتك  
وقعد في قعدت كأنها حربة الموضع الذي استعملت فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي اذا  
قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان ذا خبر  
وان قدرته يصنع فامفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف  
يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع \* انقسام الجملة الى صغرى وكبرى \* (قوله وقيل حذف فاقيا سيايان نقلت  
حركتها ثم حذفتم ثم ادغمتم نون اكن في نون انا) رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المحذوفة بان المحذوف لعلها بمنزلة  
الثابت وحينئذ يدغم نون الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لابي  
نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلق الماء كالغار وروفي الكشف  
وعن المأمون ان ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد تثر عليه نساء دار الخلافة الاولون نظر اليه  
منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبي نواس كانه أبصر ههنا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها  
البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانهم مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر  
الاسفنديري مانصه قلت لقول أبي نواس وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف  
من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل  
هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله \* ولايك موقف منك الوداعا \* أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر حذف  
من الاول الى آخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيد كونه  
الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحد لان المانع ضامى لامعنوى وأما ولايك موقف منك الوداعا فلو انه من  
القلب الداعي الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو الممتد انكرو وما هو الخبر معرفة والاصل ولايك موقف  
الوداع موقفك (قوله بين ذراعي وجهه الاسد) هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضا أسره (قوله اذا غاب عنكم  
أسود العين الى آخره) المراد بأسود العين هنا جبل والاثم جمع الأثم يعني اثم لان افعل يجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه  
\* وقد يحتمل الكلام الكبري وغيرها \* (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقلبة عن حمزة هي  
فاء الكلمة اذا صلح آتى مضارع آتى (قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قباها) وهو ان الظرف الواقع في  
موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الأصل في الخبر ان يكون مفردا او هو مذهب الاخفش نصر يحا ومذهب

سببويه ايماء الصحيح عند ابن مالك واتباعه أن العامل فيه فعل لأن أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب إلى سببويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة وأحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشارة بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسألة السابقة صريحا قد أشار إليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الامر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت عجزه في باب ما اذا تيد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الافتتاح المهمة وتخفيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه **❦** الجمل التي لا محل لها من الاعراب **❦** (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رجه الله) في الشرح مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا أو معنى فالاول كالمثلية التي أوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظي باربطها والثاني نحو أولم يروا كيف يبدؤ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف بعدم من ان إعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر ويتهامع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دائم وخرن طويل فسر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته كانه قال ما سبب علمك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولا سيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهم ما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء والتأكيدي دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكده واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضده وأكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص لاهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولا يكن اذا تأملتته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاككا فهو لقول لم يقيم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكورين جائز فالعنى زعم الجماعات العواذل المذكورين انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا انما قيل لابطال كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واحده لا يسمع والى الحالين لازمة لاخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه النبي بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والام تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشيء باسم ما يؤول اليه فجاز والاصل الحقيقة وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى التبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولان تقول اذا جعل استئنفا فنحو يا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فرمه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استئنفا فنحو يا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا يوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استئنفا فاني انما افساد المعنى أيضا) في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال

عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم - لان السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف اليماني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الا أي هذا الزاجري أحضر الوغي) هذا صدر بيت من معالقة طرفه بحزبه وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين) قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لثلاثوا لحذف الجار وحرف النفي قال اليماني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا أو قول ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان ويرفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك مررت برجل معه صقر صائداه غدا أي مقدر حال المرور به انه يصيده غدا والشياطين لا يقدر وندم السماع ولا يريدونه) في الشرح وهو ضعيف اما أولا فلان سلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدر اسم مفعول اصح سواء كان هو المقدر أو غيره واما ثانيا فاعلى تقدير نساهم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية ان يكون الشياطين يقدر وندم عدم سماعهم بعد الحفظ لما رآه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدره لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظالم ادخل السجن خالد في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لا احتمال ان يقال عدوا مردين بما لا تكبوه من جرعة الكفر وأقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضمير يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدر ذلك لانه بمنها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع في الآية ان تكون الشياطين يقدر وندم عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود النكوا كب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولا كانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال يريد كما ان قوله لا يقدر وندم نفي لتقديرها مقدرها وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذ في الفصل الثاني في آخر وجهان الاستقبال انهم يقدر وندم مقدر الصيدين غدا أو أوضح منه ان يقال مريداه الصيدين غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم) في الشرح ثبت فيمارأيتهم من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد الثاني الواجب عند الفقهاء ومراد المثلث الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي البصري قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثيرا راية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذي قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان الاستئناف تثير جيد ويبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيره وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهي صفة داخلية في حيز النفي أي لا تثير الارض فتذل ولا تسقي الحرت نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى لم تذل بالعمل لاني حرت ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرت ولا يسنى عليها تسقي وقيل المعنى تثير الارض من البطراذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واطرافها فتثير تراب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي) في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشة أبي البقاء وأقول لا يبيح حاتم ان يمنع ان لا تسقي معطوف وانما هو حال وعبرة أبو البقاء ليس فيها وان لا تعطف ونص ما في اعرابه تثير في موضع نصب حالا من الضمير في ذلول تقديره لا تدل في حال انهم او يجوز ان يكون اتباعا

تسبب ان يكون ما ذكره من اوجه ان يكون به ان الحال بمنزلة ما ينزج في الحق المنزلة منها بمزج  
ما ان ينزج انما هو بمنزلة ما ينزج عليه في المنزلة ما ينزج فيه اوجه ان يكون به ان المنزلة ما ينزج في  
منزلة ما ينزج عليه في المنزلة ما ينزج فيه اوجه ان يكون به ان المنزلة ما ينزج في  
اتباع الدلول وقيل هو مستأنف أي هي ثبوت وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول  
بعيد الصحة لو جهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحث فتفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في  
المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بعير او كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها  
لو انارت الارض لكانت ذلولاً وقد تفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت) يجب  
عن هذا ان يمنع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على  
ما قلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان بعينه (قوله وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم  
اتيان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه (قوله وبأنه  
كان يجب تكرار لا في لا ذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي  
وغيره مثل غضبت من لائي وحيث بل زاد لكن لكونه في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالآذا كانت بمعنى غير  
وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفي به والتكرير اغاها في حرف النفي وهذه اسم لاحرف وأقول وقد  
يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما ما اذا حمل على الاستئناف  
اخرج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافا  
لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيد مما يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه  
ويصير به كلاما (قوله قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فان قلت  
كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا بالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل ببطانة غير آليكم خبالا بادية  
بغضاؤهم وأما قد بينا فكل ما مبتدأ أو أحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطة  
انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا بالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي  
صدورهم أكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا بالونكم خبالا لحكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع  
وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أي عما ذكر وذلك لما في الاستئناف من القوائد وما في الصفات  
من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه وهو تعيد النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها  
ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلامه علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيه على الاستقلال كما في قوله تعالى  
ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون  
الاولى علة للنهي ويتم التعليل بل بالجموع أي لا تتخذوا منهم بطة لانهم لا بالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه  
قد تبعدوا والبغضاء من أفواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليل له والبغضاء من  
أفواههم ويصلح تعليل للنهي أي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن  
يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها إشارة الى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان لخصا من  
تفسيره اعرابا) هما السفاقي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لا أنهما اجتماعا على التخصيص  
اعراب كما قد تشعر به عبارته (قوله أحدهما نحو أقوم من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا  
والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب  
للجواز فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما  
لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى أن يقال تغير عمل ان  
وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء  
فتكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما ينجزم سائر الجوازم عملا واحدا أي معمول واحد كالم والمال والام الام  
واللنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل في  
الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط  
مضارعا اذا لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

تسبب ان يكون ما ذكره من اوجه ان يكون به ان الحال بمنزلة ما ينزج في الحق المنزلة منها بمزج  
ما ان ينزج انما هو بمنزلة ما ينزج عليه في المنزلة ما ينزج فيه اوجه ان يكون به ان المنزلة ما ينزج في  
منزلة ما ينزج عليه في المنزلة ما ينزج فيه اوجه ان يكون به ان المنزلة ما ينزج في

يؤيده (أي سيمويه) والاشارة بذلك الى أقوم من قولك ان قام زيد أقوم وفي الشرح وجه التأيد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لم يحجب الشرط بصيغة الماضي أو المضارع القرون ولم ولا يجبي على خلاف ذلك الا في الضرورة (قوله) والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها) في الشرح هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء حو بالشرط حازم في محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان محل المجموع الفاء وما بعدها (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) في الشرح بل هو شئ وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم ميني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقوداً وأقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظاً أو تقديرًا وهو اما الواو أو الضمير أو هما - سيذكر المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية) في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جلا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر محتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينهما وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فإزال التقتلى فجم دماها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفي الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وجرة قال ابن دريد انما سمي الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعني في حرف الحاء في الكلام على حتى \* الجملة الثانية المعترضة \* (قوله بين شيتين) يعني سواء كانا مفردين في جملة أو كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة جملة واحدة أو أكثر (قوله شجالك أظن ربع الطاعنة) هذا صدر بيت عجزه \* ولم نعبأ بعد ذل العاذلينا \* والربع الدار نفسها أو المحلة واعترض بان لا نسلم ان شجالك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الطاعنة اخبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعنة مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجوة لهم والحزن يقال شجوا يشجوه شجوا اذا خزته واشجاء يشجيه اشجاء اذا غصه تقول منهم ما شجى يشجى شجاء (قوله وقد أدركتني الى آخره) الحوادث نوازل الدهر والجملة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضماؤه وعزل مجروران بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك خبر لبون بن زياد) يقال غي الخبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبن هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنوز يادربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبأ دلالة الانباء عليه أو انه لبون على حذف مضاف أي ألم يأتيك خبر لبون بن زياد (قوله \* وبدلت والدهر ذو تبدل \* الى آخره) في الصحاح الهيف يعني بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سميل والصبار يح مهم بالمستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين وسكون الميم بعدها هزة مفتوحة لغفة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها ألف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور (قوله وفيه والايام الى آخره) هذا البيت لعن بن أوس وقبله رأيت رجالا يكرهون بناتهم \* وفيه لا تكذب نساء صالح وضمير يلائمه عائذ الى النذب المفهوم من نوادب (قوله وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحو معاشر الانبياء لا نورث) في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي أيضا فلا تكون اعتراضية فأي في أنا أفعل كذا أيها الرجل مضموم والرجل مرفوع كافي النداء والمجموع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو مضاف نحو انما معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بناتكم ما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعروف ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذالام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل فيكون منصوبا بما مقدرة كونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص وفي شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم اللهم اغفر لنا آيتنا العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا أفعل كذا أيها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على

على معنى متخصصين من بين العصاب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيّد بجعل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضى بان من قال انه جملة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انه جملة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف أولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضى انه حالية وبين كلامه آخر (قوله نعم بنات طارق) هذا البيت لهذبت عتبة زوجه أبي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم أحد تعرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذه المسلك في المفاقر والدر في المخائق ان تقبلوا نعتي ونفرض الفارق أو تدبروا نفارق فراق غير وامي والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهذبت بساخرة بن رياح بن طارق الا يادى قالته حين لقبت اباد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس أبادي ساخرة بن رياح بن طارق الا يادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرض الفارق يقتضى أن يكون الروى ساكن في الكل وهذه الايات من منهوك الرجز لا انه دخله القطع والخبث شذوذ (قوله وانى رام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزورها خبرا على وتقدير الصلة محذوفة) احتراز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير أزورها صلة وتقدير خبرا على محذوف (قوله لعلك والموعود حق لقاءه \* الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبدا انتقل الرأى من شئ الى شئ (قوله ياليت شعبرى الى آخره) التي جمع منية وهى التمنى وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدو وما أمرى مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أى عن اسم ليت وهو شعبرى (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بالسان آخر ومنه الترجمان ولا ان انضم التاء لضمه الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلبى الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكاؤه يحفظها واضنت بخلت ويرزوهاينة قصها وهذا بيت واحد من مقفى المنسرح (قوله انى واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث معنى العطاء ونصر الاول منادى والثانى تأكيده على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثانى والثالث وفي العباب ان الصغاني قال أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نصر نصر بالضاد المجبهة ونصر هذا صاحب نصر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى ونهياى الى آخره) التهيام معنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلبت بانطاء المجبهة نصبت وتوا اتخذ مباءة أى منزلا ثم على قول أبى على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازهُ أبو الفتح بجملة فعلية قسمة (قوله والظاهر أن الجواب قالته أولى بهما) يعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التى ذكر فيها الحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لا ت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهم ما ليست مسببة عن السكون غنى أو فقير أو هذا الذى استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى قالته أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهم ما وهو أنظر لهم انكم ولولا ان الشهادة عليهم ما مصلحة لما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليهم ولا يراعى الغنى لغنى ولا الفقير لفقره وليس قالته أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل قالته أولى بجنس الغنى والفقير أى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبى قالته أولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السدق فى الجواب قالته أولى بهما والضمير عائد على الغنى والفقير المدلول عليهم ما بوله تعالى غنيا أو فقيرا والمشهد عليهم داخل جزما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمر ابنى أى أحب ما أى أحب زيدا أو عمر ابنى يكون الرجل داخل في ذلك (قوله لان أو ههنا للتوزيع) أى للتقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من ان أو فى الآية للتوزيع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الا بذى) في الشرح هو مزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال مبهمة منسوب الى أبدة بلاد من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين الاندلسى وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة ببلاد الاندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولون الا بالهمزة وانها

بيد الفرج الآتية وهم يقولون بالجملة مع تحريف في لفظها (قوله أحدها أن أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عند  
قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق أن يرضوه وحدث الضمير فيه دلالة على أن المقصود إرضاء الرسول  
وإنما ذكر الله تعالى لإفادة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة إلا  
الرسول وحده (قوله والثاني أن أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقدم عند سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن  
يرضوه كقول الشاعر نحن بماء عندنا وأنت بما عندك راض والرائى مختلف ومذهب المبرد أن في الكلام تقديم  
وتأخير أو تقديره والله أحق أن يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائداً على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدلاً من أحد  
الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم  
أن المصنف لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي  
الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال إن التقدير يقولون ما نهى عنهم وإن هذا المقدر  
يحمل أن يكون بدلاً من الصلة إذا كان خبر الذين أن الله يحكم بينهم (قوله لعمري إلى آخره) في الصحاح عمر الرجل بالكسر  
يعمر عمره وعمره على غير قياس لأن قياس مصدره التحريك أي عاش زماناً طويلاً ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرك وهما وان  
كانا مصدرين بمعنى إلا أنه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلاً إذا كان غير حق وهو  
صفة لمحذوف أي نطقاً بطلاً والافارع بالقاف جمع أفرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورهما على سبيل الحكاية)  
الذي في الكشف بنصه والحق أقول أي ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق  
منى أو فالحق أنا) هـ ذاقع في بعض النسخ وفي بعض ما بدل فالحق منى فالحق عيني والصواب الأول لأن معنى عيني قسمي  
فكيف يطف عليه بما وثم لا يخفى أن الحق مقابل للبطل أن كان التقدير منى واسم من أسمائه تعالى أن كان التقدير أنا ومحمّل  
لهما أن كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة  
والثانية عطفاً عليهما إلا أن ترهقهم ذلة إذا كان معطوفاً على الصلة تكون صلة لجزء صلة والصلة جملة غير مستقلة (قوله ثم أنه)  
أي كون جملة ما لهم من الله من عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزءاً سيئة عنها بان  
بقدر فهم رابط بطهائرها لا يمتد نحو قولهم كاسيئته إليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الظاهر) في البحر وأجاز ابن عطية أن يكون  
الذين في موضع جر عطفاً على قوله للذين أحسنوا أو يكون جزءاً خبره قوله والذين على إسقاط حرف الجر أي وللذين كسبوا  
السيئات جزءاً سيئة عنها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيدو القصر عمر وأى وفي هذا القصر عمر وانتهى وهذا هو  
الاحتمال الذي ذكره المصنف إلا أن تقرير ابن عطية ظاهر في أنه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيدوا الحجر عمر وتقرير  
المصنف ظاهر في أنه على قول الأخفش ولا حاجة إلى تكلف جعله على قول سيبويه لأن المصنف يحيز قول الأخفش لأنه قال  
في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عامين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عامين مختلفين (قوله وذلك من  
العطف على معمولي عامين مختلفين عند الأخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين) الإشارة بذلك إلى قولهم في الدار  
زيدوا الحجر عمر وقوله على ضمائر الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخافكم زيد) قال الرضي وجاء على قلة لكن لا إلى حد  
الشذوذ في المتن وجمع المذكور السالم وفي الأب والآخر من بين الأسماء الستة إذا واهلها المجران تعطى حكم الإضافة بحذف  
نون المثني والجمهور واثبات الالف في الأب والآخر حتى يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معرباً ومذهب الخليل وجمهور  
الضامة أنه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف إليه بل تقدر أجابوا بأن اللام ههنا أيضاً  
مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه أنه يقال إنه شبه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا  
وأخا وحذف النون في غلامى ومسلمى (قوله مكره أخاك) أصل هذا أن شخصاً رؤى في موقف حرب فقبل له في ذلك فقال  
مكره أخاك لا بطل (قوله \* كان وقد أتى حول كميل إلى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والآن في بالثلاثة جمع انفية  
بضم المهملة وكسر هاء مع تشديد المنة التحتية وهي الجري بوضع عليه القدر وتشديد الياء في الجمع وتخفيف والمثول من الاضداد  
يطلق على المنتهيات وعلى المنتهيات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبني على  
جواز تقديم الحال المصدرية بالواردة منه المغاربية وأجازها الجمهور (قوله كان قلوب الطير إلى آخره) هذا البيت لامرئ



القياس يذكر فيه العقب وهي معروفة بانها لاتأكل قلوب الطير والحشف أردا الثمر اليابس ورطبا ويابس احالان من القلوب على معنى رطبا بَعْضُها او يابس بَعْضُها (قوله ليت وهل ينفع شيأ ليت الى آخره) ليت الثالثة مؤكدة للاول وأما الثانية فاريد بها نفسها (قوله وما أدري وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله \* أخال قد والله أوطأت عشوة \* ) هذا صدر بيت عجزه \* وما قائل المعروف فينا يعنف \* وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه به الذين السبكي بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احداهما مع موله للآخرى والافهى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويجب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدأ المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظرا لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبينوا انه عليه ولم يطقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احداهما مع موله للآخرى (قوله وفي التنزيل نظر) يجب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراض واحد بجملة من لان مجموع جاتي قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان الزحشرى أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لابي على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباء في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة من ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبي على لثلا يلزم الاعتراض بجملة من ظاهر في منع الاعتراض بجملة من طافا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير أية مصدر الاو بيت الاعتراض بجملة من لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لارافى وقوله قد طابعت غير منبيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول ومنبيل اسم فاعل من أنال اذا عطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما صنعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) في الشرح بل ويخرج على قول البصريين أيضا بان يجعل مانع اسم لا مفرد امينيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما صنعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا حاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما صنعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما يتعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت يخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو يتعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المفعول من قوله وعلى قولهم أى قول البغداديين يخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقديم المفعول من قوله وعلى قولهم لا فادة الحصر لا يريد بقوله يخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سبق قوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد علق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمري والخطوب مغيرات الى آخره) المظن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وباليتة عدته وأكثر ثبته وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق بمحذوف أى أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورشتي خلافة قال الزحشرى اما ان يتعلق بما أرسلنا داخل تحت حكم الاستثناء مع رجلا أى وما أرسلنا الا رجلا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما رجلا لاصفة له أى رجلا لمتابسين بالبينات وأما ما أرسلنا مضمر كائنا قيل لم أرسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد وأما يوحى أى يوحى اليهم بالبينات وأما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبعكيت والالزام كقول الجبر ان كنت عمات لك فاعطى حتى وهيب ان المصنف أبطل بعض هذه الخفلات بقوله ولا يستثنى بأداة واحدة شيئا ولا يعمل

ما قبل الا فيما بعد هذا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بالاعلمون ظاهر لم يبطله شيء فثبت ان وجوب تعاقبه  
بمحذوف منتف انتهى ما في الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون  
عطف ليسلم من النقص نحو مقام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد افان مثل هذا جائز بانفاق وأقول لاحاجة الى  
الاحتراز بما ذكر لان مقام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد المستثنى فيه باداة واحدة شيئا وانما المستثنى شيء  
واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما اذ لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فنع من ذلك جاعة منهم ابن مالك  
وأجازة آخرون وعليه معنى صاحب الكشف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا به فانه  
قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من  
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو نابعه نحو مقام أحد الازيد افاضل) في الشرح يلزم على اجازة هذا  
التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو متنع على ما صرح به المصنف في أو آخر هذا الباب نقلا عن الاخفش  
وارضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفرع في النعت نحو ما ضربت باحد  
الاقام بالجر فيمتنع وأما حيث تكون الصفة منزلة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصاله فلا يضر لان اصاله المحل تجزئها  
الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا مقام أحد  
الازيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنا لغرض  
ان كان الا فينبغي ان لا يمتنع التفرع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثرات به هذا المعارض لا يؤدي الى  
لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ما سيقوله المصنف  
مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعالم ان البديل في غير الموجب هو الراجح وزيد  
هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فبال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت  
ليس المستثنى منه أحد مجرد مع قطع النظر عن صفة والاستثناء منه منظورا الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخر  
بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نص به (قوله وان المعنى ولا تظهروا  
تصديقكم بان أحد يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبان ذلك الا حد يحاجونكم) أشار في هذا التقرير الى ان يحاجونكم على  
هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجونكم عائدا الى أحد لانه في معنى الجمع لكونه في سياق النبي وفسر أو بالواو  
لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باو عم النهي كل واحد منهما لان أو لاحد الأمرين مهم ما وامتناع  
المهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد افاضة الاهتمام والحصر  
وذلك بتقديم المفعول ويحاجونكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واول التتويع وأجاز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى  
لا خبر لان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجونكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحاجونكم عندكم فيمغلبونكم لانكم تعلمون  
صحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مفرد على به النبي  
صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعده ما مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)  
في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا يثنى حينئذ لتعليل ذلك  
بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي أشار اليه فتأمله وأقول لم يدع المصنف  
صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني أرجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور أو مكروه ليس  
في الثاني بل ذلك سبب لاحتجانه على الاول ولو سلم فترجح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعده  
وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه  
أرجح من الاول لخلوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه  
وعلى البيهقيين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقرى بباء الغيبة احتراز عن من ضمها  
وقرى بالياء خطأ بالموثنيين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم  
يحتز عنها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح في الآية العطف) هذا جواب شرط  
مقدم أي اذا تقرر هذا فانما يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التسامع

يقترفيه ما لا يقتضيه في غيره (قوله وقد فهم ما أوردته من ان المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وذلك بالاجماع)  
قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون  
الحال فمضى قولك جاء في زيد راكباً ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن  
ثم قيل ان الحال تشبه الطرف معنى والانشائية اما طلبية أو ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلب لست على يقين من حصول  
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما ايقاعية فتجوز وتزوجت وطلعت فان  
المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف  
بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ ايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديث وجهه اشترط  
الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت خبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع  
ما قديم او الانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا صفة الاشادات  
المجوزة لوقوع الانشاء خبراً أو صفة بالتأويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالاً بالتأويل اذ لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد  
قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالاً غير مؤولة بالقول كافي قوله جذب اليماني ابطنى أو اسرعني  
والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدور والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالاً الاعلى سبيل المجاز انتهى وسيد ذكر  
المصنف في أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا البشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال  
لا يقال هذا مناف لقول بان الحالية لا تكون الاخبارية ولخطئة من قال في ولا تضجر ان الواو لعال ولا ناهية لانا نقول ذلك  
على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفرداً من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم  
من كون المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الاخبارية  
والاعم لا اشعاره بالاختصاص وأقول أراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعارضة تتميز  
عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضاً على انها تنفرد عن الحالية بغير خبرية وتشارك معها في الخبرية وذلك مستلزم  
لكون الحالية لا تكون الاخبارية (قوله وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب) هذا مصدر بيت عجزه فاقه  
الطالب ان يضجراً وبعده ما ترى الجبل بذكره في الصخرة الصماء قد أثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع  
الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر  
وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتاً من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب ولصوت بكسر  
اللام وينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعوا فان اندى الى آخره (قوله الثاني  
انه يجوز تصدير هابديل استقبال) أى الثاني من الامور التي غير المعارضة من الحالية ان المعارضة يجوز تصدير هابديل  
استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن  
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينة حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي عز يدغدا يركب  
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم  
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جداً  
وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجمع كلاماً من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر  
المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشترط كلفظياً وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم  
الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيوداً الى الاختصاص باحد الازمنة فهم منها المستقبلية  
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كافي معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم  
في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بهم الفهم كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها (قوله  
وكالشرطي فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا) في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالاً لانها مستقبلية فلا يجوز جاء زيد  
ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبراً ان الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكون الحال  
حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قامت هل تقع الجملة الشرطية حالاً ام لا قالت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية مختبراً عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو  
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا أن يكون  
له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المتبدل عدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه  
أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنه ماثي واحد بخلاف الحال فانها  
فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لا ضرر بنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضرر بنه على كل حال) في الشرح ومن هنا  
جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فتسلله بمثل السكب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالاً وذلك لان معنى  
الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الجمل وتركه ولذلك قال كأنه قيل كمثل السكب ذليلاً دائماً الدلالة لاهتمام في الحالتين  
وتظهر هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان اساء حالاً مع وجود ان لا نسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي  
يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما نفرنا كافي  
ومالكاً لطول اجتماع لم يثبت ليلية معاً وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت  
عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لا ضرر بنه ان ذهب وان مكث  
مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه شئ واحد  
والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضرر بنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه  
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعل المريد ينفعه الى آخره) ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف (قوله  
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عبرها الى آخره) انما لم يجر ذلك في الحالية  
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل  
اذا كان حالاً انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحاء المهملة تنفية حاد اسم فاعل من الحد وبالذال المهملة وهو سوق الابل والغناء  
لها وقد حددت الابل حدوداً واحداً ويقال للشمال حدوداً والانه يتحد السحاب أي تسوقه والعبر بكسر العين المهملة الابل  
التي تحمل الميرة (قوله تنبيه للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التحخيص الاعتراض يكون  
في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد  
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعاقبهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون  
الثاني بياناً للاول أو توكيداً أو بدلاً منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الابهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع  
الاعتراض آخر جملة لانها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها  
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشف (قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليها) في  
الشرح هـ ذانعر يف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوى وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان  
اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليها من النحوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان  
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردناها لها  
محلاً منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احتز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة للضمير الشأن  
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله خلقه وما بعده تفسير المثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ  
الجملة من كونه قد رجسداً من طين ثم كون) فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر  
اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشف وقوله خلقه من تراب جملة  
مفسرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد  
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان  
حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المستقرة وهما في ذلك نظيران ولان  
الوجود من غير أب وأم أغرب واخرف للعادة من الوجود من غير أب فشبّه الغريب بالآغرب ليكون أقطع للخصم واحسم  
للمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه أسرى بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال  
فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحبى الموتى قال فخر قـ ل أولى لان عيسى أحياء أربعة نفر وخز قـ ل أحياء ثمانية آلاف  
قالوا

قالوا **ك** ان يبرئ الاله والابرص قال فجر جيس أولى لانه ذم وح وأحرق ثم قام سالما انتهى مافي الكشف (قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنال) هـ ذاجواب عن اعتراض الزاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اى آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم (قوله الرابع وما يأتىكم مثل الذين خلوا من قبلكم) في الكشف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستمين للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستمهم البأساء قال التفتازانى ولا يخفى ان الذى يصيبهم مثل حالهم وشبهه لان نفسه في الكلام حذف (قوله والحال لانا فى من المضاف اليه في مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك يعجنى ضرب اللص مكتوبا ولا يجوز من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا بشييه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا (قوله وترمينى بالطرف اى أنت مذهب) هذا صدر بيت عجزه وتقليدنى لكن اياك لا ألقى وقد تقدم في أى بالفخ والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدريه لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري) في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمد من الكلام القسمة هو الجواب والقسم تأكيد كيدله فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسير اى أو ان (قوله والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محمل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انما ابدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قات ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكأنه قيل وأسروا هذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعيينه لها وانما يلزم جوازها وهذا قد ذكر المصنف في أول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسير النجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمول لا نقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويقتضى التوابع والثواني ما لا يفتقر في المتبوعات والاولى (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير المساقتضاه المعنى وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ لا ان التفسير أو جيب ذلك) هـ ذاجواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرر السؤال انه قدمضى في أول هذه الجملة ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على هل ان الاستفهام في هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية وتقدير الجواب انما نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليس بجنه جوابا لبدل) لانه من أفعال القلوب يقال بداله في هذا الامر بداء أى نشأه فيه رأى (قوله ولقد علمت لتأتين منيتي) هذا صدر بيت عجزه \* ان المنايا لا تطيش سهاها وفي الشرح اختلاف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الامع اسم الله تعالى ويرده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثلب وجاءة يجوز ذلك في كل جملة) في الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينزع في ان من خصائص الاسم كونه مسند اليه فيحمل ما ذكره من

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع  
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل في نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من  
 خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بغير رأى حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في  
 الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء على أقت أم قدمت أى قيامك وعودك وفي لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك  
 أكل سمك مع شرب لبن فهشام ومن قال بقوله ألقه وامثل يعنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله وبعد فعندى ان المسئلة  
 صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر العلاقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لالى الجملة) في الشرح يمكن ان  
 يكون هذا مراد القرا من ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لالى الجملة لكن الماحذف  
 لالمضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدر بذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير  
 استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد (قوله وبعدمه في واذا قيل ان وعد الله حق) بعده  
 عطف على بانه وفي التعليق وعدمه في هذه الآية لا يرد على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور دائما وانما  
 قالوا به في محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان  
 القائل بان الظرف في هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعه ورد عليه  
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفي المثل زعموا مطية الكذب) شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل  
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد في حاجته ركب  
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفي بعض النسخ مطنة بكسر الظاء المجع بعد هانوت مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة  
 المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى) هو ما ذكره بعد نحو سطرين عن الشاويين انها بحسب  
 ما يفسره وفي الشرح لا يخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بغير الفضيلة في مثل قولنا قام زيد عمر اضربه لانها هنا مفسرة  
 للحال فهي فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضيلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما أورده لان له محلا (قوله  
 ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) في الشرح قد أجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي أمركم بما تعملون أمركم بانعام  
 وبنين وجنات وعميون ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجازوا في قول الشاعر \* أقول له ارحل لا تقمين عندنا \*  
 ان تكون لا تقمين بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وأقول الذين  
 أثبتوا في الآية والبيت البدل هم البيانيون أثبتوا في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي  
 النسخة خلاف الجمهور وفي حاشية التفاتاني عند قول صاحب الكشاف ان اغنا عن مسمة تزوئ بدل من انامكم ثم الظاهر  
 انه بمنزلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا أو صفة أو حالا  
 وان كان في موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة  
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشاويين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب  
 عنه بان الشاويين أرادوا المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم في ذلك) أى في  
 المفسر في البيت المذكور وهو يؤمنه (قوله \* لا تجزعي ان منفسا أهلا كتته \*) هذا صدر بيت عجزه \* فاذا هلك فتعند ذلك  
 فاجزعي \* (قوله وساغ اضمماران) يعنى في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضممار لام الامر يعنى في المحل الصالحة له الضرورة  
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلامه ما أداة جزم لا تساعدهم في ان ما لم يتسعهوا في لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على  
 لا تساعدهم لتعليل آخر لتقر يقههم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كنؤمنه في البيت الاول والتعليل الاول  
 بالنظر الى أنفسهما (قوله ولهذا أجاز سيبويه عن تمرر أمرر) حيث حذف صلة أمرر وهي به لتقدم ذكر نظيرها وهي صلة  
 تمرر (قوله وقال) عطف على أجاز مشارك له في الترتيب على ان المتقدم مقول لا دلالة وذلك ان اضممار رب في المحل الذي ذكره  
 اضممار ما لم يتقدم واضمار خافض صالح فطالح اضممار ما تقدم لان التقدير ان لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح (قوله ثم  
 يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يبريد ضرورة الشعولان حسن ضربونى وضربت ليس بخصوص بالشعر (قوله واستغنى)  
 عطف على ما بعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجزم الثاني على تكرير ان (قوله كما استغنى في نحو اريد اظننته قائما عن ثانى

مفعولى ظننت المقدرة بثانئ مفعولى المذكورة) فى الشرح لا يتعين كون قائماً ثانئ مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه  
ثانئ مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها ضرورة التفسير وأقول الظاهر ان  
قائماً ثانئ مفعولى ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر ﴿والجمله الرابعة﴾ المجاب بها القسم (قوله  
وحذف القسم مع كون الجواب منفياً) قيل فى كون هـ ذا محذور انظر لقوله تعالى واثنان منكم مامن أحد من  
بعده (قوله ويؤيده ان بعده وقولوا أو أقموا أو آتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظاً ومعنى فيحمل لا تعبدون الذى هو  
خبر لفظاً على انه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وقائدة اخراج النهى فى صورة النفي المبالغة فى  
النهى حتى كان المكاف امثال النهى فاخبر عنه بنفى مانئ عنه (قوله تعش فان عاهدتني الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له  
لما تكسر ضاحكاً وقائم سيفي من يدي يمكن وبعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما أخيين كانا أرضعاً بلدان وتكسر بالشين  
المجهة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكسر التيسر يقال كسر الرجل واتكل وأقتر وابتم كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله  
أرى محرز الخ) محرز اسم رجل وأغر بته بكذا أى حملته عليه (قوله والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والخلق على  
ذلك لا على الخلف فى هـ ذى الحالة على شئ آخر (قوله وقد يخج للحالية بقوله أيضاً ألم ترى عاهدت الى آخره) فى الشرح هـ ذا  
عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالاً فى تركيب خاص حجة على ان لفظاً آخر وقع فى تركيب مبان لذلك التركيب حالاً هـ ذا  
لا سبيل الى القول به أصلاً وأقول لما كان كل من الجملتين فى البيتين نظير الاخرى فى انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب  
والحالية وقامت القرينة فى احدهما على الحالية ترجح حل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما ما فيما ذكرناه مع عدم  
المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذى عليه المحققون الى آخره (قوله  
كما عكس فى ان أصبح ماؤكم غوراً) يعنى حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله ومراده) يعنى ان مراد ثعلب من جملة  
القسم فى قوله لا تقع جملة القسم خبر مجموعه جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله  
لا ضربته والاولى الجواز اذ لا مانع (قوله اذ لا ينفلك) هذا تعليل لصحة ارادة مجموع جماتى القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجملة  
القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد لتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه  
نفي امكان المحل عنهما بل نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محل لاجل وقوعهما خبراً مطلقة اخرى  
والمطلقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكون خبراً) يعنى ويلزم ان لا يكونا خبراً بل يكون الخبر أحد هـ ما هو والجواب ولهذا ظهر  
ان هذا المانع مانع ليكون القسم وجوابه لا يكونان خبراً الا ظاهراً من نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها  
خبراً كما يتوهم (قوله لان الجملتين هـ ذا مستاكجماى الشرط والجزاء) هـ ذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكماً  
وان لم يكن فيها لفظ ولا تقدير لان ضمير المبتدأ فى جوابه يعنى عنه فيها كما يعنى ضمير المبتدأ فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط  
(قوله ولهـ ذا مانع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طائفة لان  
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام افظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ ما يحتمل الصدق  
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ويبدل على جواز كونها طائفة قوله تعالى بل أنتم لامر حباكم وأيضاً اتفقوا  
على جواز الرفع فى نحو زيد اضربه وأقول فى هـ ذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغية هم ممنوع الا يرى  
الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن الانبارى ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لمسا فيه  
من تقوية كون جماتى القسم وجوابه من نمطين بجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انه ما وقعنا صلة الموصول وجملة الصلة  
بجملة الخبر فى وجوب الرباط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظر الى ما فى دليله من الضعف الذى ذكره (قوله  
لا خبر المبتدأ) أى ليس الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ لا اتفاق بينهما وبينهم على ان الاصل فى الخبر  
الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط فى أصل الخبر ذلك لا يشترط فى فرعه وهو الجملة  
(قوله لا اتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول يقتضى النسبة امر الى امر فينبغى  
ان يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير فى زيد  
ضرب غلامه زيد ماله لغلाम ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم ولكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره

بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذ خشيت  
ليأتين) هذا صدر بيت عجزه واذا أتاك فلا تخين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله  
التقدير والله ليس من اين لم ينتهوا عمن) تقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لمكي وأبي البقاء وهم هو) يسكون  
الهاء ان تذهب القوة الواهية الى شيء والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا  
الى اعراب ايجهم عنكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلته باء لان ليس جعته  
بدل من المستتر في بداوه هو ضمير مصدره أو ضمير السجين كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب ان اللام الجواب وانها منقطعة  
عنا قبلها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ايجهم عنكم ولقوله تعالى ليس جعته وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص  
بجعته (قوله ومن كتاب مثله من آية فيما ننسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما  
والتقدير أي شيء ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله فيه الاخبار عن  
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويعتقر في التابع ما لا يعتقر في غيره فلاخبار عن الموصول قبل كمال  
صلته بغير التابع لا يعتقر وقيل كمالا بالتابع يعتقر (قوله الثاني ان تجوز كون يؤمن خبرا مع تقديره اياه جوابا لا اخذ  
الميثاق يقتضي ان له موضعا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعنى فقول  
ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محل كما ان ما هو بمعنى القسم  
كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه  
ففي العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التي في قوله للمامع (قوله ولو أن ما عالجت الى آخره) واولوهنا مفتوحة  
بفتحة منقولة اليها من هـزة ان ولا يجوز تسكينها التلاصير المصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي  
ان يكتب ما منقصة لمة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أي به واسـ متين به خبر ان والجنـ وهو الحارة نائب عن فاء لـ  
ولان جواب لو فاعله ضمير الجندل (قوله اذا قال قدني الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المصنف أشده  
هناك اذا قلت قدني الى آخره وضمير قات هناك للتكامل الضيف وضمير قال للضيف وهنا الامر بالعكس (قوله وليس فيه  
ما يكون ولتصني معطوفاعليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصني لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله) ليس على ما ينبغي  
لانه لم يسبق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والاية دليلا ﴿قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم  
مطلقا أو جازم ولم تنف ترن بالفاء ولا باذا الفجائية﴾ في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل  
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبع في الجملة  
الخامسة من اجل اني لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا وما) كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه  
الكثيرون من ان الحرف وجود لو وجود على ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب  
اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف بمعنى حين ﴿الجملة السادسة﴾ (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها  
بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانما اليسف في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح وههنا بحث وهو  
ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال امامع القول  
بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا لان كانت فعلية ذات مضارع  
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم  
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك لواقعة موقع المفرد بطريق الاصلة والموقع بعد ال موصولة  
ليس للمفرد بطريق الاصلة كما في الموصولات الاسمية ولو سلم فاعاد ذلك لواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة  
ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلته بطريق العارية  
كما في الاعمى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان وأول اعرابه في الثاني وذلك مبني بكل  
حال هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية التقطازي والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه التزم  
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم  
(قوله)



(قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانا) هذا عجز بيت صدره فاما كرم موسرون لقيتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباح) هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحا والحقيل بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات قيل والسرفية انه في حالة بنائه شبه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثر واعدم ظهورها خطأ في حالة البناء وأظهر وهما في حالة الاعراب لان شبه الحرف النخي والنخيل بضم النون وفتح الخاء المجبة بعد هاء مئة تحتية ساكنة اسم لموضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ماو يكذبون لانها ومن كان) يعني انه جازان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلاق الصلة على يكذبون لانه العدة منها ومحط الفائدة فيها ﴿قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محمل له﴾ فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب أجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محمل لها لا فائدة بثبوت مضمون الجملتين لان مثل قوله اضرب زيداً كرم عمر وبدون عطف يحتمل الاضرب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر ﴿قوله الجمل التي لا محمل من الاعراب﴾ (قوله وقيل نصب بقول مضممر هو الخبر) في الشرح اضممار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقد مرابطه) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ لا اتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام ﴿قوله الجملة الثانية﴾ (قوله لان الذكركم مختص به فته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محمداً واستمعوه حالاً من فاعل يأتهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهنا وجد الامر ان فان ما نافية ومن ربه صفة ذكر والمجازان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقاً بآياتهم أي بكلمة مع ويجوز في محذوران يكون حالاً من المستتر في من ربه وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحالان على الاول مثلها ما في قولك مالى الزيد عمر ومصدع الامم مدرين وعلى الثاني مثلها ما في قولك مالى الزيد عمر وراكبا الاضاحكا) يريد بالحالين محذوران واستمعوه وبالاول كون استمعوه حالاً من مفعول يأتهم وبالثاني كونه حالاً من فاعله (قوله فالحالان متداخلان) الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أي فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداعلها (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متناولة لهذا المفرد وغيره (قوله بلا يدى حال الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطخ اضحى وهو مشمول) هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم صدره \* تحببت بذي شيم من ماء مخنية \* وقبله تجلوع عارض ذي ظلم اذا ابتسمت \* كانه منهل بارح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض القم والظلم بفتح الحجة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من علته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجبت كسرت من اعلاها لان الشج لا يكون الا في الرأس والشيم عجة فوحدة قال في الصحاح الشيم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شيم وقد شيم الماء بالكسر فهو شيم أبو عمرو والشيم الذي يجدد البرد مع الجوع والمخنية بفتح الميم واسكان الخاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منهطف الوادى والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي يضرب به ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحى تامة) في الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبر المأسلفه من ان الخبر لا يقترب بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى ﴿قوله الجملة الثالثة﴾ (قوله ومحملها النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد به الفظها فان التي يراد به الفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء اراد به الفظها أو معناها (قوله والى جواب

(خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عما تدل الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل أو نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون  
الاسما مفردا أو ما هو بمنزلة (قوله أحد هاباب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول  
ان تحكي ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول (قوله ثاني) ما اختيار ابن  
الحاجب (أى ثانی المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي) (قوله والصواب قول الجمهور) أى المذهب الاول  
وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا بالصحيح ان  
القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مفعول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير  
أى مضروبه والخطا غناشأ من هذا (قوله والثاني نوعان مامعه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية فيه مرادف القول  
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين أقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم  
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة أبواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها  
أقساما وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو مامعه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون  
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسمها هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى  
ثلاثة أبواب وانما قال انها تقع في ثلاثة أبواب ووقوعها في ثلاثة أبواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب  
الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا  
اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني  
ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في  
التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله اذالم يقدر بالجر) يعني قبل ان وقيد بذلك لان  
الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدريه (قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف  
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدر او قد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام  
في ذلك (قوله رجلا من مكة الى آخره) رجلا من بسكون الجيم للتخفيف تنبيه رجل كعضد وأشار بقوله روى بالكسر الى انه  
لوروى بالفتح لكان حرف الجر مقدر فلم يكن مما نحن فيه (قوله في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى  
ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشف أتي مع القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء  
في الاولى ارادته فكأنه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال  
الزخشرى ان الجملة الاولى) أى يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية أى للذ كرمثل حظ الاثنين تفصيل لما هو هذا يقتضى  
انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ولم تقتصر بحرف  
تفسير فيستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا  
وأقول بعدم تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعدمعنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين  
لما محل لا على ما اقتضاه كلام الزخشرى واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله الم تراني الى آخره) في القاموس الجو  
الهواء وما انخفض من الارض ودخل البيت واليامة وثلاثة عشر موضعا غير ها وفيه أيضا وسوى بقية كجهيئة موضع وهضبة  
وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسبالة وموضع بطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع عمرو  
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببعداد (قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفسه) في تفسير البيضاوي يدعو  
من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في  
التيه ضلالا يدعو من ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو  
الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ايدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخل على الجملة  
الواقعة مفعولا اجراه مجرى يقول أى يقول الكافر ذلك بدعا وصرخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو تكرير  
للاول (قوله يدعو عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى من خيم عنتره وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي  
المحذوف ويرى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح في أوله والنون في آخره ما جرى عليه اللب من صدر الفرس  
(قوله وجملة من وخبرها محكية يدعوا أي ان الكافر يقول ذلك في القيامة) في الشرح في هذه الآية اشكال معروف  
وذلك انه تعالى قال أولا يدعوم من دون الله ما لا يضره أي ان لم يعبد ولا ينفعه أي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن  
الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعون ضرة أقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب  
بان الثاني اخبار عن الكافر بأنه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها  
حين عبدها وأقول ويجاب أيضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع  
الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والآخرة كما يشير  
اليه ما تلوناه عليك آنفا من تفسير البياض (قوله ولك ان تقدروا ما ابتدأ خبرا على الحكاية كافي قوله تعالى أم تقولون  
ان ابراهيم واسماعيل واسحق الاية) يعني على قراءة تقولون بناءا لخطاب لانه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه  
مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعا لخطاب بعد استيفاء متصل أو منفصل بنظر أو بجار ومجرور أو بعمول ويجوز  
مع وجود هذه الشروط أن لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا للوجوب  
اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله وتبع الزخشي أبا على في التقدير المذكور) فانه قال في المفصل  
ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع أيتم ما شئت فحق قولك أول ما أقول اني أجد الله ان جعلته اخبارا للابتداء  
فتحت كأنك قالت أول مقول حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت ما كيا (قوله والصواب خلاف قوله ما فان فتحت  
فالغنى حمد الله يعني بأي عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكي وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في  
المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فإذ أنتم امرؤن بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر  
علم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم ثم عند بسحره ويرد عليه  
ان الآية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هذا  
ساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم فإذ أنتم امرؤن والآية التي فيها بسحره في الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون  
ولفظها قال للملاحول ان هذا الساحر علم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فإذ أنتم امرؤن (قوله قالت له وهو بعيش ضحك  
الى آخره) الضحك الضيق في كل شيء (قوله حذف المحكية بالمدكور) يعني بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لان  
المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور لان المحكية بالمدكور من أتدكر الى عنك وقد أثبت المحكية بالمحذوف فلا  
يصدق ان المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله لان جملة الانكار  
هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير  
محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله وقدم البحث فيها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة (قوله  
الخامس قد بوصول المحكية غير محكي وهو الذي تسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة  
ونحوها مستأنفة لا بقدرها قول) هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين أقسام منها  
ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي بين حديث نبوي كلاما لنفسه أو لغيره فيتموهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي  
الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله  
فان ترعيني الى آخره) في حاشية التفتازاني زعم من أفعال القلوب أحد مفعولي ضمير المتكلم والآخر كنت أجهل أي  
انساؤه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان أجهل هنا أفعّل تفضيل فيروي بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهم وان  
الرعم هو نابع عن القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الامن أفعال القلوب أو بمعنى كفات ومصدره الزعامة أو بمعنى  
يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائز في كل فعل قاي) أراد بالقاي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت  
أو بوضعه لما يطالب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الخواص (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها  
أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار) في الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكلا لان هذه الجملة اما  
أن تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار يهدي الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار

المحل وأما ان تجعل في محل جرب باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان  
هذا تركيب مقبوس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقبوس وأما الثاني فلأن ارادة حرف الجر بحيث  
يكون عاملا في ما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والظاهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفاً يدل  
عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير أولم يتفكروا ويعلموا ما بصاحبهم من جنة فليمنظروا يعلم  
أيها أركي طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها  
في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طابا لذلك  
المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل (قوله وأكفها) أي هذه الافعال الثلاثة علقته هنا أي في الآيات الثلاث  
بالاستفهام ههنا ظاهر في الآخرين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي أي لم يتفكروا وفي انتفاء الجنة عن محمد صلى  
الله عليه وسلم فيعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها الاستفهام معناه النفي  
والتقدير أي شيء بصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء من ذلك (قوله الا سمع المعلقة باسم عن نحو سمعت زيداً يقرأ فاقبل متعدياً  
لاثنين ثانيها الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت  
زيداً يقول كذا فلو كانت سمعت زيداً أخاك لم يحجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي سمعت كلام زيد لان  
السمع لا يقع على الذوات ثم تبين ههنا المحذوف بالحال المذكور فهي حال مبنية فلا يجوز حذفها (قوله ومما يوهمون في  
انشاده واعرابه سمعت ليلي الى آخره) يوهمون كيمغاطون وزنا ومعنى قال في الصحاح وهمت أو هم وهما اذا غلطت فيه  
وسهوت وهمت في الشيء بالفتح أنهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو رفع  
أي الاولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد انتصابه في أي متقلب الانها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصابه على هذا كونها  
منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدراً محذوف الزوائد والاصل أي تداين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولاً  
مطلقاً وكان المصنف لم يذكر ههنا الان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيد كذا المصنف فيما افرق فيه  
البديل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب في ذلك كلام الزحشمري) في الشرح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب  
بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليلوكم فيعلم أيكم أحسن عملاً ويكون المراد بقوله تعليق فعل  
الباوي تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق  
اليه كالنظر والسمع وأما في سورة المائدة فلا حذف ولكن ضمن فعل الباوي معنى العلم كانه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملاً  
وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسهل مسدداً للمفعولين جميعاً وهناسبق المفعول الاول وهو المضمر  
المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزحشمري اختار في هذا الموضع التضمن وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه  
الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب التفسير لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً فضعيف  
لانها اذا وقعت مفعولاً اولاً في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً أي لننزعن الفريق الذي يقال في  
حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولاً ثانياً بالتأويل أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم  
أيهم أحسن عملاً وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره  
الزحشمري انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمنى ما يدفع ههنا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم  
يبين التعليق الاصل طراحى اكتفاء بذكره في سورة المائدة فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في  
هذا بعد من وجهين أحدهما جعل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر في الاخر عن الاوائل  
وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكر في الاوائل عن الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع  
الامن جهته) قال الرضى يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطالب به العلم  
كتفكرت وامتنعت ولبوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كسمعت وأبصرت ونظرت وسمعت وذقت فيعلقه (قوله  
بقول كثير وما كنت أدري الى آخره) بلفظ التصغير هو أبو حنيفة بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين  
وانما قيل له كثير لانه كان حقيراً أشد يد القصر وكان اذا دخل على عبده العزيز بن مروان يقول له طأ طأ رأسك اثلاً يؤذيك

السقف بمازحه بذلك وكان شديد التصعب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهمة وتشديد الزاي هي بنت جيل بن  
 حفص صاحبة كثير وله معها احكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتهر في اليافسافر فاقها في الطريق وهي  
 متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وفدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافي الناس منصرفين من جنازته اتوفي  
 رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليه ما جمعا وقال الناس مات أفقه الناس  
 وأشعر الناس \* حكى أبو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته بمحور في  
 الطريق قد اقتبست ناراً في روثه فتأفف كثير في وجوها فقالت من أنت قال كثير قالت ألسنت القائل فخار وضة زهراء  
 طيبة الثرى \* عجم الندي جثائها وعراها بأطيب من أردان عزه موهنا \* اذا أوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت  
 لو وضع المندل الرطب على هذه الرثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ألم ترياى كلما جئت زائرا \* وجدت بها طيبا  
 وان لم تطيب فناولها المطرف وقال أستري على هذا والجثا نبت طيب الرائحة وكذلك العرا والاردان جمع ردن وهو  
 أصل الحك وأراد بالمندل عود البخور قوله في الجملة الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها  
 محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية  
 كيف وهو لا يكون الاسماء أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في  
 معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص  
 له قول طرفه بجفان تعترى ناديا \* من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى ناديا تعشى محانا  
 وتأتبه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فتون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو  
 البرد ثم قال ابن جني في توجيهه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مفعولة ولكنه قدر  
 الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كأنه قال حين هاج الصنبر يعنى انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء  
 وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعرب به بالكسرة نظر الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا  
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل الاغتر الذي نظمه فيه قريبا وهو أيا علماء الهند في سائل \* فنوا بتحقيق به يظهر السر  
 أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه \* بجرو ولا حرف يكون به الجر وليس يحرك ولا يعجاور \* لذى الخفض والانسان للبحث يضطر  
 فهل من جواب عندكم استفيد \* فنبحركم مازال يستخرج الدر وانما نظمه مرديا به بيت طرفه اعتمادا على توجيهه  
 ابن جني وأقول سبقه الى الاغتر في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النخوى الاندلسي في منظومته النونية في  
 الاغتر النخوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره \* مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعنى الصنبر من قول طرفه بجفان البيت  
 (قوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء) أى سواء كانت منصوبة على الظرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل  
 منه في الثالثة) يعنى من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير يا من ذرهم يوم التلاق (قوله  
 ويمكن في الثالثة ان تكون ظروفا لا يخفى) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه  
 قوله لا يخفى (قوله واذا عند الجهور) قيد بهم لان اضافة اذا انما تأتي على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل  
 أوشبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب  
 القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا امر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاه رئيسه بظهور النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله  
 ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فاخبرني بانيانك رثيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة  
 بين الزائم والميقظان اذا أنا في فصر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من  
 لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتطلاب \* وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى \*  
 ما صادق الجن اكذابها فارحل الى الصفوة من هاشم \* ليس قدما ما كاذبا قلت دعنى أنام فاني أمسيت ناسا فلما  
 كانت الليلة الثانية أتاني فصر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي  
 ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتخابرها \* وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغى الهدى \*

مامؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم \* بين روايتها وأحجارها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة أتاني فضر بني برجه له وقال قم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من ائوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول  
عجبت للجن وتجاساسها \* وشدها العيس باحلاسها  
تهوى الى مكة تبغي الهدى \* ماخير الجن كالحاسها  
فارحل الى الصفوة من هاشم \* واسمع بعينيك الى رامها  
قال فرحلت ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فأنشأت أقول أتاني نجي بين هدهور قدرة \* ولم أكن فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة \* أناك رسول من لؤي بن غالب فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت \* بي الذعاب الوجناء بين السباب فاشهد ان الله لا رب غيره \* وانك ما عاون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \* بمعنى فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والترمه وقال كنت أشتي ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أمامك قرأت القرآن فلا والذعاب عجمه مكسورة فهملة ساكنة فلام مكسورة فوحدة الناقصة السريعة وفي الصحاح الوجين الارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجناء وهي الناقصة الشديدة شربت به في صلابتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباب عجمتين وموحدة تين المقارة والغتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الاصابع من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطابق والمعنى يغتن اغناء ما (قوله انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على سيمو به وجل مفعوله والضمير المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيمو به هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوب (قوله ولا يأتي هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسماء ليكون محذوفة والبناء في بغن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدي شارح الدرديدية) المهدي منسوب الى المهدي ببلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدرديدية قصيدة مطلعها أما ترى رأسي حاكى لونه \* طرة صبح تحت أذيال الدجا وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس التسعين من عمره فالتجسقى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد احوال لغذاء تناوله فكان يحرك يديه بحركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا أصفر الوجه كوسج ادخل على وأخذ بعضا من الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الجرف قلت ماترك أبو نواس لا حشياً فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجية من أهل الشام وأنشدني وجراء قبل المزج صفراء بعده \* أتت بين ثوبي نرجس وشقائق حكمت وجنة المعشوق صر فاسلطوا \* عليها من اجافا كنت لون عاشق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك قدمت الجرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الجرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض (قوله ثم راح الى آخره) ثم العاطفة لحة هاتئنا لتأنيث اللفظ وتخص بعطف الجمل والمبين جمع ماب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك وتحمي أقام والمأزمان بيم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بير من دلغة وعرفة قال في الصحاح المأزم كل طريق ضيق بير جليل وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين الشعر وبين عرفة مأزمين ومنى مقصور موضع النحر بكة وهو مذ كرم نصرف قيل سمي بذلك لما ينسب به من الدماء وقبل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده آدم قال له نحن نقال أننى الجنة (قوله وليس بشئ) لما قدمناه في أسماء الزمان) يعنى بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو اسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم بتوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدي فانما غيره ضافة عنده أصلا وانما هي بمعنى مكان أى الى مكان أقام فيه المأزمان ومنى وأقول لم يرد المصنف الا زوم وانما أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهما في مطلق الظرفية (قوله بآية قدمون الخليل شعنا) هذا صدر بيت بحجزة كان على سنانكها مداما ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنانك جمع سنانك بضم أوله

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الخريبي ان سنبلك الخليل لكونه ادامية كان عليها خبر او في الشرح وضمر يقدمون  
 ضمير غيبة يعود على بني قيس المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عن قيس بما يوجبون الطعاما وأقول الذي رأيناه في  
 نسخ المغني تقدمون وتجبون بالثناء الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبي النخعي بآية اقدمكم يدل على ذلك وكان الذي حمل  
 الشارح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس بذلك لأن الشاعر ميز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع  
 احتمال غيره وهو قوله قيسا وانما هما بقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا فان الآية فيه علامة  
 على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية  
 المذكورة علامة له عليه (م) قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا) هذا عجز بيت صدره ألكني الى قومي  
 السلام رسالة \* ويقع في بعض النسخ بتمامه وألكني بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح  
 بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على  
 الظاهر (قوله) (من الذين سألتمونا فافكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فاعلى الاول مفعول (من) محذوف  
 يدل عليه المفعول الثاني لسألتمونا أعنى وفافكم وعلى الثاني مفعوله وفافكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم  
 خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خليمي رفا الى آخره) في الصحاح راث على خبرك يريث ريثا أي أبطأ واللينة بضم اللام  
 الحاجة والعرضات جمع عرصه وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض واليهود جمع عهد  
 وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا انتو واعنه رجعو اليه وكذلك المعهد (قوله والاو قول في التسهيل وشرحه) هكذا يقع  
 في بعض النسخ وفي بعضها والاو والاو هو الصواب (قوله من لدشولا) هذا بعض بيت أنشدته سيدي به وتمامه قال  
 اتلنا والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنون التي جنب لبنها وانكم مش ضرعها وأتى عليها من تتاجها سبعة أشهر  
 أو ثمانية والواحدة سائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتلأت النافعة  
 اذا تلاءها ولدها وروى الجرجي شولا بلاتنوين على ان أصله المدوقصر للضرورة (قوله قول بالرجال الى آخره) الكهول  
 جمع كهول وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين وخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب أو من  
 جاوز الثلاثين أو أربعين وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) ملأت على وزن  
 علمت بمعنى سئمت والعواد بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذا من  
 البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي أضيف اليها كل من قول وقائل مرادها اللفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام  
 فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيه هو أعم منه (قوله الجملة الخامسة) الواقعة بعد الفاء أو اذا  
 جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد فقيل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محذولا كما في قولك ان جئتني أكرمك  
 في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعده هو ما تصرح المصنف  
 به قبل هذا في الثالث من التمهيدات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال  
 وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعده هو ما صرح به  
 أيضا فيما يأتي به فربما حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعده بل صرح في أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا  
 قول الجميع وسأتي الكلام عليه وأقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة  
 الواقعة بعد الفاء أو اذا مجموع الجملة والفاء أو اذا ثم في الشرح وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان  
 الفاء وما بعده هو موقع وقوعهما ما هو مصدر مضارع الجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان  
 المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعده وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر  
 فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى  
 هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجتماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر  
 بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلما اعتبر ما تقدم للزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول  
 اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أورده ثم في الشرح وأما  
 ما قاله هنا من أن الجزم محكوم به ما بعده الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذا الفاء مانعة من

جزم ما بعدها وأقول قد بينا أن مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \*) هذا صدر بيت عجزه \* والشر بالشر عند الله مثلاً \* وقد تقدم الكلام عليه في أمابالفتح والتشديد (قوله وقول زهير أناته خليل إلى آخره) قول مجرور بالعطف على محل انقضى أقوم والخليل من هنا الفاعل المختل الحال والمسألة السؤال ويرى يوم مسغبة أي مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا عندي حرمان ويجوز أن يكون معطوفاً على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) في الشرح الضمير من قوله وهو عائد إلى جعل مثل الجملة المذكورة جواباً مقروناً بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكنت المصنف عن نقله في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محتجبان الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والجار ضرب غلامه زيدا) في الشرح وسيبويه أن يمنع أن أقوم من قولك انقضى أقوم واقام موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الأصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبر عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفقد قرأ إلى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء عن محله على خلاف الأصل فهو مشترك الإلزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالترام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضياً وهو آية كور الجواب محذوف (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه للفعل لا للجملة كما أن المحل في الجواب الذي ليس بمقرون بالفاء ولا بأداة الفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا جاز نحوان قام ويقعد أخوك على أعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تسكمل) يقع في بعض النسخ ويقعد بأفراد الضمير وفي بعضها ويقعد ابتدئته وهو الواب لان الكلام على أعمال الأول وأعمال الثاني فيجب إضمار الفاعل في الفعل الثاني وهذا هنا مثني وفي الشرح وهذا متقدم من وجهين أحدهما أن هذا الإلزام ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه والثاني أن قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجملة بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل الجزوم انقطاعاً معطوفاً على الفعل الجزوم محلاً وفاعل هذا الفعل الجزوم وهو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما قرئ منه وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا وأغبره فأوردته على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيهه قرأ غير أبي عمر ولولا آخرتي إلى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبي عمرو لأن أبا عمر وقرأ بالنصب عطفاً على المنصوب وهو أصدق وفي الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف انفتحت على كتابة هذا الحرف بدون واو فواجهه قلت لعلها حذف اختصاراً من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجاً عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها) يقع في بعض النسخ بعد هذا وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص ويجزم بأن مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور) وهو قوله الواقع بعد الفاء وإذا اجاب بالشرط جازم (قوله قابلي في البيتكم إلى آخره) أبلي فيهمزة قطع أي أعطوني من أبليتهم معروفاً إذا أعطيتهم والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها إلى أن تموت والاستدراج الادناء على سبيل التدرج والنوى الجهة التي ينوي المسافر واصل نوباً نواي قاب الشاعر الألف باء وأدغمها في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم ﴿والجملة السادسة﴾ (قوله ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتماؤها لغير التبع وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشف أي يكون يوم تزولها عيدا أقبل هو يوم الاحد فن ثم اتخذه النصراني عيدا وقيل العيد السرور والعائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وافر حراً انتهى (قوله ونحو فهم لي من لدنك وإياي رثني أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث) الذين رفعوا يرث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب المالك يقال ورثته وورث منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ملثان أخوزكريا وقيل هذا عمران أبو مريم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) في اعراب أبي البقاء قوله تعالى يرثني ويرث أقرابي الجواب أي ان تهب يرث وبالرفع



فهم ما على الصفة لولي وهو أقوى من الأولى لأنه سأل وليا هذه صفته وألزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الحزم  
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة أي لا يلزم أنه لم يوجب له ما طلبه لموت يحيى في حياة كبرياءهم بالصلاة والسلام  
(قوله قرئ برفع يصدق وجزمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ما عدا حنزة وعاصم والردء العون ومعنى تصديقه لم يسي  
اعانته له في بيان دعواه أن احتاج (قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة  
الأصل فهي تصيح) في أعراب أبي البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لا مبرين أحدهما أنه استفهام بمعنى  
الخبير أي قدر أيت فلا يكون له جواب والثاني أن ما بعد الفاء انما ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبيله ورؤيته لا نزال الماء  
لا توجب اخضرار الأرض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصيح أي القصة وتصيح الخبر ويجوز أن يكون تصيح بمعنى  
أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قدر ضمير مؤنث لأن المختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في  
الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مبيعة وقوله تعالى فأنمى الإبرار قصدا إلى المطابقة لا إلى أنه راجع إلى ذلك  
المؤنث ولم يسم نحو هي الأمير بنى غرفة وهي زبد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازه (قوله والثاني تقديره الفعل  
المعطوف على الفعل الخبر به لا محل له) في الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أي تقديره الفعل خاليا  
من المحل وفي كلامه تجوز فإن الخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما الخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة  
لا كنهه عن الكل بل لفظ الجزاء وأقول الظاهر أن لا محل له من كلام المصنف مفعول ثاني لتقديره لا حال من الفعل (قوله  
وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها أنه سلم لا في البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا  
ولا نعلم أن أحد الجازم ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف إذا خبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في  
أن من يدخل الكنيسة يوما \* ياق فيها جاذرا وظباء فاصير ورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو أن  
الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جمعا وحذف ضمير الشأن في نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من  
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد أن المخففة قياسا وإن وأخواتها ضرورة انتهى فإن قيل قد  
جوزوا في قول الشاعر قنأ هذا جونا حول بيوتهم \* بما كان أباهم عطية عودا أن اسم كان ضمير الشأن  
والتقدير بما كان هو أي الشأن اجيب بأنهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف وانما جوزوا لأنه مستتر في كان والكلام  
في الأول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجوز أن يكون مراد النجاة أن الاستئناف لا يكون إلا على تقدير مبتدأ وفيه نظر  
لاطلاعهم القول بأن مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم بكونه  
مستأنفا أنه بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم أنه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعده فيه ثم قال الشارح ومنها  
استدلالة على أن مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لأن لزوم العطف  
انما هو عند قصد المشاركة كما إذا قصد أن الشرب منه في كمال كل في المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون  
الغرض من الثاني إفادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الأول مع كون العطف نحلا بالغرض المطلوب  
وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو أن يعلمكم  
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أي وأنتم يعلمكم الله لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم  
العطف في الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للكل في أنه منه في صحح إذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو  
ممنوع وانما المراد بالطف على الحرف الناهي والمنهى عنه جميعا (قوله وجازا سناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل إن وعد الله  
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض أوجاء أسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار قاض بمؤاخذة  
على المصنف فإن الكلام في الجملة الباقية على جملتها التي هي في حكم المفرد فاذن ادخل هذا النوع فيما نحن فيه غير  
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضا الكلام عليه ﴿والجملة السابعة﴾ (قوله ويقع ذلك في بابي  
النسق والبديل خاصة) لأن النعت لا يكون تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة إلا إذا كان لفظيا  
واللفظي ذكر اللفظ الأول وفي الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا إن يدقام أبوه فإن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها  
تأكيد للجملة الخبر فهي تابعة للجملة لا محل وليس في باب النسق ولا في باب البديل أنه وأقول لا نسلم أن هذا من تأكيد الجملة ولم

لا يكون من تأكيده المفردات وان سلم فلان سلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير لفظ الاولى (قوله نحو وانقوا الذي  
أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعميون) في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من  
الاعراب والالية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله  
أمدكم بانعام وبنين وجنات وعميون بدل منها فلا محل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل في الالية الشريفة انما هو ليكون جملة  
البديل أو في بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا يكون الثانية تابعة لما له محل (قوله أقول له ارحل لا تقم عندنا) \*  
هذا صدر بيت بحره \* والافكن في السر والجهر مسلما \* وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله  
منطلق وعمر ومقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقم  
عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزء فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل ليكون الثانية أو في بتأدية المعنى المراد  
لا يكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للسئلة المقصودة بالكلام  
عليها وانما مثل لشرطها وأقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمر ومقيم لم يمثل به  
بناء على قوله وانما مثل به تبع العلماء المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان  
دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لا تقم عندنا انما  
يدل بالمطابقة على طالب الكف عن الإقامة لانه موضوع للنفى واما اظهار كراهية النهى فنلوازمه ومقتضياته فلا تتمه  
عليه تكون بالاتزام دون المطابقة فان نعم ولكن صار قولنا لا يقم عندى بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره  
والتأكيديان نون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقم عندنا نادا لا على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله  
ذكرتك وانطى الى آخره) هذا بيت من الجاسة وهو لا يبي عطاء السندى وانطى بفتح الخاء المجهمة مخم منسوب الى خط  
هجر وهو موضع باليمامة فحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقو به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها  
في المضارع ونهـ بل بكسر الخاء اذ اشرب الشرب الاول والثقة الرماح المسواة (قوله فانه أبدل وقد غلت من قوله وانطى  
يخطر بفتح الخاء المجهمة) لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لا تاقول البدل الواو وما بعده (قوله كما قال في العطف في  
نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف أو مافى  
معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيهه هذا القول الذي ذكرته من انحصار  
الجل التي لها محل في سجع جار على ما قرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضه على غير هذا الوجه مما هو  
بمعناه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ وبعده الله الخبر) يعني والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء  
في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشف الامن تولى استثناء منقطع أى است بمستول عليهم ولكن من تولى  
منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم  
تساق وكائنه أو عدهم بالجهد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر أى فذكر الامن انقطع طمعك من ايمانه وتولى  
فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول أعني الانقطاع قراءة الابفتح الهمزة على التنبيه (قوله وقال جماعة  
في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد الدين بن مالك ويمكن أن يكون من هـ ذا أى من المستثنى المنقطع  
الآتي جملة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الامر أنك انه مصيب اما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع  
من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والمرفوع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح  
حق المستثنى بالامن كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا لمعناه بما بعده نحو قوله تعالى انما لنجوهم أجمعين الا  
امر أنه قدرنا انما ان الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الانصب وقد أغفوا وروده مرفوعا  
بالابتداء ثابت الخبر ومخذوفه في الاول قول أبوقتادة أكرموا كلهم الا أبوقتادة لم يحرم فلا يعنى لكن وأبوقتادة مبتدأ  
ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام لا تشبهوا المشركين من سـ لاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون  
المبرون من الجنان من الثاني قوله عليه السلام ولا تدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أمى معافى  
الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون (قوله وليس من ذلك ما صرحت باحد الانبياء خبر منه) الجملة هنا

حال من أحداً اتفاق أو صفة له عند الاختش) اعترض عليه بأنه سيأتي في آخر هذا الباب أن الاختش منع الفصل بالابن  
 الصفة والموصوف فكيف يقول هذا بان الجملة صفة لا حد وفي الشرح ويمكن أن يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائداً  
 الى أحد المذكور بعينه وإنما هو عائداً الى نظيره كما في قولك له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر هذه الجملة التي هي  
 زيد خبر منه صفة لا حد محذوفاً وهو يدل من أحد المذكور قبله فلم يفصل بالابن الصفة والموصوف وإنما فصل بالابن  
 البديل والمبدل منه وهو جائز عند الاختش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة وموصوفها  
 ليس بعضاً من مقدم مجرورين أو في (قوله وأجازهما هشام وتعلب) أي أجازاً ما أجازة القراء وهو ما إذا كان الفعل قابلياً  
 ووجد المعلق عن العمل ومما منه وهو ما إذا لم يكن الفعل كذلك وإنما ذكر هذا مع أنه يفهم من قوله أولاً وأجازة أي كون  
 الفاعل ونائبه جملة هشام وتعلب مطلقاً المبني عليه قوله واحتجاً (قوله وما راعني إلا سير بشرطة) هذا صدر بيت بحجزة وهو عهدي  
 به قيداً يسير بكسر والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال الواحد بضائر طى كتركى  
 وشرطى كجنى سمو بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكبر كبر  
 الحداد وهو زرق أو جلد غليظ ذو حوات وأما المبني من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على أظفار) في الشرح أحسن  
 من هذا التاويل في انصراف أن يقال إن فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على  
 أنها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي مارأني هو في حال من الأحوال التي حال كونه يسيراً انتهى ويمكن أن يخرج  
 البيت أيضاً على تقدير معلق أي لا يسير بشرطة كما قالوا في أني وجدت ملاك الشيعة الأدب أن التقدير ملاك الشيعة  
 هو حكم الجبل بعد التكرات (قوله وإنما عيذ ذكر الأهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه وعبارته إنما  
 أعاد الأهل بلفظ الظاهر لا خدأ من أحدهم أن استطعمهم صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة إليها  
 ولا يمكن عوده إلا كذلك لأنه لو قيل استطعمهم لمكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعمها لمكان على التجوز أو القرية  
 لاستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المأثري القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه لا بد من المضاف ولا يمكن ذكر  
 المضاف مضمراً التعذر إضافة الضمير تعين ذكره ظاهراً والثاني أن الأهل لو أضمر كان مدلوله الأول ومعلوم أن مدلول  
 الأول جميع الأهل التي ترى أنك لو قلت أتيت أهل قرية كذا لكانت في وصات إليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض  
 والاستطعام في العادة إنما يكون إن يلي النازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب أن يقال استطعمها أهلها لئلا يفهم أنها استطعمها  
 جميع الأهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعمهم لمكان الضمير لغيرها مناشئة يعني فيلزم عدم ارتباط  
 الصفة بالموصوف ظاهراً من ضمير فلقائل إن عنده بناء على الارتباط المعنوي وذلك لأن الضمير المنصوب ليس عائداً الى الأهل  
 مطلقاً بل الى الأهل المقيد بإضافته الى القرية المتقدمة المذكور فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعمها  
 لمكان على التجوز مناشئة فلقائل إن يلتزمه ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول  
 لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها إلا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضي عند قول ابن الحاجب في كافيته  
 وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والمصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته  
 فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بضمون الصفة والمصلة فيحصل له ما به هذا الانصاف تخصيص  
 وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية التي لا ترى أنه لو قيل استطعمهم  
 كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لا الصفة لقرية والربط المعنوي الذي لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل  
 استطعمها لمكان على التجوز يعني وهو خلاف الأصل فيكون مرجوحاً وإن كان فصيحاً واقعاً في القرآن على الصحيح وفي  
 البحر وقد يظهر لتكبر لفظ الأهل فائدة غير التوكيد وهي أنهم ما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل  
 أتيا بعضهم فجاء بلفظ الأهل للدلالة على أنهم جميعهم بالاستطعام الذي قيل استطعمهم لمكان أن الضمير عائداً الى الماتى إليهم  
 (قوله وأيضاً فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت اتخذت عليه أجراً والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر  
 (قوله لا فقه له أي ليس الجواب في قصة الغلام فقه له لأن الماضي المقرون بقوله لا يكون جواباً) هكذا نقل عن خط المصنف  
 والظاهر أنه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فإن قلت يقع في بعض نسخ المغني لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً كما  
 وقع في أمالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضهم لأن الماضي المقرون بقوله لا يكون جواباً فوجهه قلت وجهه أن

الاقتران بالفاء يقتضى تقدير قد كونه تعالى ان كان قيصة قدم من قبل فصديق وهو من الكاذبين وان كان قيصة قدم من دبر  
 فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق الماضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصلح اذن لان يكون جوابا  
 للشرط المستقبل (قوله ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنى منه تكرار لا تقرروا  
 الصلاة وانتم سكارى) فى الشرح قد ينقض بمثل قولهم فى نداء العارى جل وعلا يا حليما لا يبخل وباجواد لا يبخل فان الجملة الواقعة  
 بعد الاسم المنصوب فى موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن  
 السيد فى اجوبة المسائل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لامن وصف المنادى وفى كلام الرضى اشارة الى  
 هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتاً بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس فى الموصوف  
 بالجملة والظرف ان يجوز أيضاً ما حليماً لا يبخل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف  
 الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر اسلامته مما سميأتى) هو  
 ما ضعف به كونه حالاً (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لما بعد المعرفة كمثلى الجار يجمع اسفاراً) فى الشرح قد يتوهم ان  
 تجوز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض رده على أبى البقاء تجوز به حالية مستهم البأساء والاضرا  
 عن الموصول فى قوله تعالى وما يأتىكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والاضراء الآية بان الحال لا تأتى من المضاف  
 اليه فى مثل هذا والمضاف فى كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط فى آية الجمعة سوغ الحالية اذا الحال  
 حينئذ كان غير مضاف اليه وعدم الصلاحية فى آية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام فى هذا كله فى الجملة التفسيرية انتهى ولا  
 يخفى ان قوله كان غير مضاف اليه على ما رأينا فى النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من النسخ كلمة من والاصل اذا الحال حينئذ  
 كان من غير مضاف اليه (قوله ولقد امر على التميم بسبى) هذا صدر بيت عجزه فخصيت ثقت قلت لا يعنى وقد تقدم الكلام  
 عليه فى حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال  
 ان الجملة الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعمتاً ولا حالاً) فى الشرح  
 اما كون الانشاء لا يقع حالاً فقد مر تعليقه فى آخر الكلام على الجملة المعترضة وأما كونه لا يقع نعمتاً فقال الرضى وانما وجب فى  
 الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجبى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المهين بما كان  
 المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهم بما يضمنون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة  
 جلتين متضمنتين للعلم بالمعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعث وطلعت  
 وانت حرونحوه أو الطائمية كالامر والنهي والاستفهام والتعجب والعرض فلا يعرف المخاطب حصول معنونهما الا بعد ذكرها  
 (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالاً) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال  
 فيها عامها او عامها هو العامل فى صاحبها او صاحبها نازح لان فيلزم ان يكون القول من الرجاين مقيداً بحالة انعام الله تعالى  
 عليهم (ما) قوله ومنها قوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم (جاؤكم عطف على يصلون أعنى صلة الذين وهو استثناء من ضمير  
 النصب فى قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهى بينكم وبينهم ميثاق والمعنى ان  
 الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين ولا مقاتلى قومهم وكان العطف بين جزوه  
 الرخصى وابن عطية قال الرخصى والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقتلواكم الآية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم  
 فقرر ان كفهم عن القتال أحد سببى استحقاقهم لتترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضاً حكم قبل ان  
 يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالماً كره القتل قومهم مع المسلمين واقتال المسلمين مع قومهم  
 لا سبيل عليه وهذه نصحت أيضاً بما فى براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء على اضمار قد)  
 فى الشرح نقل السببى فى شرحه للتخفيف عن شيخه أبى حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضى الواقع حالا لا يقدر  
 معه قد بل يجوز ان يخلو من القضاة تقديره قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الاخفش بل  
 هو مخالف لما ذكره المصنف فى قدم حرف القاف حيث قال الثانى وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضى  
 الواقع حالاً (قوله ويؤيده قراء الحسن حصرة) هى قراءة قتادة أيضاً ويعقوب قال المهدوى وعن عاصم فى رواية حفص وقرأ

الحسن حصرات وقرئ حاصرات وقرأ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة في موضع الحال (قوله لثلاث يحتاج الى اضمار قد)  
هذا بناء على ان الجملة الماضية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة (قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف أي  
قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقيل محفوض) هذا والذي بعده في كلام أبي البقاء الا انه قال وما بينهما  
صفة أيضا جاؤكم معترض فاراد ما بينهما جملة بينهما وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك الى قوله وما بينهما - ما اعتراض وليس على  
ما ينبغي لشموله جملة بينهما وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده انه قرئ باسقاط أو في مصحف أبي) وقرأته ميثاق  
جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أي على اسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أي ثانية عن جاؤكم وان كانت  
ثالثة عن بينهما وبينهم ميثاق وفي الكشف ووجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا لصالون أو بدلا أو استثناء أو صفة بعد  
صفة لقوم قال أبو حيان وهذه وجود محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال ولان البدل  
لا يتأتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حاشية التفتازاني وذلك أي كون جاؤكم بيانا أو بدلا لصالون لان الانتهاء  
الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا للاتصال بهم  
بالله اهدين أو بدلا منه كالأول أو بعضا أو اشتمالا على ما قيل وأما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن أين  
علم ذلك (قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين) يعني لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينبغي  
الملازمة بينهما وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لان مجيء الجائين ملابس لخصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وأقول ليس  
كل ملابس يتبوعه بغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه  
المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على الظروف  
بل من حيث كونه دالا عليه اجالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة  
له فيجئ وهو مبینا ومخلصنا أجل أولا ومعلوم ان خصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غاية انه صفة فاعلم بهم  
كان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بوصف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه)  
سيد كرام المصنف رحمه الله تعالى في التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها في  
الباب الخامس ان اراد هو الفارسي وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسابوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا  
ان يقتلوا أحد البته وفي البحر رد الفارسي على المبرد في انه دعاء عليهم باننا أمرنا ان نول اللهم أو وقع بين الكفار العداوة فيكون  
في قوله أو يقتلوا قومهم - م نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقتلوا  
المسلمين تجهيز لهم - والدعاء عليهم بان لا يقتلوا قومهم تحقير لهم أي هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم كالتقول اذا أردت هذا المعنى  
لا جعل الله فلانا على ولا معي يعني استغنى عنه واستقل دون وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال الموتهم على ان قوله قومهم قد يعبر  
به عن ليسوا منهم بل عن معادهم وفي الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم - م بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم - لان قومهم كفار  
قتلهم مطلوب والدعاء عليهم - م بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله ان يقتلواكم أو يقتلوا  
قومهم - م متعلق بحصرت أي حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم - م قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القاتل بان  
حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقتلواكم  
أو يقتلوا قومهم أي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسمكون لاكم  
ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر لضيق متعلق بل دعاء عليهم بحرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبرا  
لانهم لم يفعلوا كل شيء) في الشرح قد ورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الز بر صفة لكل شيء أما اذا جعل صفة  
له استقام لان المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الز بر أي صفاته أعمالهم فعلوه ويرد اما لفظا فإنه يلزم الفصل بين الصفة  
والموصوف بالاجنبي وهو الخبر وأما معنى فلان المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير ففعلوه  
صفة لكل شيء وفي الز بر الخبر أي كلما فعلوه مثبت في صفاته أعمالهم (قوله ولا يكون خبرا لما اشترنا اليه ولا ينقض الاول  
بقولهم لولا رأست مدهون ولا الثاني بقول الزبير \* ولولا بناهوا حولها الخطبة\*) يريدنا ان يشار اليه ما نبه عليه بقوله كالا يذ كر  
الخبر من ان الخبر لا يذ كر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه أول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا والثاني عدم

ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقص الثاني بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد  
 بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط  
 المصنف وتمام قول الزبير \* تكتبه عصفور ولم تلعم \* وفي نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناطم خطبته بتقديم  
 الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لندورها) تعميل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الاكثرين  
 في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في اوائل خامسة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب  
 ان هذا المذهب مردود (قوله أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زارني زيد  
 سأ كافته أو ان أنسى له ذلك) في الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناف  
 فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم  
 وسينبه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول  
 سأ ذهاب مهيديافته) وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما  
 الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مفقود فيما فاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضى  
 زمن والناس يستشفعون بي) هذا صدر بيت عجزه فهل لي الى ليلى العدة شفيع (قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا  
 من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما) ضمير عنهما وفيهما عائد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث  
 فيهما هو أثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد  
 المؤنث وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير فائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل  
 لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيؤدى محكما بحذف أى يقول سيؤدى فلا يمنع كون  
 تخشى على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

### ❦ الباب الثالث من الكتاب ❦

(قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون انما صاب أمره معنوى وهو كونه ما تخالفين للابتداء) قال  
 الرضى يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في زيد قائم أو كأنه هو في نحو وأزواجه أمهاتهم لم يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له  
 بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيد هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم  
 معنويا وهو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل  
 وبشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغصوب عليهم) قال التفقازاني في حاشية الكشف وما ذكر ابن جني من انه أسند النعمة  
 اليه بطريق الخطاب تقربا وتخرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغصب تأديبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله  
 واشتعل المبيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى رأسي حاكمي  
 لونه \* طرفة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الخطب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء اله) هذه  
 قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء  
 الله وفي الارض الله (قوله والله خبر لمحمد وفا) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه في  
 قولهم ما انا بالذي قاتل لك شيئا طوله بالعمول (قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان  
 تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهم بالوهمية وروبوته اذ يستحيل جملة على الاستقرار (قوله وتقدر وفي الارض اله  
 معطوفا كذلك) أى الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذا علة  
 لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في الباب الاول في الكلام على اذ في مسئلة تلزم اذ الاضافة انه لا يعرف تكرار البدل الا في  
 بدل الاضرب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضرب معروف نحو لا تمر بهم -م الا الفتى الا العلافان  
 الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل وأجبتنا بان مراده انه لا يعرف تكرار البدل والابدال منه واحدا والمثال  
 المترص به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفتى كما ذكر المصنف في توضيحه (قوله وفيه بعد حتى  
 قيل بامتناعه) الضمير المجرور وبني بامتناع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الجملة على الوجه البعيد ينبغي ان  
 يكون

يكون سببه التخاص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويل (فلا) يقع في بعض النسخ لان الجمل بدون واو والصواب ما في أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الجمل بالواو عطف على انضمته الابدال واحد التأويل نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقدير اموجود حسا فلا تضرنية طرحه مع وجوده لفظا فاعل هذا هو التأويل الذي أراد ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الى منه بل ذلك في التأويلين وأقول التأويل هو جعل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض الى مبتدأ وخبر التثنية بزم فساد المعنى ان استوفى وخلو الصلة من عائد ان عطف) في الشرح مراده بالوجه الذي أشار اليه بتقدير الطرف صلة والبدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الله خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به أي وهو الذي هو الله في السماء وجعل وفي الارض الى استئنافا لفساد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو الصلة من العائد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه دون غيره (قوله وان لسان شهدا الى آخره) في الصحاح والشهد العسل في شمه ها والشهادة أحص منها والجمع شهاد والعلم شجر مر ويقال للمخطل ولكل شيء اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وباء هي لغة همدان يسكون الميم وبالدال المهملة (قوله بما فيه رائحته) أي رائحة الفعل (قوله انا أبو المنال بعض الاحيان) هذا من مشطور السريع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذ اجده النقر) هذا من مشطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرأ وهو صوت ترجمه به وذلك ان تلتصق لسانك بمخنة كك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا يعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا برك ومررت بيبكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى (قوله فتعلق بعض واذا بالاسمين العامين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيه من معنى قولك الشجاع أو الجواد) في الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلا وأقول عمليتهما هي المرادة منهما وهي تمنع من تأولهما باسم يشبه الفعل لان تأولهما به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شأها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت بحجزة \* بانث ضربا وبات الليل لم ينم \* وهو في وصف برق وشأها بشين معجمة فهمزة فالف معنى سبقها والضهير للسحاب والكيل الذي حصل له كلال أي اعياء وتعب والموهن يفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان في الاول جعل الكلام على ايجاز) في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلاما من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي المزيد المهمزة وهو مجاز في اللفظ (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا عجز بيت صدره ونعم من كان من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من (قوله وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندى أفضل الأقوال وأكثرها احراز الفصاحة اللفظ لانه أراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلانه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله في قوله وهو الله أي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى يمكن صناعة النحول لتساعده لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لو احدى منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل في المجرور وما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وان كان علما وقد قال الزمخشري نحو ما من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وهو المعروف بالالوهية أو المتوحد بالالوهية فيها وهو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله في السماء الله وفي الارض الله لان الهاء اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذاً من أصل اشتقاق الاسم أعني العبودية أو ما شتهر به الاسم من الالهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالهية أو ما تقر عنده الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بما بحاله كونه فم الان العالم اذا كان فى مكان كان عالمه به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شئ ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلى ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كونه العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن مارية وأبى المنهال على معنى الشجاع أو الجواد لم يقتضى تأوله ما به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه بعلم) المجيز لذلك هو أبو على الفارسي فانه قال هو ضمير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشأن قال أبو حيان وإنما فرأى هذا ولم ينقل مثل الجمهور أن ضمير هو عائد على ما عادت اليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشأن كان عائد على الله تعالى فيصير التقدير والله الله في مقدم مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لفظاً ومعنى لانه نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الزمخشري ويجوز أن يكون الله فى السموات خبراً بعد خبر على معنى انه الله وانه فى السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شئ كان ذاته فيها (قوله ورد الثانى) هو تعلقه بسر كم وجهه كم وسماه ثانياً لانه ثانى قوله وأجيز تعلقه بعلم (قوله وليس بشئ) لان المصدر هنا ليس مقدر اجحرف مصدرى وصلته (فى الشرح لان لم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدر اعياسرون وما يجهررون وأقول ليس السر بمصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا لم يكن السر مصدر لا يقدر بحرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر لانه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لامعناه المصدرى فلا يكون هنا مقدر اجحرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلته الحرف المصدرى فدل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول السارح مقدر اعياسرون ليس على ما ينبغي لان يسرف فعل الاسرار لا السر وقوله هل يتعلقان بالانفصال قال الرضى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالرفوع كما لا مابل بالرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان فى نحو كان زيد فاعلم يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أى حصوله فجىء أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فلما كانت قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهى دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معاً كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الوجود فى الصبح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالته على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحح انها كلها دالة عليه الا ليس) فى شرح التسهيل ويبطل القول بان الدال على الحدث أو وجهه أحد هاتين قد صرح بمصدرهما معاً لانهما فى قوله بمثل وحلم سادى قومه الفتى \* وكونك اياه عليك بسير واعتراض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثانى ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث ان الاصل فى كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل الرابع انه لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كانه مقدمته ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تمتاز بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنياً وبين صار زيد غنياً والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملة التفك ولا بد معهما من تاف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنياً



ما يريد غنيافي وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السامع وقوع دام صلة المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع محي اسم الفاعل منه واسم الفاعل لادلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قائم به أو صادر عنه العائثر انهم لو كانت مجردة من الحدث لم يبين منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط (قوله ولا باوحينا الفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ ان اوحينا للناس ان انذر الناس ولقائل أن يقول لانسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الامر جلي بدلا من الناس وقد كانوا يحبون أيضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وفيه عجب هنا بمعنى محب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بحب ما روى عن ابن جريح أنه قل عجب قريش ان يث رجل منهم فترت هذه الآية (قوله وقده ضي عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقدم عليه) هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بحب لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منه بوب بالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون أل وبإضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبله هذا في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز ايضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجب على حده قوله لانه موحش اطال) يعني يجوز أن يكون للناس في الاصل صفة العجب فالمقدم عليه انتصب على الحال كما كان موحشا في الاصل صفة اطال فلما قدم عليه انتصب على الحال هو قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل بكاله سابق في بعض النسخ (قوله وكيف أربأ أمر الى آخره) رهب أخاف وأراع أخوف وهل يتعلقان بأحرف المعاني (قوله وما سعا الى آخره) في القاموس الغذاء الذكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس واليه هنا الفراق وظي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فتر العين وفي الصحاح والظرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يربد لهم طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسمى آتاديه وما أهنت المحسن بكافاته اذ لعلق هنا بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك أن المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالكفاة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي القيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان المتعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفي ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفي عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي وفي البحر ويظهر ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميمة عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزنجشري يتعلق بمجنون منقيا كما يتعلق بمائل مثبتا في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواء هاهنا في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تفعل الفعل مثبتا ومنفيا لا واحدا ومجمله انصب على الحال كانه قيل ما أنت بمجنون منعم عليك بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة التأكيد والنفي والمعنى استبعد اذا ما كان نسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للنسوة بمنزل انتهى والحصافة بمهملتين وفاء بعد الاف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به لم معمول ففي ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معه موله لا تنفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقم مسرعا فالتقدير الى الذهن ان اسرعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفي قيامه فانتفي اسرعه أي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزنجشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطبق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقي والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقم ضاحكا نفي القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا أن يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقولنا والثاني نفي المحكوم به فينتفي معه موله بانتفائه غير مستلزم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثله بما زيد بقم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفي غير هائل الفهم يقتضي ثبوته في غيره

فلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاطبي أغن  
على التشبيه المعكوس للمبالغة ان لا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم  
ذلك بل جواز أن يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الاحال ظبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف  
متعلق بالاحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذ كرفي السحاب مريم اذ انبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا  
بمحذوف أى واذ كرفا حال مريم أو قصتها اذ انبذت وذكر بعضهم ان نحو القصص والنبأ والحديث يجوز انما لها في الظرف  
خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسور والمحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم  
المكرمين اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل  
الذي عقده نظروا اذ اعن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال  
سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في  
حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرد اذ الظرف  
يجوز أن يتقدم على عامله المعنوي نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انه مانعة من عمل  
ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد  
بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرو) هو بفتح العين المهملة  
وسكون الميم وضم الراء والمثبور فيه الصرف والفارسي عنده للعلمية وشبهه به الهجة (قوله كان قلوب الطير الى آخره) تقدم  
الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الاحال شبيهة بالمفعول به) يعني من جهة انه افضله ومن جهة ان الفعل يتساقط على  
نصبها من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايانا كان فالجئة فاعية به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز  
عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله  
تعبيرنا الى آخره) العلة الفقرا جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك وهو فقير (قوله لا يتقدم الحال على  
عاملها المعنوي) الذي في بيت كعب بن زهير ظرف لاحال وان كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على  
الظرف (قوله قلت سوغه الذي سوغ تقديمه في هذا بر الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم  
عليه في نحو هوأ كفاهم ناصر او هو خشية اختلاط المعنى) قال الرضي ولا نرى بأسا ان يقال زيد احسن قائما منه فاعدا كما  
يقال ضرب زيد قائما عمر فاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بر الطيب منه رطبا  
فراقبين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر التباسا فان قيل اجعل أحدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ويجرورها  
وهما كالوصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا  
التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون  
صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلام من الجليلين الذين جمل الكلام عليهم ما يباه الحري يرى نحن  
وانتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان أنتم توكيد لضمير نعو لكم المحذوف وهو ضمير  
المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو  
وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل أنتم توكيد الضمير صعاليك من  
أجل تخالفهم اياها لظهور الغيبة غير مسلمة لان ذال الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعو لكم فيكون الضمير  
الذي يتحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك فت أنت ضاحكا والضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا  
التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول اذا كان صعاليك مفعولا لعالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أى اناسا صعاليك فيكون  
الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعو لكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا ان في الكلام  
ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعو لكم فيكون أنتم توكيد له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون  
فيحتمل كونه راعي المعنى وأكدا الضمير الذي فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول أنتم خبر مبتدأ محذوف أى  
صعاليك هم أنتم أجيبت بان عطف الحري يرى أنتم على نحن الذي هو توكيد بآياه ويقتضى انه توكيد يؤخذ كرمالاته من حروف  
الجري (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) تقدم

الكلام عليه في لعل (قوله جرواها منبهة) هو عجم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو عجم مضمومة فنون مفتوحة فو حدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله انما ثبت في الكلام) الضمير في ثبت عائد على النيبات لاكتسابها للتذكير من المضاف اليه اولاً لانها بمعنى الايقاع وهو مذكر (قوله لا يجاوزنا الا لك ديار) هذا عجز بيت صدره \* وما نبالي اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودي الى آخره) الغرس مصدر غرس الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعل الفسيل واحده وودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا ظلم والسدف الليل قال الشاعر نزور العدو على نأيه \* بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودي اعلمنا \* منابر كض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف اتصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراك في هذه الكلمات اذا جرت تقتضي اتصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلازيدا أو على جهة النفي كما في قام القوم خلازيدا \* وحكمها بعد المعارف والنكرات \* (قوله فهو ما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانها ما بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونها ما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة اسورة وان يتعلق بقاؤها وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح تصرف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى بادلاء الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله ويياكم وألهمنا الحق بتحقيقه وياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتصق متمم بالقصور لا تمتحن ذو غرور ينشد باطلاق لسان وادق جنان الاقل لسكان وادي الحبيب \* هنيا لكم في الجنان الخلود اقبضوا علينا من الماء فيضا \* فانا عطاش وأنتم ورود قد استنبهم علينا قول صاحب الكشف اقبضت عليه بحال الاطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نصريحا وخطره في الوجه الثاني تلويحاً في شري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبت اجزل الاجر والثواب وقد اجاب التفاتنا في حاشيته عن هذا وتعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا امر تجهيز باعتبار الماتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يثوق منه شيء ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفضاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمجهوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به أمر التجهيز وحاصله ان قولنا اثبت من مثل الحامسة يثبت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا اثبت بيت من مثل الحامسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بقاؤها في الابداء قطعاً لا ذلها مبهمة بين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر الماتى به صريحاً وهو السورة واذا كانت من الابداء نعين كون الضمير للعبد لانه المبدء للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدء الذي يقتضيه من الابدائية ليس هو الفاعل حتى يخصر مبدء الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالتكلم ليس مبدء للاتيان بالكلام منه بل لا كلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذي اعتبره اعتداده حقيقة أو توها كالصورة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبمذاق دفع ما يقال ان المتعبر

من المبدء هو الفاعل أو المادى أو الغائى أو جهة تلبس بها ولا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدءا ماديا  
للا تيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل المبدء مبدءا فاعليه الثانى انه اذا كان الضمير لما نزلنا من صفة فأتوا كالمعنى فأتوا  
من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لامثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر ان  
المقصود دخلا فله كما نطق به الا ترى فيه نظرا لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضى ان يعتبر موصوفه منزلا لا ترى انه  
اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتموهم ذلك والمقصود تنجيزهم عن ان يأتوا  
من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فإدعاءه من لزوم خلاف المقصود وغير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صفة  
فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال اتوا من زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح اتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل  
العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى (قوله فى نحو يجهنى الزهر فى الكامة والتمر على اغصانه) فى الصحاح الكى والكامة وعاء  
الطلع وغطاء النور والجمع كامة وكامة والتمر بالمثلثة وفتح الميم (قوله فى نحو هذا تمر باع على اغصانه) التمر هنا أيضا بالمثلثة  
وفتح الميم واليانع النضج يقال ينع الثمر ينع وينع وينعوا وينعوا أى أدرك ونضج واینع مثله وقرئ وينعه وينعه وهو  
مثل النضج والنضج (قوله فى نحو يرفعون بعد ما يرفعون) (قوله أحدها ان الاربع كونه مبدءا مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز  
كونه فاعلا) فى الشرح هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى الباس المبدء بالفاعل وجب تأخير من يجوز يدقام وأقول  
ان قولهم ذلك انما هو فى فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم فى نحو اقام زيدان يكون زيدا مبدءا وان يكون فاعلا  
اغنى عن خبره (قوله وحى اعرب فاعلا) يعنى على سبيل المرجوحية أو على سبيل الاربعية أو على سبيل الوجوب (قوله  
أحدها امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع) فى الشرح قد يجاب عن هذا بان لا يلزم  
من جواز تقديم الحال على العامل الملقوظ به جواز تقديمه عليه اذا ضمير لضعفه بالاضمار وجوب الحذف وأقول المقدر  
عندهم كالمفوظ فتقديم المفعول عليه كتقديمه على المفوظ وجوب حذف العامل لا يقتضى ضعفه لانه لا يكون الا قرينة  
تدل عليه ولفظ بسد مسدده ثم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال  
على الظرف أو المجرور ولا تقديم على عامله المفوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور من غير تقديمها  
على الفعل المضمر بان يضرر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف أو المجرور (قوله ولقوله) عطف على قوله أحدها امتناع  
تقديم الحال لانه فى معنى لامتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستتار لان التوكيد  
والحذف متنافيان) فى الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيويو به وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما  
على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف فى الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف فى الخاتمة التى عقدها لذلك (قوله  
ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال) هذا مبنى على ما سبق قوله فى الباب الرابع فى أقسام العطف  
ان جهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين والجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام فى العطف  
وهذا الكلام فى التأكيد لانه يقول قال الجرمى والزجاج ان حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا أو غير  
ظاهرا واليه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفؤادى من هذا القليل قال الرضى ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعوا ولا اجازة  
والاصل الجواز اذا فارق (قوله تنبيهات) هو بالمثلثة الفوقية فى آخره جمع تنبيهه (قوله ظلت الى آخره) اصل ظلت ظلات  
حذفت اللام الاولى لانه قد ادغام مع اجتماع المثالب والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانه اندغم وقيل الثانية  
لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح أوله كما هو أصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب فى ظلت انفسه والباء  
فى به اظرفية والنضجة فعيلة من نضج اللعم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخباب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام  
وفى آخره بام موحدة فسر المصنف بزيادة الكبد أو بحجاب القلب أو بمباين الكبد والقلب وفى القاموس هو الحمية رقيقة  
تصل بين الاضلاع أو الكبد أو زيادتها أو حجابها أو هى شئ أبيض رقيق لا رقبها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلق بمحذوف  
معطوف على فاعله والتقدير أو مرفوعه بالابتداء (قوله وأضاف اليد الى الكبد للملاسة بينهما فانهم مائى الشخص) فى الشرح  
الاحسن ان تقررا الملاسة هنا بين اليد والكبد بان قد فرض وضعها على خلب الكبد وأقول بل الاحسن ما قاله المصنف  
لان خلب الكبد الذى فوقه اليد لا يتأتى الملاسة بينهما وبين الكبد على النفس بين الاخيرين الذين ذكرهم المصنف

للخاب الابنهما في الشخص فالتسكن اضافة اليد الى السكبد لذلك (قوله ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل يجوز ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا يسلّم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيد الشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كافتضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لافاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الترتيب دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مؤخر بحسب اللفظ والترتيب وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أ كفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدري بمعنى الطي واللف (قوله بسماته هلك الفتى أو بناته) في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيته في نسخة الصحاح التي أراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهالك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء هلكا هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهالك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والارجح تعين الابتدائية) في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل في وكان مرفوع اسم التفضيل أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين فهو ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل (قوله ومن المشكل قوله في خبر الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبر بنو لهب فلانك ما غيا \* مقالة لهي اذا طير مرت) لانا نقول قد أجيب عنه بان خبر خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيريما يجب فيه تعلقهما بمحذوف (قوله أحدها أن يقصافه نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم ان الطرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر وأغوف فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذ كر لالا حذرا اذا المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر ليان الواقع وزيادة الايضاح واللفظ ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا أو ما غي قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستتر فيه الى الطرف سمي ذلك الطرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ما غي كأنه ألقى وقال اليمنى مستقر لانه يتعاقب بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذ من الرضى فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضى قال سيديو به تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستقرا ويسمى ذلك الطرف مستقرا وكذا كل ظرف عام له مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر اقبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد فالطرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمعقول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا ينبغي ان المناسبة التي ذكرتم أو لا وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى ما ذكره الرضى واليمنى أما أولا فلان الطرف المستقر لا يلزم تقدير ما له باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلان الطرف

اللغوا أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظا مستقر  
 انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا متعلقه بالفظ الاستقرار أو ما بعناه وعن الثاني انه مستقر  
 بمعنى انه يتعلق بالفظ الاستقرار أو ما هو بعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لتزد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي  
 ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تنافي على  
 ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تنافي علم ما فتكون  
 أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لا غوا قلت ان قدرا راكب  
 ابتدأ بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف  
 واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لمتعلقه بمعنى مطابق الاستقرار فاذا أريد بمستقرا معنى راكب  
 لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا للدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده  
 رأى بصريته ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف المستقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا قد ظهر  
 هنا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العزالي آخره) هان بهون ضده عزو والهون بالضم الهوان  
 والذل وبجوحه الشيء بجاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولغائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل  
 محذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنه في البيت كون خاص وهو الثبوت  
 وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون  
 العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جني بجواز اظهاره) هكذا وقع في  
 نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقوله للعرس بالفاء والبنين) العرس  
 من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والفاء بكسر الراء والمد الالتئام والاتفاق وهزته أصلية  
 قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون أصله غير الهمةزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته  
 (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة  
 والظالمين أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجرف فقرأه الرفع قراءة ابن الزبير  
 وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجرف قراءة عبد الله (قوله فيه نظير) أي تردد لا شتمال كل من التقديرين على مناسبة هل  
 المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك واطراد هذا) الإشارة بذلك الى حذف قراءة بعضهم عما على الذي  
 أحسن وبهذا الى نحو جاء الذي في الدار وانما أشار بالقرب للسابق على ما أشار اليه بالبعد ليس مما كلامه فيه وما أشار  
 اليه بالقرب منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيه درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينه - ما ان  
 المنكورة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر  
 لمشايمته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المنوط المتعلق من نطت الشيء أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين  
 المهملة اسم فاعل كداني (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر  
 بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق بالظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدراولى)  
 وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانع مع كل  
 متعدي بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امرت به مع كل متعدي بالحرف وليس المانع المعنوي  
 في نحو زيد اضرب أخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك فصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس  
 المانع مع كل متعدي بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي ووجود لا كما صنع المصنف  
 مقتضى لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما  
 في المتعدي بالحرف نحو زيد امرت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور  
 باخيه زيد ليس مرفورا يزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يؤهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل

هو ممكن فيه أيضا كافي هذه الصورة بعينها (قوله وأما في المثل) هو يفتح الميم والمثلثة إشارة إلى قوله السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه (قوله وأما في البواق) هي الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفة أو حالا أو صفة أو خبرا أو رفعها الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أو مستقر) قال التفنيزاني عند قوله تعالى فن كان منكم من بضاً وعلى سفر وما يستنبه له أنه إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله وإذا جهلت المعنى فقد الوصف فانه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال) في الشرح كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا الاتهام وأقول لا تم افت لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيرها (قوله وقد ينفاسد تلك الشبهة) هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها (قوله ويطلبه انما متفقون على جواز حذف الخبر) إلى آخره (قوله) وما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عنده موضع تقديره نحو واسئل القرية) الإشارة هنا بذلك إلى تقديره ضايفين مع كائن في قوله اللهم إلا ان يتقدم مع ذلك إلى كائن وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين أسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كالمه عند موضع تحقق تقديره والبنية بين شيئين لا تحقق إلا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم إلا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة السبعة على لغة من جوحه وهي ابدال المسننى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على المذهب الجازي قلت دعت إليه نكتة سرية أي سيدة النكت حيث أخرج المستننى مخرج قوله إلا البعافير بعد قوله ليس ما أنيس ليؤل المعنى إلى قولك ان كان الله من في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت البعافير أنيسا ففهم أنيس قال صاحب التقریب وفي الكلام تعقيد بفعل بيان أمر من أحدهما توقف النكتة على اللغة التامة والثاني موازنة الآية بأبيات أما الأول فتمليحه ان كان الله في ما هو يعلم الغيب فهم ما من يعلم الغيب أي استحالته كاستحالته وأما الثاني فلتوقفه على تقدير شرطية مثل ان كان البعافير أنيسا ففهم أنيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع أي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود والله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وان قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف بقدر مؤخر اعن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما للمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم إلا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله) ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ في هذا نظرو كذا في قوله في الخاتمة اللهم إلا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ وأوجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلغظ الامع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم المفوظ كما امتنع في الوقوع وان كان علة التبع لا توجد في المقدر

### باب الرابع من الكتاب

(قوله احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو واللذان) هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف في رتبة المضاف اليه الاضاف الى الصغیر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي طول التفنيزاني وأصله الإله حذف منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصري فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزوي فقد سبى لان المراد

بالإله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيه لم اسم إنشاء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات  
الباطلة فيجب أن يكون الـه بمعنى المعبود بحق والله علم الفرد الموجد ومنه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود أو موجود  
الافرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشف أن الله تعالى مختص بالمعبودية بالحق لم يطلق على غيره أى بالفرد  
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوى وقيل علم لذاته المخصوص لأنه يوصف ولا يوصف به  
ولأنه لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصح له مما يطلق عليه سواء ولأنه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله  
توحيد امثل لا اله الا الرحمن فإنه لا يمنع الشراكة والظاهر أنه وصف في أصله لكنه ما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره  
وصار كالمثل الثابت بالصق أجرى مجراه في اجزاء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لأنه  
ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ ولأنه لو دل على مجرد  
ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولأن معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللقطين  
مشارك الآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم  
زيد) فأن هذا القول هو الامام فخر الدين الرازى ووجهه انه ليس المبتدأ مبتدأ الكونه منطوقا به أو لا بل الكونه مسند اليه  
ومثبته المعنى وليس الخبر خبر الكونه منطوقا به ثانيا بل الكونه مسند او مثبته المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة  
هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطوق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطوق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى  
الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي  
ومسند اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطوق فالالف واللام فيه موصول  
بمعنى الذى فهو في الوجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعنى وان تأخر كزيد في المثال  
المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعنى وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم  
عند هذا المخاطب فان علمه اوجهل النسبة فالمقدم المبتدأ ينبغي أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عمومًا وخصوصًا  
من وجه وطريق تتناولهما الاقسام بحيث لا يكون قد اُدخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المبلو من أو من المجهولين والا  
عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي  
المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع انصافه بأحداهما دون الاخرى  
حتى يجوز أن يكونا وصفين لشئين متعددين في الخارج فاهـ ما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالطالب  
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ أو أيهما كان بحيث يجهل انصاف الذات  
به وهو كالطالب ان يحكم بنسبته للذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا  
بمعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه أخوه وارتد ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين  
واردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يوضح في قولنا (رأيت أسودا غاب الرماح \* ولا يصح رماحه الغاب)  
يعنى لأنه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط بحوض بحر انقعه ماؤه ان الضواب ماؤه نفعه لان  
ان سامع يعرف له ماء وانما اطلب تعينه وكذا اذا عرف زيد او علم انه كان من انسان ولم يعرف انصاف زيد بانه المنطلق المعهود  
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطوق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول  
من المنطوق قلت المنطوق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله واما سيبويه فيجعله المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند  
سبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب  
استعماله لان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فتستعمل الصفات المنكرة فيكون نعتا للمنكرة كررت برجل حسبك  
من رجل أى كاف لك من غيره وحالا لمعرفه كهدا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان  
حسبك الله والثاني أن يكون بمنزلة لاغـ ير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة وليكن عند قطعها عن  
الاضافة يجدد لها اشراهم هذا المعنى وملازمه الوصفية أو الحالانية أو الابتدائية ونحوها على الضم كرأيت رجلا حسب  
ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين) في الشرح واتجاه الامر ين عند اعمالا



للدلائل المذكورة من مناف ما قدمه من التحقيق الذي قرره أولا وذلك لان احدهما من الدلائل هو شبه المرفوعين في  
المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى حقيقة  
المتقدم وانما ذكر هذا لتوجيه الحكم بابتدائية غير الاخص فهاهنا الذي قاله وأقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى  
اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور وانظروا لا ما ذكره من  
توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين  
لادلائل (قوله ونظيرتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا  
التقدير لم يدخل اذا لعمل في الاستفهام ماقبله) يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبر لم يدخل الناسخ في هذا الكلام  
لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الاعليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ماقبله وذلك مخرج  
للاستفهام عن ما يستحقه من التصدير لايقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ الى ما تقدم ما علم او هو بمنوع لاننا نقول ههنا  
اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما هو معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل  
على ما تقدم ما علم (قوله وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير  
فاستغنى عنه) قال الرضي ومن الملاحظات بكان جاءني ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك وما استغنى عنه وأنت الضمير الراجع  
اليه لكون الظاهر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت أمك ويروي رفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال  
ذلك الطوارج قالوا ابن عباس حين جاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه انتهى (قوله بناء على انه من التشبيه المعكوس  
للبيان) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشمها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب  
وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يتدح فانه قصد انهم ان وجه الخليفة أنهم من الصباح في الوضوح والضياء  
\* ما يعرف به الاسم من الظاهر (قوله وان كان يعلم ما وجهه لا يحل انتساب أحدهما الى الآخر) في هذا وفي قوله من قبل  
في المسألة الأولى فان علم ما وجهه النسبة اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد السامع  
فائدة مجهولة لان ما يستفيد السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ  
والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج  
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود والخارجي بحسب الذات (قوله ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب  
وفي باب المبتدأ أقوله بعد فان الانصاح في باب المبتدأ وارد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والامع الضمير استثناء مفرغ  
من ظرف عام مقدروا التقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الامع الضمير والاشارة في ولا يتأتى ذلك الى  
دخول التنبيه على الضمير (قوله واعلم انهم حكموا بالان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك)  
في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيه منزلة الضمير فكيف من الاسماء ما لا يوصف ولم يجمع له بمثابة الضمير  
وأقول جاز أن يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزا من المقتضى ولا شرطاً في وجوده وفي  
الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرفة بالمعرف بالإضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير  
يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة مثلاً بمثابة الضمير ولم يقل أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة  
اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعده بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان مصدر مسبوك  
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان أراد المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان وان  
وما بعده ما جوا به انه لا يلزم من عدم العلم بعدم من نقل بحجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدريتين هذا  
الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان  
قال والحرف المصدرية وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة لا مكرة ولم يخصه بان وان وأقول تقييده ههنا بان وان اتفاق  
لا لا حتراف فلا يتأتى ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهم ما لو كانا مقدرين  
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر  
أي صنع رجل حسن وفي خوارزمته نظراً لما انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما اجواز وصفهما الان

امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا لولا ان تجعلها الاسم فتقول كان رجلا صالحا عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بديل قوله في آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزاجاج بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبيرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة منجضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقف منك الوداع) هذا مجزئ للقطامي صدره في قبل التفريق باضباعا وبعده في داري اسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباعا من ضم ضباغة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمدارة الملاينة والمداواة وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك وقيل اسيرايك لان أباهازفران الحارث كان قد أسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات الفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر أي في انت ولا تق في الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب تق في أي في الوداع ولا تجليسه ولا يك موقف منك وداعا خذف هذا للدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناسبه اما في أو يك موقف وفي المطول والقلب ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله في قبل التفريق باضباعا ولا يك موقف منك الوداع أي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الخوض (قوله يكون من اجها غسل وماء) هذا مجزئ لحسان صدره كان سبيته من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة العائنة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ﴿وما يعرف به الفاعل من المفعول﴾ (قوله اسمانا قصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماء معناه في العقل وعدمه) أي في كون مسماة من يعقل أو مالا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في يحب زيد ما كره عمر ولان اعراب زيد في هذا المثال ما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على مالا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيدا كره عمرو (قوله وان كان الاسم الناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان أوقعت ما على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لم يعقل وهو يصح ان يكون مجعبا ومجعبا بضم الهمزة لا يعقل فانه يكون مجعبا لا مجعبا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهه من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك ﴿وقوله ما افترق فيه عطف البيان والبدل﴾ قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل السكل من السكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت أوطن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك انتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المميز فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل السكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط ان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منصوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكرها صونا لكلام الفصحاء عن النحو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها معاً  
أحد ثلاثة أشياء بالاستعارة اما كون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو زيد رجل صالح أو كون أولهما متصفاً بصفة  
والثاني أشهر نحو بالعلم زيدو رجل صالح زيدو قد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الإبهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست  
في الثاني وذلك لان الإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً واقعا وتأثيراً وليس للثانيان بالتفسير أولاً نحو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة  
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ الفائدة في الإبهام بعد  
التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للاول والاغلب أن يكون البديل جامداً بحيث  
لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً قدر الموصوف بخلاف الصفة فانك  
لو حذفت الاول في جاء في زيد العالم لا احتاج الثاني الى مقدور قبله لان الوصف لا بد له من موصوف بخلاف التأكيده فانه  
وان كان جامداً لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلاً ولما لم يكن للبديل معنى في  
المتبوع كما فهم ذلك في تأكيده جازاً اعتباره مستقلاً لفظاً أي صالحاً لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرا به بتبعية الاول جاز  
ان يعتبر غير مستقلاً آخر فالاول نحو يارب داخ ويا أغانا زيد مبین والثاني يا غلام بشرو بشراً عرباً بالوجهين ويا أغانا زيد  
بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلاً نحو يارب داخ وعمر و غير مستقلاً نحو  
يارب داخ والحارث للعلة المذكورة قبعين وانما لم يجوز يارب داخ وعمر ولا يارب داخ وعمر وبالتنوين كما جاز يا غلام بشرو بشراً في البديل  
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لما شرته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد  
الإبهام لما فيه من التأثير في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمساحة بالاول تقول أكانت الرغبة ثلثة  
فتقصده بالرغبة ثلث الرغبة ثم تبين ذلك بقولك ثلثة وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان  
يطلق ويراد الثاني نحو أعجبت زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول أعجبت زيداً أعجبتك علمه وسلب زيداً اسلب ثوبه على  
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل  
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه فظاهر اقبأى شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سمي وعطف  
بيان مع التسليم في البديل وقرئوا أيضاً بينهم ما بعدهم وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً بخلاف عطف البيان  
الجواب تجوز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله أن يكون بيننا للالهة  
ومن قوله تعالى الا ما أمرتني به فقد مضى رده) يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل  
ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف (قوله فلان له ان ينام بالناس)  
هذا مجزى بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرئ بقافين على وزن فعلى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي  
يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكن فيه ويستترى بالبائس صفة للضمير المنصوب بتسلم وهو اسم فاعل من بدس الرجل  
حيأس بؤسا وبؤسا اشتدت حاجته فهو بؤس (قوله فعلى هذا لا يجتمع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) الاشارة  
الاولى راجعة الى ما ذكر عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكر عن الكسائي أي فعلى ما قال الزمخشري من ان عطف البيان  
في الآية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح أو الالزام أو الترجم بناء على قول الكسائي ان الضمير  
ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه (قوله وانما  
أمتنع الزمخشري من تجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توها منه ان ذلك يحل بعائد الموصول وقد مضى رده) يعني  
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضاً الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف  
اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهم أو قد وصف بقوله منه قلت لان سلم انه معمول للتوهم بل  
للتطرف المستقر والجار محذوف أي توهم صدر منه بان ذلك أو في ان ذلك فلا اشكال (قوله وأما قول الزمخشري ان مقام  
ابراهيم عطف على آيات بينات فمهور) سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد  
يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيرهما وفيما نقلناه عن الرضي من تجوز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتكثير  
جواب عنه أيضاً (قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

لذوم مغفرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا البشر مثلكم) فان جملة هل هذا البشر  
مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمر والى آخره) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا ما هو بصدده لان جملة البدل  
هنا يراد به انظروا فهي بمنزلة المفرد أى لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو مافى  
تأويله وأطاق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق  
انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا  
من لا يسألكم أجرا ونحو أممكم بما تعملون أممكم بانهام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تعين عندنا) في الشرح صرح ههنا بان  
الجملة الثانية تابعة للأولى بطريق البدلية مع ان الأولى لا محل لها وكل تابع ذوارب اما لفظي أو تقديري أو محلي ولا  
اعراب هنا فهاهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تعين بدلا من قوله ارحل مع ان  
المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشي من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من الجمل التي لا محل لها  
من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور  
وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من  
الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجمع له أحد لذلك والذي سبق في الجملة  
السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف بما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمر ومنطلق  
من ان الجملة الأولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملة الثانية معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ما ولو سلم  
فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله ههنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور  
(قوله زيد بنى شيبان الى آخره) في الصحاح وتفسير رويده لا وتفسير رويده أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى  
افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويده لا انتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر ما مور به لان نصبه  
الترخيم من الأرواد وهو مصدر رويده وأربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويده وعمر أى أرو  
عمر بمعنى أمهله والصفة نحو سار واسيرار ويبدأ الحال نحو سار القوم ويبدأ الما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو  
رويده وبالإضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبنى شيبان منادى محذوف الأداة وبعض وعيدكم مفعول محذوف أى  
كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهمله والفاء والخبر بك اسم ماعلى اميال من البصرة والجيا دج جواد وهو الفر من الجيد  
ويجوز ان يراد بالجيا دج هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المهجة الحرب والمأزق بسكون الهمزة وكسر الزاى المضيق  
والمتدافى المتقارب والحد ثان نوائب الدهر ومصابته (قوله ولها منع سيبويه بك المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما  
منع بك المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيه ما كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في  
الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل السكل والمبدل منه في الأولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل  
ليكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلا ن ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيبين بالبدل ان  
الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد  
اليه ملات وياتيم تيم عدى) أراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرديا يزد يذيل اليعملات  
البيت الذى هو مطلعها ولا ياتيم تيم عدى البيت الذى هذا مطلعها فان الأول مطلع بيت هو ياز يزد اليعملات الذيل \*  
قطاؤل الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو ياتيم تيم عدى لا أبالك \* لا يلقى في نسوة عمرو اليعملات جمع بعمله  
بفتح الميم وهى النافذة المطبوعة على العمل والذيل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمير وانما قيد  
بقوله اذا ضمنت المنادى فيه - ما لانه اذا فتح المنادى فيه - ما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعده الثانى والثانى  
مقسم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الأول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى  
الاخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الأول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف فى النداء  
نحو ياتيم تيم عدى تيم نصب الثانى وجاز فى الأول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد  
معروفة ونصب الثانى حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب بالضممار أعنى  
(قوله)

(قوله لقائل يا نصر نصر نصرا\*) هذا مجزئ صدره اني واسطار سطر سطرًا وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فهم أو في الاول فقط) فالتاني اما مصدر دعاني الاشارة بهؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضم بغير تنوين كما لو كد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدر ان توكيد الضم وهو ظاهر وفي الشرح الظاهر ان يقال لضم بغير ألف لمود التميمي اني قوله أحدهما ولو حذف قوله كما لو كد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وأقول فيه نظرا لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضمما للاحد والمؤكد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يازيد الحارث وفي نحو يابا سعيد كزبال رفع أو كزبالا نصب بخلاف يابا سعيد كزبالا ضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو يذ أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو يابا الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاءك وفي نحو جاءني كذا أخو يذ وعمر) يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع أما نحو يابا سعيد كزبالا الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بالان المفادى لا يكون مقرونا به أو أما نحو يابا سعيد كزبالا رفع كزبالا ونصبه فلانه لو نوى احلال كزبالا محل سعيد لم يكن كزبالا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يابا سعيد كزبالا ضم كزبالا فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كزبالا على انه في نية احلاله محل سعيد وأما نحو أنا الضارب الرجل زيد فلان زيد الونوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس بعرف بها وأما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لزم اضافة الصفة الى ما ليس بعرف بها وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه يشترط ان يكون منهم وأما نحو يابا الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع وأما نحو أي الرجلين زيد وعمر وفلان لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن من أي أجزا زيد أحسن أو عطف على أي مثلهما نحو أي وأبك فارس الأحزاب\* وأما نحو جاءني كذا أخو يذ وعمر وفلان لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل أخو يذ لزم اضافة كذا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهي انما تضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة ٧ وأما قوله كذا أخي وخيلي واجدي فعن في النائبات والمسام الملمات فمن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هذ قام عمر وأخوه ونحو مررت برجل قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة أخرى والبدل في التقدير من جملة أخرى تعين البيان في هذه الصور وامتنع البدل فيها أما نحو هذ قام عمر وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعني قام عمر ومن رابطها بالابتداء أو ما نحو مررت برجل قام عمر وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعني قام عمر ومن رابطها بالوصف وأما نحو زيد ضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) لم يذ كرا المصنف ما جمعا فيه كذا كرفي الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم انه ثلاثة أمورا أحدها ان كل واحد منهما ما يدل على حدث وصاحبه الثاني انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجليل) وذلك لانها تلزم فاعلا ولا تنعدي الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحن ورقيم فانهم ما موصوغان من رحم وهو متعدي أجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهي لا تكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمان الحاضر) في الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرة في قال في الصفة المشبهة انما أبدل الماضي وقال ابن السراج انما الحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرة في بكونه الماضي أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثابتة قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ان السراج انما انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين (قوله وغير مجازية) في التوضيح وهو الغالب في الميضية من الثلاثي (قوله وقول جماعة انهم لا تكون الا غير مجازية مردود بانفاقهم على ان منها قوله من صدق أو أخى ثقة أو وعدو

شاحط دارا) قال الزمخشري في مفصلة الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة في انها تذكر  
وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو بشين  
مجهة وحاء وطاء مهملة تير بمعنى بعيد صفة مشبهة مجاز للضارع (قوله ولا يكون معمولها الاسمية تقول زيد حسن وجهه  
أو الوجه) قال المصنف في أوضح المسالك أي منه وقيل أل فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناطم ان جواز يجوز يبدك  
فرح مبطل لعدم قولهم ان المفعول لا يكون الاسمية مؤخر امر ودولان المراد بالمفعول ما عملها فيه بحق التشبيه وانما عملها  
في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فلما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء  
فالدماء تميز على زيادة أل) تهراق مضارع هراق وأصله أراق قلبت هزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهزة منه  
لانتفاعه الحذف وهي اجتماع هزتين اذا كان حرف المضارعة هززة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه ما نحن فيه  
بل ذكره استطراد الشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب مالم ينصب به المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني  
مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره دفع السؤال يرد  
على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن  
المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوب بالخط ابن السبكي وهو هذا عجب  
فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فلا يس ممانحن فيه فان أراد أن تهراق الدماء فاعل وان مهرافه صفة مشبهة  
وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب فتقول وكذلك مهرافه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون  
الدماء منصوبا بفعل مقدرا أي تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليه ما قبلت ال  
زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهزة التي  
في أراق نداءهم الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غير هاء مربعة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه  
قيل تهراق دمهما جعل الفعل أولاهما ثم أبدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح  
تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة ياباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال  
وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك  
بل شرط كون الياء لا ما قبلها قال المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما لكان أحسن (قوله وأما العطف على  
محل المخوض فمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز عيم مضمومة فخاء  
مهملة ساكنة فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سيأتي (قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها  
لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعاليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب  
الفعل والتعاليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر مرتب  
(قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واصافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بفائل أبيه ويقبح مررت  
بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن  
وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك (قوله التاسع انه يفضل مرفوعه  
ومنصوبه) يفضل بضم أوله وفتح ثالثة مبنى للمفعول (قوله قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من  
العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببيا أشبه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعى فكذلك ما أشبهه  
(قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجه بعضهم على أن اليمنى خبر بلسان محذوف  
لا صفة لعينه كانه لما قيل أعور عينه قيل أي عينه فقيل اليمنى وأقول وخرجه أيضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف  
وهو أعنى (قوله فظل طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جمع طه وهو الطباخ وفي بعض شروح العلاقات الطهو الانضاج وهو  
يشمل طبخ اللحم وشبيهه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لتنضج والقدير اللحم المطبوخ في القدور والماء ان الصديد  
كثير حتى طبخوا واشتتوا (قوله وخرج على ان الاصل أوطاخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جرا المضاف اليه) في الشرح  
لا حاجة بنا الى التخرج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة  
واقول

وأقول قال المصنف في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد بقي على جره وشترط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بعناه كقوله أكل امرئ تحسب من امرأ \* ونار توفد بالليل نارا أى وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاشارة أى على الاشارة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما فيما نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الاشارة بالخلف ايس على ما ينبغي والاولى ان يقول أكل امرئ تحسب من امرأ ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بعناه اذا الطابع بمعنى الموضح الا ترى الى ما سبذ كرام المصنف في العطف عن البعد اذ بين ان جر قد ير بالعطف على محل صفيق \* وما اتفق فيه الحال والتمييز وما اجتمع فيه \* (قوله والتمييز لا يكون الا اسما) يعني غير ظرف ايكون قسما للجملة والظرف (قوله والثاني ان الحال قد ينوقف معنى الكلام عليها) لقائل ان يقول ان التمييز يضافه يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا (قوله \* انما المبيت من يعيش كثيرا \* الى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح مبيت \* انما المبيت ميت الاحياء وفي الصحاح الكتابة سوء الحال والاذنكسار من الحزن وقد كتب الرجل يكاتب كاتبة وكاتبة منه بل رآفة ورأفة ونشأة ونشأة فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاتباء ايضا ورجل كسف البال أى سى الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رضاء النفس وفي الشرح والراء بالفتح والمدسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضى انه بالشاء المحجة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالميم (قوله والثالث ان الحال مبيضة للهيئات والتمييز مبين للذوات) في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لقوم ودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمر وجالس قلت هاهنا منى جاء مقارنا لظهور الشمس وجلس عمر وفسحسب التأويل لا يخرج ان لانهم احية نثمة مبينان للصفة انتهى ما في الشرح وأقول سبذ كرام المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافيته ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت أنتيك وزيد قائم فان الحال هنا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم للفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن المزموم بالازم فكأنه بيان ذاتهما (قوله على اذا ما زرت ابلى الى آخره) الرجلان المائى وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصدر اذا التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالاً من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقرأه أرجلأى مكان رجلان وأعرابه فاعلا بزيارة وحافيا حالاً منهم ما على حد قوله به العينان تنهل وذ كر على حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلأى البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في الشام (قوله لان الحق قول العلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب العلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الاحم بل هو مثل الدرر وان كان مشتقا من در صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهمي البدل فيه عندى ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يقتصر الى تبين لانه أعرف الاعلام كلها وأيدتها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما لله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرد امن أل) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الاله تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لاله الا هو الرحمن الرحيم نعمتين له ووقية دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدلال المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرد امن أل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع الغلبة الحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعى انه علم بالغلبة التقديرية (قوله وان السؤال الذى سألته الرخشى وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالتهم ما واحد فمخوندان ونديم وقيل معناه ما مختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترفي لكن أردف الرحمن الذى تناول جملة لائل النعم وأصولها بالرحيم ليكون كالتمتمة والردف لمتناول مادي منها ولطف واختاره

الزنجشري وقيل الرحيم أكثره بالغة والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة  
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعمل من حيث التكرار والوقوع بحال الرحمة ولذلك لا يتعدى  
فعلان ويتعدى فعمل يقول زيد رحيم المساكين كما تعدي فاعلا قالوا زيد حفيظ ملك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن  
رأى أنهم ما يعني واحد ولم يذهب إلى توكيد أحد هابالا آخر احتاج أن يخص كل واحد بشئ وإن كان أصل الموضوع عنده واحدا  
ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال القرطبي رحيم الدنيا ورحن الآخرة وقال نعلب  
الرحن أمجد والرحم الطف وقيل الرحن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع  
إن عادتهم تقدم غير الأبلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الأبلغ وهو ليس بصواب (قوله  
كقولهم عالم نحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم أنقنه (قوله غير متجه) هذا خبر أن السؤال وإنما كان غير متجه  
لأنه مبني على أن الرحن صفة (قوله نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي  
أعراب أبي البقاء خاشعا هو حال وفي العامل فيه وجهار أحد هما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف  
وأبصارهم مرفوع بخشعا وازان يعمل الجمع لأنه مكسر والثاني يخرجون وفري خاشعا ولم يؤنث لأن تانيث الفاعل تانيث  
الجمع وليس بتحقيق ويجوز أن ينتصب خاشعا يدعو على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الأبصار وكانهم حال  
من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لأن الضمير في منتشر للجراد وإنما هو حال من  
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نحو وت هذا تحمليين طليق) هذا يحجز بيت صدره  
\* عدس ما لعباد عليك أماره \* وعدس بفتح الهمزة والدال وسكون السين المهملة قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو  
مفرغ \* عدس ما لعباد عليك أماره \* ونحو وت هذا تحمليين طليق \* وربما هو البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر  
هيا عباد بن زياد بن أبي سفيان وكتبه هجوه على الحيطان لما طفر به الزمعه بمجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال صجته  
فسكاه وأفيسه معاوية فوجهه بريدا فاخرجه وقدمت له بقلة ليركها فنفرت فقال \* عدس ما لعباد البيت \* ومأقاله المصنف من  
أن تحمليين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ذا موصول وتحمليين صلتته والعائد محذوف أي والذي تحمليينه  
طليق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمنى السيد  
إلى آخره) قبل هذا البيت ووردة كأنها عصب القطا \* تشير عجا بالسنابك أصعبا والعصب بهملتين مضمومة مفتوحة  
جمع عصبه وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة إلى الأربعين كالعصابة والنجار والدخان ورعاع الناس  
وهو هنا النجار والسنابك بفتح الميم جمع سنابك بعضها وهو مقلد طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبه  
والصهوية حجرة أو شقرة في الشعر والأصهب بعير ليس بشيء يد الياض والسيد بكسر الميم ملة الذئب وفي الصحاح وفرس  
نمى بفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشروطيل القوائم وفرس كمش وكيش صغير  
الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتصلب سال (قوله إذا المرعى إلى آخره) يرى  
الرجل أكثر ماله ولم يكن بالبناء للمفعول أي لم يمت (قوله فسهولان عطفاه والمرعى فوعان محذوف يفسره المذكور) فيه نظر لأن  
ابن مالك عنده أنهم ما مبتدأ أن فانه قال في التمهيل في إذا وتدينني ابتداء اسم بعد هاء عن تقدير فعل وفاقا لا خفض فكان  
على المصنف أن لا يقول فسهولان فلا يصلح أن لا يستدل للاحتمال أن عطفاه والمرعى فوعان محذوف إلى آخره (قوله  
وما رعويت وشيبارأي اشتعلا إلى آخره) هذا يحجز بيت صدره \* ضيعت خرمي في أبادي الأملا \* (قوله فضرورتان)  
في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوف يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيئا  
رأيي اشتعل وأنطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الأول فليس المعنى فيه على العطف  
بل المراد فيه الحالية أي وما رعويت في حال اشتعال رأيي شيئا وإذا كان كذلك فالواو الحالية ورأيي مبتدأ واشتعل خبره  
ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا محذوف يفسره المذكور بعده فاذا تعين أن يكون تقديم التمييز في هذا البيت  
ضروره كما قال المصنف قلت أما إن المعنى على الحالية فلا يمكن ذلك لا يجمع من جعل رأيي فاعلا محذوف يفسره المذكور  
وما أوردته من أن نحوز بدقام يتعين أن يكون جملة اسمية ولا يجوز أن يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكره من أنها  
مذهب



مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العربي وابن مالك فعليتها على الأضمار والتعديركا صرح به المصنف في الباب الثاني قبيل  
انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم  
حذف قدم مع حذف الفاعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار قد يعبردها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك  
وأما هو فلا يوجب اضمار قدم مع الماضوية الواقعة حالا (قوله وتحتون الجبال بيوتا) هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع  
في بعضها وتحتون من الجبال بيوتا والاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها  
ليس ينبغي لانها مشتقة على منصوب واحد هو مفعول تحتون بخلاف آية الاعراف فانها مشتقة على منصوبين (قوله ويقع  
التميز مشتقا نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي  
المفصل بانه لا يجوز ان يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح  
في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره  
عالمنا والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وان  
هنا الوقت لله دره لكان محققا للفروسية وغيرها ولكن قولك لله دره عالمنا أو رجلا أو كاتبنا لا يفيد الا ما افاده الاول  
ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت التمييز وكذا الكلام  
في ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارا تاما أنت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وانا لا أدري بينهما فرقا  
لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يحده في حال فروسيته الا به وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في  
حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فاشهر اثموا كدما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامه  
وهو اثني عشر قمرين) في الشرح لا نسلم ان شهر اثموا كدما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما  
الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهرا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة  
بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الراجال الذي عندي عشر ورجلا وأقول ليس الاول بواضح لان عدة  
الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهر اثموا كدما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز  
المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميزين وان كان بالنسبة الى  
انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا لا زيد فردود) هكذا وقع في غالب  
النسخ والظاهر ما في بعضها وهو مردودة ووجه الراد ان الاجام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب  
سيدويه ومن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك (قوله فالصحيح ان زاد المعول لتزود) خرجة أبو حيان على ان في نعم  
ضمير او زاد تعبير آخر عن المخصوص وزاد أي يك بدل منه **❦** أقسام الحال **❦** (قوله تنقسم باعتبارات) فيه إشارة الى ان هذه  
الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعت يديا بدينار يعني متقابضين) قال الرضي  
ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا ورجلا ورجلا واحدا واحدا ورجلين ورجلين ورجلا  
رجلا أي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي لبيان الترتيب  
بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بضم نحو دخلوا رجلا رجلا ورجلا ورجلا ومضوا كبكة ثم كبكة أي مرتبين هذا الترتيب  
المعين وفي شرح التسمييل لابن أم قاسم ومثل الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا  
أو متصفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول أي ذاباب  
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيد لآدى  
ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو  
ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاعل وان المعنى بابا بابا لكان مذهبنا حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز  
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلو او منه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا  
والهواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) في الشرح الذي يظهر انه ضم اردوا الحق المذكور في هذه الآية وهو  
قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والاراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفي البحر مـ فاحال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل اسمهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل  
لأنهم انزلوا على بنى اسرائيل ولا غير مخالف لآقرار وفيه رد عليهم مـ لأن من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بهم وفى  
اعراب أبى البقاء ومصدق فاحال مؤكدة والعامل فيها ما فى الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدق صاحب الحال  
الضمير المستتر فى الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب  
تحمل اسم الفاعل له عندهم فالما المصدر الذى ينوب عن الفعل كقولك ضرب باريداً يتحمل الضمير عندهم قوم انتهى وقال بدر  
الدين ابن مالك والعامل فى الحال من هذا النوع يعنى الحال المؤكدة مضمون جملة مضمير بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه ان  
كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالقدير أحق أو أعرف أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمعنى وقال ابن خروف  
العامل هو المبتدأ المتضمن معنى تنبيه وكلا القويان ضعيف لا يستلزام الاول الجواز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وإنه ممنوع  
فالعامل اذا ضمير كاذكرنا وهو لازم الاضمار لتزليل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كإلزام اضماع عامل الحال فى غير  
ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلاً وهذا هو منه لان الكتاب قديم) الجواب عن  
هذا ان انزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجدده تجدد لقيام  
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمنع تجدد هو الكلام النفسى القائم بذاته  
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالتزول هو الثانى لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاى (قوله ومنه قائماً  
بالقسط اذا عرب حالاً) فيه بذلك احتراز عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا ابني معها على الفتح واطلق  
الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير الرفوع وفى الكشف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح أن  
يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انما عشر الانبياء لا ثورث انابنى ثم شل لاندعى لآب قلت قد جاء ذكره كجاء معرفة وأنشد  
سيمويه فيما جاء منه نكرة قول الهدى وبأوى الى نسوة عطيل وشعثا مر اضيع مثل السعالى ثم فى الكشف فان قلت هل  
يجوز أن يكون صفة للنفى كنه قيل لا اله قائم بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف  
قال التقطازانى بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف فى ناله وبقي بيان جهة تأخير عن المعطوفين وكأنها الدلالة  
على علورتهم ما قرب منزلتهم ما بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك فيما اذا كان  
المنتصب عنه معرفة كما فى الآية والى بيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر  
والبدل أعنى الا هو لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه أعنى المعطوفين بانه من  
اتساعهم فى اللغة وتجويزهم فى بعض المواضع ما يمنع فى القياس ويقل فى الاستعمال لا غرض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا  
من قرب المنزلة وبقي بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يفضى الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعنى ما هو فى  
صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء فى انه بعبء ذغاية البعد فكان الانسب أن يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد  
من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوجبهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع  
النفى الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فدفوع بان هذا لوصف مسأول للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم  
بالقسط بالضرورة فنفية نفية لكن تتوجه المطالبة بقيادة هذا الوصف ولا وجه للمدح فى مقام النفي والجواب انهم التعديل  
بعد التوحيد وانسحاب الشهادة على الامر بن (قوله وقول جماعة انهم مؤكدة وهم لان معناها غير مستفادة مما قبلها) فى  
الشرح بل هو مستفادة مما قبلها فان ذالحال المذكورة هو الاله الذى لا يوجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام  
بالقسط منها وأقول عند المنتصف أن المراد من كون معنى الحال المذكورة هو الاله الذى لا يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع  
نحو ولى مدبراً وما نحن فيه ليس كذلك لكن فى الكشف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مـ فاقان قلت لم  
جاز افراده بنصب الجاهل دون المعطوفين عليه ولو قامت جاء فى زيد وعمر وراكباً لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز  
فى قوله وهبنا له اصقوب وبعقوب ناله انتصاب نافله عن بعقوب ولو قامت جاء فى زيد وهذا راكباً جاز لانه بالذكورة أو على  
المدح وان قلت قد جعلته حالاً من فاعل شهد فهو لى يصح أن ينتصب حالاً عن هو فى لا اله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة  
والحال المؤكدة لا يستدعى أن تكون فى الجملة التى هى زيادة فى فاعلها عامل فيها كقولك ناعبد الله سبحانه وكذلك لو قامت

لأرجل الأعباء الله سبحانه وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جازيد أمس راكبا) هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع في بعضه ادخلوها بالفاء في الشرح أما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة أن الخلود غير مقارن للدخول وأما آمنين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن في حال أمنكم المحقق فلا حاجة إلى جعل الحال مقدرة نعم التحميق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة إليه ما مقدرة وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على أن آمنين حال مقدرة وتمثيله بالآية للحال المقدرة بصديق باعتبار محققين ومقصرين ثم في الشرح وأما المثال فأى داغ إلى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكبا أر يدبر منه المضي المقارن زمن عامله وأقول الداعي إلى ذلك إيضاح المسئلة بذلك كرجل من خزياته أو يكفي في المثال لحكم إمكانه فيه وصحته له على أن ظاهر كلام المصنف أن الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للآكام والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا إشكال في كون آمنين حالاً مقدرة ولا في كون راكبا من جازيد أمس راكبا حالاً محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هو ذازيد راكبا والمحكية نحو رأيت زيداً أمس ضاحكاً والمقدرة نحو مرتب رجل معه صقر صائداً به غداً (قوله ومثل ابن مالك ولده بتلك الأمثلة للؤكد له عامله وهو سهو) الإشارة بتلك الأمثلة إلى ولي مدبر أو جاء القوم طرأوا لمن من في الأرض كلهم جميعاً ووجه السهو أن المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها (قوله وتذاغدى والطير في وكنانها) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه \* بنجر دقيد الأوابد هيكل \* وأغندى أذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف أو بفتح الكاف لا يسكونها لأجل الوزن جمع وكنة قال أبو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو يسكون الكاف عش الطائر في جبل أو جدار أو موكن مثله الأصمعي الوكن مأوى الطير في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش المنجر داسم فاعل من انجر في سيره مضى وقيل المنجر دالقه ير الشمر وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد قيدا لا وأيدلانه يمنع الوحش من القوات لسرعيته وأنشد عجز البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال الهجاء وهي طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها أي ببحر الأرض) قال البني يريده أن يعود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده إلى ذي الحال في الآية وهو ما في الأرض في قوله أعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها مجرور بنحوها كم الخبرية (قوله وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده) في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيراً ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمرب كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فن الأول قول ابن الحاجب كما في كافيته في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلاً له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في ألفيته وأخبر وانظر ف أو بحرف جر \* والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقم فاني أكرمه أن تكون جملة الجزاء في محل جزم لأن ما وقعت مقترنة بالفاء جواباً بالشرط جازم كما قرر المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لأن ما خبر للبتداء عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين وإذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من الأعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولا في البقاء في هذه الآية أوها م متعددة فخصمت مقالاته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لأنه قدره ضلعة ما واستغنى الموصول الاسمي عن عائدها كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بأن الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على أن المصنف قد اعترض عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الأعراب نحو مستوغات الابتداء بالنسبة (قوله لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الأعلى حصول الفائدة) قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فآخبر عن أي ذكره شئت وذلك أن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جازاً الحكم تخلص المحكوم عليه بشيء أو لا (قوله فن مقل محل) في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن التبعض ومقل محل مخفوضان على أنهما

صفتان لمقدراى فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فالتخصر واتى فريق مقل  
وفريق مكثروا أن تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخمل وفريق مكثروا (قوله فالاول نحو وأجل مسمى  
عنده) في الكشف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى  
وجب التقديم (قوله واعبدوه مؤمن خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوخ لا ابتداء بالنكرة في هذه  
الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح لا ابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم  
ضعيف عاذ بقره لة) عاذ بالذال المجهة أى الجأ وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لاشوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير  
ان القرمز قد اذيعوذ بجماله \* مثل الذليل يعوذ تحت القرمل (قوله وقولهم شر اهر ذئاب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات  
الشر والمراد بذئاب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوخ لا ابتداء بالنكرة فيه كونه في معنى الفاعل وعبارته في  
امالى كافيته وانما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما  
عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا وجه التخصيص في الفاعل ان حكمه ما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر  
الا بعد تقرير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه ليكون الصفة لا فرق بينهما وبين الخبر الا  
تقدم العلم ادونه فن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه  
(قوله وقد راحلك ذا المجاز) لو اولا لعطف من كلام المصنف وما بعده ما بعض بيت وهو قد راحلك ذا المجاز وقد ارى \* وأبى مالك  
ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع عني كان به سوق في الجاهلية وأبى بنشد يد الياء في آخره على انه من رد لام الابد عند المبرد اذا  
اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى ياء المتكلم عند غيره وما نافية وللك جار ومجرور (قوله والثاني أن تكون  
عاملة امار فاعنقوا ثم الزيدان عنده من اجازة) الذي اجازة هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه  
المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم  
عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النهاء الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذا المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فتعريفه هو  
المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليه او اما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو  
المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدأ مع  
تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه  
بدليل ماسية قوله في المسوخ اسابع (قوله أو نصبا ونحو أمر معروف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي ايراد المثال  
الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خفاعة موصوف وادعى ان الصواب  
الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدأ ولا شك ان اسم التفضيل في نحو أفضل منك جاني صفة  
لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدأ الاعلى اسم التفضيل الذي هو خاف عن  
الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما ينبغي كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوبه هو  
(قوله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كما مئنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يخل وغيرك  
لا يوجد) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان  
المبتدأ نكرة فنحن في غنية عن التنبية على هذا الشرط وهل هذا الاعتزلة أن يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جوا ان  
تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرط لها وهذا عين ما انتقده على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن  
التعريب قول أبي حيان ان من شرط العطف على الموضع أن يكون للعطف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا  
لها وأقول كلام أبي حيان ظاهر في جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هي كون عمل المبتدأ  
للجر مسوغا لا ابتداء بالنكرة وشرطها هو أن يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك  
ان هذا غير تلك وأما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين  
للاواقع ومخصص لدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ للجر مسوخ لا ابتداء بالنكرة أعجم بحسب المفهوم من كون المضاف  
اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) في الشرح إذا امتنع نحو رجل قائم فأى أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان متمتعاً مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركاً بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغاً له في الآخر ولا نسلم أنه يتمتع نحو رجل قائم ثم يعطفه على ما يجوز الابتداء به أو يعطف ذلك عليه يجوز وأما ذلك جازم من أول الأمر لأن الكلام كله كشيء واحد قال التفتازاني في حاشية الكشف أنه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ إلى التعريف أو التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل إن مطابق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر نرى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا \* ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا أنه بدو غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أى أمثل) سيد كرم المصنف في أماكن الحذف من الباب الخامس أنه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أى المطلوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا خبره مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر أن قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا هو فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من هذا الكتاب وإنما ذكره بعد في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآسن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جلة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أو جلة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً أو جلة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جلة إلا ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم أن أحد أجرى هذه الجلة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف يعنى ابن مالك (قوله وشروط الخبر فحين الاختصاص) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالظرف والمضاف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً لا لاخبار عنه (قوله وأقول إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشترطه هنا بوجههم أن له مدخلاً في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا تسوية الابتداء بالنكرة والاشارة الأولى بهما إلى كون خبر النكرة ظرفاً أو مجروراً أو جلة والثانية إلى مسوغ الابتداء بالنكرة يعنى أن وجوب التقديم في هذه الثلاثة إنما هو لدفع توهم أنها صفة فاشترط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة بوجههم أن تقديمها مدخل في التسوية وليس كذلك ويدل على ما قلنا أنهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله وانما من أن تكون عامة أما بذاتها كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بخبرها نحو مارجل في الدار وهل رجل في الدار والله مع الله) في الشرح وأما النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فنظروا فيه لأنها في سياق الإثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عامها بالذي يجب كونها عامة فان قلت عددها المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل إذا العموم ضد المخصوص فكيف يصح أن يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساء الابتداء قلت هذا إنما يرد على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وإنما عددها في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسوية تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وإنما لوحده فيه أن الاسم النكرة بسبب عمومته ماثل المعرفة من حيث أنه يصلح لمتعدد على البديل فساء الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضاً على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه لأنه لا يربط بالتخصيص ضد التعميم وإنما يريد به حصول المسوغ ثم أنه قد تكون النكرة في سياق الإثبات للعموم نحو عمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على أنه يمكن أن يقرر العموم في نحو هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية أفرد على فرد حصل الشياخ (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب أنه لا يستفهم المسوغ للابتداء هو الهمة المعادلة بأم نحو أ رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال) قال الرضى لو كان يجوز في أ رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار لزم امتناع أ رجل في الدار وهل رجل في الدار وأ رجل في الدار أم امرأة لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخص به المبتدأ انتهى (قوله السادس أن يكون مراداً صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وعمرة خير من جرادة) الظاهر أن يقول مراداً بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما الملح فيه معنى العموم

وقرره بأنه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياخ انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتلتها وهو محرم فقال عمر اكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر اكعب أنك اتجد الدرهم مرة خير من جرادة (قوله السابع أن يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن النحاس على مقرب بن عصفور والسابع والعشرون أن يكون في معنى الفعل من غير اعتقاد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاختفاء (قوله ونحو قائم الزيدان عند من جوزها) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوزها هذه الصورة وهم الاختفاء والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في الشرح يعني به ما تقدمه أولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رآيه ثلاثة أمور هذا وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد أسلفنا أنه لا ينبغي عند ذلك في هذا الباب لأن الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لأن الأول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وإنما هو شرط للعمل أو شرط للاحتمال كقضاء الفاعل على أظهر القولين كما سيقت قوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا أو شرط للمسوغ أو لا أمر آخر وقد أسلفنا نحن أن الكلام في مطاق المبتدأ في المبتدأ الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثاني أن اشتراط الاعتماد أو كون الوصف بمعنى الحال أو لا يستتبع الحال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطابق العمل) وذلك أن العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يتخالف الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدا أو رجلا) أي لا يتخالف الحال من ذلك في نفسه بل الأخبار وإنما سمرنا كلامه به لأنه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لأن نفي النفي اثبات (قوله سمرنا ونعيم قد أضأنا إلى آخره) سمرنا سمرنا لا وسمرنا نعيمنا وبظاهر المحيا لوجهه والشارق هنا الكوكب (قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير إلى قوله في المسئلة السابقة إذ لا توجب العادة أن لا يتخالف الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدا أو رجلا وتقريره هذا لا توجب العادة أن لا يتخالف السمرى من أضأنا نعيم ما أي لا يتخالف السمرى من ذلك (قوله الذئب يطرقها إلى آخره) الطروق المحي عليه لا والضئير المنصوب بطرق عائدا إلى الغنم والمدينة الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا البيت تركت ضأني تود الذئب راعها \* وإنما لا ترائي آخر الأبد (قوله ولا يحسن أن يكون بدلا من الباء) في الشرح بل يحسن أن يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في ترائي ولا مانع منه إذ الظاهر ببذل من ضمير الحاضر عند الجمهور وإذا كان بدل بعض كما عجبني وجهك أو بدل اشتمال كما عجبني كلامك أو بدل كل مفيد اللاحاطة نحو تكون لبا عيدا أو آخرنا أو الربط موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل اشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل اشتمال هو أن يشتمل المبدل منه على المبدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به أجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له وليست المدينة مع ضمير المتكلم بهذه الصفة (قوله عرضنا فسلنا إلى آخره) عرضنا بمعنى اعترضنا وتصدينا والتبرج الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والحزن (قوله ولادليل فيهما) في الشرح هذا عجيب فإن ابن مالك لم يدكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولادليل فيهما أو كلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى أنه ما يتعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التبعين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا مجرد التمثيل (قوله ومما ذكرنا من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لا ودى كل ذي مقة \* لما استقلت مطاياهن للاطن ولعله إنما يذكره لأنه رأى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة وأودى هلاك والمقة الحب واستقلت مضت والظمن عجة فهملة مفتوحة بن السمر (قوله وقوله لم يهر تزي وشهر تزي وشهر مرعي) وجد بخط المصنف ترى بالتبوين لكن قال ابن بري في رده لما نقشت ابن الخشاب على مقامات الخبر يرى اعلم أن الجميع في التضريرة تضاهي ضرورة الوزن في الشبه من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القوم ثلاث ذرع وكان قياسه درع يسكون الراء وإنما

حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ترى وشهر ترى وشهر ترى  
 وحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى. كونه فعلا (قوله اما الاولى فلا ان الابتداء فيها بالانكسرة صحيح قبل مجيء  
 انما) في الشرح يعني في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق الفتح الى تلك القاعدة  
 المقررة ألا ترى انما صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي أبداه المصنف غير ممأت فيه (قوله وأما الثانية  
 فلا احتمال رجل الاول للبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل السكل من  
 الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدرا رابط فان  
 التركيب صحيح بدون ولم يبدل تفصيل ما فوظامعه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان  
 مجموع المتعاطفين هو البدل فما رفع كل واحد من الجزئين على انفراد مع انه غير بدل على هذا لتقدير قلت هو نظير قولهم  
 الرمان حلوا حامض فان المجموع هو الحل والحامض واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يخرر في ذلك جواب  
 ارتضيه انتهى وأقول كل واحد من حلوا حامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدم أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد  
 منهم ما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لما  
 على وقالوا لا يعبر عنه بغير افظ الوحيدة الامحاز فلا يقال في حلوا حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان نحو  
 حلوا حامض فيه ضمير واحد ملة الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بنماهم وقال الاكثرون  
 لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل  
 في باب الخبر قولهم الرمان حلوا حامض وانما نظيره بنوزيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر ما تعدد الخبر فيه لتعدد  
 صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني  
 والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصلة والثاني والثالث بطريق التبعية  
 كقولك بنوزيد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب  
 اسم امه عند أكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار  
 العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضى ان محمدا بن حبيب ينسب الى أمه وهي حبيب وأنه ابن مملعته وكان  
 بغداديا توفي اسبع بقرين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسر من رأى **و** أقسام العطف **و** (قوله وله عند  
 المحققين ثلاثة شروط) ١- انهما مكان ظهور ذلك المحل في الفصح (في الشرح ينقض بنحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا  
 صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصح اذ لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان  
 الاصل رب امرأة ثم حذف الجار و قد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجوز مراعات محل  
 مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمر الا قليلا وأقول لا نسلم أنه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على أن يكون  
 الاصل رب امرأة صالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذ قامت قرينة تدل على ذلك (قوله \* ثمرون الديار ولم  
 تعوجوا) \* هذا صدر بيت بحجزة كلامكم على اذ احرام (قوله \* فان لم تجد من دون عدنان \* الى آخره) فلتزكك بفتح  
 الزاى كذا وجد مضبوطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته أو زعه وزعاى كفتته والعواذل الذال المعجمة اللوام جمع عاذلة  
 صفة للمرأة أول المعجمة (قوله منضج صفيق شواء أو قديم مجمل وقدم جوابه) هذا بعض بيت لامر القيس من السكلام عليه  
 وجوابه في آخر السكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول  
 واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان  
 المعطوف فيه الخبر مقدر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولا يمكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب  
 الاسم) هذا يصدق على الاسم المنى نحو هذا الاسم الذي اعراه تقديرى نحو موسى (قوله وحجته ما) أى الكسائي وانفراء  
 على صحة الرفع قبل الخبر فانما يجوز ان ذلك لكن انفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه (قوله خليلي هل  
 طب الى آخره) الطب ببتنايلث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والنصر والعادة والحذف وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف  
 منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التحفظ حاصله وتحصل غير حاصله ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

جهرها والدنف بفتح الدال الله - ملة وهكسر النون المريض مرضا ملازما (قوله والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر  
 الما بفتح ميم وذوق) أي كذلك هـ ذا لوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف فقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره  
 المحذوف جملة معطوفة على جـ ملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وقائدة تقديم الصابئين التنبية على انهم  
 مع كونهم آيين المذكورين ضـ لا لا وأشهدهم غيايتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فالظن بغيرهم انتهى  
 (قوله فن يكلمني الى آخره) هـ ذا البيت لصاحب بن الحارث البرجي بضم الموحدة والجيم وضاي بضاد معجمة وألف بعدها  
 موحدة مكسورة فوهزة وفي الاساس المساء في رحله في منزله ومأواه وقيار اسم جعل له وللفظ البيت خبر ومعناه التمسر على  
 الغربية والتوجه من الكربة وكان ضاي اسما تركبما من بعض بني نهم شـ بل يقال له فرحان فاطال مكثه عنده فطابوه منه  
 فامتنع فاخذوه منه غصبا فمضى أمهم بالكاب فشكوه الى عثمان رضي الله عنه فمضى عثمان فمضى عثمان ثم بعد  
 قتيل عثمان اقلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهـ ل الكوفة مدد لي وجههم للهلب عرضه فيهم وهو  
 شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بيديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هـ ذا الذي رفس عثمان فردة الحجاج وقتله والسر  
 في تقديم قيادته على خبر ان قد اتسوية بينهما في التمسر على الاغتراب كانه أثر في غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل اني  
 غريب وقيار الجازان يتوهم ان له منزلة على قياس في التأثر على الغربية لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليمتأني الاخبار  
 عنهم ادفعه واحدة بحسب الظاهر تنبها على ان قياسه ان لا يس من ذوى العقول قد ساوى لعقلاء في استحقاق الاخبار عنه  
 بالاغتراب قصدا الى التمسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط بالاباضير ولا ضمير في قوله  
 فاني وقيارهم الغريب قلت المـ نى فن يكلم بالدينونة مقيما فلسفت على صفته فاني وقيارهم الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة  
 المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها) هـ ذا اذا قدر خبر المبتدأ مقدما على خبر ان وأما اذا قدر مؤخر عن خبر ان فاللزم  
 هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضرب زيد وعمر بالنصب (المسئلة  
 الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمر بالرفع أو وعمر بالنصب منه هـ ذا في معنى من هو المسئلة الثالثة والرابعة لان المحرز  
 فمـ مالنس بوجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى المال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال  
 أو منونا ومضافا يعني الى غير ذلك المفعول وغير متبوع وهو مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه  
 والجمهور وانظر تعميل المصنف لانع بما ذكره هـ ل معناه انك لو أعلمت المصدر في التابع المذكور رفعا ونصبا لزم اعماله مع  
 كونه غير محلى بال ولا منونا ولا مضافا الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل بمثل أعجبنى ضرب زيد  
 عمر فان المصدر في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بغير ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ماذا أراد فلم يتضح لي مقصوده  
 وأقول اتضح لنا مقصوده وهو انك لو أعلمت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا ولا  
 مضافا الى غير ذلك المفعول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمثل أعجبنى ضرب زيد وعمر ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن أم  
 قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مرعات المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة  
 من البصريين ومذهب سيبويه ومحققو أهـ ل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة التبع على المحل وفصل أبو عمر فاجاز في  
 العطف والبديل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر ويحمل التوابع  
 على محل الجرور أيضا خلافا للبحر في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهم واحد قال ابن جعفر هذه  
 العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البديل لانه من جملة أخرى اذا عامل فيه غير العامل في الاول عنه وكذا  
 في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضعه الجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر  
 (قوله وأجازها قوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز ان يخشع كونه الشمس  
 معطوفا على محل اليل وزعم مع ذلك ان العمل مراد به فعل مستقر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك  
 يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستقر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة) قال المتقازاني عند الكلام  
 على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستقر كانت  
 الإضافة لظاهرة فلنا الاستمرار يتولى على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر بجانب الماضي فتجعل الإضافة



حقيقية وتارة جانب الاثني والحال فجعل لفظية والتعويل على الفرائض والمقامات وقال أيضا عند الكلام على قوله تعالى  
وجاعل الليل سكنا وفي كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا مانعا  
من كونه غير حقيقية على ما صرح به في مالک يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكروا في وجه التوفيق ان الاستمرار  
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالک يوم الدين والى الاخرين  
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالک يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا  
منصوبا بفعل محذوف فليتامل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد بمعنى المضي عن شبه الفعل فبني الاستمرار اولى لبس  
بشيء لان شبه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع  
عند الجمهور والمضارع قد يحى بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي وأما  
ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار فلان العتبر في الكون صلة هو محض الحدث الذي  
هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف بمحاظته على كون مادخلته اللام التي في  
صورة حرف التعريف بما صورة والاستمرار به يدعن معنى الحدث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف الماضي وقال  
السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالک يوم الدين وأجيب أيضا بأنه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية  
لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابل به روى الجهتان معا فملت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل  
عاملا نظرا الى الثانية وايسر شيء لان مدار كون اضافته حقيقية أو غيرها الى كونه عاملا أو غير عامل ويمكن ان يقال  
الاستمرار في مالک يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل سكنا تجدد متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع  
بعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه باقصر كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة  
وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتم محض الاضافة حيث يمنع الاعمال كما في الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا لا نسلم ان بين  
الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المضاف الى الفاعل مثلا اضافة محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول  
كقولك أعجبتني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فلا يخشى ان يقول جملات اضافته محضة جملا على اسم الفاعل بمعنى  
الماضي وأعمل جملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين  
لما قرناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع التناقض طائنان أحدهما يبق له ثم وقعت به هذه البلاد على ما هو قريب منه  
في شرح الكشف للبيهي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة  
اللفظية التي هي جزء العمل في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود  
المشابهة التامة المقضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتبار ان أحدهما انما بمحضه باعتبار معنى المضي  
فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وثانيهما انما غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة  
للتكرار ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله الثقة زني كانه لما عنه فلامني لتجسس الشارح به على  
ان قول الثقة زاني وذكروا في وجه التوفيق بصفة المجزول بقتة في ان غيره قاله وسيد كرم المصنف أيضا هذا التناقض الذي  
في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله قد كنت رأيت الى آخره) يحتمل ان يكون هذائيتا  
واحدا من وفي الجزء صرعا وان يكون يتبين من مشطور السربيع الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس الرجل صار مفلسا كافعا  
صار الى حال يقال فيه ليس معه فاس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهر عليه او اذل الرجل صار الى حال يذل فيها والليمان  
الطل يقال لواه بدينه ليا وليمانا اذا مطله (قوله ما الحارم الشهم الى آخره) الحارم الضابط لامره الاخذ به بالثقة والشهم  
الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه  
المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور وشاركتهم في ان العامل في كل واحد منهما عمل في نوع من الكلام ولا يعمل في نوع آخر  
غيره (قوله فان معنى لولا آخرتي فاصدق ومعنى ان آخرتي اصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضية دالة  
على الطاب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معانها واحدا او يجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام

يبدل عليه وذلك ان التصديق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلاقا على التأخير الذي هو سيد المختار كان ذلك مقهوما للطلب  
 العبد تأخير ربه اياه ايقع التصديق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقتني عملت صالحا  
 فيكون مشعرا بطلب التوفيق في هذه الحثيثة كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية (قوله وقال السـ) يرافى  
 والفارسي هو عطف على محـل فاصـدق كقول الجميع في قراءة الاخوين) وهما حـزوة والكسائي من يضلل الله فلا هادي له  
 ويدرهم بجزم يذر عطفـا على محـل فلا هادي له وفيه نظـرفان صاحب البحر قال ان فاصـدق ليس في محـل جزم بخلاف فلا هادي  
 له لوجود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحـل والعطف على التوهم ان  
 العامل في العطف على المحـل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان جزم أكن على توهم  
 الشرط الذي يدل عليه التثني لا على المحـل لعدم الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك (قوله وان والفعل في تأويل مصدر  
 معطوف على مصدر متوهم) في الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا  
 يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتهـا بمبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان آخرتني  
 فتصدق في ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطـة للجواب وأكن معطوفا على محـل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له  
 ويدرهم وقد أسلف المصنف الاشارة الى ثـي من كلامه هناك كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محـل من الاعراب  
 (قوله وبأبي القولان في قول الهذلي فأبـلوني الى آخره) يريد بالقولان قول سيبويه والخليل وقول السـيرافي والفارسي وقد  
 تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محـل من الاعراب (قوله أي نوى) أي يعني ان نوى باسم  
 مقصور مضاف الى بـاء المتكلم على لغة هذيل كقوله سـبقوا هوى وأنعقوا الهواهم (قوله فاستنابا بالجلال ولا الحديد) هذا  
 بحزبيت صدره معاوى انما بشر فاصح ومعاوى مرخم معاوية واصح سهل وارفق (قوله وقال به الفارسي) أي بالعطف  
 على التوهم في المجزوم (قوله وانما جزم بصبر على معنى من) أي على توهم ان من شرطية ويتفق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل  
 يصبرانية الوقف) أي قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية لوقف (قوله أوهـ هذه الـياء لام الفعل) أوهـما ليست للتخيير ولا  
 للشك بل لتتويع الاقوال قال صاحب البحر وهـذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أبي على ان هـذا مما لا يحمل عليه  
 لانه انما يجي في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلا انه لغة (قوله فيمن فتح الـياء) وهم ابن عامر وحـزة  
 وحفص وزيد بن علي (قوله كأنه قيل ووهـبنا له اسحق) هـكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهـبنا لها والمناسـب  
 فوهـبنا لها بالفاء وضمير المؤنث لان الآية فيبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم  
 سرورا بالولد ولانهم لم يكن لها ولد وكان لآبراهيم عليه السلام ولد من غيرها ووهـبنا له اسمعيل (قوله مشائهم ليسوا ومصالحين الى  
 آخره) لم يذكر النحـشري من هـذا البيت الا نصفه الاول ومحـل الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائهم بل وقع ليسوا  
 مصالحين الى آخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى مكان بين بشؤم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح  
 الغراب وانما جعله النحـشري من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جـزه بالعطف على لفظ اسحق وعلى نصـبه بالعطف  
 على محـله (قوله وقيل هو مجزوم وعطفـا على باحق أو منصوب عطفـا على محـله) الظاهر ان يقول عطفـا على اسحق وأوهـنا  
 لتتويع الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أي أول الاخـيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف  
 على المجزوم وانما تعرض رد الاول ولم يتعرض رد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحـل امكان  
 ظهوره في الفصح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصح (قوله ويحتمل ان يكون منعولا لاجله) يعني بطريق الاصلة لان الوجه  
 الاول منعول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلا فكراهة بعضهم ودوا لوتـدهن فيهـد هـوا حـلا على  
 معنى ودوا ان تـدهن) هـذا وجه في الآية وتقدم في لوجه آخر وهو جعل تـدهنوا منصوبا بان ضمـرة والمصدر المسبوك منها  
 ومن صاتهـا معطوفا على المصدر المسبوك من لوتـدهن بناء على ان لوتـدهن في البحر وقال هـرون في بعض المصاحف  
 فيهـد هـنوا (قوله فان خبرهـا على يقين بان كثير النحـو فاعل بعضهم ان يكون الخبر يحتمله من بعض) هـذا تمثيل المجرد اقتران خبرهـا على  
 بان (قوله وليس عبادة وتقرعني) هـذا صدر بيت تقدم في ما سبق في بعض النسخ هـنا وفي ما قبله بالواو وفي بعضها هـنا  
 لا ليس باللام بدل الواو (قوله ومع هـذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي) هـكذا وقع فيما رأينا من النسخ والاوـلى يندفع  
 وسيد كر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطمـة يجوز ان يكون جوابا للامرو وهو ابن لي صرحا (قوله على تقدير

(ليشركم وليذيقكم) حمل مبشرات على بشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليديقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم  
 وليكون كذا وكذا) أى وتجري الفلك باهره ولتبتغوا من فضله ولعلمكم تشكرون أرساها فلا يكون عطف على التوهم (قوله  
 ولم تقرأ قنسى) هو بفتح المثناة الفوقية فيها مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أن لم تأتينا يقين الى آخره) اليقين هنا وفى  
 قوله اذا المعنى انه لم يأت باليقين صفة لمحذوف تقديره فى الاول بخبر يقين وفى الثانى بالخبر اليقين (قوله لانه يصير منفيا على حدته  
 كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب) كلمة اذا الاولى متعلقة بصير قصدا والثانية متعلقة به تبعاً وأراد بالجمع ما يقابل على  
 حدته فسقط ما قبل ان نفي الجمع يكون مع الواو أما الفاء فتكون معها ما نفى ما أوفى الثانى وكلاهما غير مراد (قوله وأما  
 اجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشككة لان الحديث لا يمكن مع عدم الايمان) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا  
 والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا (قوله وقد يوجه قوله ميان يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الآن) قال  
 الرضى ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الايمان لا يكون من دون الايمان بل ان جعلت ما بعد  
 الفاء على القطع والاستثنا لا معطوف على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به  
 الجاهل بل بحالنا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعته ذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولو كان عدل عنه  
 لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية الا ان عبارة ولم ينصب فى جواب النفي ليسا به رؤس الاى والوجهان جائزان  
 واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون  
 متبعا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا وفى نفسه ير اليبضاوى فيعته ذرون عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن  
 والاعتذار عقبيه مطلقا ولو جعل جوابا للدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم اعتذارا لكن لم يؤذن  
 لهم فيه (قوله فلا يأتى العذر منهم بعد ذلك) يعنى بعد نفي الاذن لهم فى الاعتذار ونهيمهم فى ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول  
 فلان الاعتذار بالالكلام ولا تكلم نفس الاباذنه وأما الثانى فلان مانهى العبد فى ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قبل  
 انه لا منافاة بين نفي الاذن فى الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهى عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم  
 بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يبعته ذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع فى كثير من النسخ وليس  
 على ما ينبغي وكأنه سقط من النسخ كلمة غير ويقع فى بعض النسخ وهو مشكك على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان  
 مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولصححة الاستثنا فى حمل ثبوت  
 الاعتذار مع محى لا تعتذر واليوم على اختلاف المواقف) اللام فى لصحة متعلقة بحمل وفى الكشف فى سورة هود فان  
 قلت كيف يوفق بين هذين قوليه تعالى يوم تأتى لاتكلم نفس الاباذنه وبين قوله يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها قلت  
 ذلك يوم طويل له مواقف فى بعضها يجادلون عن أنفسهم وفى بعضها يكفون عن الكلام وفى بعضها يختم على أفواههم  
 وتكلم أيديهم وفى الشرح ظاهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجع عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال  
 فى الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى انهم يبعته ذرون ويكون ذلك فى موقف آخر لان المواقف متعددة  
 ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه فى هذا الموضع اسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يبعته ذرون فى موقف آخر  
 (قوله تنبيهه) لانا كل معك ونشرب لبنا \* ان جزمنا لعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما) فى الشرح ولحقه نظر اذ لا  
 موجب لثمين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا  
 قلت ما جاءنى زيد وعمر واحتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار  
 الكلام نصا فى المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قوله هو والنهى عن كل واحد منهما أى ظاهره فلا ينافى ذلك  
 الاحتمال النهى عن الجمع بينهما عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله منعه البيانين) هذا هو المشهور بين الجمهور  
 وقال السيد فى حاشية المطول ان منع البيانين اغما هو فى الجمل التى لا محل لها وان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب  
 نص عليه العلامة يعنى صاحب الكشف فى سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودى للصلاة وصل فى المسجد وكفاك حجة  
 فاطمة على جواره قوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا للجمل فان هذه الواو من الحكاية  
 لا من المحكى أى قالوا احسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسككة

في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وعمر وأبوه بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل وبدل على جوازه أنهم قالوا إن الجملة الأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولا وعلى الأول أن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم ذلك الأعراب عطفت عليها كالمفرد ذكر وان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا لا يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجملتين إتي لها محل من الأعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى اختلاف خبرها وإنشاء على ظهوره فائدة في العطف بالواو أغنى عن التشريك المذكور وإنما اعتبر ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو أن لا يكون للجملة الأولى محل من الأعراب فلو كانت تلك الأحوال أعني ما يوجب كمال الانقطاع وتطاوله جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرها وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط أن أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجب مطلقا سواء كان للأولى محل من الأعراب أولا قلت الجمل التي لها محل من الأعراب واحدة موقع المفردات وأيسر النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية خصوصاً في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فاعتبرت بأحوالها المعارضة لها انتهى (قوله وأجاز الصغار وجاعة مستدلين بقوله تعالى وينشر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا لن تنفعوا النار التي وقودها الناس والجاراة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تجوزون أنصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص لماء الدين السبكي أن أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوز بحوزة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجد استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع أنه لا خبر فيها وإنما هاتك جملتان إنشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق بأقوال على إنشائيته فإذا وقع معلقا احتجج إلى تأويله بما يكور خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تفعلوا لن تنفعوا النار مطابقة منكم فال الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي إنشائية لفظا ومعنى فباء ما قالوه انتهى وإسائل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تنعدم أعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان) في البحر والأصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تنفق معاني الجمل كما ذهب إليه سيبويه وقد استدلل لذلك بقول الشاعر تنأغي غزال البيت وقول امرء القيس \* وان شفا في عبدة ان سفعها \* البيت وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمرة (قوله وان شفا في إلى آخره) هذا البيت من معطوفة امرء القيس والعبدة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقة مرافقه زيادة لها إلى غير قياس والرسم الاثر والدراس المجمعى والممول مصدر مسمى أو اسم مكان من عول الرجل إذا بكرا فعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه (قوله تنأغي غزال إلى آخره) في الصحاح والمرأة تنأغي الصبي أي تكامه بما يحب به ويسره والمآقي جمع موق وهو طرف العين إلى الأنف وهو مجرى الدمع والمخاط طرفها إلى الأذن ويجمع أبضاع على آمق وأما ق مثل آبار وآبار كذا في الصحاح وفي الفاء وس هو طرفها إلى الأنف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها أو الأعدب كسر الهمة والميم وسكون المثلثة بينهما أو أهمل الدال مجرى كتحل به (قوله واستدل الصغار بهذا البيت) وقوله الإشارة به إلى الذي مطلعته تنأغي وقوله ومجروا بالعطف على هذا فيكون صفا شاركا من استدلال الذي مطلعته تنأغي وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعته وقائلة (قوله وأقول أما آية البقرة) قال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطالبه مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقييد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا التقارزاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخريين على مجموع الأولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتتوا ووجه ربطه بالشرط المذكور أن تبشير المؤمنين أيضا أمر تب على عدم معارضة الكفرة القرآن واللام يكن مجزأ فلا يثبت صدق النبي ولا يكون نصديقه وسبيله نيل الثواب كانه قيل

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أي الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أي بالأنبي  
أو أي المبشر ولما في الوجهين من البعد سبب الثاني فان في ربطه بالشرط تسكفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب  
آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النعاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كأنه قيل قل  
كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد  
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المناقشة بل أريد معنى المجموع أي المعقد  
بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس  
من باب عطف جملة على جملة ليطالب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لآخر  
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا  
القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقييد والازهاق وبشر عمر بالاعفو والاطلاق  
عطف جملة على جملة أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف أحدهما  
على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل  
به من الآية لكنه اقتصر من القصصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منه فافكا أنه قال زيد يعاقب بالقييد  
والازهاق فأسوأ حاله وما أحسنه الى غير ذلك وبشر عمر بالاعفو والاطلاق فأسوأ حاله وما أرحمه (قوله ومعنى هذا  
فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم في الجنة) يريدانه يفهم منه بطريق التعريض لأنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب  
منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايان سبب للعقوبة فافهم سبب سبب الغفران وهو  
الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله  
ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير  
بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق ان تجروا وتجارة  
تجركم من عذاب أليم) انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي  
معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقدرة قبل  
يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم  
الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التقطاطاني  
ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي  
صلى الله عليه وسلم لانه لا يتكاف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل  
ان كنتم في ريب مما نزلنا على الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مراد اقبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشرى فانذر  
الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها  
فهل بالفساد وليس بصواب لان آية فهل في الاحقاف وهي هل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذا قد استدلال بذلك) الظاهر  
ان الإشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا  
فالصواب ان الإشارة الى هذا البيت والى الذي مطالعته تناهى وان الضمير في استدلال الصفار وللشارح في الاستدلال بالذي  
مطلعه تناهى (قوله وكل ما قيل في توقف على النظر فيما قبله من الآيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه  
خولان وفي بعضها أو أما وكل ما قيل وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فعطاه عليه) في الشرح الذي نقل  
أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمر والعاقلة ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه  
ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه محتج في المثال ضرورة  
اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع وجهه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام  
الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلة خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد  
النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراده الصفار

أنه إذا زال النعت المقطوع ألبتة والفرض تهذير النعت الصناعي بأن يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً فقد  
 ما بني سبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من أنه قد يكون للشيء مانعان  
 ويقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له عطف الاسم على الفعلية وبالعكس (قوله والثاني المنع مطلقاً حتى ابن جني أنه  
 قال في قوله عاضها إلى آخره) هكذا رأينا في النسخ بغير واو قبل أنه وفي الشرح والثاني المنع مطلقاً حتى عن ابن جني وأنه قال  
 ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا المثل حتى عن ابن جني أنه قال بدون واو في شبه أن يكون ذلك تنبيهاً على ما أخذ هذا القول  
 يعني أنه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فإن كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز أن يكون  
 معنى ما ذكره ابن جني من أن الضمير فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولي نظر إلى رعاية التناسب لأنه ممنوع انتهى وأقول  
 الظاهر من قول ابن جني أنه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية والنقد بكسر  
 القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السن بالسن اذناً كلفت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاماً  
 تزوجته بعد ما وصات في الكبر إلى هذه الحالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثاني) لمجيء هذا العطف كثيراً نحو قوله تعالى  
 سواء عليكم أذعنوهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا أن قول الشافعي يحل كل متروك التسمية) مذهب الشافعي أن  
 متروك التسمية عمداً كان الترك أو نسياناً يحل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عبيد وأبي رافع وعطاء  
 وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والضبي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان  
 الثوري إلى أن الترك إن كان عمداً لا يؤكل وإن كان نسياناً يؤكل وهو قول مجاهد وطاووس أيضاً وابن شهاب وابن جبير  
 وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح وإسحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأصغ واختاره  
 النحاس وقال لا يسمى فاسقاً إذا كان ناسياً وذهب أشهب والشافعي إلى أن ترك التسمية عمداً إن كان استخفافاً لا يؤكل والا  
 يؤكل وظاهر الآية تحریم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً كان الترك أو نسياناً وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس  
 ابن أبي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور ودأود وأحمد في رواية (قوله وأنه لفسق) قال الحسن  
 الكوفي قال الكرماني يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لعصيته والضمير في أنه عائد إلى الكل وجوز الحوفي أن يعود على  
 ما وجوز ابن عطية أن يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكرو في البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الأعراب  
 وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله ففي أن تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي) في حاشية التفات إلى  
 واعتراض بأن التأكيديان واللام ينفي كون الجملة حالية لأنه انما يحسن فيما قصد الإعلام بحقيقته ألبتة والرد على منسك  
 تحقيقاً وتقديراً على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الأمر والنهي مبناه على التقدير كأنه قيل لانا كلوا منه إن كان  
 فسقاً لا يحسن وأنه لفسق بل وهو فسق والجواب أنه لما كان المراد بالفسق ههنا الإهلال لغير الله كان التأكيدي مناسباً كأنه  
 قيل لانا كلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعتراض بأنه ولو سلم  
 كونها حالية فلا نسلم أنهم أقيد للنهي يعني أنه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون إشارة إلى المعنى الموجب  
 للنهي كما يقال لانهن زيد أو هو أخوك ولا تؤذ فلاناً وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للنهي  
 لأنه حينئذ لا يكون له فائدة لأن كونه منهيًا عنه حال كونه فسقاً معلوم لا حاجة إلى بيانه (قوله فالمعنى لانا كلوا منه إذا سمى  
 عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضاً بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه إذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم  
 إلى ما أهل به لغير الله وإلى ما لا يهل به لأحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحلين أولى لأنه  
 أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمداً بموم هذا ولا يخص التحريم بأهل به لغير الله وأقول ما قدره وإن كان أخص  
 من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقاً أهل به لغير الله كما هو المراد  
 والمفروض ثم في الشرح وأيضاً فالتحريم انما كان للأعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لأنه مناسب وهو  
 معنى عام يشمل متروك التسمية عمداً أو المهل لغير الله وهذا أولى من أن يجعل المناسب تسمية غير الله لأن كلاً مشتركاً  
 مناسب خاص ببعض الصور والأول عام مشترك بين الصور فكانت إضافة الحكم إليه أولى من إضافته إلى المناسب الخاص  
 بالعطف على معمولي عامين (قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز) يعني بمحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على

عاملين ان يعطف بحرف واحد مع موأين مختلفين كإنا في الأعراب كالنصب والمرفوع أو متفقين كالنصب على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكر اخلا هذا عطف متفق الأعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلف الأعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فلهذا القول منهم على حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسها ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التفاعل على نسبة الفعل للشركون فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف (قوله قرأها الاخوان بالنصب) هاجزة والكسائي وقرأها ايضا بـ قوب (قوله وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة) فيدهم لان الثانية لا دليل في قراءتها أما بالنصب فلا كونه يعطف على آيات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف مع موأين على معمولي عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين وأما الرفع فلا احتمال ان يكون آيات مبتدأ وفي خلقكم خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن عطفنا على محمل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطف على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو من ان الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة ما من ان وفي) هذا مبني على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابته من ان العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشف وأما آيات لقوم يعقلون فن العطف على عاملين سواء نصب أو رفعت فالعاملان اذا نصبتهما ان وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجرفي واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجرفي واختلاف واعترضه أبو حيان بان نسبة عمل الجرف والنصب والجرف والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى وأقول في عبارة الكشف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجرفي واختلاف وفي قوله والجرفي واختلاف والظاهر اسقاطها منهم ما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسام والخفوضات عطف على الشمس) أشار به هذا الى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان الواو فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه لقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا في آخر الكلام على اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد وهو قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وهي سبعة ثم قال الرضى فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفعيل والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر وأولا شيأهم ما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرقا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أنى تقدم المفسر قلت الذي أرى انه نكرة كما يجيى في باب المعرفة وعند الحاجة يبقى معرقا لكن تعريفه أنقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل به ذكره مما قبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بابقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فات به ذكر المفسر بعده بالفصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه (قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم وبئس وأما تأخير عن المخصوص فنحن نعم زيد رجلا فذهب سيمويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله وبلتحق بهم ما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذي يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرهما وقد يكون من فعل يفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى الحساق هو الذم ونعم وبئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس وأصل ساء وسوأضم الواو فقلت ألفا انخركما وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

في الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انهم يرفعون قول (قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فرأيه اشنع مما فرغ عنه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يميز حذف الفاعل في قولك ضربتني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضر ويؤخر عن المفسر) في شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربتني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يضر مثل ضربتني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان في طالب الرفع) في شرح الرضى والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي بفاعل الاول ضمير ابدا المتنازع نحو ضربتني وأكرم زيدا هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للفعلية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربتني وأكرم زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير به المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا عما لازم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا يمكن وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة) في الشرح ظاهر عبارة الرخشي ان حمل المثالين على كون المفسر فهم ما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا ان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الرخشي على ما نقله المصنف صريحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور ودون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين في المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الرخشي في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا لزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بمنزل قلت المراد أن ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين من ضمير الشأن او بديلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما ما عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلام المصنف في الموضوعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الرخشي وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الامن وجه واحد فلهما مزية على ذلك فاعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشأن لا بأولوية الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله بعد انما هو أولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضوعين (قوله أسكران الى آخره) المراجعة اسم مكان من التمرغ وهي هنا القبة أم جرير الشاعر قال في الصحاح لقبها به الاخطى أي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجوامين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة \* خلا لك الجو فبيضي واصفري \* هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعني فيمن رفع سكران وابن المراجعة (قوله له مرفوع) جملة في محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين فاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي



ليجوز حذف الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني وأكرمك زيد ابل بوجوب الايمان به ضمير منفصل لا  
مؤخر عن الظاهر المتنازع فيه وأقول أراد بالكوفيين معظمهم بقريظة ماذ كره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه  
لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكروا النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت وأراد  
بقوله ولا يعطف عليه ما يعطف اليه والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكده فلا نه أشداها ما من النكرات والنكرات  
لا تؤكده وأما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلا يلزوم الا بهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف  
عليه عطف نسق وأقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونه انفسه فلو عطف عليه عطف نسق  
اشاركة المعطوف عليه في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع أقول لا مانع من تقدير الرابط  
فلا يلزم ذلك (قوله واذا اتقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره) يعني بل الاولى الحمل على غيره بدل على ان هذا  
مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن وفي الشرح ذكر المصنف في الباب  
الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها  
فانه آثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عائدا على من وأقول لا معارضة بين هذا وبين ماذ كره المصنف هنا على ما لا ينبغي  
(قوله ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يتعين تخرج النصب على ذلك بل يجوز كونه  
مفعولا معه أي يراكم مع قبيله وان كان العطف أرجح وأقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لمرجوحيةه بالعطف ثم الذي قرأ  
بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده فوجه وذريته وهم عند أهل السنة أجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور  
به ورة الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للانسان وان اظهارهم لانفسهم  
ايسر في استطاعتهم وأن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى وردبانه لادالة في الآية على ماذ كره لانه تعالى أثبت انهم  
يروننا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على أصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتنا لهم  
على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وأنتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالا حادث الصحاح  
التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ عمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لو لا دعوة أخي سليمان لربطته بسارية وحديث خالد بن سيرا كسر ذي الخلصة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع  
معطوف على قول الزمخشري (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير في يؤيده عائدا الى الاولى ان يعاد ويحل الشاهد من هذا  
الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجرب) هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها  
على ما تأخر لفظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) فتية جمع فتى وهو السخى الكريم ويجمع أيضا على فتيان واثبا أي مستقرا  
(قوله ويؤيد على ان مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بره جلا بأباه) في الكشف في سورة فصلت عند قوله تعالى  
ففضاهن سبع سموات ما بين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه  
أعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضمير امهم مامفسر بسبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثاني  
على التمييز (قوله وقوله فلا تله ان ينال البائس) هذا محذوف صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا ورعا أثبت البيت  
بكماله في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول  
خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) في الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم  
فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدرا رحم وأقول ان شدة الحاجة أيضا صفة ذم فعل سيبويه  
لهذا قد اذم (قوله وقولهم قاما أخوالا وقاموا أخوتك وكن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو  
والنون كالساق في قامت هند وهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا في شرح الالف لمراد الدين بن مالك  
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان أئمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف  
والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل  
الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عندهم لا حروفا وقد لزمنا للدلالة على التثنية  
والجمع كما قد لزم التاء للدلالة على التأنيث لانهم لو كانت أسماء لازما ما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل  
مرتين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل (قوله ولوان مجد الى آخره) المجد الشرف ومطمم بكسر الميم علم على رجل (قوله كسا حمله الى آخره) الحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المجعة جمع ذرة بالضم والكسر وهى أعلى الشئ (قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لانصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها بـ د هـ نـ لـ تـ فـ سـ يـ رـ بغير المفعول) ما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدى أحدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشارة الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بدينك القيدى (قوله وقال الزمخشري فلا يحسنين الذين يفرحون بما اتوا الاية وفى قراءة أبى عمر ولا يحسنينهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعض آخر فى قراءة بدون واو احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسبنهم عن قراءة حمزة والكسافى وعاصم بتاء الخطاب فى الفعلين وضم الباء الموحدة فى ما خرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثانى محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل اطول الكلام والثانى ذكره الزمخشري أن أحد المفعولين الذين يفرحون والثانى بمفارقة ولا تحسبنهم تأكيد واحتراز أيضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسن بالغيبة ولا تحسبنهم بالخطاب وبفتح الباء الموحدة فى ما خرجت هذه القراءة على حذف مفعولى يحسن لدلالة ما بعدهما علم ما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسنين لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا تحسبنهم تأكيد فادخول الفاء انما يتجه على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا فى غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدما على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسره قال فى البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسن ولا يحسنهم بالياء فى ما ورفع بـ يا يحسنهم على اسناد يحسنين للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو على وهو ان لا يحسنين لم يقع على شئ والذين رفع به قال ابن عطية فتجبه القراءة بكون فلا يحسنين بدلا من الاول وقد نـ دى الى المفعولين وهما الضمير وبمفارقة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى فى قوله بأى كتاب أم بآية سنة \* نرى حبيهم عارا على وتحسب أى وتحسب حبيهم عارا على والوجه الثانى ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوف فاعلى لا يحسنهم الذين يفرحون بمفارقة بمعنى لا يحسنين أنفسهم الذين يفرحون فائرين ولا يحسنينهم تأكيد كيد وتقدم لنا الدعلى الزمخشري فى تقديره لا يحسنهم الذين فى قوله تعالى ولا يحسن الذين كفروا انما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هناك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسبن بالياء أى ولا تحسبن أيها السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ أحد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء أى ولا يحسن هو أى حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالغنى ولا يحسن الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسنهم الذين قتلوا أمواتا أى لا يحسن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو فى الاصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ فى قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهم ما انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسنهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمير على مفسره وهو محصور فى أماكن وهى باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس فى نحو نعم رجلا لا زيد على مذهب البصريين وباب امتناع على مذهب سيديويه فى نحو ضربانى وضربت الزيدى وضمر الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين فى نحو مرت به زيدوزاد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبر المضمير وهذا الذى قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه فى البحر (قوله ووقع له نظيره ذانى قول القائل مرتت برجل ذاهبة فرسه مكسورا امرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة متمتع لان فيه تقديم الضمير على مفسره) يعنى لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر فى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا لـ صفة التى تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير متمتع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالمرة التى ذكرها فى انه عاد الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير

الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير عنه وقد  
يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم تود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد  
على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا  
التركيب وانما يلزم من تقدير تقدم تود وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير تود وما تقدمه فتركيب آخر  
غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اغلامه لان زيدا في نية التأخير) انما ائيل ان يمنع كونه في نية التأخير بل  
هو في محله غايته انه محل غير أصلي (قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معمول عليه) في الشرح وجهه التفريق  
الذي أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم  
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط اغناقتضى جملة الجزء لاجلته دالته لانها ليست بعاملة فيها وجملة  
الدليل لا محل لها فيتم دفع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط  
اقتضاءها تمادافعا وهذا بخلاف ضرب زيد اغلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد  
منهما يقتضى صاحبه فالذلك جاز ضرب غلامها ههنا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها ههنا ففرقه الذي اعتمد عليه  
ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف ﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾ (قوله أحدهما كونه مبتدأ في  
الحال) يعني في حال التكلم أو في الأصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء (قوله وأجاز لا تخفى وقوعه  
بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان المجيز الكسائي وفي البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن  
أطهر لكم بالنصب وكن أبو عمرو ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة هؤلاء بناتي  
هن أطهر لكم بالنصب وكن أبو عمرو بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء عتني بن مروان في لحنه يعني في ايقاع  
الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر  
بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيهما نظر أما الأول فلان بناتي جامد غير  
مؤول بالمشتق فلا يحمل ضمير عند البصريين) الضمير المجرور يفي عائد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي  
الشرح لاننا سلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود في معنى المشتق فيضمحل الضمير وانما قال عند البصريين لان  
الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشتق يحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما  
نقل في التمهيد عن الكسائي وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يحمل ضمير او اعلم ان استخراج  
الأول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيدا للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيضمحل  
الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمر وفوصفوا به (قوله وأما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي  
عند أكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي خرج في تخريجها على قول غير الأكثرين وليس كثرة القائلين  
بحكم وجبة لا طراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجب المرتكب لذلك واسعا وفي اعراب  
السفاقي وهن مبتدأ أولكم خبره وأطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى  
الاستقرار وأجاز لرحمى أن ينصب هؤلاء بفعل مضمر أي خذ هؤلاء وهن فل وأطهر حال والعامل فيه الفعل المضمَر  
(قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة في انه لا يقبل ال كان تقدم في خبر أو أقل) قال الرضي وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل  
نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا  
جوز نحو رأيت مثلك هو مثلك زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها وكذا جوز بعضهم  
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني أنا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم  
تثبت صحتها بينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله اني أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره  
والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خير منك وكان خيرا من زيد هو أفضل من  
عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا خالك وظننتك أنت زيدا ينصب ما بعده صيغة  
الضمان المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هي في حقيقة على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثابتهما ذات الالام أو بين معرفة ونكرة وهى أفعال التفضيل كما ذكر سيبويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فألقى المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو مبتدئ ويعيد وهو عند غيره نو كيد أو مبتدأ) قال الرضى وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لتشابهته للاسم وامتناع دخول الالام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضى اسم امتنع دخول الالام عليه وهذا الذى قاله أيضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر أولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحى (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع آل لعارض كافعل من والمضاف كمثلك) العارض هنا وقوعه بعد أفعال والاضافة في الجامد (قوله وتتم له بغير سلام زيد مردود لانه معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لمجرد ما امتنع فيه آل لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أى ان ابن الجبار يلزمه اجازة الفصل قبل الماضى لانه قال أولذاته وامتناع آل في الماضى لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس) يعنى ثالث خلق الزوجين الذى دل عليه قوله وأنه خلق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطى يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمخدوف أى ويرونه يهدى فيكون من باب عطف الجمل سلما ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبر اذا الثواني يعترف بها اما لا يعترف في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضى وانما جىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذوالالام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أى في الغيبة والخطاب والتسكلم (قوله فأما قول جرير بن الخطفي وكان بالباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذى ثبت في النسخ الذى وقف عليها من هذا الكتاب اثبات ألف ابن وينبغي أن يكون جرير ممنونا ولعل هذا من المصنف مبنى على السكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضاعفا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتى الكلام فيه فيما بعده هذا ان شاء الله تعالى والخطفي ليس أبأقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفي يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكهزمى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكانهم مذكورة بعد الالف ونون ساكنة يعنى كآين (قوله وانما هو نو كيد للفاعل) يعنى في يرانى (قوله أى يرى مصابى والمصاب حيفته مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالصاد المهملة والفاء (قوله أى نافعا لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فتزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم لقلا نوزنا أى لا يعاب به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل السكاية وعليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التى أشار اليها انما قد وهى على جعل المصاب مصدر الالام مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر اول ذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذى أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبتداه على أن يكون مصابا باسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل أى هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أى لو أصبت رأتى المصاب يعنى أنه لا يرى المصاب الا باى دون غيرى كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا باى لغة فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة (قوله ولما سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضى يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جازان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيخت بالالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالة على أنه ليس من غمامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وعماد الاله يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضى والكوفيون

والكوفيون يسمونه عماد الكونه حافظ المسابغة حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط  
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الالفاظ  
والا كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميته انفصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماد انظر إلى ان المتكلم أو السامع  
أو هما جميعاً يعمدان بهما إلى الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين  
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)  
لأنه لا يقول مرادهم أنه يفصل من أول الأمر بين كون ما بعده خبراً لصفة وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا  
اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع إذ لا يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما  
عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف البيان فلا اشتقاق وشرطه الجود ولأن ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان  
على الصحيح وأما البدل فلا لا يبدل ظاهر من ضمير حضوره إلا إذا كان بدل بعض أو اشتغال أو بدل كل مفيد للاحاطة والكل  
هنا منمتف فالاستناد إلى هذه الآية في أن التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له  
وجه بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي (قوله والثاني معنوي وهو التأكيد كذكره جماعة) اعتراض عليه ابن  
الحاجب في أماليه بأنه لو كان تأكيداً لم يخل من أن يكون لفظياً أو معنوياً أو كلاهما باطل أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ  
بمعناه مثل قام زيد زيد أو بمعناه مثل أنت وأما الثاني فلأن المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح  
التأكيد الذي رده بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري  
ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التأكيد بأن واللام ونحو ذلك وأما الاعتراض على من يقول أن الفصل تأكيد  
عليه فيجبه اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين أنه تأكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كائنه  
يريد به بعض المحققين التفتان في أنه قال في حاشية الكشف ذكر يعني صاحب الكشف ضمير الفصل ثلاثة فوائد الأولى  
الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعت لانه أغاية توسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل  
الثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل أنه تأكيد كيد المسند إليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة  
إفادة قصر المسند على المسند إليه بتمهاده الاستعمال مثل أن الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا الغا  
يتم إذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو ومما الخبرية نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس بغيره بقصره على  
المبتدأ وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس بغيره بقصره على الخبر وان  
كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى وفي المطول ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص  
أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى  
أولم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون مجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بان  
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزاق أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند  
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال (قوله وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد  
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيد على شيء واحد وهو بناء منهم على أنه تأكيد للمسند  
إليه وقد تقدم أن التحقيق خلافه سلمنا أنه تأكيد للمسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاز زيد  
نفسه عنه وجاء زيد بنفسه ولا حاجة بعد بثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعتين في  
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجعون أكتعون أبصعون أبقعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة  
وأقول ليس مانع فيه نظير جاز زيد بنفسه عنه ولا جاز زيد بنفسه وإنما هو نظير زيد بنفسه زيد الفاضل لأن التأكيد بضمير  
الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد كيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى التوكيد إعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن أن يكون  
مراد المشرح من التنظير بجاز زيد بنفسه عنه وجاء زيد بنفسه اغما هو في مجردا اجتماع تأكيد (قوله وإيجاب أن فائدة  
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الأصحاب عن الحكمة في التفريق بين شأن المؤمنين  
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الأولين فقبل أولئك أصحاب الجنة وأتى به في حق الآخرين فقبل

والذين كفروا بانائهم أحجاب المشامة فتأملته انتهى وأقول الحكمة ان اسم الإشارة يوثق به لتمييز ما يريد به العمل غير المحضة  
 احضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسا كقول ابن الرومي \* هذا أبو الصقر فردا في محاسنه \* ولا كذلك الضمير وان اسم  
 الإشارة المعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهبا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة  
 العزيز فذلكم الذي لتنتي فيه حيث لم تقل فهذا هو حاضر وفي تفسير البسيط اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا  
 بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرجة بالمرجة على عباده أو بوجبات رحمة الله أولئك أحجاب الجنة  
 اليمن أو اليمن والذين كفروا بانائهم انصتاه دلالة على حق من كتاب وحجة أو بالقرآن هم أحجاب المشامة الشمال أو الشؤم  
 ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار بالضمير شأن لا يخفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا إشكال) يعني في انه لا محل  
 له من الاعراب قال الرضى لما كان الغرض من الايمان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصيغة وهذا معنى الحرف أعني  
 افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلم يصيغه معينة أى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع  
 الى النصب لان الحروف عديدة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا  
 ومنذ كرا مؤنثا ومثكما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لا مجرد عن معنى  
 الاسمية ودخله معنى الحرفية أى افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى أو مجموعا  
 مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح يشك كل هذا من جهة ان  
 الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قدر رفع المصنف هذا الاشكال بقوله وتطيره على هذا القول أسماء الافعال  
 فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا ابرافع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على  
 الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشئيين (قوله وأل  
 الموصولة) في الشرح يعني عندهم يراها اسم والالتظير به ذاقه شيء فان أل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها  
 الى صلتها بطريق العارية كافي الا التي بمعنى غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فيمن يراها غير معمولة لشيء (قوله  
 ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) في الشرح عله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء  
 نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكك أيضا لان اسم ما يتبع ما بعده في الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب  
 ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا تأكيد لما قبله وهو مشكك لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وأيضاً فان اللام الداخلة  
 في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد نفسه كريمة (قوله ووههم أبو البقاء فاجاز في ان شائتك هو الاثر التوكيد)  
 في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شائتك احتمل ان يريدانه توكيد للضمير المستتر  
 في شائتك وهو محتمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى جملة على الصحة  
 ﴿قوله روابط الجملة بما هي خبر عنه﴾ الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله  
 الحسنى) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المنع مذهب البصريين  
 ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة  
 ابن عامر وحكي الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو  
 قد أصبحت أم الخيام رندي \* على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور  
 بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما ابتداء في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها ما بيننا في فصل لو وليس  
 بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضى دخولها في حيز النفي  
 فيتموجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم معترفاً ببعض الذنب الذي ادعته  
 أم الخيام عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا)  
 عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور بالعطف على محمل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة إحدى  
 النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن في صحيف البخاري ويعرف حديثهن بحديث أم زرع  
 والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذلك كرها خزر بعجبات على  
 زينة صردو الزنبر برأى فراء فنون فياء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولئن صبر) هو بالجر  
 معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدرهم (قوله سواء أفدنا اللام للابتداء) أي اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على  
الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك ان عزم الامور (قوله واما على الثاني فلانه لا بد  
في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في وامن صبر وغفر  
لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك ان عزم الامور وهي اسمية فكيف  
تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بآثر هذا الكلام وقول أي البقاء والحو في ان الجملة جواب  
الشرط مردود لانها اسمية وقوله ما انما على اضممار الفاء مردود لا اختصاص ذلك بالشعر فاهذا الذي فعله المصنف وجوابه انه  
لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحو في وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطال  
الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل انتهى واعلم ان ما قاله  
المصنف من لزوم تقدير منه في الوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت  
الى من وكانت جملة ان ذلك ان عزم الامور خبر الاجواب قال ابطال اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير  
مضاف أي ان ذلك ان ذوى عزم الامور (قوله احدها ان يكون معطوفا بغير الواو) احتراز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا  
بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حوائى التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لم تطلق الجمع فلا سمان معها أو  
الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمر ووقام هو) في حوائى التسهيل  
لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا ما منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقام وقاعد وأما قول بعض  
المعربين وأظنه أبا البقاء في هذا من شيء معته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لجانب فردود (قوله والثالثة ان يكون  
بدل لنحو حسن الجارية أعجبتني هو) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية أعجبتني هو (قوله فان  
قدرته ببياننا جاز باتفاق) في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا  
وانى ثبت هذا وقد صرحوا بان خلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البديل  
وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع  
وانما هو عامل آخر مقدور سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع  
فيها يائنا على سبيل الاتفاق وأقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به  
ولذا لم يحكمه ابن أم قاسم وحكما الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فعمل العامل فيها هو  
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تابعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاختفش قيل وسيبويه  
وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيذ وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في  
المتبوع وقال الاختفش العامل فيها معنوى كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر  
من جنس الاول وأما البديل فلا خفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول  
وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه وأما عطف النسق ففيه  
ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة  
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويجتله ولباس التقوى  
ذلك خير) في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانا فانه خبر  
مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهرا تخصيصه بذلك بهذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاها  
أولاهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واسم كبير واعنا أولئك أصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعینان لما استشهد بهم ما عليه وليس كذلك بل احتمال البديل والبيان جار فيهما  
أيضا (قوله والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم) في غيب الباب وضع الظاهر  
في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاختفش  
يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا أرى الموت الى آخره)

بروى يسبق مكان يشبه ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصاً أي كدرة (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يعني ومن يمانية  
 لا تبعيضه لان الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصليين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل  
 المبتدأ نحو زيد نعم الرجل) في الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا  
 غلط لاننا قطع ان المتكلم بقوله نعم العبد مصيب لم يقصد مدح جميع من في العام وانما قصد مدح ما يوافق هذا الفاعل  
 المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يتحقق الى ضمير نحو زيد  
 نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لا كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل  
 على كل افراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح وجه  
 آخر اضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا) هذا آخر بيت  
 أوله الا لبت شعري هل الى أم معمر \* سبيل (قوله أما المثال فقيل الرابطة اعادة المبتدأ بعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة  
 تلك المسئلة) هي كون روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجازته  
 لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدأ بعناه انما يكون خلفاً عن  
 الضمير في الشعر كما يراه سيدي به كيف يتأتى منهم تخرج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السبعة على مذهب الاخفش  
 وهم لا يرون صحته هذا مما لا سبيل اليه (قوله وانسان عيني الى آخره) هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بقاء  
 السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثاني وهو ان يعطف بقاء السببية جملة خالية من  
 الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع أيضاً على اناسي ويحسر بضم السين المهملة  
 وكسر هاء مضارع حسر بفتحها أي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعدياً ومضارع  
 مضموم العين ومكسور هاء مصدره الحسر كالقتل والضرب ويجمع بضم الجيم وكسر هاء مضارع جم جو ما أي كثر واجتمع  
 ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسر هاء وفي الشرح فان قلت يمتنع ان يعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق  
 بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبساً بالاكس (قوله وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه)  
 يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء تلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي  
 منهما بضمير واحد وحينئذ فالحبر مجموعهم ما يكفي جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن  
 شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفي الشرح  
 الرابطة في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسماً مستقلاً برأسه وأقول  
 القسم الاول يكون الضمير واقعاً في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير  
 (قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لاله الا الله) في شرح التسهيل لان أم قائم أي قوله في  
 المهاجرة وفي الصحاح والهجر ير مثال الفتيق الدأب والعادة وكذلك الهجرى والهجرى يقال مازال ذلك هجيراه وهجيراه  
 واجرياه أي دأبه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذا مراد بها  
 لفظها أو أقول لانسلم أن الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في  
 الشرح فان قلت ماذا كره هناك معارض ما ذكره في التنبيه الا أني بعد هذا أقرب بياو ذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي  
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو منافى لعددها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتفل ان يريد بما ذكره  
 في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابطة بل رابط مقيد (قوله  
 ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحوه فاذا هي شاخصه أبصار الذين كفروا) في المطول ويختار ثابت  
 هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضيلة نحو هي هند مليحة وفانم لا تعمى الابصار قصد الى المطابقة لا الى انه  
 راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرقة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جواز (قوله في قوله تعالى  
 والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنياً للفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنياً للفاعل ومعنى  
 هذه القراءة يستوفون اجالهم (قوله أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عز صاحب البحر هذا القول للبرد وعز



القول الذي بعده للاخفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتماد ابدا لا شهر فخاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربعصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وقوله يتر بصن بيان للحكم المتلو وهي جملة لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيديوه وقال الزجاج الخبر يتر بصن ولا حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتر بصن عائدة على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقليل يتر بصن أزواجهم لم يمتح الى حذف وكان اخبارا صحيحا كذلك ما هو بمعناه **في الاشياء التي تحتاج الى الرباط** (قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملان جهنم) في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا ملان لان المعنى ان ملان انتهى وهذا ليس بشئ لان ملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدم به فردا أيضا ليس مصدر امقدر البحر مصدرى والفعل حتى ينحل اليها وليكن له اسناد ما قدر الى المبتدأ احكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشف وقرئ فالحق والحق أقول منصوب بين على ان الاول مقسم به كالله في \* ان على الله ان تبايعا وجوابه لا ملان والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما الله عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما تقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمر كأي فالحق قسمي لا ملان والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أضح ومجرورين على ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضا وهو وجه حسن قال أبو حيان ومخلصه انه اعلم القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وما شئ حيث يستباح) هذا مجزئ بيت صدره \* حيث حتى تهامة بعد نجد \* وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فالتصبا الضمير واتصل بالفعل) في البحر وأعدى الفعل الى الضمير أو لا انساها وهذا اختيار أبي على واية اختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما مشهده ناه سلبا وعامرا) هذا صدر بيت مجزئ \* قليله سوى الطعن النبال نوافله \* والطعن بالطاء والعين المهملتين والنبال جمع نمل كجمال جمع جل والنمل جمع ناهل كطالم جمع طالب والناسهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافله وهي العطية التي لا يجب فعلها قليلا هنا بمعنى النفي أي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيديوه انهم اخذوا معا عن أبي الحسن ان الجار حذف أولا وفي البحر عن المهدي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو الوجهان يعني لا يجزئ فيه ولا يجزئ به جائز ان عنه سيديويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الها وقال لا يجوز ان تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلا أرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدري في الآية الاولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوم ما يوم لا يجزئ فحذف يوم لدلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الاضافة تطيرا للمفوض به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تلك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازوه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه في يجهني قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فيتمنا فر مع اعراب ما قبله واذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب أطعمنا الحما ميمة شاة ذبحوها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الآية أن لا يقدري ضمير ولا يقتضي ذلك (قوله أو انها انبئت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع) يعني ان ادعى ان الجملة انبئت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبية عن البديل من المفعول والنائب حكمه حكم المنيوب عنه والمبديل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشبهه الانفس) هذه الآية في سورة الزخرف واثبات الها فيها اقراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها اقراءة

الباقين وانفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصالت ولم فيها ما تشتهي أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب في أماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستعمل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والانبثاق وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما يتقدير مفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالجملة الواحدة أولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل) القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف يتم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به يمكن الجواب عن هذا بأنه يعتذر في الثواني ما لا يعتذر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فان قلت فسامعني ثم قلت استبعد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تمترون استبعاد لان يتروا فيه بعد ما ثبت انه محييم ومعيهم وباعتهم وفي حاشية التفمنا زاني فان قيل أي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكيانية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اسماء باربان الباء في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير محض لتأني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعني بربهم موضع المصير لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصده انه صلة واحدة برأسه ليمتوجه الاعتراض بأنه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يدفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمه هاو لو كانت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقيم (قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة) فانه قال في المفصل فان كانت اسمية قالوا والا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعتز عليه في النادرة وفي البحر وليس محيى الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلا فالافراء ومن وافقه كل زمخشري وأجازمكي أن يكون جملة بعضكم لبعض مستأنفة اخبار من الله تعالى بعد اوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحلال لانه يخيل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بلازم وفي الشرح لكنه قال في الكشف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوان الاسمية حال أي معادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها أيضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا لحكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال الأبي وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتراع المذكور اذا المعنى كلمته مشافها (قوله فنبذوه وراظهورهم كأنهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها نبذوه وراظهورهم ليس فيها كأنهم لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراظهورهم واشتروا به ثمنها قليلا فبئس ما يشترون والآية التي فيها كأنهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراظهورهم وانما هي نبذوهم من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراظهورهم كأنهم لا يعلمون (قوله نصف النهار الماء غامرة الى آخره) في الصباح ونصف النهار

وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذ كثر غائصا نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب لا يدري يربو الماء  
غامره فحذف واو الحال انتهى وفي الشرح وقوله الماء غامرة حال من النهار ولا واؤها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب  
الحال اذا ضمير المفعول به عائدا الى الغائص فاحتج الى تقدير رابط وهو اما الواو أو الضمير فلم قدر هذا الواو على الخصوص  
مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو أولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامرة فيه وأقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير جلا  
على التفسير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على  
الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعمسا مصدر لفعل محذوف هو انظر) في البحر وتقدر به فتعسم الله تعسا  
ويجوز أن يكون الذين منصوبا على اضممار فعل يفسره قوله فتعسم لهم كما تقول زيد اجد دعا له وقال الزمخشري فان قلت علام  
عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعمسا لان المعنى فقال لهم تعسا أو فقتضى تعسم لهم وتعسا فتمضي لعله  
انتهى وضممار ما هو من لفظ المصدر أولى لان فيه دلالة على حذف انتهى مافي البحر (قوله وكذا لا يجوز زيد اجد دعا له ولا  
عمر اسقياله خلافا لجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا المصدر لانه قال انه لا تتعلق به هذا المصدر  
لكونه لا يعمد باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد تقدير  
أبي حيان وهو تعسمهم الله تعسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام  
في سقيالك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه نهافة لانهم اذا اطاعوا القول بان اللام للتبيين فاعاير يدون  
بانها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تنسقط  
فيقال سقيازيد اوجدعاياه (قوله وقوله لعل على سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ ومفعول  
لا آتيناهم قدر بعده) في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كفاية عن جماعة وحذف تمييزها لعل به وآية مفعول ثان لا آتينا  
زيدت فيه من بناء على انها تراد بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فكم مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم  
مفعول محذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعده لان الاستفهام له المصدر (قوله وجوز الزمخشري في  
كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جملة خبرية يقتضى  
اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال وبصير المعنى سل بنى اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثير من الآيات  
آتيناهم فيصير هذا الكلام مغفلة لما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وانت ترى معنى  
الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو  
المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بنى اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهم كثير من الآيات وفي  
حاشية التفهيم ان في قول على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريب  
والاستفهام للتقرير ومعنى التقرير الاستدراك والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية  
فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينافي  
التقرير وكما آتيناهم قيل في موضع المصدر أي سلمهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان المقصود كانه قيل سلمهم جواب  
هذا السؤال وقيل في موقع الحال أي سلمهم فائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناهم ومن آية تميز على زيادة من  
قالوا اذا فصل كم وبعينها بفعل متعد حسن ان يوثق بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد  
تقريب بنى اسرائيل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المؤتاة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم  
السلام على ما هو المعنى الأقوى وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى مافي  
جوابه عن السؤال الذي سأله من دفع اعتراض أبي حيان فليستأمل (قوله ولم يذكر النحويون أن كم خبرية تعلق العامل عن  
العمل) هذا الاعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعلق الفعل وهو سل عن العمل وكما الخبرية لا تعلق العامل  
عن العمل وفي الشرح وفيه نظر اما أولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة  
ان كم خبرية تعلق خلافا لاكثرهم في خبري الخلاف بين النحويين واختارها الكماذ كرهنا ان النحويين لم يذكره وأما  
ثانيا فان سلم انه لا تعلق فلا نسلم أن سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعلق بل عمله في محذوف أي سل

بني اسرائيل هما آيتناهم من الآيات كثير من الآيات آيتناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالخصويين هنا  
 أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف اغما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى  
 الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم  
 اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسائمة الملاة ويسام منصوب بان مضمرة جواز وهي مع صلتهامؤولة بمصدر  
 معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسائمة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في ثوبته للحول على  
 الانساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وايس بشي خلاصه الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خلوها من  
 الضمير افظاوتقديرافمنوع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال  
 وكل منهما يحتاج الى ضمير وايس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي  
 ثوبته فيه وان قدر رابطا للبديل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة أي ثوبته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى  
 ثواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته من الانساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار  
 والمجرور حذفاهما وان قلنا على التدرج فالانساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولا شترط الرباط في بدل البعض وجب  
 في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) في الشرح لان سلم وجوب  
 القطع في ذلك على الاطلاق بل هو قيد عا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضمنا الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى  
 فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات السحر والشرك فقد روى  
 بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البديل ونسبة معطوف محذوف كأنه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك  
 والسحر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هاهنا على هاتين الثنتين تفهيم على انها أحق  
 بالاجتناب قلت ومنه تجوز الزحشرى في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان ذكر هاتان  
 الآيتان وبطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال  
 الزحشرى ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت خفيفة اثلاثا فتلثمهم من العبيد وثابت من مواليها ومنه قوله عليه السلام  
 حبيب الى من دنيا كم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزحشرى في  
 هذه الآية من ذلك نظير المالك الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت فداعة ذكره  
 المصنف في أواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه قد يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتمام خبرهما  
 وإذا كان مراده بعطف البيان هنا البديل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتعقين لحسن مآب) في البحر وقرأ الجمهور  
 جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبديل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبديل نكرة من نكرة وقال الزحشرى  
 جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها  
 مافى للتعقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد  
 اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات  
 عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذي  
 والتي وجوعهما يستعمل استعمال الاسماء في العوالم فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز  
 لان الضويين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الاتباع للمعرفة وهو مذهب  
 البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كأن يكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا  
 مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز  
 ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو آيات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين  
 اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو على فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن  
 من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من اللفظ ان أعرب نعت الجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط  
 الحال بصاحبها أو اللفظ بمنعوتها والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف

تقديره الابواب منها والزم ابا على أن البديل في مثل هذا لا بد فيه من الضمير امام مفعولاً أو مقدر او اذا كان الكلام محتاجاً الى تقدير واحد كان أولى بما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالربط عندهم هو القيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابوابهم وأما قوله وهو من بدل الاشتغال فان معنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضها من الجنات وأما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة مجرور وعلى الصفة رافع الضمير موصوفه والوجه يدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير عما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين (قوله وهذا البديل بدل بعض لا اشتغال خلافاً للزمخشري) والاشارة لهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمصنف نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعروسة ادير عليها الحائط والبنا ووصف فيها وهو بقوى قول الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءاً من الدار ان يكون باب الجنة جزءاً منها قال في الصحاح والجنة البستان والمرب تسمى التخييل جنة (قوله فمن تكن الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البدو وهي أيضاً بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس يادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبت رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلا بد من ارتباطها) في اعراب السفاقي لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيات هيات العقيق وأهله وابن ابي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أو لهم افي ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وظن ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الاعلى تقدير استئناف ولم اطلب (قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال) هذا مجزيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو أن ما سعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّد بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده) في الشرح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيّد بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو تعلق المقيّد على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمل انتهى واعترض أيضاً على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للتحال بما ذكره عبد القاهر في دلائل الإعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصاً فانه يقتضي ان لم اطلبه مشبهة لكونه قيد الكفاني الواقع جواباً للواو المقتضية لانتفاء جوابه او يلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقليل وطالبه (قوله ولهذا القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصاته ابتداء على أن تبين واعلم قد تنازعا) كأنه يريد ببعضهم الزمخشري فانه قال في الكشف وفاعل تبين ضمير تقديره فلما تبين له ان الله على كل شيء قدير قال اعلم ان الله على كل شيء قدير فحذف من الاول دلالة الثاني عليه كافي قولهم ضرب بني وضرب زيد اقال التنازع اني قوله فحذف من الاول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لم يربط بين الجملتين الواقعتين بعد هاو تبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطاً بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققاً في قوله تعالى وانهم لم يظنوا كما ظننتم ان ان يبعث الله احداً (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التثريب عليه لضعف الا ضمير قبل المذكور في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريباتي قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بيننا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى لوصول لان ما نرى معكم شفعاكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفاعل تنازعا قلت في التنازع يكون لاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضغه (قوله وقول بعض من عاصره) هو قاضي القضاة الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الأمدى المصرى الشافعى ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ أباحيان اثني عشرة سنة الى ان قال ماتت أديم السماء أنشأ من ابن عقيل قال الشيخ بنى الدين بن العراق أخبرني الشيخ سراج الدين الباقي انه سمع الشيخ أباحيان يقول ذلك وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني ثم بعصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهم ما قسم مفصولا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار المصرية اصرف بن جماعة عنه ثم درس بالحشاشية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك الامات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرية قريبا من الشافعي (قوله وقول القراء والمخشري في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطا على قول الهروي وبضمهم هو ابن السميعة وعيسى بن عمر وعبدارة الكشاف وقرأ كلاهما على التأكيد لا سم ان وهو معرفة والتون عوض عن المضاف اليه يريدانا كنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلاهما قد عمل فيها قلت لان الطرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الطرف متقدمة ما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قلنا في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسميل الفوائد وقف تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للقراء والمخشري قال أبو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرحه لتسهيل وهذا الذي منعه المخشري أجازة الاخفش اذ توسطت الحال نحو زيد قائما في الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتسهيل الذي ذكره ليس مطابقا لما في الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقاد كره بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ أو السموات طويات بيمينه قال أبو حيان والذي اختاره ان كلا بدل من اسم ان لا ركا لا يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك فكأنه قال انا كلاهما (قوله واحترزت بذكر الاول عن اجمع وأخواته فانهم انما يؤكدهم بابتداء كل نحو فوجد الملائكة كلهم أجمعون) في الشرح هذا هو ظاهر فقد قال الله تعالى فكذلك بوابها هم والغاؤون وجنودا ليس أجمعون وقال تعالى حكاية ولا غوينهم أجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لا صابنكم أجمعين وفي سورة وقال انا لنجوههم أجمعين وقال ان جهنم اوعدهم أجمعين وقال لا ملائكة جهنم من الجنة والناس أجمعين فقد بدأ كد في هذه الآيات كلها باجمعين دون الاثنيان بكل في حالات امراب الاسم الثلاث ومن الجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول من المصنف ان اجمع وأخواته لا يؤكدهم بجمعة مع ألفاظ التأكيدهم الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد ان لا يؤكدهم مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لا صابنكم أجمعين قال الرضى اعلم انك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيدهم المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكتبين الى ابنته بن وان لم تقم هذا الجمع بين هذه الألفاظ ذلك الاقتصار على أيما شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس وجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل نحو الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله الثاني النخبة يص نحو غلام امرأه والمراد بالتحصيل الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلاما رجلا أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد) في الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق النخبة يص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التحصيل في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهو ذاتية نخبة يص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له نخبة يص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد بالنخبة يص الى آخره بيان للمعنى التحصيل في العرف اذ لو لاه اتوهم انه اسم لفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بالغها ثم اعلم ان التحصيل يذكروا في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التتازاني في مطوله وعند النخبة التحصيل عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصه به فرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته ان الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كافي رجل عالم فلا يكون جارية في قوانين جارية صفة مخصوصة وقد يتجهل فيجعل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية

مخصصة لانها قالت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك  
المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفاً) هما هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا  
الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعراجه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم  
وفي الشرح هذا ينقض بأى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلة باعتبار ما فيها من العهد واضافتها  
معنوية قطعاً فتفيد التعريف في نحو جاءني أيهم أكرمه فيجتمع تعريفاً وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء  
تعريفه اذ لا يمنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله وقول أبي كبير \* فأتت به حوش الفؤاد مبطناً \* ) هذا صدر بيت  
عجزه \* مهذا اذ امانام ليل الهوجل \* ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلى من شعراء الحماسة  
وحوش الفؤاد بالخاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد زكيه والمبطن الضاهر البطن وهو وصف محمود في  
الذكور والسهم دبضم السين المهملة والمساء القليل النوم والهوجل الاحق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي (قوله  
الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاع لي الليل سكاو الشمس والقمر حسباناً) قد ذكرنا الكلام على ذلك  
في أقسام العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك (قوله خلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف) انما قال لفظ الان آل قدي قال  
انما اخلف عن الضمير فهو موجود لفظاً لا معنى (قوله وفيه لـ ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين) في  
الكشاف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أولاً لانه صفة موصوف محذوف أى شئ قريب أم على تشبيهه  
بفعل الذي معنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه بزنة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت الحمل والرحل والضعيف وهو  
صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقى قال التقطازي هذا خارج عن قانون النضاه لانهم لم يفرقوا في الاسناد  
الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقى ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو صفة واعتراض صاحب التفسير بان  
الوجه المذكور ليست بمطرده ليس بقادح وههنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لا كتساب المرجع التذكير من  
المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاتيحه لينوا بالياء التحتية (قوله ويعدده لعل الساعة قريب) انما قال ببعده دون  
برده لان هذا الذى قيل مناسبه مرجحه وهى لا يلزم اطراءها حتى يكون تخلفها في موضع آخر فاذها فيها (قوله واما قول  
الجوهري ان التذكير لا يكون التأنيث مجازي فانهم) في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريباً لانه  
أراد بالرحمة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقى  
يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبوع ما ذكرنا بعض نبوء (قوله ويحتمل أن  
يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائداً الى الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائداً الى الشفاء  
وانه أم لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاه الطبرى عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكرنا لا يحتاج  
في الآية الى هذه الصناعة الاول لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما معنى اللفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد به المعنى  
المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الى الشفاء لان كونه مؤنثاً على الشفاء هو أحد  
جزئ الاسناد وانما جئ بالحفرة على سبيل الاضافة اليه ولم يكن محذوفاً عنه وجى بالنار للتخصيص وأيضاً فالانقاذ من الشفاء  
أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن البار لان الانقاذ منه يعود للضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله  
\* وما حب الديار شغفن قاي \* هذا صدر بيت عجزه \* ولكن حب من سكن الديار \* (قوله وتشرق بالقول الذى قد  
اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان بربقه اذا غص به واذعت القول أفشيتها والمعنى انك تشرق بالقول  
الذى أفشيتها كما تشرق القنأ بالدم ولا تشربه (قوله ومراده بما الكفاية عن الرجل الناقص كنعص ما الموصولة وبعمره  
الكفاية عن الرجل المرید الاخذ ما ليس له كاخذ عمره والواو في الخط) في الشرح ليس المراد الكفاية وانما المراد تشبيهه الصديق  
المأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والخذ من الشخص الذى يكون شبيهاً به مروفي التزييد وأخذ ما ليس له  
(قوله انه من باب قطع بعرض أصابعه) هذا مقول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف بين رداً مالك على قول أبي الفتح (قوله  
أى يوم سررتنى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى أى لكن المصنف أنشده ههنا لم ترعنى وأنشده ههنا لم ترعنى (قوله لا يقال  
يدل على انما شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى) هذا تعرض من المصنف لنى ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية (قوله أي سررتني غير مقدر) هذا بيان المعنى الكلام على كون جملة لم ترعني حالاً مقدرة ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية متمتعة لعدم الرابطة) في الشرح قد أسلفنا في فصل أي عند الكلام على هذا البيت أن الرابطة يحصل بتقدير ضمير أي صدد ودمك (قوله ستعلم ليلى) في الشرح لا معنى لا نشأه هذا البيت والكلام عليه هنا لأنه بعد أن يذكر ما يكتسبه الاسم بالإضافة وهما لم يكتسب الاسم بالإضافة في البيت ما لم يكن قبلها وأقول بعد تسليم أنه لم يكتسب الاسم بالإضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لما نسبته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض الغضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك بارباب الصدور والتقدير في قوله وإياك أن ترضى وفي الشرح فإن قلت قوله يبين قولي الى آخره لا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر من قوله فرفع أبومن ثم خفض من مل ولا خبر عن أحدهما أما الأول فلهذا المطابقة اذ لم يقل يبينان وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وما وذلك لأن رفع أبومن لا يبين قوله مغرباً ومحدراً وانما يبين قوله مغرباً فقط وخفض من مل أيضاً لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة النحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغرباً ومحدراً قيد المحذوف لا لئلا يور ويجعل بين قولي بلا قيد خبراً عن أحدهما وخبر الآخر محذوفاً والتقدير على أن يكون المحذوف من الثاني مثلاً فرفع أبومن يبين قولي وخفض من مل كذلك هما يبينان قولي مغرباً ومحدراً وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير في تبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور كان ثبيراً وهو جبل بككة والعربان جمع عربين وهو الانف وقال الاكثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لا وائل المطر شبت بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والجداد بكسر الموحدة وبالجمجمة كساء نخطط والمزمل بفتح الميم الثانية المثقف في الثياب (قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه وألا أكثر البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتي عشرة واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود يستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد ويوجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه مغرباً مطاوعاً أو ضيف الى مغرب أو مبني تقول هذه خمسة عشر بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني (قوله وقالت متى ينجح عليك الى آخره) في الصحاح اعتله اذ اتجنى عليه وتذرب بالذال المجبة وفتح الراء مضارع ذرب بكسر هاء أي احتداسانه (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولاً عليها بالمد كورة وتكون حالاً من الضمير لانه قيدها ففيد ما يفعله الفعل) كل من يتقيدو يفيد يطلب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفعله ضمير مستتر عائد على الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيدو يفيد مستترافيه عائد على الضمير وفاعل لم يفعله الفعل لان المعروف ان الحال قيد لما ملها لا لصاحبها نعم يحسب هذا اذا أريد التقييم الوصفي المعنوي لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي ذكرناه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفاً فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتدل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعيناً لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في المعنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل وأما اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح فهو هذه الاعتلال المعهود بين المتكلم والمحاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان أحدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كنتم تزعمون على ان افعلين تنازعا) في الشرح ونخرج التمثيل على هذا الوجه لا يلقى بالمصنف فعله ولا اقرار عليه فانه متف بضعفه كما مر قريباتي قوله تعالى فلما



ثبته قال أعلم ان الله على كل شيء قدير وأقول هـ هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره اعترافه فيما مضى بضعفه (قوله أنهم باصر الجزم الى آخره) في الصحاح وهمت بالشيء أنهم ما إذا أردته والجزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الجار الوحشي والاهـ الى أبطا والتزوان بفتح الزون والزاى الوثوب على الاثني للضرب (قوله فيمن فسخ مثلاً) هو من عدا حنزة والكسافي وأبا بكر والحسن وابن أبي اسحق والاعشى ويؤيد تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما مصدرة لفتح (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد والحدري وابن أبي اسحق ويؤيد تخريج المصنف لها قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيها منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والفاعل مضمير يفسر سياق الكلام وهو ضمير العذاب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لما لفها اللهم مات بانها اثنتي وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انهاء اثنتي وتجمع ولعل المصنف لاجل هـ ذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الآن فيما بيني لكونه مبهـ ما أضيف الى مبنى لا لكونه ظرفاً أضيف الى جملة (قوله كما قيل برومروم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديد الـ آخر (قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا فدا أعاد الله نعمتهم \* اذهم قريش واذما مثاهم بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيديويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الجازين لانه قبيح وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى في الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبنى اذا المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرية بحرف مصدرى فيكون مبنياً غاية الامر انه في تأويل مفرد معرب (قوله على حين عانت الى آخره) الصبأ بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفترة والصحوه الاقافة من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضا كقوله لاجتـ ذين منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والتحكم بتسكاف الحلم وعلى عني في كقوله تعالى على حين غفلة ويستصين بمعنى تصبين كيتصيب بمعنى يحيب أو بمعنى يظاين الصبوة (قوله اذا قلت الى آخره) يقال سلامه وسلا عنه اذ انسيه وتركه ويهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصبـ راجع مبهما المستوى مطاع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) في الشرح وعمر ك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد الاصل تعمير ك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله في عمر ك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكر يا عمر قلبك ولا يتخلوا منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكر الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك لله واما صر فوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب وجهه ان المصنف ادراى في مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والزاى مضارع خزي بكسر الزاى أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهـ مزنة على انه مضارع اخزاه الله والمملق الفقير (قوله أنا في أبيات اللعن الى آخره) قول العرب أبيات اللعن دعاء للمخاطب بان يجعله الله آيياً لللعن بان يكون شريف النفس على الهـ مة وفي الصحاح اشتكت مسامحة سميت وضافت ومنه قول الشاعر وتلك التي تستك منها المسامحة والربع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه أفرعه (قوله ولا تصحب الاردي فتردى مع الردي) هذا عجز بيت صدره اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم وقبله عن امرئ لا نسل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه في الشرح لا اشكال فان هـ ذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهـ ذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر أراك أى مقالة هي قولك سوف اناله وأقول بل هو في الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشيء الى نفسه وهي غير جائزة وجوابه هو جواب ماورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهـ مزنة فانشده الناس بتحقيقها فاضطرر والى حذف التنوين) في الشرح هـ ذا عجيب يلزم من فتح بابه المطرق الى القدرح في كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف بقليل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح باب القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدر في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشيء من الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصل فلا يرد عليه نحو قوله وطالته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لا جلا الضمير ولم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذف واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاعل بل واقع في الفاء ابتداء لبيان ينافي الوافلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله وسمع رحمةكم الطاعة وان بشر طاع اليمين ولا ثالث لهما) في الصحاح عن الخليل انه لم يجز في الصحيح فعل بضم العين متعدية بغيره بمعنى غير رجب وفي القاموس ورجبكم الدخول في طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان أتباعا على حكمي عن هـ ذيل تعديتها انتهى والذي سمع منه الثاني هو على بن أبي طالب رضي الله عنه وأما الاول ففي الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار رجبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعه على فعل بمعنى ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عائدا الى الآخر وفي الشرح ينقض بنحو قولك ضربت زيداً لم اذ الضرب الا بلام على رأي المصنف كما سيحكي في أوائل الخاتمة التي أوردتها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هـ ذ او أقول انما يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هـ ذ القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعاقب الفعل المتعدي بفعله فانك اذا قلت كسرت فالحاصل له التكسر (قوله يجرح في عراقيهم انصلي) هذا آخر بيت وهو وان تعذر بالمثل من ذوى ضرورهما الى الضيف يجرح في عراقيهم انصلي وفاعل تعذر ضمير الناقصة والمحل انقطاع المطر ومن معنى عن والمراد بذى ضرورهما البنها والعراقي جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجليه بمنزلة الركبة في يديها والمعنى ان تعذر الناقصة عن قلة لبنها يبيوسة الارض وقلة المطر أخرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع في نشر ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويبحث) هو من عاث الذب بالعين المهملة والمثلثة اذا أفسد وقد وقع في كثير من النسخ بحث من غير منتهة تحتية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم كونه تفسيرا لمجزم حذف المنتهة تحتية منه لانتفاء الساكنين وبقيت المثلثة على جزمها والعين على كسرهما ولان يكون أصله يعثوا من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على سجية هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكره على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنحس في الصحاح) نحس الشيء بالكسر نحس نحسا فهو نحس ونحس أيضا (قوله كدعج وكل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعالج جفون العينين سوادا مثل التكميل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال يردو عذوبة وفي القاموس الشنب ما ورقه وبردو عذوبة في الاسنان أو نقط يبيض أو حدة الانياب التي تراها كالمنشار (قوله ضيعته) هي عجة فخنة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعلب (قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا) هـ مصدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أو جمع حرس كحمل واجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حرس ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالهمزة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو أضاف مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها المحذوف أي لو يسرون قتلى لسرهـم (قوله بينا نعانقه السكة الى آخره) السكة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والرغبال او الغابن المجبة مصدراغ أى مال عن الشيء وحاذ عنه واتيح بالمنتهة الفوقية والحاء المهملة قدر وحزى بهمزة في آخره فاعيل من الجزاء وهي الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور (قوله الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) (قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين) في الكشف اثنتين امانتين واحييتن أو موتتين وحياتن وأراد الاماتتين خلقهم أمواتا أولا وامانهم عند انقضاء اجلهم وبالحياة تين الاحياء

الاحياء الاولى واحياء البعث وناهيك تفسير ذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم ويكنم وكنم وكذا عن ابن عباس  
فان قامت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا مائة قلت كما صح ان يقول سبحانه من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل  
وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الرعدة ولا من  
سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحة ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير  
ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو ممكن من مائة على السواء فقد صرف المصنوع  
عن الجائز الآخر فجعل صرفه كمنقلبه منه ومن جعل الاماتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة  
احياء توهو خلاف ما في القرآن الا ان يتحمل فيجعل احدا هاتين معتد بهما أو يزعم ان الله يحييهم في القبور وتسميهم تلك  
الحياة فلا يعوتون بعدهم ويعددهم في المستثنين من الصعقة في قوله الامن شاء الله (قوله وأعطيتهم دينارا) في الصحاح أعطاه  
مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاء وبالواو لانه من عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة (قوله والثاني  
ألف المفاعلة) انما كان فاعل متمم يادون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا تعلق  
بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له (قوله والرابع صوغه على استفعال للطلب أو النسبة  
للشيء كما استخرجت المال واستحسن زيد واستقصت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طابت خروجه  
والمثالان الاخران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب  
اختار فردود) يعني بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي  
جمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الأكثر ان صوغ الفعل على استفعال من  
الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعد بالي واحد تعدى الى اثنين وغفر متعد الى واحد فذا صيغ على استفعال تعدى  
الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق  
مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس) هكذا وقع في النسخ وهو سبق فلم والصواب وقد اجتمعت  
التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلانه المتجمع في هذه الآية وأما ثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف المفطر به وأما ثالثا  
فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا ما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق  
أحوال من الضمير المستتر فيه وأما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعدية بالهمزة  
والتعدية بالتضعيف (قوله وبشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل  
بجملة واحدة) أجيب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدرج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله  
تعالى جملة واحدة قال في الكشف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متعدما  
وعند الكلام على قوله تعالى وما ننزل الا بالمرربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الإطلاق لانه  
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدرج واللائي به هذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين  
وقتا غب وقت ليس الا بالمر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيديوه انه سماعي مطلقا) في الشرح  
ليس مراده ما مرأى من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد ان  
الثالث لم يسمع كما قدمه فكان - قه ان يذكر قول سيديويه أولا (قوله كما عسل الطريق الثعلب\*) هذا آخر بيت وهو لدن  
بهز الكف يعسل مثله فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنسكوهن) أى في ان أوعن  
ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان أمن اللبس فنع الحذف في نحو  
رغبت ان أفعل أو عن أن يفعل لاشكال المراد بعد الحذف وبشكل عليه وترغبون أن تنسكوهن بحذف الحرف مع ان  
المفسرين اختلفوا في المراد اه وقال في الخاتمة التي تسكام فيها على الحذف في الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال  
وأما وترغبون أن تنسكوهن فاعلم ان حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في المقدربين الحرفين في الآية لا اختلافهم  
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اه (قوله ويرغب أن ينسك الخ) المعنى الى جمع مع لا يفتح الميم وهي كسب الشرف  
والهنيئ يفتح الصاد وبثناة تحتيه بعد النون فعل القبح تقول صنع با صنيعا قبيحا أى فعل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

صنع اليه معروفا كذا في الصحاح واللائم جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لؤيم أى دنى الأصل شخج النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر فيه - مامعافى أو عن التناقض) فان قلت جاز أن يقدّر فيه - مافى أو عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد بيرغب الأول وقت غير وقت يرغب الثانى أجيب بان المراد فى كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أبوك) أصل لاه أبوك لله درأبك فحذف حرف الجر ونفى عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون) هكذا وقع فى بعض النسخ والتلاوة انما هى فانقون لان هذه الآية فى سورة المؤمنين وهى فيها كذلك والى فى سورة الانبياء ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون بكسر هزة ان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقريب منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصاتها) علل المصنف ذلك فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التى معنى لعل (قوله وان يعبرن ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لابي خالد الخاريجى وقيل له لقد زاد الحياة الى حيا \* بناتى انهن من الضعاف أحاذرن برين البؤس بعدى \* وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولا هن قدسوت مهري \* وفى الرجن للضعفاء كاف والرنق يفتح النون مصدرونق الماء بكسر هاء اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهى الهزيلة وفى الشرح والكرم يفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفى الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناصح الراء فى ذلك كله بالفتح (قوله وأركب فى الروع خيفة ناله الخ) الخيفان بخاء معجمة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة ففاء الجواد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفة شبيهة بالفرس الجواد فى خفته وضوره كذا فى الصحاح وقد عاب الاصمعى على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر مر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو النعم الذى يكره فى الخيل كما ان السفا هو بفتح المهملة وبالفاء ناقص قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس أعلم بالخيل من الاصمعى وقال ابن بشر لا مدى ان امرئ القيس تخلص عن النعم بقوله منتشر لان النعم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفى الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفى الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية اه وأقول لانسلم ان السعف فى البيت مأخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعة بالتصريك وهو غصن النخل استعير للشعر قال فى الصحاح والسعة بالتصريك غصن النخل والجمع سعف (قوله يقال شتره فشتر) كما يقال ترمه فترم وثله فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال يفتح العين واللازمة بكسرها

والباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهة تاليها

(قوله لا يبعده الله الخ) هذا البيت للرفش وهو مدرج آخر صدره اللام من الغارات والتلبى مصدرونق اذا عزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للارغارة والخبس الجيش لانه خمس فرق مقبلة وقب وميمنة وميسرة وساقة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الحقل فظنرنا فاذا هو السبي الخالق) فى الشرح الذى أتوهم ان المصنف قصد التنكيه على أبي حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجه يتحمل عود الضمير من قوله فاذا هو السبي الخالق الى الحقل أو الى أبي حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذى فى الصحاح الحقل الضيق البخيل وفى القاموس حقل كقبس الضيق البخيل والضعيف وكز برج السبي الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شئ متوهم اذا المعنى ليس بكثرة غنمة فاستعظم ذلك) فى الشرح يتحمل وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على بنكهة ذى قرى ونم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنكهة حقل والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنمة بنكهة قرى بل ولا بنكهة شخص متصف بسوء الخلق اذ هى صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفخر باسمه لكمال نقصه وانما يكثر الغنمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقل هو السبي الخلق واما ان كان الضعيف كما فى القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالنكهة الاسر والذى فى الصحاح ونكهة السلطان عقوبة بنكهة نكاح ونكهة بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الخث على القتال انه يكو اوجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابلغوا جهدهم اه ولا يخفى بعد ما فى الشرح على تقدير ان الحقل هو السبي الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدق والاحال رجال) بفتح الباء فالذى يسوع فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف فانه انما ذكره فى

جمله أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى سؤال يرد على تضمنه الكلام السابق من أنه لا بد من كذا الفاعل بعد مطية  
والجوابه إما تقرير السؤال فهو أن ذكر الفاعل بعد إنشاء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فإن قراءة يسج بفتح الباء طوى  
فيها ذكر الفاعل حيث بنى الفعل للفعل ثم بعد ذلك ذكر وما تقرير الجواب فهو أن المراد أن طى الفاعل من كلام ثم ذكره  
فيه يمتنع وهذه القراءة أبست كذلك وإنما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام و ذكر بعد ذلك في كلام آخر لأن رجال في هذه  
القراءة فاعل لفعل محذوف هو و فاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وها أنا مورد بعون الله أمثلة) في الشرح وقع نظير هذا  
التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا بائع بما أسمرته و يأتي نظيره قريباً يعني في أول الجهة الثانية وفي ذلك ادخال  
ها للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وتذكر صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول  
الشاعر \* أبا حكم ها أنت نجم مجالد \* يشير بذلك إلى أن قول صاحب التسهيل وأ كثر استعملها مع ضمير  
رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الأخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه  
أغما يقع شاذاً (قوله نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على أن تترك) في الكشف الذي قرأ بالتاء هو ابن أبي عملة  
والمراد بفعله في أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والجس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقبل  
كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن أبي عملة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفاً  
على أن تترك وعلى المشهورة يمتنع فساد المعنى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلمة تفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف  
في هذه القراءة أيضاً على أن تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيها ما أن الذي كان يشاؤه في أموالهم إبقاء  
المكالم والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالكفاة (قوله والصواب تعلقه بالموا إلى ما فيه من معنى الولاية) في  
الكشاف من ورائي بعدم نوق وقرأ ابن كثير من ورائي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن محذوف  
أو معنى الولاية في الموا إلى أي خفت فعل الموا وهو يتبدل بهم وسوء خلافهم من ورائي أو خفت الذين يلون الأمر من ورائي  
(قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء في متعلقة بالفعل المذكور) في الكشف وقرأ عثمان بن عفان  
ومحمد بن علي وعلي بن الحسين خفت الموا إلى من ورائي وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائي بمعنى خافي وبعدي فيتملق  
الظرف بالموا إلى أي قلوا وعجزوا عن إقامة أمر الدين فسأل ربه تقويته من ومظاهرة من من بولي برزقه والثاني أن يكون ورائي  
بمعنى ندائي فيتملق بخفت ويريد أن من خفوا أقدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوى واعتضاد وفي البحر وقرأ بها أيضاً زيد  
ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوايد بن مسلم لابن عامر (قوله والصواب أن يضمن أماته معنى البتة) في الشرح  
هذا مما لا حاجة إليه وذلك أنه يمكن تعليق الظرف بما في أماته من معنى الموت لا بالامانة بنفسه والموت إما عدم الحياة عما من  
شأنه الحياة أو وصف وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فائدة يمكن ولا داعي إلى ذلك انتكاف وأقول  
الداعي إلى تضمين أماته معنى البتة موافقة قوله تعالى قال لكم لئن قال لئن يوما أو بعض يوم قال بل لئن مائة عام فإن  
الظرف في ذلك كله متعلق بالاث (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل على ذلك أسماء الشرط  
والاستفهام) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلام من أسماء الاستفهام يدل على  
معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التتار في حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر  
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني أوجعت تضمينات العرب لا اجتمعت مجندات فإن قيل الفعل المذكور  
أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وأن كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وإن كان فيهما الزم  
الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقوانسا  
أحد اليك فلان معناه أحده منهي اليك حده وقد يعكس كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من  
لا يرى صحة إطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معا كالنحشري وأما من يرى ذلك فله أن يحتار أنه مستعمل فيها أو يمنع بطلان  
اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فإن قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور  
أجيب بأن الظاهر أن المذكر والتقدير البتة الله مائة عام مما تارة (قوله والصواب تعلقه بما تعلق به على وإن على متعلقة  
بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل) في الشرح إذا تعلق بكان الذي هو مفعول به هذه الغاية

فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب أن يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارنا وهل هو  
الاعتناء قولك جاء زيدا سر را كبا إلى غدا وأقول بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية التي هي توهيد الابوين للولد  
أو تنصيرهم إليه مقارنا للعامل الذي هو يولاه غايته الأمر أنه استمر بعده قارنته إلى غاية وذلك لا يقدر في كونه مقارنا له (قوله  
تركبت به لولا حال) تركبت بكسر التاء خطاب لامرأة وجاد زار ونامن قولهم جيت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود وهو  
المدر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها أو أنكره الكرماني شارح البخاري قال نحن أعلم بضبط بلدنا  
وفي القاموس وكرمان وقد تكسر أوله بن فارس ونجستان والمناصع الخالص (قوله ولا يتعاق مع ما لا يقتضيه انهما  
بلغاهما حد السمي) قيل لا يلزم ذلك لأن المراد المعية الثلاثة كما في وأسلمت مع سليمان وإسلامهما متأخر (قوله ولا بالسعي لأن  
صلة المصدر لا تتم عليه) قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لأنه عند العمل مؤول بحرف  
مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قبله وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبه نحو قولك اللهم ارزقني  
من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأكل من ثمرهم ما رآه وقال فلم بلغ معه السعي ومثله في كل مهم كثير وتقدير الفعل  
في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به فلا يمنع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه  
أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول أصريح أنه هدف عمله والظرف وأخوه بكفهم ما رآه الفعل حتى أنه يعمل فيهما ما هو في  
غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي أنت في بنعمة الله وبحمده عنك الجنون (قوله  
السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فإن التبادر أن حيث ظرف، ممكن لأنه المعروف في استعمالها وبرده أن المراد  
أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لأن العلم في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه) في الشرح تقدم هذا في حرف الحاء  
المهمة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك أنه لو قيل بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا  
نحن أيضا أنه بعيد لأن فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله وأما إذا فسر بالمان فالتعليق به قرأ  
حزرة فصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما الغتان بمعنى الامالة يقال صار به يصوره ويصيره أماله (قوله لأنه لا يتعدى  
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن) يعني وما ألحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هـ لأنه ذكره في حرف العين  
في على فاكنتي يذكره هناك عن ذكره هنا (قوله فلا تحسبنهم بفازة في من ضم الباء) قد ربه لأن من فتح الباء وقرأ بالمشاء الفوقية  
في أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لأن الفاعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهباصح في حجرته) هذا صدر  
بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله وانما هي متعلقة بحسب) وهي للتعليل وذلك أن المعنى أن حالهم يخفى  
فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لأن عادة الغنى من المال أن يتعفف عن السؤال وجرا المفعول  
له بحرف السبب الفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لأن فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولأنه  
معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على أن  
التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لا بداء الغاية أي من تعففهم ابتداء محسبة الجاهل لأنه لا يحسبهم  
أغنياء ثناء تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فن شرب منه فليس مني) في الانتصاف وفي هذه  
الآية دليل على أن الاستثناء إذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الأخيرة واعتراضه امرأ من وجهين أحدهما أن الاستثناء  
أما أن يعود إلى الجملة الأخيرة أو إلى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دل  
على إرادة الأولى الثاني أن عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة أو إلى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله وقد رده  
بعضهم) هذا الردي في كلام القرافي والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وتكرره بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر في  
محل واحد كضربت زيدا إلى ن مات أو تكرر بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة واحدة في محل ذي أجزاء متصلة كسرت من  
الكوفة إلى البصرة وغسلت من الأصابع إلى المرفق لأن في كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا (قوله فالصواب  
تعاقب إلى باسقطوا محذوفا) في التلويح وذهب بعضهم إلى أنه غاية للاسقاط وذكروا هذا الكلام تفسيرين أحدهما  
أن صدر الكلام إذا كان متناولا للغاية كاليد فانما السمع للمجموع إلى الإبط كأن ذكر الغاية للاسقاط ما واءها لالمد

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له ان لا يكون لاجل اسقاط ما وراء المرافق  
عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى  
داخل تحت الغسل والاول اوجه اظهر وان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللغاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا  
قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطابق ثم يخرج بالقيده عن الاطلاق بل يعتبر المطابق مع المقيد جملة واحدة  
فالعمل مع الغاية كلام واحد لا يجاب اليها الا لا يجاب والاسقاط لانها ماضيان فلا يشبهان الانصتين والنص مع الغاية نص  
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا ومدا الغسل الى المرافق) في الشرح ولا بد من شيء آخر  
وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمرة والتقدير واغسلوا اذلو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا  
وجوهكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لاحاجة الى ما قدره  
الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدون ما ليس يصح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الجمع بينهما في  
المفعولية لا غسلوا لا تتعلق باغسلوا المقيده بالوجه كاطن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن  
مجر الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان أمه ماتت وهو رضيع فطلبوا من  
يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة اه والى الغاية واعتاقه حبسه والجمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله  
وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى) في الشرح فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص أي  
جرى فاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصده وقصدت له وقصدت اليه ويجوز  
ان يتعلق بجري على ان المعنى اراد الجري أو على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير أي دون قطع  
المدى (قوله بنوى التي فضاهما الخ) بنوى يقصد والموصول صفة الكعبة أو مكة ودعا بهما تين والبنى اما بضم الباء الموحدة  
جمع بنيه كغرفة واما بكسر هاء جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قريبا) في تفسير البيضاوي عوجا شيئا من  
العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان فيما  
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط أو قريبا بصلح العباد فيكون وصفه بالتكميل بعد وصفه بالسكال أو على الكتب  
السابقة ايشهد بصحتها (قوله وترجت على من وقف من القراء على ألف التثوين) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي  
وقف من القراء كذلك هو وحفص عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على  
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا  
من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر شبه) هذا تعليل لقوله لا يقال قد صرح ذلك في النعت  
ومما يدل على ان الحال بالخبر أشبه من النعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيدرا كما انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر  
لانعت ومنعوت (قوله واما حنبا) يعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم  
سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصاله والكلام انما هو في الحال  
بطريق الاصله (قوله اربع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة لغناء) الغناء مخفف الغناء ومشدها ما يقذف به السيل على  
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوّة سواد يضرب الى الخضرة  
وقيل خضرة علم اسود والاحوى الطيب الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون  
يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى  
والاعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأبى بكر أبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الأعناب  
لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو انم ابتداء خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء  
ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجها الطبري على ان جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب  
لا يخرج من النخل وقال الرمثي بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة  
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف دلالة آخر جئا عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وجنات  
من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يراد من جنات من أعناب أي مع النخل والثاني ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو مخرجة من الخيل قنوان وجنات من أعقاب أي من نبات أعقاب قال التفهيم أني أورد على الأول أنه لا دلالة فيه على أن  
 الأعقاب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالجنات والأعقاب بل يجري في الخيل والقنوان  
 ويندفع بأن ذلك مفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤول إلى أن يكون المعنى ومن الخيل جنات  
 من أعقاب وفساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على قنوان كان من أعقاب عطفًا على من الخيل فيصير من عطف  
 مفرد على المبتدأ وآخر على خبره غاية أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر  
 عندي اضطبار وشكوى عند قاتني وقد يحاب بان من أعقاب صفة جنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار الخيل جاز  
 وصفها بكونها مخرجة من الخيل مجاز السكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وأبان  
 المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أوحالة من الخضراء والكرم جنات من أعقاب عطفًا على قنوان تجوز لا حاجة إليه  
 على هذا التقدير أيضا لجواز أن تعتبر جنات من أعقاب عطفًا على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضراء أو الكرم عطفًا على  
 من الخيل وعني بقوله أي من نبات أعقاب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العقب بل من الثمرات والأشجار  
 (قوله وتطيره قراءة من قرأ وحوار عن بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحوار  
 عن هو يطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحوار  
 لا يصعدون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذي قرأ وحوار عن بالرفع الجمهور وخرجت على  
 العطف على ولدان أو على الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحوار عن أو على  
 أنه مبتدأ حذف خبره أي ولهم حور أوفيهما حور وفرأ السلى والحسن وعمر بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلمة  
 والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحزرة والكسائي وحوار عن بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا  
 كله وحوار عن وقال الزمخشري على جنات النعيم كنه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحوار (قوله ويردها المعنى حينئذ  
 والله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج) في الشرح هذا معنى على أن الالف  
 واللام في الناس للاستطاعة وهو ممنوع لجواز كون الله هذا الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم  
 المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة وأقول كون اللام  
 في هذا الموضع للعهد الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه أنما يقتضي تقديم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس  
 لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع أنه لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصنعة في إعراب أبي  
 البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس والله متعلق بالاستقرار في على تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله على  
 الناس متعلق به أما حالا وأما مقفولا ولا يجوز أن يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يقدم  
 على العامل المعنوي ويجوز أن يرتفع الحج بالجاء الأول أو الثاني والحج مصدرا ضيفا إلى المفعول ومن استطاع بدل من الناس  
 بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليهم من استطاع والجملة بدل أيضا وقيل هو  
 مرفوع بالحج تقديره والله على الناس أن يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون  
 في الجملة ضمير يرجع على الأول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن  
 كفرو وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبته المصنف لابن السكيت ونسبته أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة  
 عليه إلى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه وأقول الرابع هو الذي نسبته المصنف للكسائي (قوله  
 أفنى تلاميذ الخ) التلاميذ بكسر الميم المشاة الفوقية المسال القديم وقيل المسال الذي ولد عنك وأصل الفاقية أو والنسب بالشين المعجمة  
 المسال الثابت وقيل المسال مطلقا وفي الصحاح والقازوزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا يقل قاقوزة قال ابن السكيت  
 أما القاقوزة فمولدة وأنشد البيت والباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس البريق معرب ابريق (قوله والمشهور  
 في من في الآية أنهم أبدل من الناس بدل بعض) في البحر وذهب الكثرون إلى أنه بدل بعض من كل فتكون من موصولة في  
 موضع جرو بدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع إليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف  
 إلى رابط فهو أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجتناب (قوله وعليهن) أي على بداية



من استطاع من الناس وابته ائمة من موصولة وابته ائمة شرطية في تحتل قول الكسائي فالعموم في والله على الناس حج البيت  
 محض اما المبدل فيما اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزخشي في قوله تعالى يا ايها  
 العزى ان اكون مثل هذا الغراب فاوارى سوءة اخي ان انتصاب أو ارى في جواب الاستفهام ووجه فسادها ان جواب الشيء  
 مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن الجز) في حاشية التفتة زاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه لانكار الابطالي فيفيد النفي  
 وهو سبب أي ان لم أعجزوا ريت وقيل هو من قيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينصب الانكار التوبيخى على الامرين  
 ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العفو بعبادة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا  
 الجمل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل الجز سبب المواراة دلالة على التعميس المؤكد للجز والقصور عما انتهى اليه غراب  
 (قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصحيح (قوله لما بينا) يعنى من ان جواب الشيء مسبب عنه واصباح الارض  
 مخضرة لا يتسبب عن روية انزال المطر وزيادة العقل وكاله يتسبب عن السير في الارض (قوله وقال الزخشي ان ذلك فاسد  
 في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة  
 من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطلقا ولا يتأتى ذلك مع القيد ودقيقه قال هذه الحال مبينة اذ من  
 شأن الآلهة عندهؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجه انهم اذا ذموا الى اتخاذهم  
 قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال البغوي وجها  
 آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة  
 من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم  
 بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا بآلهية الاصنام ولم يقولوا بآلهية  
 الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تفرغهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم  
 من هذا اني الهية الله تعالى وهذا الموضوع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم  
 المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزخشي في مفصله وقولهم ان البديل في حكم تحية الاول ايدان منهم باسب متقلله  
 بنفسه ومقارنته لآلهة كيد والصفة في كونها متميزة لما يتبعه ان لا يعنوا هدر الاول واطراحه الاتزال تقول زيدا ريت غلامه  
 رجلا صالحا لو ذهب تهر الاول لم يستدكلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم)  
 تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة  
 فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لوصح ذلك لصح  
 ان يقال لو كان فيهم من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم مجتمعا) قد اشد بمعنا الكلام على هذا  
 في الا في حرف الالف (قوله في قول العرجي أطلوم ان مصابكم الخ) ظلوم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات  
 أهدي السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج  
 منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يتحصل له  
 معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر او هو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها  
 وأهدي السلام تحية جملة في محل رفع على انه صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة  
 أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظالم (قوله بخضرة الوائق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد يندوبج  
 بالخلافة بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا صار ما فيه  
 جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فتولد له امرأتان منها ابنة الجبهة الثانية ب (قوله أحدها  
 قول بعضهم في وعمودا فما بقي ان عمودا مفعول مقدم وهذا مجتمعا لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها) في الشرح  
 لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أي وأما عمودا فما بقي فلا يمتنع التقديم  
 لغرض الفصل بين أما والفاء بشئ مما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا بآلهة الصدر نحو اما زيدا فاني ضارب على مذهب أبيه المبرد  
 وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

واعترض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله) واما قراءة عمر وابن فائد من شر ما خلق بشئ من شر فابدل من شر بتقدير مضاف أى من شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول) يعنى ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من البحر وبتقدير مضاف لانانية والبحر والمجرور قباها متعلق بما بعده فلا يكون مما نحن فيه في البحر وقال ابن عطية وقرا عمر وابن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتكوين ما خلق عن النفي وهى قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شئ انتهى ولهذا القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أى من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا انتهى ما في البحر ووقع في بعض نسخ المعنى ومن شر ما خلق أى ومن شر شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعض هاءا ثبات واو في الثانى والذي ينبغي حذفها منهما وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهامة اهما ما وزادته شيوعا وعوما كقولك اعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظرا لان الغرض من وصف النكرة وهو تنقيص اهماها وتقليل شيوعها من الابهامية المتصلة بهم فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاثر ومختار المخشري في الفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف وأما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشف قسمة لحرف الصلة فلان وصفها بانافي الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثانى قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انما اطرف للمقت الاول والثانى وكلاهما ممنوع) هذه الآية انما هى من الجهة الثانية على اعتبار تعاقب اذ تدعون بالمقت الاول والمنادى هو الزبانية قال السيد بنادون في النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء واللام القسم قال بن الحاجب في أماليه العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وهو أكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ اثبت ظلمكم أى قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بانفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأى جماعة منهم الزمخشري فلا يستلزمه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفى أمالى ابن الحاجب الاجنبى هو المستقل بنفسه غير اجل المعترضة كالبدء والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له تعليق بذلك الجزء فادألت ضربي في الدار زيد حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فاصل بينهم بمقتضى به داخل في حيزه بخلاف ولا ضربي حسن زيد فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تمة له قبله في الجريئة وانما أجريت الجمل المعترضة مجرى التمة لانها مستقلة بنفسها فكأنه أى الفصل بها مرض بين الجزئين لغرض مع انه لا يمس في ان الجملة المعترضة ليست تمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم نه للثانى وهو الاول والاول وهو الثانى (قوله وهن وتوف الى آخره) الضمير للذين والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحية وقت ضحاها وهى تشرق والماضى مجتنب السأكت (قوله واذا عاق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التفة ازانى انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تحلل الفصل وان لم يجز في غيره وأما الاعتذار بان معناه على كون كما كتب في موقع الحال من الصيام لاني موقع المصدر لا كتب فليس بمقبول لان ماى كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهره ان لا يصح حالا من الصيام الابد ككاف ولو سلم فلم ير ادبا لاجنبى مالا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لاذى الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوى فالصواب ايضا لذلك نظر الى كونهما من ملاسبات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فقوله لعلمكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لا كتب يعنى لا يتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبى (قوله ونظير اللزوم له) أى للزمخشري على هذا التقدير رأى تقدير كما كتب صفة للصيام ما لم يذ قال في قوله تعالى وصعد عن سبيل الله

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب  
الكشاف قد اطلقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصعد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله  
متحدن معني فكاه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف لا كفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال  
وصعد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم افراط العناية ومثله لا يعد فصلا ولا اول اوجه (قوله وأنه حينئذ)  
أي ذن المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صعد لا يكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله  
والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض  
المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليهم الا بالعطف) في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعاقب محذوف أي ويصعدون عن  
المسجد الحرام وهو في غاية الردة وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف ام صبع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي  
وقو كما لي) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعه موله بالا جنبي واشجاء أخرته ولطاسم الدارس والساجم الهامل  
وهو القاض والسائل الذي لا مانع له (قوله لست اكن جملة اباد الخ) اباد بكسر الهمزة حتى من معد وفي الشرح  
وتكررت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بالهمزة بتكررت بتثنية  
كذا في القاموس (قوله ونما التام في ذلك محذوف الاعنة بالبعديين وقدمض) يعني مذهب البغداديين لا التعلق  
بمحذوف لانه الذي في الباب الذي في عند الكلام على الجملة المتعوضة (قوله فاولا الغمدية ساكنة لسالا) هذا عجزيت صدره  
يذهب الرعب منه كل غضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله في النظم بالحال التي هي شبهة بالفعل به)  
وجه شبهها به ان كلامه مافضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به  
منوعة وان اراد المنصوبة للفظ فالتحسين فيه ليس كذلك وأيضا فغير اني على يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف  
والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبي حيان في فاذ كروا لله  
كذ كركم أبا كرم أو أشد كرا ان أشد حال كن في الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان في البحر جوزوا في اعراب أشد وجوها  
اضطروا اليها الاعتقادهم ان ذكر ابعدا أشد تمييزا بعد افعال التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا لهذه التقادير التي قدرها ووجه  
اشكال كونه تمييزا ان افعال التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجهه الان الوجه ليس زيدا  
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمر وخالدا  
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعال التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا ذاك النصب على وجوه أحدها ان تكون  
معطوفا على موضع الكاف في كذ كركم لانها عندهم نعت اصدر محذوف وجعلوا الذ كذا كرا على جهة المجاز قاله أبو علي  
وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على آباء كرم الثالث انه منصوب باضمار فعل السكون والكلام محمول على المعنى والتقدير  
أو كونوا أشد كرا له منكم لا يائسكم ودل عليه ان معنى فاذ كروا لله كونوا ذكرا به قاله أبو البقاء قال وهذا سهل من جملة  
على المجازية في ان يعمل للذكر كذا كرا قال أبو علي وابن جني وجوز الخوفي ان يكون أشد معطوفا على ذكر كرم قاله الزجاج  
وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير أو كذا كرا أشد كرا فيكون قد جعل لاذ كذا كرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور  
بالمصدر في كذا كركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انهم أمروا بان يذكروا لله كذا كرا  
بمائل ذكر آياتهم أو أشد وقد ساغ لنا جمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على  
الحال وهو نعت لقوله ذ كرا لولا تأخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر أبو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف وأجاب عنه  
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذ كرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على  
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على زيد من حرف واحد وقد  
وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على زيد من حرف وقد اشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا  
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز أبو حيان في الآية  
أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذ كرا مصدرا لاذ كرا أو يكون كذا كركم آباء كرم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير  
نعت لذكر ان تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف أو أشد

ذكر في موضع جوعطف على ما أضيف إليه الذ كرفي قوله كذ كرم كما تقول كذ كرفي بش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا  
 أو في موضع نصب عطف على آبائكم بمعنى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكر من فعل المذكور قال التقطازي يعني أن للذ فعال  
 المتعدية إضاافات بين الفاعل والمفعول فالذ كرم مثلا من حيث الإضافة إلى الفاعل ذا كربة ومن حيث الإضافة إلى المفعول  
 مذ كورية وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل أي أن ذ كرا ويذ كرو قد يؤخذ مبنيا  
 للمفعول أي أن ذ كرا ويذ كرو والمعنى على الأول لذ كرو قوم أشد ذا كربة لا آبائهم وعلى الثاني كذ كرم قوم أشد مذ كورية  
 لكم واعترض ابن الحاجب بأن أفعال للمفعول شاذ لا يرجع إليه إلا ثبت فالوجه أن هذا من عطف الجملتين أي أن ذ كرا وذ كرا  
 مثل ذ كرم آبائكم أو ذ كرو والله حال كونكم أشد ذكرا من ذ كرا آبائكم وليس من عطف المفرد يلزم التشارك في العامل  
 وأجيب بأن أفعال هو لفظ أشد وما هو إلا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدر من المبنى للمفعول محذور كما إذا جعل من  
 الألوان والعيوب مثل أشد بياضا وعورا ومن غير الثاني المجرد مثل أشد حرجة واستخرجا وإذا أريد الدلالة على أن مضروبة  
 زيد أشد من مضروبة عمر وفهل طريق سوى أن يقال هو أشد مضروبة فهذا مثله وما ذكركم من الوجه بعد حد الظهور  
 كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن إلى ما ذكروا علم أن ههنا وجهان ظاهر الم يذهبوا إليه وهو أن يكون نصبا عطفًا  
 على كذ كرم أو جوعطف على كذ كرم والمعنى ذ كرا أشد ذكرا على الأسناد المجازي وصفه بالثني بوصف صاحبه كما تقول جده  
 أجده وشديدا الصغرة صفته وقد ذكروا في شرم مكانا وأصل سميلا أنه من الأسناد المجازي لأن التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد  
 ذكروا عن أبي حيان أنه نقل العطف على كذ كرم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على كذ كرم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما  
 (قوله ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله أني يؤفكون أن في طرف لقائهم وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ)  
 يعني أن ابن عطية يلزمه شيان أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك أن قائلهم  
 الله دعاء عليهم وهو أنه طلب من ذاته تعالى أن يعلمهم أو يعلمهم للؤمنين أن يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق  
 (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الأولى وتعلق في الآية الثانية بآبائهم وهو يرجع في الأولى ويؤفكون  
 في الثانية (قوله وتطيرها قول المفسرين في ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون أن المعنى إذا أنتم تخرجون من  
 الأرض فعلقوا ما قبل إذا بآبائهم) في الشرح لأنهم قصدوا أن من الأرض الملقوظ به متعلق بخروجهم وانما قدروا  
 جارا ومجزورا بعد الفعل المذكور بقرينة تعلق به والأصل في التقدير هكذا ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون منها  
 وغاية الأمر أنهم أظهروا مرجع الضمير فلو المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ولا يحذر فيه وأقول هذا تأويل لكان مهم  
 وهو ظاهر أن لم يكن تعليق ما قبل إذا بآبائهم من مقولهم بأن كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في  
 العربية) لأن إذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويرد أن الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده  
 من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز لكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيد أن تضرب أمهك فيجوز عليه  
 أن يكون ملعونين حالا من معمول تقفوا (قوله والصواب أنه منصوب على الذم) أي على أنه صفة ذم لقليل قال في البحر  
 والصحيح أن ملعونين صفة لقليل أي الأقلين ملعونين ويكون فيلما مستثنى من لو أو في لا يجاورونك والجملة الشرطية  
 صفة أيضا أي مقهورين مغلوبا عليهم (قوله لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان) لأن الحال لما قبل  
 إلا إذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالآ يكون الاستثناء منصبا عليهم أو جمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز أن عطية أن  
 يكون ملعونين بدلًا من قليلًا واعترضه أبو حيان بأن البدل بالمشتق قليل (قوله وقول آخر في وكافؤيه من الزاهدين) أن في  
 متعلقة براهدين المذكور وهو هذا مع إذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في  
 الشرح صرح ابن الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهم التي لكان الناصحين الظاهر في لكان  
 في مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لأن المعنى عليه ولا يرتاب في أن المعنى أني أن الناصحين لكان وأن اللام انماجيء  
 بها التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فرالا كثروا لسانهم وامن أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق  
 عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزء من الكسامة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم  
 قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالانفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بحجة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما قال صاحب البحر والكم متعلق بمحذوف أى ناصح كما أو أعنى أو بالاضمحين على ان ال موصولة وتسويح في الظرف والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما أو على ان ال لتعريف الجنس لا موصولة أو جسه (قوله فيجب حينئذ تعلقها بأعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمدكور أو بالكون المحذوف الذى تعاقب به من الزاهدين) في الشرح أما التعاقب بزاهدين محذوفاً فمكن وأما الوجهان الآخران ففيهما ما نظر اما الاول فلان اني متمتع بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زاندا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المني أعنى الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا بأعنى وأما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كانوا فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول أعنى لا ضمير بواسطة في وكأنه قيل يعنى في من فقال أعنى فيه أى في يوسف وعن الثاني بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنه وانما هو بكائنه المتعلق به فيه ومن الزاهدين (قوله ابعده بدت بياض الخ) يقال ببعده بالكسر بعدا بفتح تين أى هلاك وبياضا غامضا يزعم النسبة ولا بياض له أى لاحسن سارله لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك معتنع في الالوان) في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين وذهب الكسائي وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين الى جواز بناءه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفي فلا خرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة صحابه (قوله والصحيح ان من الظلم صفة لا سود) في الشرح الظاهر انه غما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفي وتخرج المصنف مفعول انخرضه من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله ياقا لم يرتد يا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد السيف وأراد باجر من دم السيف والطلبي بضم المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها طليقة وقال أبو عمرو والفراء واحدتها طلاء والا كب جمع كبك والذى في الصحاح ان جمع كبدا كباد وفي القاموس ان جمعه اكباد و كباد (قوله الشام قول بعضهم في سقياك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا القيل سقيا بالاك) يبنى واللازم باطل في الشرح اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا يدا ووجد عاباه (قوله فلام التقوية لا لزوم) يبنى وهذه اللام لازمة وهذا كله على غير قول ابن الحاجب في هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون انما معمول لا لا ابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر) في الشرح ليس في قول الزحشرى ان ذلك من الالف والنون ما يقتضى أن يكون قوله بالليل معمولاً ولا منامكم وان يكون انما معمولاً لا ابتغاء كم بل مقتضاه أن يكون بالليل راجعاً للنام وانما راجعاً لا ابتغاء الفضل ويحتمل أن يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فيم يتعاق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصنعة قلت يكون قوله بالليل والنار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك بالليل والنار والاشارة ترجع الى ما ذكر من النام وابتغاء الفضل والابتغاء وانما خرافة هو متقدم تقدير لانه من تمة الاول والجملة معترضة (قوله وزعم عصرى) هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته في الحادى عشر من الاشياء التى تحتاج الى الرباط (قوله والطاق والمقيد غيران) في الشرح كأن المصنف نسب ما قدمه في الباب الرابع فى أواخر الامور التى يكتب بها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى معنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بلسانهم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم في وما هو بخرجه من المذهب) ضمير هو فيه هنا أوجه أظهرها أن يكون عائدا على أحدهم ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم مما قبله وهو لوليعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدأ عنه التميميين وبخرجه خبر وان يعمر مرفوع بخرجه على الاول وبذل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التميميين ولا يعود على شئ قبله وان يعمر يذل منه وكون البذل من الضمير مفسر له فيه خلاف وأجاز الفارسي في الحلييات ان يكون ضمير الشأن قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين وهو ان مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا مغنوا بنحو ما هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقيهم خبر وزيد فاعل بقاء ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الابل بمصرح  
بجزأيم ما سألته من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الحلييات كان في كلامه رد على أبي حيان  
في جمعه له ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرك) هو طلمة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب  
أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبرة النخشي ويحوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكوونوا وهو أينما  
كنتم كما حمل ولا ناعب به في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصليين عشرة \* ولا ناعب الابهين غرابها على ما يقع  
موقع ليسوا مصليين وهو ليسوا مصليين فرفع كرفع زهير يقول \* لا غائب مالي ولا حرم \* وهو قول نحوي سيبوي ويحوز أن  
يتصل بقوله ولا تظلمون فتبلا أي ولا تنقصون شيئاً كما كتب من آجالكم أينما تكوونوا في ملاحم حروب أو غير هاتم ابتداء  
قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أينما تكوونوا قال التفتازاني بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير  
أي يقول إن أناه وعند البعض على ضمائر الغاء كاذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هنا أيضاً على نية التقديم  
فيكون قول سيبويه قلنا خيفة ذلك حاجة إلى جعل أينما تكوونوا في موقع أينما كنتم اللهم إلا أن يقال إن رفع المضارع عند  
نية التقديم إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً وهاهنا بحث آخر وهو أن كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إنما يحسن في أن  
أقبلها الماضى إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أينما كنتم يدرككم الموت إلا على حكاية الماضى بقصد الاستحضار وعلى الوجه  
الثاني لا يكون فتبلا بمعنى أدنى شيء من الأجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام (قوله لانه لا تلحقه علامات  
الفروع إلا بشرط) يريد بالفروع التأنيث والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خالياً عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان  
اسم التفضيل معرفاً باللام أو مضافاً لاضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقة لصاحبه وان كان مضافاً  
إضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها (الجهة الثالثة) (قوله أحدها قول أبي عبيدة) في  
البحر قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما معنى الذي وأنت على ذى العلم كافي قوله تعالى وما خلق الذكروالاُنثى وجواب  
القسم يجادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره فيارب ليلى أنت في كل موطن \* (قوله وفي الآية  
أقوال آخر ثانياً ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الأقوال التي في هذا الموضوع فبلغها خمسة عشر قولاً ولم يذكر  
ما ذكره المصنف ثالثاً ونسب ما ذكره المصنف رابعاً الزجاج وما ذكره خامساً اللخفش واقتصر صاحب الكشف منها  
على ما ذكره المصنف رابعاً وما ذكره سادساً وفي الشرح تأمل قوله آخر مع قوله ثانياً فإنه ان اعتبر القول المتقدم أو لما احتج  
يكون هذا ثانياً لم يصح لأن الأقوال بقيد كونها الخ لا تشمل ذلك أصلاً وأقول الضمير في ثانياً راجع إلى الأقوال لا بقيد كونها  
آخر (قوله المثال الثاني قول ابن مهران) في القماموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصم ان وجد أحد بن الحسن  
المقري وفي الشرح وأظن ان هذا المقري هو المراد في المتن (قوله انقرح كباد المحبين الخ) تقرح تجرح والا كباد جمع  
كبدو هي مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود  
مشكل في نفسه وذلك لأن أن اذا كانت موصولة اسمية بمنزلة الذي على زعمه لم يثبت في مثل قولنا أنت اعقل من أن تكذب  
أن تكون صالحة تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وإنما يجب أن يكون اذ ذلك بالياء التحتية ليكون متحملاً للضمير غيبة يعود إلى  
ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا أعقل من أن اكذب والمصنف سكت له على هذا  
وأخذ يقول اللفظ بما يوافقه ولا يخيه ذلك من الاعتراض فتأمل وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل أنت اعقل من الذي أو من  
أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا أعقل من الذي أو من أن اكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف  
النحويين في أقوال كثيرة (قوله لا يعود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) في البحر والظاهر في قوله تعالى ثم يعودون  
لما قالوا أن يعودوا لا يلفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً أنت متى كظهر أمي فلا يلزم الكفارة بالقول الأول إنما يلزم  
بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع  
على اصابتها فاذا قيل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضاً وقال أحمد اذا أراد ان يغشى  
كفر وقيل اذا خرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروى عن طاووس وقيل اذا عزم على  
امساكها ولم يطقها بعد الظاهر فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام اذا عاد وظاهر

منها ثانياً وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لأن انت أعدل من ان تكذب يقال للفضل  
وانت أعدل من الكاذب لافضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لافضل فيه (قوله التوجيه الثاني  
ان أعدل ضمن معنى أبعد) في الشرح فيه نظرفان الفعل الذى ينسبك هو وماعه في المثال بالمصدر يستند الى ضمير التفضيل  
فيذهب عن السبب أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك ولا يضرب في غرضنا  
ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد بعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلاً على الناس في  
البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه  
بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضى وأما نحو قولهم أنا  
أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد  
بعد هاتين الكلمتين والقول والفعل التفضيل بقيد بعد الفاعل من المفضل وتجاوز عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي  
مثله في قولك بنت منه تعاقبت بافعال التفضيل بمعنى متجاوز وبأنه بالتفضيل فبني انت أعز علي من أن أضربك أى بأن من أن  
أضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعال التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت  
زيد أفضل من عمر ومعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول  
الجواب عن النظر الذى ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبتته الى فاعل ذلك  
الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ما يبان المصدر والحاصل منهما ولا دخل للفاعل في  
ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف  
ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعال الماضيه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه  
من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة اكون زيد بعد الناس من الكذب في الجهة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فيمن  
خفف) هو السلى وابن ثواب وعاصم وحزرة وقرأ الأعرج وأبو قلابه ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيل بالرفع  
وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم فيله وحذف المضاف وأنهم المضاف اليه مقامه روى  
هذه ائمة الكسائي (قوله وأبعد منه قول أبي عمرو) وهو ابن العلاء قاله في مجلس بلال ابن ابي ردة لما سئل بلال عن هذا  
فقال لم أجد لها مثلاً فقال أبو عمرو وانه منك لقريب أولئك ينادون قال الحوفي ويرده هذا كثرة الفصل وانه ذكره هناك  
المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيراً  
الى قول الكوفيين والزجاج لمكان أحسن لان التبعاء بين المعطوفين هنا أبعد من التبعاء بين القسم وجوابه هناك بكثير  
(قوله وقول الزمخشري) عطف على قول جماعة (قوله فقيل الواو القسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أى  
لتنصرون أولاً فلان فيها ما شاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول لـ يكتبون أو  
ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) في الشرح حكايه هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النص فيما هو صواب  
ليست بجيدة لوجود التبعاء الموجود في الوجه الذى ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا أشد وأقول ينبغي أن لا يريد  
الشارح ان البعد في كل ما حكاه المصنف هنا أشد بل في بعض ما حكاه لان النص بالعطف على معمول يعلمون أو على انه  
مصدر لقال محذوفاً وعلى اسقاط الحافض ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أى كفر وابه) في الشرح يعنى ان خبر ان في  
قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين  
كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد تختلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان  
الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار  
(قوله حمل على ما لم يثبت في الخبر) يعنى خبر المبتدأ فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذى فسرت به عائشة رضى الله  
عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخارى) هي ما روى هشام بن عروة عن  
أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن أرايت قول الله تعالى ان الصفا والمرءة من شدة عاتر الله فن حج  
البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فاعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلاً لو كان كما تقول

لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف به ما انما نزلت هذه الآية في الانصار كانوا يملأون مناة وكانت مناة قد بدوا كانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمر الله تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما اهـ وفي الكشف كان على الصفا الساف وعلى المروة نائلة وهما صلمان يروى انه ما كانا رجلا وامراة زنيا في الكعبة فضاخر من فوضعا عليهم ما يعتبرهم ما فلما طالت المدة عبد من دون الله فكان أهل الجاهلية اذا سمعوا مصوفا فلما جاء الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية التفتازاني وان لا يكون عطف على أجل أو فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما على ما عليه من الصنم الحجريين (قوله) وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية محجوج للتأويل في حاشية التفتازاني نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان امان تجعل مصدريه أو مفسرة فان جعلت مصدريه كانت في موقع البيان للمعمر بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهران المحرم هو الاشرار لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطائي على الخبري وجعل المعاني الواجبة للمأمور بها محرومة فاحتجج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وأما جعل لانهائية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لانهائية مما لم يقل به أحد ولم يرد في كلامه وان جعلت ان مفسرة على ان لانهائية والنواهي بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانما الاتصلح بيان لتلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعني صاحب الكشف كون ان مفسرة لان ان عطف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدريه موصولة بالنهي لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفًا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتباعه على حذف اللام وجازع ودضمير اتباعه على الصراط اتبعه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتباعه عطفًا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف أعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية فلما ورد الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما ما شائع في الكلام مثل و ربك مكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان آيت الجمع ألينة ومنعت زيادة الفاء فاجعل المعمول متعلقًا محذوف والمذكور بالفاء عطفًا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله وآثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد أن المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون محرمًا دل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر كانت كرت وقصد دلوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل انل ما حرم ان لا تسئوا الى الوالدين ولا تبغضوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تسكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انتصاب ان لا تشركوا بعلية كم يعني الزموا ترك الشرك فيأباه عطف الاوامر الا أن تجعل لانهائية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعده اهـ (قوله) ويتأولون قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله) وليس عبادة وتقرعني هذا صدر بيت عجزه \* أحب الى من ليس الشفوف \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام على لو (قوله) ولا سابق شيئا هذا بعض بيت وهو يد الى اني لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيًا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم (قوله) وقد مضى البحث فيما مضى ذلك في آخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري أنه لو نصب لكان مندرجات تحت المستثنى منه وذarf كان بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البديل على نية تكرار العامل فكأنه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أي لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا (قوله) في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه



في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو اسم تفهام معناه الانكار ومن سغه في موضع رفع بدل من الضمير المستتر في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البديل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تميز على قول الفراء أو شبهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعول به اما لكون سغه يتعدى بنفسه كسغه المضف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلاك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو تو كيدوا كد محذوف تقديره سغه قوله نفسه حكاه مكي أما التميز فلا يميز البصريون لان شرط التميز عندهم أن يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وأما كونه تو كيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمن فلا ينقاس وأما كون سغه يتعدى بنفسه فهو الذي تختاره لان تعابا والمبرد حكاه سغه بكسر الفاء يتعدى لا كسغه بفتح الفاء وشدها وحكى عن أبي الخطاب انها لغة (قوله وانما لغة الاكثرين في تو كيدا الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو فتم أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان تو كيدا المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس حقه ان يكون بعد تو كيده بالضمير المنفصل على التعمين بل حقه أحد الأمرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره أيا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتماد بها وأقول تقدم لنا نحن أيضا هناك مع الشارح كلام في ذلك على انه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا خلاص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقم أنت يا ابن الح) في الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ابرج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة قبل ذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وعن قرأ بالهاء القومية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة اذا الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم) هذا صدر بيت يحجزه هم القوم كل القوم يأمر عامر وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال ان الناصبة جملا على أخذها اما المصدرية) في الشرح فيه نظرون وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الإجمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعادة بار معنى من فانه كثير ومقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني انه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع جملا على معنى من حسن وبيان المناقاة ان كون هذا احسن باقتضى سداده وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجه هو تبادلته الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك وعن الثاني ان هذا المحل مما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك) في الشرح حاشاه له دفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تو دمن حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما أجازته في أيما تكونوا يدر كيم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسميح فيها وفيه نظرفانه يرى ان القراءات كلها أحاد ولا متواترها ولذلك تراه يطاق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبال بما يقول لظنه ان القراءة بالرأى لا بالرأية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا اعتداله بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتداله بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يسمع فيها لقوته بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها لقلة القارئ بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال بسم أو سم) في الشرح هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المغرب الخلال من جهة النظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في ديماجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه أصلا ورأسه أو قول لا ينبغي عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مرارا (قوله وكل هذا خرج عن الظاهر لغو بداع) في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النحوي الاذان حرم في نقل

الحركة ابدالان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالسكينة عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة سا كننا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمه الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسب ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالسكينة واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الناقل لم يكن الى الراء واقفا حكما ولا واصل فهذه همزة الوصل تثبت اذ الدرج مفقود حكما وأما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال لم يسكن الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيديويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين وأورث الفتحة للتحفة والمحافظة على التخميم في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيديويه واختار في الكشف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لم تثبت وكيف لا وابقا حركاتها بقاء لالهة عليها فأجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنتان بكسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ما ذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التي ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته ذكره ناسك وليس بآت ههنا (قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها لا تخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وأقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير صحيحة غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقيس الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصنف مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع أصله نجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفي ولا تدغم ذكرهذين الضعفين أبو علي الفارسي والزمخشري قال المبني في شرحه لا لكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وأبو علي ضعف لانه لا بد في تخفيف الاء بالاسكان ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لابد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنحية ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاة المؤمنين أو تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله نجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم ينج عن العرب مشير الى انه أحاط بجميع كلام العرب فيه تنجيم واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أول عدم عدالة أول جهالة علمه وعدالة وترك الأخذ والتمسك بما ثبت قواتره عن من ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى اننا نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون فان قات القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالدوا والمالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من نقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم ينج ممثله ومن أين عرف أنه لم ينج مثله ولو نقل نافعون عن مجهول الحال لقبولهم فقبول هذا أولى وأيضاً قد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزى الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع أيضا اه الوجهة الخامسة (قوله ولنورد مسائل من ذلك) هذه الإشارة الى ما يحتمل اللفظ من الواجهة لا الى ترك ما يحتمل اللفظ على ما لا يخفى

### ﴿باب المبتدأ﴾

(قوله الفصل وهو انجها والابتداء وهو أضعفها) في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو انجها يقتضي رجحان الوجهين

الوجهين الاخيرين واضعفة الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم بأضعفته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء اغما يضعف حيث يكون ضعيفا الضمير متعينة لأن تكون فصلا وهنا لا تنهين لذلك اه وأقول لا نسلم أن قوله وهو أرحمهما يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي لضعفه ضعف أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذي حكم بأضعفته راجحا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فإن ما عدا زيدا من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد (قوله ومثله ما رب رجل صالح لقيته) أي ومثل كم رجل لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر أرب رجل صالح لقيته وان كان بينهما ما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الأعراب دون الماني وان محل مجرورهما في نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته (قوله ووافقهم ابن الحاجب) وهم اذ نقل في أماليه الاجماع على ذلك في الشرح وقول الفجوداني وغيره من شارحي كافيته أنه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو ومعناه اللغوي ليس يدخل أقام زيد وأقام أنتم مقتض لجل كلام ابن الحاجب على ما هو يرى ومنه وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع نحو أقام أنتم (قوله وحجتهم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه) المرفوع المسند ترفي يجاوره عائدا على الضمير والمنصوب البارز فيه عائدا على الفعل ويجاوره بالجيم والراء المهملة (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبه قوله تعالى أرغب أنت عن أمتي يا إبراهيم وقول الشاعر \* خليلي ما واف بعهدى انما \* ) هذا صدر بيت يحجزه ان لم تكونا لي على من أقطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبه أما الآية فيجتمعت تعلق الجار فيها بحذوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن أمتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالأجنبي وأما البيت فيجتمعت أن يكون انما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى أي ان عدم قيامكم معي على من أقطع سبب لان لا يكون أحدوا فبا بعهدى لان من سوا كالمس كعنت كما عرفت في خلاص المودة وصدق الخلة فاذا لم تساعدني بالقيام على من أقطعته انفسى غير كما يكاد تخالف عن نصرتي تخلف من هو أحق به امنه فيكون ذلك داعيا ليلابني أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحديث وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في ان غالب الظن من الآية تعلق عن أمتي برغب ومن معنى البيت انكما اذا لم تكونا عونا لي على من أقطعته فسا انما واف بعهدى (قوله وان يكونا تابعا فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره رافعه فان معنى الاول مضروبة الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبة زيد لا الاخ (قوله والفرء والزخشي يريان هذا الوجه شاذرا دينا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا لا ظرفا في نحو جاز زيدا عليه جبة وليس كازهما قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فقال الانداسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءني زيد وهو راكب واعمل ذلك ليكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيدا كبا فصدرت بالواو ايذا نامن أول الامر يكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير في مصدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكلمته فوه الى في أو خبرا نحو خرجت مع البارزى على سواد فلا تخم بضعفه مجر دأعن الواو ذلك ليكون الرابطة في أول الجملة وان لم يكن تعذرا بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله \* نصف النهار الماء غامرة \* فلا شك في ضعفه وقلة وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقر عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع انظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقنه بالمهاديات ودونه \* جوى حرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأى امرى اليك ودونه \* من الأرض مومة ويدا سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا نقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان أراد أنه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم اه

(قوله وليس بشئ لان النى هنا متعدد لا واحد له بدليل كائن) وذلك ان كائن يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف لهذه الآية (قوله على الخلاف في الالف واللام اللجنس هي أم العهد) وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام العهد - دونه ذهني (قوله وقيل يجوز أيضا ان يكون خبر المحذوف وجوباً بأي المدح وزيد) فان قيل يرده على هذا القول بما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوباً بأن يسد شئ مسده أجيب بأن ذلك شرط المحذوف قياساً وحذف المبتدأ وجوباً ليس بقياس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسألة جذاز يد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذافعل أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بجذاز الرابط الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يفرد له ولم يذكر في الاحوال كلها نحو جذاز يد والزيدون وجذاز يد والهند والهندات وأجيب بأن صيغة جذاز جرت مجرى المثال فلم تغير (قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد يمنع الخصم كلام من الامرين وسند الاول صحة قولك فتننت هند حسن لها وأكث الارغفة جزء منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شئ منه محل المبدل منه اذ لا يقال فتننت حسن لها ولا أكث جزء منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد \* ولكنه بديان نوم ثم دما حيث يمتنع بدون المبدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام المبدل في بعض الصور مع انه انفع ودبالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البعث انتهى وأقول قد تقدم غير مرة نحو هذين العيين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلام الامرين حلول المبدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن المبدل لا حلول زيد في جذاز يد محل ذافعل جذاز يد فيه (قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله \* وجذاز انفعات من يمانية \*) هذا صدر بيت عجزه بأنتيك من قبل الريان أحيانا \* ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفعات جمع نفعة من نفع الطيب اذا فاح ويمانية بخفيف المشاة التحمية وأصلها يمانية بتشديد هاء نسبة الى اليمن حذف احدى يائي النسب تخفيفاً و عوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجب ان يجوز أن يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على المبدل كما اعتذره المصنف نفسه عن التخصر في بعض المواضع وحديثه فلا يضركم الخلف بالتعريف والتكبير (قوله واذ قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا أزال فعالية حب فصار المجموع من حب وذا اسماً معني المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فاعني المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداء فالعرفه اذن ضربان صريحة التعريف ومثولة بصريحه كهذا (قوله واذ قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل) هذا القول للاخفش وخطاب وجاعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدلائل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحبذ الولا الحياء الخ) في الشرح تقدمه بالخصوص في هذا البيت الاحبذ احبيب لاسمية لان الكلام دل على ان مراده ايهام المحبوب (قوله مسألة يجوز في نحو فصر جليل ابتدائية كل منهما) أي من صبرا ان ذكر والاسم الآخر المحذوف لان جليلا صفة صبر اسواء جعل مبتدأ أو خبراً وسياً في الخاتمة ان شاء الله تعالى - ان الاولى من هذين الوجهين

### باب كان وما جرى مجراها

(قوله مسألة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذك كرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وقامها وزيدانها وهو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بأن التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل افعل مستعملاً لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التميز على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمل اللفظ من الالوجه الظاهرة ولترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضمير لانه وجه ضيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقول ذلك كجهات التي يدخل على المعرب التحليل من جهتها رذك كرى من الالوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا أن يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح فلهذا التحليل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمل له انتهى

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعاف الوجوه عنده وإنما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب العرب لهذا الترك لا يحصل الا بعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوه بعضها ظاهروا وبعضها غير ظاهر لاجتناب العرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا ينبغي ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب يادتم الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادته بعدما التجهية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أوني كن آدم وفي التسهيل ونحوه كان مجردا فلم يزل كثيرا ويجوز زيادته اوسطا باتفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة خبرية متأخرة بجميع اجزاها (قوله فعنه موحيا أو موحى) يعني ان وحيانا كان حالاً من الفاعل فعنه موحيا وان كان حالاً من المفعول فعنه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيامعناه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو ومن وراء حجاب وهو ظاهر اقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون واو العطف (قوله بتقدير أو موصلا لذلك من وراء حجاب) لا ينبغي ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحييا وفي البحر والجهور أو يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره أو يكامه من وراء حجاب وهذا المضمر عطوف على وحييا والمعنى الإوحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكامه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكى لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي الرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان ابشرا يكامه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم وحي أو تكليم ارسال وينبغي أن تجعل الإشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى أبعده مذكور في كلامه وهو الايمان فدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق الخلق لا في حق الخلق فهم المحبوبون والباري جل اسمه منزله عما يحجب عنه اذا الحجب انما يحيط به قدر محسوس ولكن حجبته عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكهم بعاشاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كلاً انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي نفسه ير البياضى وما كان ابشرا وما صح له أن يكلمه الله الا وحييا كلاما خفيا يدركه بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على عوجات متعاقبة وهو ما يعجز المشافه به وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام واللقاء في الروح أو الوحي المنزل به الملائكة الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملاك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الاموحيا أو مكلاما من وراء حجاب فهو عطف على وحييا وحيامصدر في موضع الحال ولا يتأتى من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر وقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قاله العرب ولذلك لا يجوز جاز بدر كباى راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان وانفعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاز بدين بضمك في معنى ضحكك الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحييا في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسال الواقع موقع مرسلات منوع (قوله ولشعر على هذاتيين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتفق به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقيدة في الضمير المستتر في البشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة بها فكلمة في معنى من والبشر ان كانت ناقصة فهو خير لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خير لمخدوف استوفى به للبيان تقديره ازادني وقد تقرر ان

الجوار والمجور إذا وقع خبرا ينقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فتأخرا حال وابن ظرف له) فيه نظير  
 لأن ابن علي زيادة كان ظرف مسطر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقائما (قوله مسئلة وما ربك بغافل تحتل ما الحجازية  
 والقيمة وأوجب الفارسي والمخشي الحجازية ظنانا المفتضى لزيادة الباء نصب الخبر) عبارة المخشي في مفصله ودخول  
 الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بنطلق انتهى (قوله ونحو فلا رفث ولا  
 فسوق ولا جدال في الحج ان فصح الثلاثة فان ظرف خبر للجمع عند سيبويه) فصح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيون  
 وانما كان الظرف خبرا للجمع عند سيبويه لأن المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع عما كان مرفوعا  
 به قبل دخوله فلا مانع عنده من جعل الخبر للجمع كما في نحو زيدو بكر وخالد في الدار (قوله وان رفعت الاولين) رفع الاولين  
 وفتح الثالث هو قراءة ابن عمرو وابن كثير (قوله وخبر واحد ان قدرتهما مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف) في الشرح خبرا  
 منصوب بفعل محذوف أي وأضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما  
 صرح به كانت لازمة لتأكيد النفي فلا يتأتى تفريعه على كون لامه مع ما جمعا محجازية وبمحتمل أن يكون قوله واضمرت خبرا  
 معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما محجازية فتكون قسيمة ولا تكون من التفرع في شيء وأقول اذا كانت لا الاولى محجازية  
 والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا محجازية اذا الاعتبار محجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو  
 النصب لانه مفعول في التقدير نحو عجت من ضرب زيد وعمرو أي من أن ضربت زيد وعمروا على عكس هذا يجوز وأعجبت  
 من أن ضربت زيد وعمروا بالخبر أي من ضرب زيد وعمروا عليه جل قوله فكأنما يخبرون في تلك الذرى \* ان بأشروا العميق  
 والدبران أي أسرار العميق والدبران كذا في حاشية التفقازاني (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهم مأمولة ان قدرت  
 عند غير سيبويه خبرا واحدا (الاولين أو الثلاثة) لان لا في الاولين مأمولة والاسم بعدها مبتدأ وفي الثالث فأمولة في خبرها فلو  
 قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون مفعولا لاسم من مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن  
 الثالث (قوله ولم يخج ذلك عند سيبويه) لانه لا يرى لاد عملا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

بواب المنصوبات ﴿ قوله من ذلك نحو ولا تطلمون نيتا ولا تطلمون نقيرا ﴾ في الصحاح الغتيل  
 ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنقيرا النقرة التي في ظهر النواة (قوله  
 وأما ولا تضروه شيئا فمصدر لاستيفاء مفعوله) في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا  
 الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبير المصنف بضمي غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لا ماض (قوله  
 وأما فن عني له من أخيه شيء فشي قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عني لا يتعدى) في الكشف أي شيء من العفو  
 ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عني لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له  
 أخوه لانه لا يسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه أو ذكره بلفظ الاخوة اعطف أحدهما على صاحبه بذكرهما هو ثابت بينهما  
 من الجنسية بالاسلام قال التفقازاني يعني ان شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديدا في تكبير  
 شيء من الدلالة على ذلك انه مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن  
 أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء اه ثم في الكشف فان قلت ان عني يتعدى بعن باللام فواجه  
 قوله فن عني له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا  
 الله عنك فاذا تعدى الى الذنب والجاني معا قبل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الآية  
 كانه قيل فن عني له عن جنائبه فاستغنى عن ذكر الجنابة قال التفقازاني يريد ان عني لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن  
 تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجنابة وعند تعديته الى الجنابة اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عني  
 الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجنابة لكن لم يذكر استغناء عنها  
 بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجنابة وحيث ذكر اجماعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم  
 يلتفت الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مغنيا  
 عن ذكر الجنابة ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه عما يكون المقصد الى العفو عن الجاني من غير  
 الالتفات الى الجنابة بخلاف ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ﴿ قوله ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أي ازالا فاغبر بعيد

أوز من غير بعيد أو أضافته الجنة أي الأزل في حالة كونه غير بعيد في تفسير البيضاوي وأزافت الجنة للجنة قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيئا غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني اصحابها من جهة المعنى ولما ملأها كذلك لان الأزل في القرب وهو معنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني أعمالها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة كلام الخشري على تذكيره بما فيه مما يحتمل المصدرية والحالية (قوله جاز يدر كضاي يركض ركضاً وعادله جاء على حد قدمت جالسا) مذهب سيديو به أن المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني وأبو برداه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه (قوله وبؤيده قوله تعالى انثياطوعا أو كرها قالنا أنثياطائين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن أنثياطائين إما كان جوابا لأنثياطوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ أو طائعات على المعنى لان اسماء وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومحبيات ووصفن بالطوع والكراهة قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى مما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سير أو جوبا في نحو أنت سير أسير أو سمعا في نحو سقيا وجدعا وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع \* وفي سواه لدليل متسع بأنه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل عوضا عنه كهذه الصور (قوله وتقول جاز يدر غيبة أي يرغب غيبة أو محي عريضة) هذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الأول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنمابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابلى الهوى الخ) يقال أبلأه أي جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن بفتح السين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في الشرح الترجمة مفعولة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكان ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل أي ابلى أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لما كان هذه الملابس وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور (قوله فن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يفرغوا عوجا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها عوجا جاتقول العرب ابغنى كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغنى بقطع الالف أي أغنى على طلبه مما يحتمل المفعول به والمفعول معه (قوله وكونه مفعولا به باضممار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائد الى كون زيد في المثال المذكور مفعولا به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وهذا التقدير يندفع ما سبق الى بعض الأذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لانه تضاه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير المنفوض بدون إعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاختفاء والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهيجاء عند كافي البيت وتقصير وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الحكامة والسياف المهند هو المطبوع من حديد الهند بواب الاستثناء (قوله كون زيد بدلا من المستثنى وهو أربحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكونه لا وما بعده هانفا وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالاستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجهه بخان الاول على الثاني ان شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه بخان الثاني على الثالث ان كون الانعنا خلافا للاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعد الاو متصلا ومؤثرا عن

المستثنى منه المشتمل عليه استنفهام أو نهى أو نفي صريح أو مؤول غير من دونه كلام تضمن الاستثناء وإن لا يترأخى المستثنى  
عن المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التدافع ما هو قريب أو قول يعنى في باب المبتدأ وقد ذكرناه نحن هناك بما  
فيه (قوله مسئلة يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد يكون زيد بدل من أحد وهو المختار وكونه بدل من ضميره) أما وجه هذا  
فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك إلا زيد ما يقول أحد ذلك إلا زيد وأما وجه الأول  
وهو المختار فهو أن الأبدال من صاحب الضمير أولى لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فإن قلت  
ما رأيت أحد يقول ذلك إلا زيد فبالعكس) يعنى فرفع من وجه وهو البديل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البديل  
من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الحال أو الأصل لم يجز الأبدال منه على ما قيل فلا تقول  
ما ضربت أحد يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدل من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيديويه إذا قلت  
ما رأيت أحد يقول ذلك إلا زيد أو رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضى  
وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا بالأبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للأبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير  
نحو ما كتبت أحد أنصفى إلا زيد لأن المعنى ما أنصفنى أحد كتبت إلا زيد ومنه قول عدى بن زيد في ليلة لا نرى بها أحدا \*

يحكى علينا ألا كواكها وزرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كذهب إليه سيديويه نظرا لكونه محالة الظاهر معنى  
البيت فالانصاف والحكاية منفيتان معنى بل لو قلت لا أؤذى أحد أبوحده الله تعالى إلا زيد لم يجز الأبدال من ضمير يوحده لأن  
التوحيد ليس بمنفى بل الذى فقط انتهى بما يحتمل الحالية والتمييز (قوله يمتنع أن تدخل عليه من) لأن فيه إيهام الجنس  
(قوله وإن قدر نفسه أحتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا يلزم في ميم الجملة  
تقدير الاسناد إليه في الأصل بل هو على قسمين غالب وهو أن يكون مقدر السناد الفعل إليه مضافا إلى الأول كافي طاب زيد  
علما إذا التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو أن لا يكون كذلك نحو امتلاء الكوز ماء (قوله فلا حسن ادخال من) لاسفاه من  
التنصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعنى في خاتم حديثا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أى من كون حديثا  
حالا ومن نصبه على التمييز وإنما كان الخفض بالاضافة خيرا للحصول التخفيف به من الحال بما يحتمل كونه من الفاعل وكونه  
من المفعول (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) في الشرح نصوا على أن الحال إذا تعددت وتعد صاحبا لا تجعل الأولى لغير  
الأقرب الأبدان تقام لا لفصل فينبغى أن يكون هنا كذلك لأن كونه الأقرب سالم عن الفصل وكونه اللازم مستلزم للفصل  
وقد يفرق بأن الفصل هنا ليسير فاعتقر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر أن في جعل الأولى لغير الأقرب فصلا يسيرا بقدر  
الفصل الذى هنا ولم يفتقر وجوابه أن الفصل هناك إنما يفتقر مع كونه يسيرا الوقوع في موضعين وعلى هذا كان ينبغى  
للشارح أن يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا في موضع واحد (قوله وتجويز المخشري الوجهين في ادخالوا في السلم كافة وهم  
لأن كافة مختص بمن يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازانى في حاشيته بل قال  
والسالم بالسكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخالص أو لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم  
وكتابتهم أول المنافقين المؤمنين بالسنتهم أو لكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون  
الخطاب للمؤمنين الخالص إلا بتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لأن قولنا ادخلوا صريح في الأمر بأحداث الاسلام لا الثبات  
عليه أو الأزيد بآدمه وكافة في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد (قوله ووجه  
في قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس أن قدر كافة نعم المصداق محذوف أى إرساله كافة أشد) إنما قدره المخشري كذلك  
فرار من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيديويه وأكثر البصريين بمنعونه لأن الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور  
لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبي على وابن الدهان الجواز استدلوا بقوله تعالى وما  
أرسلناك إلا كافة للناس وبعضهم يحمل كافة حالا من الكاف والهاء للبالغة وهو تعسف وهو هنا حكاية أخبرناهم اجازه أن لم  
تكن سمعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد بن الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن الإمام التمساني قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد  
العقباني قال اجتمعت بمدينة مرا كش يهودى يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليكم على عموم رسالته نبيكم قلت له قوله بعثت إلى الأحمر  
والأسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس



فقال هذا لا يكون حجة الاعلى قول من يقول بحجة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأننا أقول بحجته انتهى وأقول  
الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحق انه وان كان أحادى نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم  
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأفاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله  
أحاد الجود حاتم وشجاعة على وإذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقة لانه الرسول معصوم وكل ما هو خبر  
لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (قوله) ووجهه في خطبة  
المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لا خراجها اياه عن النصب البتة في الشرح يعنى أشد من الاول وأشد من الثاني  
وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرأومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافته ما قال السيد عبد الله عمده  
شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة  
بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهب البرزاقية عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واطايا عمر وهذا الخط موجود  
في آل بنى كاكلة الى الآن فلا وجه للخطئة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الواجهة الثلاثة  
بأسرها اذ فيه استتممال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخرجه عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج  
ذلك عن الشبهة وذو انما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واطايا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يحتمون به  
من الحال ما يحتمل باعتباره عامله وجهين (قوله) نحو وهذا على شيئا يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة) الاولى  
بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الإشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل في الحال هو  
العامل في صاحبها وإذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان على خبرا والعامل فيه المبتدأ  
اجيب بان انتصاب الحال عن بعد الى ليس باعتباره خبرا مبتدأ بل باعتباره مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه  
أو أشير اليه شيئا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله) ها بيننا الى آخره الصريح الخالص وصفا يصغوا ويصغى  
مال والرشد يفحتمين خلاف النفي من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل (قوله) وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال  
الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يبقى لشيء واحد أحوال متضادة متضادة كانت نحو أشربت الرمان حلوا حامضا  
أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذموما مدحورا كما يجيآن في خبرا مبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة  
كانت أولا قياسا على الزمان والمكان فجعل مذموما مدحورا حالا من مذموم ما واستنكر مثله في المضادة فنهى مطلقا  
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم  
امس بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز دلالاته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يذيان  
المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيد مختلفين كما في  
قوله تعالى مذموم ما مدحورا أو متضادين في محلين غير مترجرين كما في اشتريته أسودا بيضا أو مترجرين كما في اشتريته حلو  
حامضا فلا بأس به انتهى (قوله) ويستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية (قوله) ويجب كون الاولى  
من المفعول والثانية من الفاعل تقايلا للفصل لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف  
العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني  
بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضى ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب  
فانه قال وإذا جاء حالا عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تنبيههما فانه أخصر نحو اقيت زيدا راكبا  
ولا منع من التفريق نحو اقيت راكبا زيدا راكبا أو اقيت زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف  
بهم صاحب كل واحد منهم ما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو اقيت هندا مصدرا مصدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال  
بجنب صاحبه نحو اقيت مصدرا زيدا مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو اقيت  
زيدا مصدرا أو المصدا مزيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال  
المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحدهما حالين بجنب صاحبه لم يمكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن  
ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجانب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجانب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتنامل (قوله خرجت بها امشي الى آخره) هذا البيت لامرئي القيس ويروى على اثرنا اذبال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خزا وصوف والمرحل بالحاء المهملة المنقوش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافضة

(قوله فان قلت ما أنت آت فتحد ثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعنى بالفعل المجزوم الذى يتبعه تحدثت فى الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه فى الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تانيين والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) من وجهى الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمماران والظاهر ان سكوته عنه لجوازه فى الشرح لا يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجملة بالاسمية والفعالية وليس يمنع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع ان يمكن الاستغناء عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجملة -ين وهو ما قرناه آت فقامن ان رفع الفعل بالعطف يقتضى تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له فى رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضماران واجب على الاول وجائز على الثانى) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصروا وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمماران على الوجه الثانى لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبنى ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معه ما يقابله الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء فلان انما كرهه فتكون ان سلم كون لول للثنى) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لول للثنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال فى اعرابه لعدم تأتى النصب على الجواب فيها وتأتيه فيه (قوله مسألة ليمتنى أجد ما لا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمماران) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وليتلى ما لا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمماران لظهور جوازه (قوله مسألة ليقم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه ههنا التابع فى جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف فى هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجملة وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف فى جهة اعرابه وفى الشرح الظاهر ضبط تكرمه بالنون للتسكيم عظيم أو مشار كما يكون الجزم قياسا نحو ولتضمحل خطاياكم وضبطه بقاء المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان يعتذر بان الثواني يعترف فيها بالافتقار فى الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة فى المثال والمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يقترب منا ويخضع نوره) هذا صدر بيت عجزه \* ولا نخش ظمأ ما أقام ولا هضم

(باب الموصول) (قوله ويجوز فى نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ما مضى شرحه) يعنى فى الباب الثانى فيما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر فى نحو من ذالقيت كون ذاللاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذاموصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجهه الاكثر ان الاصل فى ذان يكون اسم اشارة لاموصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك فى نحو هذا المثال وفى شرح التسميى ل ابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذاموصولة بعد من لان من يخص من يعقل فليس فيها اسم كافى ما قام باصارت بالرد الى الاستفهام فى غاية الاهم فخرجت ذامن التخصيص الى الاهم ووجدت بها الى معناها ولا كذلك من اخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذاموصولة وان لم يتقدم علم الاستفهام عنهم -م ان أسماء الاشارة كلها يجوز ان تسمى بموصولات انتهى وقد جزم المصنف فى حرف الميم عند السكلام على من بما ذكره ناله قليل وسكت هناك عما ذكره ناله الاكثر فقال واذا قيل -ل من ذالقيت فن مبتدأ واذ خبر بموصول والمعاد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسماء كون ذان زائدة (قوله وأما ذلك الذى يشر الله عباده فليل الذى مصدريه

أى ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار نوسا عا فانتصب الضمير ثم حذف) في البحر ومن النحويين من جعل  
الذى مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وأيسر بشئ لأنه اثبات للدش تراك بين مختلفي الحد بغير  
دليل وقد ثبتت اسمية الذى فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشر بتشهديد الشين من بشر  
وعبد الله بن يعمر وابن أبي اسحق والجدري والاعمش وطلمة في رواية والكسائي وحزرة وابن كثير وأبو عمر ويبشر ثلاثيا  
ومجاهدا ووحيد بن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو بتهذيب بالهمزة من بشر اللازم المكسور والشين وأما  
بشر بفتحها فمعتدو بشر بالتشديد لكثير لا للتعددية فان المعتدى الى واحد وهو المخفف لا يعمد بالتضعيف اليه  
وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة  
لى عائد وتأول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده وقال الفارسي ويحيى ع على قول يونس وخضمت كالذى خاضوا أى تكوضهم  
ولا يعود الى الذى بشئ لانها في مثل هذا حرف قال ويقوى هذا انها أيضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضا مذهب  
الفرأجاز في قوله تعالى على الذى أحسن أن يكون الذى مصدرية جاء على أحسن فعلا مسند الى ضمير موسى والتقدير  
تماما على أحسنه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى تكفل وبالجارية  
ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كفالة قال ابن خروف وهذا صريح في ورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك  
لان الذى قد ثبتت اسمية فلا يعدل عما ثبت الابداء لقاطع وما استدلو به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده  
قاله المحدثون ذوو تقديره يبشره وأصله يبشره فلما حذف الحرف صار منصوبا وأما قوله كالذى خاضوا فالتقديره كالخوض  
الذى خاضوا أو كالفرىق الذى خاضوا أو كالذين فاقوع الذى موقع الجمع وأما قوله تعالى تمام على الذى أحسن فقيل الفاعل  
ضمير اسم الله والتقدير على الذى أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قوله بالجارية الذى تكفل فالجارية متعلق بمحذوف  
والذى على حاله والتقدير أبوك كفيل بالجارية الذى تكفل انتهى وفي الشرح ويجوز أن يكون التقدير فى ذلك الذى يبشر  
الله عباده ذلك التبشير الذى يبشره الله عباده وهذا أولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد  
السير الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الزمخشري فانه قال وقرئ يبشر من بشره  
ويبشر من أبشره والأصل ذلك الثواب الذى يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الرجاء  
الى الموصول كقوله أهذا الذى بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم  
يتقدم فى هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن  
قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعلمه فسر الزمخشري حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم  
والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو  
قول الربيع وقتادة وعلمه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد  
بالذى هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى تمام للنعمة على من كان محسنا من مائة وقيل المراد به معين من العقلاء  
فقال الماوردى ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابناء احسان لا لآباء وقيل موسى أى نعمة للكرامة على موسى  
الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولا حرفيا) فى البحر وقيل الذى موصول حرفى وهو  
قول كوفي وفى أحسن ضمير موسى أى تمام على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن  
يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر  
ما يقتضى ان قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن  
اسما وهو أن فعل التفضيل وهو مجرور صفة لا لى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب  
مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان  
قيل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى انه نكرة أجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة  
الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائدا على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرنى ما محجب لك لثبت ذلك) يعنى لثبت  
مجبىء مانكرة موصوفة لا انتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرنى ما محجب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة انما انتفع بعد الرفع

كقوله شئت ان مازيد وعمر ووقول مهلهل لو بانين جاء بخطاهما زمل ما انف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدرها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبي حيان ان ما في قوله هم مررت بما يجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه ان الباء في قولهم مررت بما يجب لك لا لصاق وما الزائدة لا تنفع بعد باء الا لصاق وانما تنفع بعد باء السببية (قوله وقد جوزا في ومن الناس من يقول) لضمير في جوزا عائد الى كون من موصولة وموصوفة وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه لا اخبار بالبعضية أو بالنهجب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانما اتينا في الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الجاسي منهم ليوث لا تزام وبعضهم \* مما فشت وضم جبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقوع الطرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنادون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الطرف الثاني ويحملونه مبتدأ والطرف المتقدم خبرا ولو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد أي جمع منادون ذلك وما أخذ منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عن قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن التبعيض قال التفتازاني أي واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذه ذاربا يرشد الى أن من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل لكن محيى مثل ان من ذريتنا أمة بالنصب يدفع ذلك وفي اعراب السمين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يحبك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن ووكافر ومنافق وأحسن من هذا أن يقال ان الخبر أفاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

### باب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أي أنادهم ناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضمير هي للعاقبة (قوله مسلمة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الاتحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره زعمائهم ما فيه سواء ذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الاعم والاعصار وبتعدد تارة ويحدد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفت وسوء الادب أو الاسم مقسم كما في قول الشاعر \* الى الخول ثم اسم السلام عليك \* وان أريد الصفة كما هو رأى الاشعرى انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى الى ما هو غيره الى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم م لان تسميات الفريقين تشعربذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تسمكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبسون من دونه الاسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فهنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تسمكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكره من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقوله الله فانه يدل على الوجود أي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة

يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى  
متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظاهر ان اصوات  
وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعدان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول  
فلا يخفى انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام  
قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد  
نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحياة وان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها  
كالناطق أو عارض لها كالأضاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه أم غيره وما اورد في  
بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والنسكات أيضا تنزل على هذا انتهى  
وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف عاق التسبيح  
بالاسم والجواب بانه صفة مردود بان زيادة الاسماء تثبت وأيضا فلا يتأق على رأى المصنف وأجاب الغزالي بانه انما يتعلق  
التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للتعظيم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته  
تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين أحدهما انه لم يرو عنه  
عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم  
مذكور الحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله  
تعالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان المذكور على الحقيقة محله  
القلب لانه ضد النفس والاسم نوع من الذكروا أطلقوا ذلك والتسبيح لما فهم منهم الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى  
قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولنا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الآيتين معنى قوله تعالى  
واذ كرام ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذ كرام ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك أقسم الاسم تنبيه على  
هذا المعنى حتى لا يخلوا ذلك والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه  
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو التسبيح دون ما يدل عليه  
من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من أجلها أقسم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح  
وأقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوى في تفسير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعه لذاته وصفاته  
هو تنزيهها عن التأويلات الزائفة وعن إطلاقها على غيره زعماء انهم فيه سواء وعن ذكرها الاعلى وجه التعظيم اندفع كل من  
اعتراض السهيلي عليه (قوله) واما نحو جاء في غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف  
اليه انما يحى به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا  
على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه ونعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه  
في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله) ولذلك ضعف قوله وكل  
أخ مفارقه أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل فتى يتقى فائز للمضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في  
الافى حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الفرقان وهو مرفوع (قوله) وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا  
نعت في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البديل في نحو هدى للفقير الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو  
مررت بالرجل الذى فعل وأقول وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في  
متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وسنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذى فيه الف  
واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغنى  
عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الرضى محتمرا ولا أبو البقاء كونه  
بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسئلة زبد على السطح يحتمل الوجهين) يعني كون على حرفا وكونا سما ظر فاعلم ما فهمي متعلقة باستقرار محذوف لانهم اجمع ما بعده في موضع الخبر

### باب في مسائل مفردة

(قوله مسئلة نحو يسبح له في باب الغد والاصل فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاول او الثاني او الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنسبة انه أقرب الى المفعول به من الطرفين واما ما فلا أولوية بينهما وهذا السعد جراد المصنف ولذلك خبير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هندی الشعر بقوله تنى انتفى الى آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التاءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا

الوجه السادسة (قوله النوع الاول اشترطهم الجود لطف البيان والاشتقاق للنعمة) قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تعبى وذومال أو خصوصا نحو مررت برجل أى رجل ومررت بهذا الرجل ويزيد هذا يعني ان معنى النعمة أن يكون تابعا يبدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالاشتقاق انتهى وقال الرضى اعلم ان جهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فذلك استضعف سببوه نحو مررت برجل أسد وصفوا ولم يستضعف يزيد أسدا حالا فكأنه بشرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظروا النحاة بشرطون ذلك فيهم اجمعوا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيه - ما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لانه كالنسب وذى المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوف في جميع المواضع اما ظاهرا أو مقدر او من الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما واذو الطائفة لان الذى قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله لانه كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل أما لوجه جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل أى السكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى السكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك مررت بزيد أسد ليس وضعيا انتهى - (قوله ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان عطف البيان لا يكون الا نخص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضى ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثر على ان ذال اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المهمة وهو الرجولية وهذا احد النعت أى ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلا انه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة يمان ماهية المشار اليه فن ثم فتح نعتا من الصفات المشبهة بالايجاص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصيح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين المفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد قطهر شدة احتياج المهم الى صفته فن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تنقيص صفاته نحو هو لاء الرجل والفرس والبقر انتهى - (قوله وزعم ابن عصفوران النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام ابن عصفور هذا في بحث ألوجه له تنبيه على حديثه (قوله والنعمة دون المنعوت أو مساو له) قال الرضى ينبغي أن لا يعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساو له فان هذا لا يطرأ في المعارف ولا في النكرات أما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء الجيب وأما في النكرات فانت تقول رأيت شيئا أبيض وهذه ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس أي المضمرة والاعلام والمهمات واللام والمضاف إلى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ إلا أنهم ما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث أنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان لكن التعريف الاشاري أقوى من التعريف اللامعي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليه الأمر في قولهم الموصوف أخص أو مساو فالمنقول عن سيبويه وعائمه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعارف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر وأما الغائب فلان احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل بان يقرن به الإشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة الأخص موصوف في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعارف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين والوصف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لنأكله الذئب وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه وأما عند المبرد فان تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف إلى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لعلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا إلى ان العلم حين وضع لم يقصد به الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما مماثلة وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الأول المضمرة ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص أي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من إبهام أي الذي لا يشبهه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه انتهى (قوله وفيما قاله نظروا لان الذي تأوله الخويون بالحاضر والمشار إليه انما هو اسم الإشارة نفسه اذا وقع نعتا كررت بزيده ذاقا ما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله) في الشرح انما احتاج الخويون إلى تأويل هذا في قولك كررت بزيده هذا يعني المشار إليه أو الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا أو مؤولا بمشتق وهذا لا يقدح في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لان اللف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان مدخولهما ما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد معنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من جهة دلالة الأداة (قوله وقال الزنجشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً وربكم الخبر) في الكشف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ واللهم ربكم له الملك أخبرنا مترادفة أو واللهم ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قرآن قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يعلمون من نظمير ويجوز في حكم الأعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وربكم خبر لولا أن المعنى بأباه قال أبو حيان ولا يظهر ان المعنى بأباه لانه يكون قد أخبر بان المشار إليه بتلك الصفات والأفعال ربكم وما لكم ومصلحتكم وهذا معنى سائق لا نفي انتهى وقال الغني يحتمل انه انما يجوز كونه صفة أو عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيان ان يكونا معلومين للمخاطب وأما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجوز ويحتمل انه لم يجوز كونه عطف بيان لان خوي الكلام

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المثار به الى موج الـ في النهار وموج النهار في الليل ومضخ الشمس والشمس  
بانه الله بانه الرب بانه المفرد بالثلاث انتهى وقال الطائي ويمكن ان يقال ان المثار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل  
موصوفاً ومبيناً لكان المثار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك  
الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعت السكاملة هو المعبود المستحق للعبادة الملائك المنفرد  
بالالهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كل ما يصح اعراباً كان وجهه الان الاعراب تابع للماضي  
ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتاً وانما العلم نعت ولا ينعكس به) في الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشري  
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء  
الاعلام لغلبة واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا بهذا نعت فانتظر هل يمكن ان يكون جعله اياه  
وصفاً لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الألوهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى  
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلاً على علميته (قوله وجوز  
نعت الاشارة بما ليس معرباً بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه) في الشرح اذا كان عنده علم بالغلبة كما مر لم يرد هذا  
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود  
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتفاق  
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاداساغ لهم تأويله بذلك لاجل  
التعاقب فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن  
التعاقب في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتذكير للحال والتمييز والفعل من ونعت  
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لأمور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا التذكير لأمور منها الحال والتمييز  
ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف بعطف البيان ونعت المعرفة (قوله من  
الرش في انباها السمع نافع) هذا مجزئ صدره فبت كافي ساورتني ضئيلة وساورتني بمعنى واثقتي والضئيلة الدقيقة والمراد  
هناحية ضئيلة والرش بضم الراء وسكون القاف جمع رشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السمين  
القائل المعروف قالسم النافع بالقاف البائغ الثابت (قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعاقب به أو خبر ثان) في الشرح  
ليس كونه صفة بخطافان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كافي قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله  
تعالى كمثل الجار يحمل أسفاراً وقول الشاعر ولقد أمر على اللثيم بسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذى الاداة  
مع انها لا تكون صفة الا بالنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج  
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل كذا ذكوه في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى  
وأقول في شرح التسهيل لابن أم قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واختار بعض  
النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص وللعني رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف  
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابغة في انباها السمع نافع قال ولا حجة لهم في ذلك لا مكان تأويله  
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً لجنسهم (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتلميل هذا النفي هو  
قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير ال (قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجب ما قبله أبدالاً ما نه بدل فلتذكيره وكذا  
المضافان قبله) الضمير المنصوب بيان والمجرور بقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقي العزيز العليم لانهم ما البواقي من جميع ما قبل  
شديد العقاب أو هوها وذو الطول ان أريد البواقي من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلاً وما قبله  
صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات بنو ظاهر) قال اليماني يحتمل ان يكون وجه النبوة هو ان هذه النكرة لو كانت  
بدلاً لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم النفي ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم النفي وأيضاً  
فيكونه بدلاً يقتضي ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو  
المقصود ودونه أو يقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكبر العامل لكان عاملاً أجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما



قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأيت في أكثر النسخ وفي بعضهما ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من (قوله ولست بالاكثير منهم حصي) هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للاكثر والحصي هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصي أي عددنا والعزة القوة والغلبة والكثير الكثير (قوله ومن متعلقة باكثر منه كراحمذوفامبـ دلامن المذكور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها عجزت ان في قولك أنت منهم الفارس الباطل) يريد ان من في البيت ليست تفضي لاية جارة للفضول (قوله عندهم من قال في أخواتها انها تادل عليه) في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون الماء في انها تادل على الحدث عندهم من لم يقل في أخواتها انها تادل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فافائدة التقييد إذ ان انتفاء تعليق الظرف بليس عندهم من لا يقول بان أخواتها تادل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها تادل (قوله وبان فصل التميز) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها هو بان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكى) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكى وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف انما يتأتى على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فاعمل مكافئ التخيير على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتأشون من اجتماع تعريفين على الحكامة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يعمل الحكامتان معامبتدأ مع أن تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أوصفة معتمدة على نفي أو استغناء رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لاله اسم مجرد أو لاصفة معتمدة وأقول لانسلم ان مجموع لاله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين تحمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويح التقدير اني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا يبدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لاله موجود أو في الوجود لاله فان قلت هل لا قدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هـ ذارد غلط المنكرين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تادل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفردا واقع موقع الظاهر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى وفي اعراب السقاقي واعتراض صاحب المنتخب فقد راخبر فقال ان كان لهما فيكون معنى قوله لاله لانا لاهو معنى قوله والهمك اله واحد فيكون تكرار المحضا وان كان في الوجود كان نفي الوجود لاله ومعهم ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصريف من نفي الوجود فيكون اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسى في رى الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ أو للا فإفادته من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذ لم يضرهم كان نفي الماهية فليس بشئ لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لاهية ولا وجود وهو هذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لاله ولا يكون خبرا للدالان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدأ وليس للدال فلا يصح أيضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حيان البذل من لاله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قال لاله لا الهو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولو لا نصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقوله هم بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما لارجل ظر فإيا نصب فانه عند سيبويه مثل يارب الفاضل بالرفع) قال الرضى في المنادى اعلم انه انما أجاز الرفع جملة لا على اللفظ لان النصب في توابع المنادى

المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني  
هو لا الـ الكرام بحرف الصفة جلاء على اللفظ بل يجب رفعها جلاء على المحل لئلا يكتنفها كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في  
المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فمما شابهته  
الرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقل شيئاً من استندكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي  
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع  
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين  
التبريزي على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع  
وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقذ انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هـ هذا الاشكال بان يقال لما  
كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها (قوله لم يتجه  
الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه (قوله  
و يشكل على ذلك ان البديل لا يصلح هنا لانه محل الاول) لان الاول هنا منفي والبديل مثبت وفي الشرح انما يتيم هـ ذا  
الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البديل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل فتنت هند حسن لها أو أكلت  
الارغفة جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البديل في هـ ذين لفظي صناعي وهو وجوب ناء التانيث في فعل الاول  
وامتناعها في فعل البديل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي  
حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والحكم اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البديل هو المقصود والنسبة الى البديل منه  
سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البديل بعد النقص بالا فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في البديل منه لكن بعد نقضه ونقض  
الذي اثبات (قوله وقد يجب بانه بدل من الاسم مع لا فانها كالشيء الواحد) في الشرح ما هـ ذا البديل من الاقسام المذكورة  
في باب البديل وأقول هو من بدل السكل من السكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل (قوله ومن ذلك قول الفارسي في  
مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلت باصقة لرجل) في الشرح لا يخفى ان اللفظ على رأى الفارسي لا يحمل  
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشئت فلا بد من تقدير رأى مشئت أى برجل بمائل  
مشئت بمعنى انه على وفقها أو على تقدير برجل ذى مشئت أى صاحبها على حذف مضاف أيضاً ويؤول المصدر باسم المفعول  
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أى برجل مشئت والمعنى برجل هو الذى نشأه وتربته وتقدير ما شرطية تحتاج  
الى تقدير الجواب فكل من القواين لا بد فيه من تقدير برهم على تقديره بل ما الذى اقتضى كون قوله هم صوابا  
وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد مر ما مع ما بعده ما صدر  
صرح من غير تقدير شئ قبله أو نأويله شئ (قوله والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون  
الفعل مسند الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسند الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف  
المصدرى نعم كل حرف مصدرى سواء كان أن أو أن أو غيرهما فاذا قلنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم  
لها بحكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعنى مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذ عاق في ركبك وقال  
الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعاق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذى ينبغي ان يعمل به ان معمول الجزاء لا يتقدم  
على أداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجاء المتقدم متعلقا به فلم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل  
وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعاق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية  
ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشئ بنفى ملزومه اذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً  
واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً للجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً للجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية  
ولا احتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه في النوع الثالث (قوله كمنع  
الصرف اشتراطه تعريف العلمية أو شبهة كافي أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس المصنعات والمهمات وهما مبنيان  
فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذواللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف

ما حذف منه التنوين والكسر تبعه اللتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا وأما عند المصنف فيعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علمتان أو واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيه ما عنده حكم منع الصرف وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشاكلة الفعل فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وإنما اعتبر الظليل في أجمع وأخواته تعريف بالإضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو بالإضافة نحو أجمع لأنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض التأكيدي وقيل تعريف التأكيدي تعريف العلية لأن الفاظ التأكيدي دأعلام لها واليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله) وكنت الإشارة وأي في النداء اشتراطها لتعريف اللام الجفسيه قال الرضي وإنما ينبغي أن اسم الإشارة لا يذى اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذى اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على أن الموصوف أخص أو مساو أن ينعى اسم الإشارة بكل واحد من اسم الإشارة والموصول وبذى اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لأن اسم الإشارة مبهم الذات وأغانتعين الذات المشار إليها أما بالإشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يدفع الإبهام فلم يبق إلا الموصول وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه والالتي بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذى اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام اتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة لا ذواته (قوله) ومن الوهم في ذلك قول الرنخشري في قراءة ابن أبي عملة أن ذلك لحق تخصم أهل النار بنصب تخصم أنه صفة للإشارة) قال البني يلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز (قوله) لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقة في اللفظ في حواشي التسهيل للمصنف ذكر والنعت اسم الإشارة ستة شروط الأول أن يكون بال الثاني أن يكون جنسا لا وصفاه ذاعا بال لازم الثالث أن يكون مفرد الرابع أن يكون متصلا فلا يقال مررت بهم ذى الدار القاضل وان جاز مررت بال رجل في الدار الكريم الخامس أنه لا يقطع السادس أنه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة في النوع الرابع (قوله) اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان لم يقل هنا في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على المعمولات وقد عده من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمفعول ووجه اشتراط الإبهام في ظروف المكان قال الرضي واعلم أنه إنما نصب الفعل على جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله فطر والنصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة عليه عقاية اللفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما يشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل (قوله) \* كما غسل الطريق الثعالب \* هـ ذان من عجز بيت في وصف الرمح وبقية لدن يهز الكف يعمل مته فيه ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه (قوله) وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق أن هـ هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أولا فتدخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني في معاني غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيمويه وقال الجرجي دخلت متعديا بعده مفعول به لا مفعول فيه والأصح أنه لازم ألا ترى أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما تستعمل في مع الامكنة أيضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنت في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللام أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بريحان كونه لازما انتهى (قوله) والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا) هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى أن التخرج على ذلك ليس بأولى من تخريجهم فإن من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال في نصب غير المبهم من الممكن على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخرج على اسقاط الجار توسعاً ليس  
يعتبر في الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً كثرة وجود النصب  
على اسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من الممكن على الظرفية (قوله ورده أبو علي في الاغفال بما ذكرنا)  
وهو انه انما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً وأبو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله  
\* وأخفى الذي لولا الاسي لقضائي) هذا عجزيته صدره \* نحن فتبدي ما به امن صبابه \* (قوله \* له حاجب في كل امر  
يشينه) هذا صدر بيت ابروان بن أبي حفصة عجزه \* وليس له عن طالب العرف حاجب \* ويشينه بعينه من الشين بفتح  
الهمزة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكري مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه يمكن الممانع  
منه تمكن المظروف من الظرف (قوله \* فارساً ما غادره ملحماً \*) هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث عجزه غير زميل  
ولا نكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك ولحمطاً مفعلة للباع وهو بضم الميم وبالهاء المهملة والزميل بضم الزاي  
وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه وأصله السهم الذي انكسر  
فوقه والوكل بفتحين العاجز وفي الشرح ولم أرفي الخامسة النصب في فارس وانما رأيت فيها مرفوعاً ولعل النصب رواية  
❦ النوع الخامس ❦ (قوله في الاول أي بعض الممولات التي يشترط فيها الاضمار مجرور ولولا) يعني عند سيبويه  
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور راي وسعدى وحناني) في بعض النسخ زيادة دوالي  
قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعدى اسعاد الله بعد اسعاد دولا  
تستعمل الابعاد لبيك وحنانيك تحمناً عليك بعد تحنن ودواليك تداولاً بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيد عن الخليل  
ان أصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به اذا قمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استغفالاً كما  
قالوا تظنيت وانما هو تظننت (قوله \* فلي وابي يدي مسور \*) هذا عجز بيت صدره دعوت لما ناني مسورا \* والي الاول  
فعل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تأكيد  
الاسم) يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط  
الاضمار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء ان شئت لك هو الا بترانه يجوز كون هو تأكيداً  
وقدم في قول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به) الموضع الذي مضى فيه قول أبي البقاء هو شرح حال  
الضمير المسمى فصلاً لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه تأكيداً للضمير مستتر في شئت لك لانفس شئت لك وفي  
الشرح واذا كان كذلك فلان معنى للقطع بتوهمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقدم في الاعتذار الذي ذكره  
هناك والافلا وجه اختصاصه بالماضي لان قول الزمخشري أيضاً مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان وكان الذي وقع  
في نسخة المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو وقدم مضى قول الزمخشري بدون واو قبل قول (قوله وقول النحويين  
في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل  
ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض الممولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل  
الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو قولاً لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على  
النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أو يصح في موضعه ظاهر  
(قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهراً ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون ضميراً المتكلم) أجاب التفمنازي  
عن الاول في حاشية الكشف بان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعل للتعاليب مثل انا وزيد علماً واثارة على اسكتل لشعار  
بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهم هذا يجب عن الثاني أيضاً فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب  
المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجته في ذلك (قوله نطوف مانطوف  
الى آخره) الحفر هنا القبور والجوف بالجمع المضمومة جمع أجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء  
العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظاهر والبطن) قال الرضي وقد يقيده بعض الابدال معنى أفاض الشمول فيجري  
مجري التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو يدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف

والاعطوف عليه معامعنى كانه فيجوز أن يكون ارتفاعه ما على البسمل وعلى التأكيده وقد جاء منصوباً نحو ضرب زيد ظهره  
وبطنه اما على انه مفعول ثانى أى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى فى ظهره وبطنه نحو  
دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع السادس** **﴿**  
(قوله فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه واذ اقبل لهم لا تفسدوا فقدم البحث فيهما) مر ذلك فى آخر الجملة  
السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله) فى الشرح القول قد يحكى به  
المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسألة خلاف تعرض اليها النحشورى فى الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فنى يدكرهم  
يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والخبر انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان  
تقول حاكياً للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول  
المحكى بالاخلاف (قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير انه للشان لم كون آثم خبر مقدم ما وقوله  
مبتدأ مؤخر اذا قدر راجع الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقوله فاعل به) هذا بيان لما يستعمله كل من هذين  
التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما فى الشرح من أنه يشكل عليه ما قدمه  
من انه اذا أمكن فى الضمير أن يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفة للقياس (قوله وقد مر البحث فى ذلك) يعنى فى  
حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لىم ايرضوك (قوله والتقدير الثانى  
باطل) لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويوجب عليه كون من موصولة أى التى فى أفن وفى الشرح قد يكون أراد الموصولة  
واطلاق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبهة فى المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة  
لاسم الشرط فصاته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان  
قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط  
فتعذر الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع) المشار اليه به هذا هو  
التقدير الثانى والثالثة المتوهمة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع وهو الموافق لما فى البحر فان فيه قال  
أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامع ولا بد من اضمارة جملة معادلة وصار ذلك المضمرة كالمنطوق به دلالة الفحوى عليه وتقدير تلك  
الجملة آمن خلق السموات والارض كن لم يتحقق وكذلك أخواتها وقد أظهر فى غير هذا الموضع ما اضمرة فيها بقوله تعالى أفن يتحقق  
كن لا يتحقق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد به جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح عليها فى النحو فليس  
كذلك بل هو مضمرة من قبيل المفرد انتهى ما فى البحر ولا يخفى ما فى قول المصنف وانما هذا مبنى الى آخره من الجواب عن هذا  
الاعتراض **﴿** **النوع السابع** **﴿** (قوله \* قول الزباء بالجمال مشبهات وئيداً) الزباء بالدهى ملكة الجزيرة تعدد من ملوك  
الطوائف بنت عمرو بن عامر وهو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم فنزل الجزيرة وأعلى الفرات  
ومايكها فغزاه جذية البرش فقتله وبدد جوعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذية الى بلاده رجعت الى  
بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريبا من الرقة وبنت قصر واحد من اوجعت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته ليوم  
حصارها ثم عزم على الاخذ بنهر أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأى انك امرأة مطموع فيها لو كن خذيه بالخديعة فكتبته  
اليه ان رأيت ان تصل جناحى بجناحك ومالكى بملكك فافعل فاستشار أحمابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى  
الجذية فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجملى على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رفاش ولما قرب جذية من قصر  
الزباء أشرفت عليه من انقصرو لم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على فى السكائب فلما دخل  
القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها اخذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواهشهن فى طشت الى ان  
يموتن والرواهش عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواهشهن قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لاتضيعن  
دم الملوكة فقال جذية لا يحزنك دم اراقه أهله فقالت الزباء دماء الملوكة تشفى من السكائب وانما جعلت دمه فى طشت لان  
المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه فى غير الطشت قطرة طولبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذية ركب قصير ولحق بعمره وقال  
له عمر وماوراء قال سعى القدر بالملك الى ختفه على رغم أنفى وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

الجوف قال قصير فاجدع أنبي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه وخلق بالزباء فلما وصل إلى بلد هاقيل لها هذا قصير جاء مجدوع الأنف مضروب الظهر فقالت لا من ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لي أنت أثرت علي خالي بالمسير إليها وأرادت قتلي فشفع أصحابه في جدع أنبي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فأكرمتها وقالت له أقم عندنا فاقام عندها يتصلى في قتلها وأخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذني لي بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل إلى عمرو وانفذ إلى احمال امن التحف والهدايا فأنفذ اليه فقدم عليها فاجتمع بها ثم فعل ذلك مما راخى عرف باب نفقها الذي يفضى إلى حصنها فخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو ان ابعت إلى باني رجل على الجبال في الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال ونجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرته الزبابة بدومه فصعدت إلى قصرها فلما رأت الجمال ارتابت وقالت ما للجمال مشيه وأنيذا \* أجنح لا يحمان أم حديدا أم صر قانا باردا شديدا \* أم الرجال جثما قعودا وبروي أم الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجبال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخترط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينساون بآثارات جذعية وأوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزبابة باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سيرا بهاها اليه فقالت بيدي لا بيدك وكان معهما فص مسموم فاهوت به إلى نفقها فادر كها عمر وقتلها واسمته تولى على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد إلى الحيرة والله أعلم وفي الصحاح مشي مشيا ونيدا أي على تؤدة والجندل الجارة والصرفان بالصاد المهملة وفحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يمدى إلى الزباء شيء كان أحب إليهم التمر الصرفان وأنشد ولما أتته العير قالت أبارد \* من التمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جانم وهو الذي يلبد بالارض والقعود بضم العين جمع قاعد والمسوح بضم السين جمع مسوح بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلماء وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده بحزبيت وآخر صدره وهو صدت فاطولت الصدود وقلماء \* وصال على طول الصدود يدوم ووجهه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان قل المكفوفة بما لا تدخل الاعلى جملة فعلية وفي الشرح وقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصل مبتدأ بني على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كاذهباله بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه بني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو آتيك يوم زيد انلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) في الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه بآولي من تصويب كلامه استنادا إلى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا إلى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لي شفعيا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها) في الشرح قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ نزل علمهم من السماء آية فطلبت أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله أي الامر والشان) هذا تفسير للستغنى كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخشي في ولوانهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خيران الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم في الثاني تجوز كثير من الصويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبلا اشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن العجب ان ابن الحاسب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعتذر ابن الحاسب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعد اذ المفاجأة ان يمتنع النصب فيما

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عجب الله بضربه غمروا لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب وانكسرهم  
جوزوا والنصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملةين في الاسمية والفعلية لا يمنع  
التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك) هذا جواب عن رد بعض  
المتأخرين ما جوزه أبو البقاء في الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع  
(قوله قيل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت  
خبرية فهو القسم غير الاستعطاف وان كانت طائفة فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك ربا) هذا صدر بيت عجزه  
قبيل الصبح أو قبلت فاهما والشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضمنت اليك ايلي وبعده وهل رفت عليك قرون  
ليلى \* رفيف الاخوانة في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والافخوانة بضم المهمزة والحاء  
المهملة واحدة الاخوان والافحى بتشديد الميم وتخفيفها ورودة يشبههم الانسان والندى المطر والبلى (قوله \* بعيشك  
يا سلى ارجى ذاصبا \* ) هذا صدر بيت عجزه أبا غير ما يرضيك في السر والظهر \* ويقع كاملا في بعض النسخ (قوله وانى لراج  
الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بعدق الى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبي  
الدرداء وجدت الناس اخبر تقيه) في الصحاح وأما قول أبي الورداء وجدت الناس اخبر تقيه فيريد انك اذا خبرتهم فليتهم  
فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشيء أخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بالونه والقي البغض تقول  
قلا يقي قلا وقلا ويقي لاه لغة طيء (قوله وكوفي بالكلام الى آخره) في القاموس دل المرأة ودلا لها ودلا لها لله على  
زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين  
قتلتم الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسب بونهم سكتوا عنكم وتركوها الاخذ بنار سيدهم (قوله انى اذا ما القوم  
كانوا أنجيهم الخ) الانجيبة جمع نجى على وزن فاعيل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو  
الحبل الذى يجمع فى الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله  
والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشروا ان الجملة بدل من العظام) في الشرح قد تقدم مررات ان من شرط البدل  
صحة حلوله محل البدل منه والمبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حلوله محل البدل منه وهو العظام المجزوءة لاني  
يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول ومراتنا نحن  
أيضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبي) في  
الشرح ساق الحكم المنكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله  
في الباب الثانى من السكاب ولم أفق على تعليق النظر البصرى الامن جهة المخشوى وأقول كونه لم يعلق عليه الامن جهته  
لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير المخشوى ينفى (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع  
بدون ذكر النوع (قوله والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير) في الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا مدود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم  
الشريف والوضع ولم يختلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى  
هى في معناه كقولك جاؤا جميعا واطمينة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردوا المراكب أى  
أوردوا عرا كانتهى (قوله أكرم من ليلى الى آخره) هذا البيت للضمة وقيل لقيس ابن الملوحة وأكرم أفعل تفضيل والمهمزة  
فيه للاستفهام ومعنى نبتخى نطلب وهو بالثناة التحتية المضمومة في أوله وبالعين المجهمة المفتوحة قبل آخره في أكثر النسخ  
وفي الشرح أطن ان هذا البيت بعد قوله ونبتخى ليلى أرسلت بشقاعة \* الى فها لانفس ليلى شفيها ونبتخى بمعنى نطلب  
وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام ليكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلا (قوله  
ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى رب رفته هرقته ذلك اليوم \* م وأسرى من معشر أقيال متعلقا بأسرى  
لثلاثي نحو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد طهوت وليلة \* بائسه كأنها خط غمنا لفعلى ان صفة الثانى  
مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الارقة هنا تلاف فقد تجعل دليلا عليه) هذا بجمعه  
يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء المعطاة وبفتحها وقد نكسر القح الضخم وهراق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والافتتال ان كان بالثبته الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العمد وان كان بالثبته التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الباء وهو الملك مطاوع قيل الملك من ملوك حير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ماشاء فينفذ توجهه اقبال واقتوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي على انه لا يصح تعاقب من معشر بأسرى فبني على شيئين أحدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ونسبوه في البسيط الى البصريين ومروا أنه خالف في ذلك الاخفش والقراء والزجاج وبنوا ظاهر وخوف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للنزاع (قوله وهو قوي في القياس لانها عربية) يعني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تخصيص الالحاصل واما الوصف المفيء بالمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واخضاعا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعمته ان كان لغائب والنعمة لغير التوضيح) قال الرضي وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو ممرت به المسكين والجهور يحملون مثله على البديل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعمت فاعلى نعم وبئس تمسك بقوله نعم الفتى الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل مانصه انما المنع قول جهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا يعنيه يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلا كما قبلهم من قرن هم أحسن ان الجمله بعدكم صفة لها والصواب انما صفة لقرن) يريد بالجمله التي بعدكم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحتمل لما صوبه وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلا كما وهم أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلا كما ومن تبيين لاهما أي كثيرا من القرون أهلا كما وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم التي ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن على الوصفية وانما كان قولهم ما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقدّم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلك فيه سوى ان الظرف متعاقب بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا النجر المميز عن وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون حينئذ مذكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه انتهى وأقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميزكم الخبرية كثيرا ونحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لما وافقته جرائم المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرور ابن ولا أدري ما صحته واذا النجر المميز عن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها من اسم تسم به ولا يمكن ذلك فيها لا بفتح ولا بتثنية ودر التنوين في النوع العاشر ﴿١٠﴾ (قوله ازمعت يا سا الى آخره) الارماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال القراء ازمعت عليه بمعنى أجمعته وأجمعته عليه والياس بثبته التحتية فهمزة سا كنه القنوط (قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن مسعود في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكره انه صحيح مذهب البصريين والقراء ووجهه ان وصف الاسم بجمعه عن العمل لانه انما يعمل بشبهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع في النوع الحادي عشر ﴿١١﴾ (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيد قائم) يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جاريا ومجرورا الاتساعهم في ما لم يتسهوا في غيرهما ﴿١٢﴾ في النوع الثاني عشر ﴿١٣﴾ (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالا استفهام والشرط) قال العضد في ابحاث التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليه ما لان الشرطي



الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من أول الامر ليعلم نوعه اجسالا ثم شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام  
والثني والقسم والنفي وقال الرضي في باب المبتدأ وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والثنى ونحو ذلك مما ينبغي معنى  
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلوجوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع  
اذا سمع بذلك المغير اهورا راجع الى ما قبله بالتغير أم مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف  
الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقم أقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى  
المضاف واللام يجوز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح واما كم الخبرية فتضمن الانشاء ككثير فاجريت مجرى الاستفهام  
وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله وابعضها  
ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان تقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجابهم ولا يجوز ان يكون  
مبتدأ وخبر الافضائه الى خلاف المراد (قوله ومشيئه) أي مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كالمفعول  
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوههم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره  
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلام من  
الاسمين يخلل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل  
اسماء الاجناس والمشتركات (قوله وكالمفعول الذي هو أي الموصولة) وجوب تقديم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين  
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين  
(قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم كم أهلكا) مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف  
عند الكلام على كم (قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان  
فيه خلافا لمكان ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى  
واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائباً اجوابه ان التي يراد بها الفظها يحكم لها بحكم  
المفردات فلا يتجه اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وكم مفعول أهلكا) هذا على وجهي الصواب وعلى قول  
الزمخشري وأما كون الجملة مفعول به فمفعول به على وجهي الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعاق خلافا لكثرهم) في الشرح تقدم  
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الربط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات  
بينه ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التمليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق العامل عن العمل  
هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحو في ما باله اختار هنا قوله وجره على  
أني أقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية  
وذلك مقتضى لتعايقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعاق انتهى ولقائل أن يقول لان سلم انه اعتراض على الزمخشري  
بانه ذهب الى ما لم يقل به نحو وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح به مما كان حقه ان يذكره عند تعداد نظائره (قوله  
\* أطبي كان أمك أم حمار \*) هذا مجزيت صدره \* فأنك لا تنال به دخول \* وبعد لقد خلق الاسافل بالا على \* وماج الدوم  
واختلط النجار وعاد العبد مثله أي قبيس \* وسيف مع المعالجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل  
والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو  
قبيس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية  
جبل مكة والمعالجة تأنيب المعالج وهو المعجب من الرجال وغيرهم يقال رجل معجب أي أبوه خير من أمه وبر ذون معجب أي  
غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بالمد وهي الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله  
وعلم ما قسم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى ان طي مبدأ وأنه اسم لسكان مخدوفة مفسرة بكان المذكورة بكون اسم كان  
المذكورة ضمير ارجع الى طي ولقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان  
وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في  
قوله تعالى قل لو أنتم تملكون فاعل لافعل محذوف مفسر بكم ذكر أن أجب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كونه مذكور او المذوف في الآية اذا فرض مذكور الا يكون الالفاظ تكون (قوله والجل نكرات) قال الرضى اعلم ان الجملة ليست  
 نكرة ولا معرفة لان التذكير والتعريف من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية  
 والتذكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع فان قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازعت النكرة بها دون المعرفة  
 قلت لمناسبة النكرة من حيث يصح ناوياً بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا  
 تقول في مررت برجل أبوه زيدانه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة موضع  
 من الاعراب كغير المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان  
 الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فاعرف المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا  
 يصح وقوع المفرد هناك كافي المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان  
 عنه مسؤولا) من الكلام على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون هذا القائل أراد  
 ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا محذوف فامد لولا عليه بالمدكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له  
 مثل (قوله \* آيت حب العراق الدهر اطعمه \*) هذا صدر بيت عجزه \* والحب يأكله في القوية السوس \* وقد مر في  
 اذامن حرف الهمزة وفي لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وان كلاما لا يوفيهن فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال  
 مع قوله ان اللام بمعنى الا وانافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) في الشرح فيه نظرا ما أولا فلانه لا يلزم  
 من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى أخرى وهما متخالفتان في الاحكام وأما ثانيا في المشهور عن  
 الكوفيين ان المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيدا قائم عاملا في زيد مع وقوعه  
 بعد الا في كتابة الاجماع على هذا مشككة وأقول ليست بمشككة لان الخبر في الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذي  
 استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان اننا امامت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لا خرج) جواب اما هو ان  
 مع معموليها ويجب اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهما بحث وهو ان المصنف نص في فصل اذ في حرف  
 الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنيا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية  
 على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام ﴿ النوع الثالث عشر ﴾ (قوله منهم من حذف بعض  
 الكلمات واجبا هم حذف بعضها في الاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يردان  
 فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو مقام وقعد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا  
 لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع  
 لوجب ان يكون في أحدهما ضمير لانهم موجهان الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى  
 لانه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعد هما والمقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمرا عائدا ما على البعض المفهوم من  
 جمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في بوصيكم الله في أولادكم) قال ابن أم قاسم  
 في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن جعل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح  
 به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خلاصا وهو غير مفيد  
 أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلاصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن  
 ابن واذا كان معنى النساء ذلك افاد الاخبار به عن البنات وفي الكشف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في ان كن وكانت  
 مبهمين ويكون نساء واحدة نفس يراد بها على ان كان تامة قلت لا بعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من  
 الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطر في نحو القوم اخوتك  
 خلاز يداي جانب هو أي قيامهم زيدا) يريد بالفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان  
 غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى من خبره ما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث  
 وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو أي قيامهم قيام زيداً جيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم)  
 جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبي بكر الصديق رضي الله عنه والله يارسول الله انا كنت  
 أعظم قال وأما ان كان في المقسم به استطالة فالخذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر  
 بيت يحزه وبد الذي كانت نوار أجنحت ونوار بفخ النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك  
 بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن  
 اللفظ الذي هو غلط لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذلك كرهه فساد قصده فبدل نسيان أي بدل  
 شيء ذكره - يانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) علل ابن مالك ذلك بان  
 المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكالا يعود في المصدر المضاف اليه ضمير ان المضاف  
 لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عندنا درا (قوله وتسكن الى آخره) تسكن بفتح المثناة الفوقية وضم الحاء المحجمة  
 من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله  
 مضت سنة الى آخره) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت يحزه  
 لأمر لي ان كان ذلك ولأب وقبيله واذا تكون كريمة ادعى لها \* واذا يحاس الحيس يدعى جنس دب والجذب بفتح الجيم  
 الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالفين المحجمة الذل والكرهية هنا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط وتغر  
 يخاط بضم واقت فمجن شديدا ثم يذرمه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحسسه وجذب بضم الجيم والذال المهملة  
 وحكى ففتح داله اسم رجل ﴿الجهة السابعة﴾ (قوله ولكن مجيء قوله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي  
 بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك) في الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تذكر في القرآن يخرج الحي من الميت  
 ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيره ما في بعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون  
 الصفات باسم الفاعل اقلوه فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك  
 وتثنيه واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق  
 والطير محشورة واخراج الحي من الميت أهم في القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدمة في القرآن وحسن عطف المضارع  
 على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن في كلام الزنجشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي من الميت موقع  
 الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فالق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحي من الميت  
 لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان يخرج الحي في موقع البيان لفالق  
 الحب والنوى لم يأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بياناً كالاول فلذلك جعله معطوفاً  
 على فالق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل  
 في كل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزنجشري الى كون  
 يخرج الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترجح عطف مخرج على فالق وفي حاشية التفاتني شاع في  
 الكلام يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وجاز  
 عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه ادسوق الآية على كون الصفات بألفظ اسم الفاعل وانما عدل في اخراج  
 الحي الى المضارع استحضاره لكونه أول في الوجود واعظم في القدرة لكن لا ينبغي ان قوله يخرج الحي من الميت في موضع  
 البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحي لا يصلح بياناً فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفاً على  
 فالق الحب (قوله الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ما ذا أراد الله به من الاصل بضم لا بضم لاء بضم لام لا بضم لاء  
 أو مستأنفة والصواب الثاني اقلوه تعالى في سورة المدثر ما ذا أراد الله به من الاصل كذلك بضم لا بضم لاء بضم لام لا بضم لاء  
 الجماعة الاخرين في الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا  
 بمقتضى تعيينه في محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه ببعضاً ذات كثر نظم منه وكان له في موضع مجمل  
 واحد وفي آخر ذلك المجمل وغيره مجمل في الآية على ذلك المجمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها

مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتهم وان احتملت غير ما في تلك المطولات احتمالا ظاهرا (قوله زعمت شيئا واست  
 بشيخ) هذا صدر بيت مجزه انما الشيخ من يد ديبيا وفي القاموس الشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسة أو واحد  
 وخمسة إلى آخر عشر وإلى الثمانين والديب المثنى على هيئة (قوله تعلم شقاء النفس فهرعدوها) هذا صدر بيت مجزه فبالغ  
 بلطف في الخيل والمكر (قوله وعكس ما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمل هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك  
 (قوله ووقوعه على ان وصلنا نادرا حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص  
 ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول  
 القائل هب ان أبانا كان جارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام  
 وأب بالنصف للزوج والسدس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والاب شيئا فقال له يا أمير المؤمنين هب  
 ان أبانا كان جارا فاشركنا بقراءة أمنا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم  
 لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم  
 لا يؤمنون) في الشرح هذا من غط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه  
 ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المتقدم فلا تطول  
 باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قداء ترفيان  
 ما ارتكبه من خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يحالف رأيهم في المثال  
 الثاني بقوله والرابع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى  
 كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الجمل على الثاني بدليل وان سألته من خلق السموات والارض  
 ليقرن خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعوا وخفية  
 لن أنحيتمنا من هذه لتسكنون من الشاكرين قل الله ينحيكم منها وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب  
 الذي مسنده خلق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أفن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد  
 تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندى لتعيينه في لمسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر  
 لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب  
 على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعيينه  
 فيما قبلها وهو لمسجد أسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا  
 فاعل في لمسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع  
 الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير فاصدق الله بنائه التقوى ويجوز أن يكون مفعولا لأسس والمسجد  
 المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تبارى رجلان في  
 المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا الوجه الثامن (قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لازد) هذا جواب عن  
 قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ايفاد معناها جواب عن قوله والذي حلها على الخروج عن  
 ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبه له (قوله كما نفي الاثم عن المتأخر في فن تجهل في يومين فلا اثم عليه ومن  
 تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا يقيمون منهم من جعل المتجهل  
 آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهم جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي  
 الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وجعل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى  
 لهما ان الالف في لازد (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو  
 أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المحاصون لا عموم  
 المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحانه ان عبادي ليس الا عليهم سلطان) في الشرح اختياره ليكون

الاستثناء منقطع عام قد وح فيه بأنه ارتكاب بخلاف الاصل من غير ضرورة لا مكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو  
الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرب في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك  
الاستثناء وأقول هذا من غط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفي  
الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوع لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان  
الدافع عنده لدعوى الجماعة ورواية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء  
ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو في الموضع الذي استدلو به وذلك ان  
دليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشریف لهم  
أو ان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لا زبن لهم في الارض ولا غويهم أجع بين العبادك منهم المخلصين كانت  
هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في  
هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لانه من هذه  
الجهة وانما ذكره لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعاً للسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين  
فأهذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الخشري في ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر  
بأهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد بان تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة  
الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخرجها من جملة النسي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل  
يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضه ما يذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان  
الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك  
تكاف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله  
تعالى فاسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان  
التناقض ان الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لان  
الاتفات بعد الاسراء تكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقاً في الظاهر لانه في المعنى مقيد  
بعدم الالتفات اذ المراد أسراً بأهلك اسراء الاتفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان  
شئت من أسراً ومن ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول ادش ولا تجترأ أى امش مشياً لا تجترفيه اه (قوله وبعد فقول  
الخشري في الآية خلاف الظاهر) في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه فقول الخشري في الآية خلاف الظاهر  
وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد فندى ان ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي (قوله وقد اترهم بعضهم جواز  
مجيء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الخشري وغيره الآية على ما حلوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه  
المرجوح والمراد بحذر يد اضربه ربحان الرفع على النصب وقابل لم ير ضمير سيديوه والمعنى ان نصب كل شيء عند سيديوه في  
الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحاً وانما هو راجح لان في  
الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في زيد اضربه أجب بان سيديوه لم ير خوف  
الباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رآه بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلاً ان تخبر ان كل  
واحد من مماليكك اشترى بته عشرين ديناراً وانك لم تملك أحد منهم الا بشرائه هذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكك اشترى بته  
عشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التمسك بدليل اشترى بته كل واحد من مماليكك بعشرين وأما ان رفعت كل  
فيتمثل ان يكون اشترى بته خبره وقولك بعشرين متعلقاً به أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل  
أن يكون اشترى بته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشترى بته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن  
على التقدير الاول أعم لان قولك كل واحد من مماليكك اشترى بته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى  
من وجوه التملك والمبتدأ على الثاني لا يقع الاعلى من اشترى بته أنت فرفعه اذن مطرق لاحتتمال الوجه الثاني الذي هو  
غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشترى لك غيرك بعشرين أو باقى منها أو باكثر

وربما يكون أفضالهم جماعة بالهبة ولورثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والآية الشريفة أفضى قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أو رفعت به سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يربده خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كافي قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثاني كافي مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحد لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفة واحدة اذ لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المتزلة أوجب بان خلقناه اذ لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبارة انما هي بالمساواة في الصدق وبذهب اهل السنة وفي شرح اللب ان رفع كل شيء محتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان أو شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل أن يكون صفة مخصوصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات وبهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر اه وأقول يرد عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مقابل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصوصة وبقدر خبرا أفاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجب ان يقال بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المنقطع الا في جملة الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فأسر بأهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والمرفوع من أحد اه <sup>في</sup> الجهة التاسعة <sup>من</sup> (قوله زيد أحصى ذهنا) الدهن بكسر الهمزة وقوة النفس معدة لا كتساب الآراء وشدها هي الذكاء وجوده تهيئتها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكرم لا بخلاف مال زيد أكرم) وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطابق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقمه ورأيت الهلال طالعا فان رأيت في الاول علمية وفقهه مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال) فان قيل لم لا يكون رأيت في الاول بصرية وفقهه حالا أوجب بأن الغالب في الحال أن تكون منتقلة وفقهه ليس كذلك (قوله واذا جعل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صبر وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفعول متعدد أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقمه عالما شاعرا كاتباً طريفا وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف

الطرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهم ما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الماء يدي غرغا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للفعل منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف في الجهة العاشرة (قوله وقول بعض العصرين) في الشرح وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصرى ابن الاكفاني الحكيم المشهور (قوله واذا ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت أوله \* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهبهم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله لا نسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت يحزه \* اتسع الخرق على الراقع \* (قوله الارجال اجزاء الله خيرا) هذا صدر بيت يحزه \* يدل على محصلة تبيت \* وقد تقدم الكلام عليه في ألا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور) يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في ألا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمارا للخليل أولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجب ان أولوية الاشتغال (قوله ويجب ان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ وهالك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف ألا (قوله اعتاد قبلك الخ) الطال ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالماء المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى والعصرات السحاب اذا شارفت ان تصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء وكسر الصاد المجتمعين الرطب والنبث الناعم (قوله ان التقدير هور ربع ولم يجعله على البذل من الطل لان الربع أكثر منه فكيف يبذل الاكثر من الاقل) في الشرح هذا مشكل لانه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بدله من مصحح فأى شيء فرص مصحح الاخبار كان بعينه مصحح البلدية وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله فترج عنده الحمل عليه) أى حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لان نعم وبنس موضوعان للمدح والذم العامين فتناسب مقامهما ما الاطناب بتهكير الجمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجل زيد كان فيه اطناب بابهام الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيدوا الى اليجاز من وجه حيث حذف المبتدأ واهم الجمع بين المتنافيين وهما اليجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني انه يريد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وانما أراد ان تعاق المخصوص بالكلام تعاق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت أو آخرت) هذا جواب عما يقال ان المبريد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فاذا أراد به (قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شي مسدود) وذلك واراد على الاخفش في ما أحسن زيد الان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها صفة أو صلة (قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقرح حذف المبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل أو في آذانهم - م لا في آذانهم والصواب الاول (قوله حديثا في القرآن) يعني كلاما في شأن القرآن (قوله وانما أراد أبو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم به - هذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله في خاتمة (قوله واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه) في الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يمتدوا به فسيه يقولون لكن يصد عن ذلك وجود قد لا يمنع دخولها في الشرط وأقول اجراء اذا مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله أو أظن ان معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة بأسرها (قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي) في الشرح متى فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله وسياً في شرحه) يعني في السابغ والثامن من شروط الحذف (قوله ولا شرط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلاً أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدرك أبيض من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولا شرط الدليل مع انه لم يشترط الحذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله وان كان يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجد ان الدليل الا انه قد حصل ضرر معنوي (قوله بخلاف رأيت رجلاً كاتباً) في الشرح فيه نظران الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتب على خصوصية الرجل وانما تدل على أعم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كاتبه (قوله وكان مردوداً) أي ولا شرط الدليل فيما تقدم كان مردوداً فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لادن من الاسدياً كلك (قوله وقول جماعة) المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول أبي الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أعز من الله وقولك مبتدئان غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوباً اذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً الا لدليل عليه بل بنوعيم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكسر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم اه وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تحجب عن الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدراً لذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله ولك أن تحجب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولاً وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا) يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم لا يشبهون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وخبر لا التبرئة ويكون مجهولاً ان لا يدل عليه دليل وبالحذف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة ففاف ساكنة ورسمها بالفاء زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا تنجته ولا وضعا بالفاء زائدة بين اللام والهمزة (قوله لان أم المنقطعة لا تعدف الا الجمل) في الشرح لو قال لا يقع بعدها الجمل لكان أحسن فان كثيراً من النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو ان كان المشددة لا تخففه ولهذا لم تعمل الخففة لعدم اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن ان يحجب عنه بان شبهه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فليست انما على الفتح كالماضي وأما الثاني فلانها جمعة نى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن الخففة فعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال الخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيد اضربه أولاً نحو زيد امررت به (قوله والاخر يعني الا بلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البرزوي في اصول الحنفية الضرب اسم الفعل بصورة معقولة أي معلومة وهو استعمال آله التأديب في محمل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الا بلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا بلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلان اضربه بعد موته لا يحث لفوات معني الا بلام (قوله وعلى منع ليت زيد قائم وعمر وكد في العمل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه) هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد معني وسقط في بعضها والاول رأينا بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكان أمر غريب لا يحتمل من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره



وغیره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الاكديمين دعاء بعضهم لبعض) في الشرح هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن الفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم جعل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأني على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من جعل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو جملة علمها بمعناها الذى يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له بأيمه الذين آمنوا ودعواه لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعمله لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا ما لم يأت الحق في دعاء فالمراد والله أعلم ان الله يدعو ذاته بإرسال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذى قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبه ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايدى الى النواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازى فكأراد الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلاف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا الاختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا أن معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الخنوع والتعطف فوضعت موضع الرأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال المتقارن في الصلاة لما انتهى الى الأصل تحريك الصلوتين ناسبا ان يراد بهما الخنوع والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك واعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تأتي عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسم ناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقي في الموضوعين والفعل واحد واختلاف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أوعدا وز كم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كئأ بمثلثة وهزة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصف الماء من تحته وان أسندته الى النبات كان معناه طلع أو غلط وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزيدت وغلت ومنه قئوان أسندته الى الرجل مثلاً كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذى في الصحاح قات الماشية وقوء الرجل وهما فعلا مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين محبة حلول كل منهما محال الآخر) هذا مختار ابن الحاجب في أصوله وهو انه يجب محبة حلول كل من المترادفين محال الآخر مطلقا ومختارا البيضاوى ان كانا من لغة واحدة ومختارا الامام انه غير واجب (قوله نفي المذري يخالف حال أهل الوبر) في الصحاح المذرة واحدة والمدرو العرب تسمى القرية مذرة يقال أهل المدرو والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ النسخ المذرة بدل المدرو المذم وبضم الميم وسكون اللال بعد هان ون والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية) في الكشف فان قلت كيف سأل النبي لله الذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت لا مرمى في نفسه

ليس يحظر فالدين لا ياباه وأما المروءة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال  
 العجم ومذهب البدوية غير مذهب أهل الحضر خصوصا إذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقد مضى الرد على ابن مالك  
 في مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل  
 محذوف فاردود) يعني بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستتر فابن تفسيره يعني فابن هذا  
 نفسه بضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضمير امستترا ان يفسر بذكره منصوبة على التمييز فقام السؤال عن مكان  
 التفسير مقام حذف ذلك المكان عن التفسير إقامة للسبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للتحذير فانه قال في تقديره بئس  
 مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فابن نفسه بضمير وهو  
 خلو فاعل بئس اذا كان ضمير من مفسر وفي الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداعلى التحذير فانه ان يقول  
 الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرة من صابرون وقال الله تعالى  
 عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من تواتر يوم الجمعة فيها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء  
 شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضر لان الكلام في منافاته في محل مخصوص  
 وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافيه في باب نعم فمنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير  
 سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء ومضاف أى مثل الذين كذبوا) مضاف عطف  
 على المخصوص أى أو حذف مضاف للذين كذبوا وهو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه  
 للمضاف المحذوف على الثاني (قوله الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم بكون عائد على ما يحذف  
 (قوله ولابد الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث آجاده) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الإلفية والذي ذكره الشيخ  
 يعني والده في هذا الكتاب يعني الإلفية وفي غيره ان المصدر المؤكدا لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكدا يقصد به  
 تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه منافي لذلك فلم يجوز ان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائما  
 فلا شك ان حذفه منافي لذلك القصص دوا كنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به التقوية والتقدير  
 وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف منافي لذلك القصص لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده  
 بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولولم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان  
 في دفعه بالسمع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكدا حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكريه ولا حصر نحو أنت  
 سير او مبر او حذفوا اجاباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سقيه او رعي او حمد او شكر الا كفرافع هذا المال سهو عن وروده واما البناء  
 على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيهما خوى الكلام انتهى وقال  
 ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل  
 دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدا ان يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكدا  
 ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكدا لعماله ان المصدر المؤكدا لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا  
 في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله ايم المسألة دلولى دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز هو يا أيم المسألة دلولى  
 دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما وفي الصحاح المسألة الذى ينزل البئر فبلا الدلو  
 وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث زنا سنة ماحة وقد ماح عجم ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى  
 لا الاعراب) انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز افعال اسم الفعل  
 مضمرا (قوله ويجوز في دلولى ان يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضى ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال  
 عليها انظر الى الاصل لان الاغاب فيها امصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها او ماصوت جامد في نفسه منتقل  
 الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما طرف وجار ومجرور وهما اضعفان قبل النقل لكون عملهما التضمن مامعنى الفعل  
 وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا أيم المسألة دلولى دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين  
 بهما ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلولى أى دلولى قد املك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجارم والنائب للفعل  
 الا

الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع (الجري من مقدرة بعدكم الاستغناء في نحو بكم درهم اشترى ومنه حذف  
 لام الطاب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل ومنه حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها) قوله  
 ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكفاية ان ما في هذا المثال عوض  
 وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا امالا واصله  
 ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لا اختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه  
 وهو كنت ولا عوض عن منهيا وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده) في الشرح يعني  
 فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الزحشر في نفسه سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة  
 للدلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه \* واخلفوك عدا الامر الذي  
 وعدوا \* وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك  
 التعويض في مصدر افعل تقول اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس  
 عليه قلت الحمل على الشائع أولى كذا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وأيضاً نص النجاة على جواز تركه فلا يخالف  
 النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادسا للتاء وعند  
 سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراء كذا كرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف  
 من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متقبلا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة  
 واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة أهل الصل انتهى ما في الشرح  
 واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستتار دون الاصل كما هو عادته يذكر أشياء ليست مما ترجم له وانما  
 هي مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للشار اليه في الاول وهو ان ما  
 يحذف لا يكون عوضا عن شيء (قوله المفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد) أي الثاني في مجموع هذا الكلام ويوقع  
 في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم جلاوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد  
 ضربته فنحو الحذف وان لم يؤد ذلك) يعني منعوا حذف المفعول فيه ما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل  
 في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدر به ما لا يتسلط ما بعدهما على  
 العمل فيما قبله ما لا بد ذلك يستلزم اخراجه ما عن الصدرية ووقوعه ما حشوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت  
 السمكة حتى رأسها الا ان يذ كر الخبر) يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي بعضها  
 وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصر بين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع  
 رأسها في هذا المثال اذ لم يذ كر له خبر لان في رفعه تهمة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء  
 لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع  
 تقديم الخبر في زيد قام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس  
 الفاعل بالابتداء (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا مجزئيت صدره \* فنافذ هذا جون حول بيوتهم \* وهذا جون جمع هدا ج  
 بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدا ج الظلم اذ امشي في ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور  
 يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمر امع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا  
 ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال  
 الضعيف مع امكان اعمال القوى والباس المبتدأ بالفاعل (قوله تنبيهه ر بما خواف مقتضى هذين الشرطين) يعني السابع  
 وهو تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه والاثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله وخالفتم ساداتنا)  
 هذا صدر بيت عجزه \* بالحق لانهم بالباطل \* (قوله كما لم أصنع) هذا آخر بيت وهو \* قد أصبحت أم الخير تدعى \* على ذنبا كله  
 لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف السكاف في كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة في أوله وظاء معجمة  
 في آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهر او يتبايعون

ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بصرى بين نخلة والطائف كانت  
تقوم هلال ذى القعدة وتسمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتمتعوا كطون أى يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشى  
يحمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المحجمة من العشى بالقصر وهو سوء البصر بالليل  
ويحمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الغين المحجمة ففتح الشين المحجمة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه اعمال ضعيف  
دون قوى) لان كلام من العاملين في البيت قوى لانه عامل لفظى (قوله عمومهم الخ) تقدم الكلام عليه فى حتى (قوله فان  
ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول فى الشذوذ) يريد بالانواع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما  
كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى للجر مع قطعه اعانه واعمال الضعيف وهو الا ابتداء  
مع امكان اعمال القوى وهو حتى وفى الشرح وشك المصنف فى ثبوت رواية الرفع مع نصريح ابن مالك الامام العدل الثقة  
بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لخبره بذلك فى فصل حتى حيث قال هناك وقدرى بالوجه الثلاثة فلو لم عمومهم  
بالندى البيت وأقول نصريح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف به لا يقتضى ثبوتها بمعنى صحته افكم من مروى ليس بصحيح  
والشك انما هو فى الصحة **بيان** انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه **يخ** (قوله من يسمع يخل أى تسكن منه خيلة)  
فى الصحاح وخلف بالشئ خيلا وخيلا وخيلا أى ظننته وفى المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت وأخواته التى تدخل على  
الابتداء والخبر وتقول فى مسنة قبله اخل بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بمصدره  
مسند الى فعل كونه عام) فى عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه أن  
يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفى الشرح فى هذا الكلام قلب والصواب أن يقال فيجاء بمصدره  
مسند اليه فعل كونه عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه فى تقرير القلب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب  
الاعلى مجرد القلب فى الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح وما ورد ما مدين الآية) قال  
المفتازانى فى مطوله واما قوله تعالى وما اورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراة تزدودان  
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشف الى ان حذف المفعول منه لاقصد الى نفس الفعل وتزيله منزلة اللازم أى يصدر  
منهم السقى ومنهما الذود واما ان السقى والذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يؤهم خلافا ذلوقيل يسقون ابلهم ويذودون  
غنمهم اتوهم ان الترحم عام ما ليس من جهة انهم على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذكرها غنم ومسيقهم ابل الا  
تري انك اذا قلت مالك منع أخاك كنت منكرا للنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه  
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمهم وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق  
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عن مواصود السقى من الناس بل من جهة ذودها عنهم وسقى الناس مواشيهم  
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففیه دقة اعتبرها صاحب  
المفتاح بعد التأمل فى كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد فى حاشيته وتحقيق الكلام  
ان الشيخين اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم مثلا وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول  
غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر فى الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانما لو كانتا  
تذودان ابلهما ما على سبيل الغرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما  
والمواشى المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا ووضح معنى انتهى  
(قوله وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ما هذا الذى بعث الله رسولا) فى الشرح فرض  
الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فاذ لم يذكر حجة نذخ من باب وجوب تقديره لانه مقتضى ذلك  
القصد سواء وجد فى اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما وردك ربك وما قلا وأقول قصد اسناد  
الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعوله مع حذف المفعول أمر قائم باتسكام غيب عن السامع فان كان فى اللفظ ما يستدعي ذلك  
المفعول جزم السامع به والالم يجزم (قوله \* وما شئ حيت يستباح \*) هذا مجزى بصدده \* حيت حى تمامه بعد \* ونجد \*  
وقد تقدم فى الاشياء التى تحتاج الى رابط **بيان** مكان المقدر **يخ** (قوله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيد اربته

مقدم عليه وجوزوا البيانيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند  
تعدر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مؤخر الفيد الاختصاص  
الا عند وجود مقتضى لذلك وقد وافقهم هو الى ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تعدر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي  
لذلك فما وجه اعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخر عنه عدم ما يقتضي تأخير عنه وعنده هو يجب  
تقديره مقدما قال التتمة ان في مطوله وأما نحوز يد اعرفته فتأكيده ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا  
عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحوز يد اعرفته عرفته فخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على  
المذكور فنحوز يد اعرفته يحتمل التخصيص ويجوز التأكيده لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو  
أبلغ في الاختصاص من قوله ان يد اعرفته لما فيه من التكرير المفيء دلالتا كيد (قوله وكما قدمنا في نحو في الدار زيد) قدم  
ذلك في آخر الباب الثالث (قوله واذا قامت كان خالفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على  
الصحيح اذ لا تتببس الجملة الاسمية بالفعالية) في الشرح واقائل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك  
لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها او يحتمل  
ان يكون مبتدأ مؤخر الخبر عنه به بالفعالية المتقدمة عليه وهي يقوم وليس غنة ضمير شان والفرق بين الجملة قبل دخول  
الناسخ عليه ما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا تحتلفين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد  
دخول الناسخ أيضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها  
عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان  
احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على مائتا حرفا ورتبة انه  
لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قرينها كانت تقول باسم اللات والعزى) أي تقول باسم اللات وباسم  
العزى كذا في الكشف (قوله وأجاب بانهم أول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد في حاشية المطول  
يعني أنهم من الامر باختصاص القراءة فلا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب  
السكاكي بتقدير هامة متعلقة باقرا الثاني) في المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروئه كما يقال  
فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعاقب باسم ربك باقراء الثاني تعاقب  
المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير ولادوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقر الاول  
والثاني كلاهما منزلا منزلة اللازم أي افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كل ما أي اقر القرآن والباء للاستعانة  
أو الملبسة أي مستعينة باسم ربك أو متبركة أو مبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل  
باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلقا الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض العصريين) هو الشيخ شهاب  
الدين الحلبي المشهور بالسهمين وعبارته وفي هذا انتظار لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقر الثاني توكيد للاول فيكون  
قد فصل بعمل المؤكدينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكدين  
وتوكيده (لازم له) أي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول فانه أثبت ذلك في اعرايه ولم يعترض عليه وانما كان  
لازمه لان تقييد اقر الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقر الاول به يمنع من كون  
اقر الثاني توكيدا أو ماما وقع في كثير من النسخ ورأيت معصدا عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو  
لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس  
بلازم (قوله تنبيهه ذكره) انه اذا اعترض شرط على آخر فحوا ان كلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور  
للسابق منه ما وجوب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه (قال الرضى) لم ان الشرط اذا دخل على شرط  
فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء الاول فلا بد من الغاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فذاك كذا  
وان سلمت فان أعطاك فافعل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لظلاله بين اجزاء الكلام  
الذي هو جزاؤها معني أعني الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء فهو بمنزلة والله ان أثبتني

لا نيك فتناي الشرطين لفظاً أوله ما معنى ومثله ان تنب ان تذب ترحم أي ان تذب فان تذب ترحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتني ان دخلت الدار أعطك أي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني أعطك فقوالك فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا انفس ان كان أكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعداً بمنزلة القدم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفاً لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذلك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً لانه محذوف الجواب فيقول من أجابني ان دعوتيه أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يعني عنه من وجوابها والتقدير من أجابني أحسنت اليه ان دعوتيه فقولك من أجابني أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوتيه فن أجابني أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولاً للشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فبعدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بأخر الشروط فيكون مبدءاً فله ويكون أول الشروط آخر فله فان سأله ثم وعدته ثم أعطاه لم يمتنع العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه ومعنيًا عنه فهو جوابه في المعنى وما كان جواب كل شرط بعده وقوعاً وان تقدم عليه لفظاً جرى في المعنى على ان يتأخر بعده حتى كأنه قال ان سألتني فان وعدتك فان أعطيتك فبعدى حر قال الفراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا آنفاً وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايما فعل قدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين وقول ابن مالك في التسمية لوان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضي ان الشرط الثاني له جواب مقدر وكلامه في شرح الكافية يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور والمدلول عليه للاول والثاني مستغنى عن جواب اقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليلاً على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثاني مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصح لكم من اداعيتكم لا ينفعكم نصحي (قوله كما ذلوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط) إشارة الى عمله ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله وله اذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انهما لا تطاق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فانت طالق) في الشرح يعني هؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسأله عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان أكلت فانت طالق انه لا تطاق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى بجواب حسن كتبه قلت وقد طفرت من مدة طويلة بذهاب الجواب وحاصله على ما أحفظه الا ان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فاما ان يجعل جواباً لله مامعاً ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جواباً لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الايمان بما لا دخل له في الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جواباً للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جواباً للاول فيجب الايمان بالفداء الرابطة ولا فائدية بين القسم الرابع وهو ان يكون جواباً للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليلاً على جواب الثاني فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطاق حتى تأكل ثم تشرب فكذلك ما هو في معناه هـ ذاما أنتخيل الا ان في وقت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب به ذات وجهه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا ينبغي ان مذهبهم وهو مذهب مالك انهما انطلقا سواء أنت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت

لما يغرس الود في فؤاد الكئيب قالت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فعلمنا المجموع الا من في وقوع الطلاق مع انه  
 يمكن ان يكون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في  
 هذا حذف الجواب لقريظة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه  
 بالشرط الثاني وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فان وقوع الطلاق باهم - ما كان  
 بناء على امكان كون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع  
 وان أوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء ولو من وجه أولى من الالغاء بالكيفية ثم ماذا كر المصنف انه قول محقق  
 الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي حنيفة وأصحابه وهو ان لا نطق حتى يقدم المؤخر وتؤخر المقدم الا اذا نوى  
 ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتاداً نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدى حروان شربت  
 ان أكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولا كنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم  
 نصي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم) لم أر في كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالي شرطين  
 وبعدهما جواب بل من تواليهما وقبلهما - ما جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدماً على الشرطين كقوله أنت طالق ان  
 دخلت الدار ان كلمت فلان يجعل الشرط الاخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لان عقاد اليمين والشرط السابق شرطاً للحدث  
 فاذا كام فلان بانه مقدم اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق وتطير في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي ان أردت ان أنصح  
 لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء مؤخراً عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزءاً للشرط الثاني على  
 التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء أو ضمارة في الشرط الاول فالذكر كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بغاشية  
 فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتيت بغاشية فاذا أحصن فعلمين نصف ما على المحصنات  
 من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) نذعروا  
 بضم أوله مبني للفعل - عول من الذعر بضم الدال المجع وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقلة جمع معقل بفتح الميم وكسر  
 الفاف وهو الجأ (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وأنت نفسي أي طلبت النجاة وهاتبا عنى هذه ويقال للعائر مالك وهو  
 دعاء له بان ينمئش أي يرتفع ﴿يبيان مقدار المقدار﴾ (قوله ولذلك كان تقدير الاخفش في ضرب زيداً فاعلمنا ضربه قائماً  
 أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان أو اذا كان قائماً لانه قدر اثنين وقدر واحدة) يريد بتقدير اذا كان في المستقبل  
 واذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر فيه واذا أو اذا وكان والمستتر فيه او مقتضى كلام الرضى انهم يتقدرون اذا كان  
 في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء مفعوله وذلك عندهم - ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة  
 مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دلالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول  
 معه ان تقدير مالك وزيد مالك وملابسك زيداً وهذا القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية  
 هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ الساتم سد الخبر هو الحال فقد  
 حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيداً حاصل اذا كان قائماً وايسر اذ لا يستقبل ههنا بل هو للاستمرار كما  
 في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوهم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات  
 الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقى اذا كان قائماً اذ مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام  
 الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيداً كباي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر  
 فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائماً لخبرها قيل لان مثل هذا المصوب أي الذي يجي بعد المصدر المضبوط  
 بالضوابط المذكورة لا يكون الانكسار لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا بل لو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات  
 كثيرة مع حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من المدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى  
 التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا تطير له والذي  
 أوقعهم في هذا أو وقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بل دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتم - م  
 اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المسالك فيقول ضرب زيداً حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل

وفي صاحبها ضربى وهو الباء وزيد فنقول حذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لا تكون عاما شاملا لجميع الأفعال كما حذفناه في زيد عندك أو في الدار: شابهة الحال للطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى (قوله لانه قدر مضافا لاحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف) الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاخفش فان قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع وفي الشرح اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرضه ان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرضه ان وأقول البعد مصدر أراده هنا محله فصح الاخبار عنه بفرضه وتعلق منى به لان الطرف يكفيه راحة الفعل (قوله والاولى تقدير الحب فقط) في الشرح تقدير حب العباد ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم فينبغى أن يكون هو المقدر وبدل عليه قوله تعالى بكثرتهم والافليس المذمى عليهم مجرد حب الجهل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمر وجيلا وبخالد سوأوبكر (قوله فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار وعمر (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر الى آخره) انما قال يشهد لان الذى فيه الكلام هو الخبر والا كرم ان في البيت صفة **بيان كيفية التقدير** (قوله والثاني كقوله اذا قامتا بضوق الى آخره) يريد بالثاني استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير في قامت الام الحويرث وأم الرباب المذكورين في قوله قبله كدأبك من أم الحويرث قبلها \* وجارتم أم الرباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والربا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثم شجرة بسفالة الهند أفضل الاقوية الحارة وأذ كاهها ومنه زهرو يسمى الذكر ومنه غمر ويسمى الانثى وزهره أذكى وكلاهما الطيف مصف للدماع والقلب بقوله ما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرفل ومقرن مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل يفتح السين جبل بعينه وبكسرهما ماء بعينه والرواية بفتح السين (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمون عائد على ما يحتاج الى الرباط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرباط **وينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور** (قوله مهما أمكن) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مأمكن وحسن (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه بقدرته) أهـن دون اضرب في الشرح وقع في حواشى التسهيل للمصنف ان قال لو قدرت العامل في زيد من قولك زيد اضرب أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا المخالف لما قرره في المعنى من ان شرط الدليل اللغوى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظير (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) فيسببه لانه اذا قدر مر فوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون عما هو بصدده (قوله وقدمضى) يعنى في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية (قوله \* واضرب منابا لسيوف القوانيس) هذا مجزى بيت اعباس ابن مرداس السلى صدره \* اكرواجى للحقيقة منهم \* والكرال جوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحمله والقوانيس جمع قونس على وزن كوثر وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم نائى بين أذنى الفرس وقبل هذا البيت ولم أر مثل الحى حيا مصبها \* ولا مثلاً يوم التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الموحدة الذى يؤتى في الصبح للعارفة (قوله والله ان يصلوا الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان (قوله وقال الفارسي ومما بعوه في والارنى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت فصاحة ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية) هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رأيت على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه به غير خطه **وإذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فإيهما أولى** (قوله قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ) في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن باعتبار كل قرينة يتعين المحذوف (قوله ومثال المسئلة فصب رجلا أو صبر رجلا أمثل من غيره) في المطول ورجح حذف المبتدأ بأنه



أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوف الكلام للحدح بمحصول الصبر له والأخبار بان الصبر الجليل أجل لا يدل على حصوله وبأنه  
 في الأصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبرا جيلا ووجه على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر  
 به أي يعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجل قرينة لفظية ولا  
 حالية وفي هذا نظر لأن وجود القرينة شرط الحذف فيمنع ذلك لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الإنسان  
 مكروه فكثير ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضا بقراءة من  
 قرأ فصبرا جيلا بالنصب فإن معناه اصبر صبرا جيلا وبأن الأصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ  
 فيه معرفة أولى وإن كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا اصبر جميل أجل أنه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى  
 على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا  
 طاعة معروفة (قوله لا إيمان باللسان) هو نكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة  
 جمع عين ﴿ ذأ دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا ﴿ (قوله فالثاني أولى) نحو  
 زيد جوا بالان قال من قام فإن أعرابه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من أعرابه فاعلا فاعل محذوف والتقدير قام  
 زيد (قوله فالأول كقراءة شعبية) يريد بهذا الأول اعتضاد كون المحذوف فعلا برأية أخرى في ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير  
 وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى إليك بدون واو (قوله \* ليبيك يزيد ضارع  
 لخصومة \* ) هذا صدر بيت عجزه \* ومختبط مما تطمح الطواغ \* وهو من آيات كتاب سيبويه يروي للحارث بن ضرار  
 النهشلي وقيل للحارث بن نعيم وقيل لمر بن عمر النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهشل في مراثية يزيد بن نهشل والضرار  
 الذليل وخصومة متعلق بضرار وان لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه راحة الفاعل أي يبيكيه من يذل لأجل  
 الخصومة لأنه كان ملجأ وظهور اللذلاء والضعفاء وتعلقه ببيكي المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبط الذي يأتيك  
 للمعروف من غير وسيلة وتطمح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطواغ جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه  
 مطاوح لكن جمع على حذف الزايد كواقح جمع ملقحة يقال طوحت به الطواغ وأطاحت الطواغ ولا يقال المطوحات ولا  
 المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكي المقدر أي يبيكي لأجل هلاك  
 المذايير زيدو تطمح على التقديرين بمعنى الماضي عدل إليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل وفي الشرح قال بعض  
 المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية وبأن يكون يزيد منادى أي ليبيك يابن زيد لفقدك ويكون ضارع هو  
 الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمهم أو المعروف مع بناء ليبيك للفاعل نصب يزيد على  
 أنه مفعول فيكون ذلك مباحا لأنه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف  
 أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذفت مبتدآت أخبارها وأقول اغما يكون  
 في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها أن يكون هذه المحذوفات مبتدآت والبواقي أخبارها وليس كذلك وانما المقصود  
 منها أن وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الأولى فقال  
 وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى أن المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا إلا إذا اعتضد  
 بواحد مما ذكره وبعد هذا فأي حاجة إلى نفي كون المحذوف مبتدأ في أمثلة ما ذكرنا المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكرنا  
 يعتضد به وليت شعري ما يقول الشارح في قوله فلا يقدر ليقول الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى وإن سألهم من  
 خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبهة هذا الموضع وهو وإن سألهم من خلق  
 السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال التفتازاني في مطوله وجهور النفاة على أن المحذوف فعل والمذكور  
 فاعل لأن السؤال عن الفاعل ولأن القرينة فعلية فتقدير الفاعل أولى وفيه نظر لأنه إن أريد أن السؤال عن الفاعل  
 الاصطلاحي فمنوع بل لا معنى له وإن أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها  
 يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة اغما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظهور أن  
 السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية لي مطابق السؤال ولأن السؤال اغما هو عن الفاعل

لأن الفعل وتقدم المسؤول عنه أهم والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وإن  
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله وأن سأتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال السيد  
في حاشيته إن تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقريره وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها  
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيما ذاصغت فالجمل على الجملتين أولى وأما قوله إن الواقع عند عدم  
الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب أن يقال السؤال جملة  
اسمية صورية وفعلية حقيقة بيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو وأما خالد إلى غير ذلك لا زيد قام أم عمرو وأما خالد  
وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولي لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة أجمالا على تلك  
الذوات المفصلة هناك ومنضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا انضم وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة  
لعموم تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة  
حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع منه مانع كافى قوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعا وخفية  
لئن أنجيئنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله يحييكم منافع من تخرجكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعا وخفية  
قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد  
ورد على الأصل إذ لا مانع فيهما (قوله وفي مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا على في مشبه  
هذا الموضع وإذا أراد الأمرين كون المحذوف أولاً وثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله يسوء الغاليات إذا قلن) هذا عجز  
بيت لعمرو بن معدى كرب صدره \* تراه كالنعام بعلى مسكاً \* والضمير المنصوب في تراه للشيب والنعام بمثابة مفتوحة وغين  
محمية نبت يكون في الجبال يبيض أبيض يشبه به الشيب الواحدة نغامة ومعنى بعلى مسكاً يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى  
من العسل وهو الشرب الثاني يقال عليه بعله بالضم ويعله بالكسر إذا سقاها السقية الثانية والغاليات بالفاء جمع غالية من  
قلت رأسه من القمل ويقال أيضاً فليت الشعر إذا تدرته واستخرجت معايبه وغريبه (قوله ولكن في التسهيل أن المحذوف  
الأولى وأنه مذهب سيبويه) في الشرح ونص ما في التسهيل في باب المضمرة في الفصل المعقود لنون الوقاية وهي الباقية في  
فائني لا الأولى وفاقا لسبويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأصحابه انتهى (قوله نحو  
نارا تظلى ولقد كنتم تمنون) أما نارا تظلى فلأنه لو لم يكن مضارعاً لوجب أن يقال تظلت لاسناده إلى ضمير المؤنث وأما تمنون فلأنه  
لو لم يكن مضارعاً لم تكن علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبمع المحذوف منها ما هو مفعول والباقي عين الكلمة)  
هذا عند سيبويه والخليل لأنهم أزيدة وقريبة من الطرف وعند الأخفش المحذوف عين الكلمة لأن ما هو مفعول زيدت معنى  
ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها هي الخامسة ليستأن  
الاعراب في شئ فأرادها غائب مناسب وأقول إن أراد أن يرادها هنا مطلقاً بمناسبتهم منوع وإن أراد أن يرادها على  
سبيل الإصالة فسلم لكن لا نسلم أنه أورد هذا لذلك وإنما أورد هذا على سبيل الاستطراد (قوله يازيد يدي اليعملات) هذا بعرض بيت  
من مشطورات الرجز تمامه الذبل وبعده \* تطاول الليل عليك فأنزل \* واليعملات جمع يعمل بفتح الميم المنة في أوله والميم الناقة  
النخبية المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بها إنماها اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذبلة  
وهي الضامرة (قوله وبين ذراعي وجهة الأسد) لو الأولى من المصنف للعطف وما بعده عجز بيت للفرزدق صدره يا من  
رأى عارضاً سيره والمنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الأفق وأسر مضارع  
مبنى للمفعول وذراعا الأسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجهة الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضاً (قوله خلافا  
للبرد) فانه ذهب إلى أن الحذف من الأول لا من الثاني فراراً من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه  
(قوله ولكن مذهبه في نحو يازيد يدي اليعملات أن الحذف من الثاني) مقتضى كلام الرضى أنه لا حذف فيه عند سيبويه فانه  
قال وأما نصب الأول فقال سيبويه أن تيم الثاني مقمّم بين المضاف والمضاف إليه وهو نا كيد لفظي ليم الأول وقد مر في  
توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركة أعرابية كانت أو ثنائية فكان الأول  
محذوف التثنية بالإضافة فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقممة بين المضاف والمضاف إليه في لا بالاء

أنا كيد اللام المتدرة وانما جى بئاً كيد المضاف لفظاً بينهما وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني  
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجز الفصل بينهما في السمة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغاب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني  
هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خليلي هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف  
(قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل ان اجمعت الانس والجن الية فقوله من الثاني  
معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك في نحو ان كلت ان شربت فانت طالق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في انا  
جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس  
كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب  
له وهو وجوبه جواباً بالاول لوجب اقتراؤه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جواباً و أقول مراد المصنف أن قلنا بان  
الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فهم ما  
مختلفاً (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلاوا) سؤقه هذه الية يقتضى ان المذكور فيه اجواب لولا ولولا مع جوابها  
دليل على جواب لو وفي الكشف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلفون بالمشركين غير متميزين منهم  
ولا معروفين الا ما كن فقبل ولولا كراهية ان تم الكوا الناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم  
بأهلا بهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلاوا كالتكرير  
للولا لرجال مؤمنون ارجعهم الى معنى واحد ويكون لعدينا هو الجواب اه وانما قال ان مرجع لو لولا هنا الى معنى  
واحد لان لو هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله \* فاني وقيارهم الغريب \*) هذا مجزئيت صدره  
\* فن بك أمسى بالمدنية رحله \* وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون  
فأردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما) ضمير المثنى الاول انما غير المبتدأ والخبر  
والثاني للمبتدأ والخبر وأراد غير المبتدأ والخبر غيرهما في نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكل فان  
التطابق ليس مخصوصاً بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجال القاضلان وذهب الزيدان  
راكبين واقبل اللذان أكرمتهما (حذف الاسم المضاف) (قوله وجاء بك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على  
امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو العذاب أي أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء  
للمتدبة أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطالب لا يتعلق بالافعال) لو قال كما قال  
صاحب الابيضاح البياني لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام اكان أولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند  
غيره في الاسلام البزدوى وشمس الأئمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى  
ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه  
الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل  
فيوصف المحل أولاً بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاماً ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان  
تكون محلاً للفعل شرعاً كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجها عن الاعتبار شرعاً فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمان  
لانه ضروري بصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذلك الذي لمتني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه  
مضافاً محذوفاً لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل اغي بالام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه  
لقوله تعالى قد شئتموها حبوا في مرأودته لقوله تعالى تراودها عن نفسها وفي شأنه أي الحب والمرأودة والعبادة دلت على  
الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً  
له ويتعين ان يقدر في مرأودته نظر الى العادة كذا في المطول (قوله واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل  
القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية بمجتمع الناس من قرأت  
النافقة لئلا يؤمنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤل وهذا غلط في المعنى والاشبهة تناق لان مجتمع الناس غيرهم ولا م  
قرية بقاء ولا م قرأ القرآن همزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانها تجميع لك يخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع

بأنه ليس مرادوان كان ممكناً فاقع عند الخدي واطهار المجزأت (قوله ألم تنفض عيناك ليلة أرمدا) هذا مصدر بيت ههزه  
 • وبت كتابات السليم مسهدا • والسليم اللديخ كأنهم نفاء لواله بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهد بالسین المهملة  
 والهاء المشددة جعله قليل النوم (قوله وكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضه أو عكسه في نيابة  
 الزمان عن المصدر والمآل واحد (حذف المضاف إليه) (قوله وفي الغابات) أي ويكثر حذف المضاف إليه في الغابات  
 والمحذوف هو ما أضيفت هي إليه لا نفسها وإن كان قوله في الغابات معطوفاً على باء المتكلم بهم بوجه ذلك والغابات هي الظروف  
 قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميته غابات (قوله وجاء في غيرهن نحو فلا خوف  
 عليهم فمضمونهم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم ومع سلام عليكم فيجتمل ذلك أي سلام الله أو ضمائر آل) في الشرح لا وجه  
 لتفريق المصنف بين الآيتين حيث خزم في الأولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن الأولى كذلك  
 إذ يجتمل أن يقدر فلا الخوف عليهم وأقول وجه التفريق أن تقدير كلا الوجهين في سلام تقدير تعريف ليصح كونه مبتدأ وفي  
 فلا خوف أحد هما تقدير تعريف والآخر تقدير تنكير ولا ضرورة فيه إلى التعريف فلا حاجة إلى زيادة اعتباره (حذف  
 اسمين مضافين) (قوله فأنهم من تقوى القلوب أي فإن تعظيمهما من أفعال ذوى تقوى القلوب) هكذا قدره المخشري قال  
 فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها لأنه لا بد من راجع من الجزاء إلى من يرتبط به واعتراض أبو حيان بأن  
 ما قدره عار من راجع من الجزاء إلى من لا ترى أن قوله فإن تعظيمهما من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير  
 يعود إلى من يرتبط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من وإصلاح ما قاله أن يكون التقدير فإن تعظيمهما منه فيكون الضمير  
 في منه عائداً على من يرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره أبو حيان قدره أبو البقاء وأجاز عود ضمير فأنهم إلى العظمة أو  
 الحرمه أو الخصلة وفي أعراب السفاقي الظاهر أن مراد المخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدره مضافاً ظاهر هو من  
 في المعنى وهو قوله ذوى ويكون قد بني على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي يظهر أن في تقدير  
 المخشري إشارة إلى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقي بل من جهة أن المصدر من قوله فإن تعظيمهما مضاف إلى  
 المفعول ولا بدله من قائل وإن لم يلزم ذكره وليس الضمير يعود إلى من والتقدير فإن تعظيمه أياها فالربط على هذا بالضمير  
 وهذا أمر يجمع عليه وغايته أنه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر إلى المفعول فلزم الاتيان به متصلاً وبظهور أيضاً أن من الجارة  
 يحتمل أن تكون للتعليل أي أن تعظيمها لأجل التقوى أو لأبتداء الغاية أي أن تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج  
 إلى تقدير المضافين المذكورين فإن قلت فلم جمع القلب وأفرد الضمير قلت جملاً على معنى من ولفظها (قوله قال وقد جعلتني  
 من خربة أصبعا) هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقاله روية فاعترض بأن نسبة هذا إلى روية موقوفه من  
 أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفضل للسود وهو مجز بيت صدره فادرك إبقاء العرادة ظاهراً والابقاء بالباء الموحدة  
 تبقية الفرس من عدوها إذ من عادة عشاق الخيل أن لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئاً تظهره وقت الحاجة  
 وقيل هو بالنون جمع نقوب الكسرو وهو كل عظم ذي مخ أي أن لوجع الذي نشأ منه غمزها في مشيها أدرك عظامها التي فيها  
 المخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهي في الأصل اسم للجرادة والظلم بفتح الظاء المجهمة فسكون اللام غمز في المشي وخربة بفتح  
 الحاء المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة (حذف الموصول الاسمي) (قوله ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل الينا وأنزل إليكم)  
 هكذا وقع في بعض النسخ والآية ليست إلا في العنكبوت وهي وقولوا آمنوا بالذي أنزل الينا وأنزل إليكم والله أعلم واحد  
 ونحن له مسلمون (قوله ما الذي دأبه احتياط إلى آخره) الدأب بفتح الهمزة وسكون الهمزة وقد تنفخ العادة والاحتياط الأخذ  
 بما فيه الثقة والحزم الضبط (حذف الصلة) (قوله وعنده الذي واللات إلى آخره) هكذا يقع في أكثر النسخ وهو الصواب  
 وفي بعضه أو عند الذي بإضافة عند إلى ضمير المتكلم ويرده أن احنة مبتدأ أخبره الطرف ولا يكون كذلك إلا إذا كان مضافاً  
 للذي وعدك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحمد ويجمع  
 على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر إذا العوائد جمع عائدة لا عائداً والمراد  
 جميع من تقدم ذكره ومنه مذ كر فدخله على ذلك أنما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف  
 أي كيد العوائد والعائد فلا تغليب وأقول الوجه الثاني لأن المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس أن تغليب

المؤث على المذكور في مسئلتين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله وقال بعد اللتي واللتيا واللتى \* اذ اعلم انفس نردت  
فقبل يقدر مع اللتي افهم انظير الجملة الشرطية المذكورة وقبل يقدر اللتي اذقت واللتيا اذقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة  
الثالث الجملة الشرطية وقبل يقدر بعد اللتي افهم ما عظم لادقت فانه تصغير تعظيم كقوله \* دويمة تصغر منها الانامل \* هذا  
بجميعه يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتي الا لا خفش فانه  
أجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى في ذلك الكلام عليها نحو عند الذي واللا في عدتك  
والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غيرهما عليها نحو نحن الاول فاجع جوعك \* وحذف الموصوف \* (قوله وفيه بحث  
سياتي) يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير  
فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قائما ولا وليكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة)  
هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الخشعي وجاعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة  
الشارح أي دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم  
والقائم ومعناه وذلك دين القائم بالتوحيد (قوله أنا بن جلا وطلاع الثنايا) هذا صديريت عجزه \* مني أضع العمامة  
تعرفوني \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المحجمة في غير (قوله نبئت اخوالي الى آخره) في الشرح يجب اشباع  
الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع  
الثاني حينئذ من مخاع البسيط والمصراع الاول امام من مصراع جزأ من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل  
لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المحجمة بثنتين من فوقها وهو يزيد ابن جلا وان أبو قبيلة معروفه اليه  
تنسب البرود التريديه والفاء في الصوت يقال فدا الرجل يفدي فديدا صوت قال وبنى يزيد منصوب على البدل من اخوالي  
ولهم فديدة جملة في موضع المفعول الثالث وعائنا متاعا بلهم ولا يتنفع تفديده عليه وان كان العامل معنى كما قالوا اكل يوم لك  
قوب ولا يعمل فيه فديدا لانه مصدر كالتهنيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له  
والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديدا والتقدير جلاوا علينا أو شدوا علينا ظلموا ويجوز أن يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول  
ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديدي في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من  
قال اغناهو بالمائة الفوقية تنطع منه وتبجح به علم ان في العرب تزيد بالتاء والياء تنسب البرود التريديه وهو مردود من  
وجهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المئنة القيمة والثاني أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجمل خطأ  
\* وحذف الصفة \* (قوله وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفيهة فلا فائدة فيه حينئذ) أي في تعييبها حين عدم تقدير  
الصفة يعني وتعييبها لا يخرجها عن كونها سالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيأ ولم أمتع)  
هذا عجزيت صدره \* وقد كنت في الحرب ذائدره \* ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لا في الهيثم عباس بن  
مرداس السلمي بضم السين وامة الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة فلهم من  
غنائم حنين مائة مائة وأعطاهم أبا عروهي أن يجعل غني ونهب العبيد \* دين عينية والاقرع وقد كنت في الحرب ذائدره \*  
فلم أعط شيأ ولم أمتع وما كان حصن ولا حابس \* يفوقن مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم \*  
ومن نضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقطعوا السانعة عني فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه وحصن  
هو أبو عينية وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتدريسة فوقة مضمومة فدا لمهمة  
ساكنة فراءة متوحدة فهمة القوة والعدة (قوله وليست دارنا هاتبار) هذا عجزيت صدره وليس لعيشنا هذاهام  
ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو امرئ بن حطان السدوسي الخارجي والمهام اسماء الصفا والوفى وقبل النصارى  
واللين وقد روى مهابة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله دفعا للتناقض فهن) أي في الآية والبيتين أما وجه التناقض في الآية  
فلان افعل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحدة من الآي أكبر من الأخرى  
وغيراً أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة علم أو بان المراد الإلهي أكبر من  
أختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحدة منهما أفضل من الأخرى من وجه أو بان المراد الإلهي أكبر من أختها عندهم وقت

خصوصاً لان الحاضر اثر في النفس ليس للعائب وأما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر وفي الشرح يمكن أن يكون  
 التقدير في قوله فلم أعط شيئاً غما هو يصري الصدق فان الواقع أنه أعطى شيئاً لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب  
 الكلام بها جليل الصدق والافهم الاعطاء لا ينافض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم ينافضه عقلاً لكنه ينافضه عرفاً  
 بخذف المعطوف (قوله أي بين أحد وأحد) ظاهر كلام أبي حيان في البصران هذا التقدير له فانه قال وعندي أن يكون  
 محذوف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون أحدهما بمعنى واحد والمعنى  
 انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفي لزوم هذا نظر) لان للزوم من نفي التفريق  
 بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق  
 بين بعض منهم (قوله والذي يظهر وجه التقدير وان المقدر بين أحد وبين الله) في الشرح ليس ما ذهب اليه أرجح مما  
 ذهب اليه القائل بان أحد هو الموضوع للعموم فان هذا محصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل  
 في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من آمن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لان سلم  
 انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق  
 بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلان سلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح بما ذهب عليه بقوله  
 بدليل ويريدون أن يفروا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعضه من بعض (قوله  
 والآية في اللف والنشر وهذا التقدير تندفع شبهة المتزلة كالرخصى وغيره) في الكشف لم تكن آمنت من قبل صفة  
 لقوله نفساً وقوله أو كسبت في ايمانها خيراً عطف على آمنت والمعنى ان اشرط الساعة اذا جاءت وهي آيات ملحقة مضطرة  
 ذهب أو ان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ بنفسا غير مة ايمان من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها  
 غير كاسية في ايمانها خيراً فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في  
 وقتها ولم تكسب خيراً وفي حاشية التفتازاني ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير  
 ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان أولاً أحد الامرين في سياق النفي تفيد العموم كالمذكورة على ما ذكر في قوله  
 تعالى ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا  
 لا يستقيم ها هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغو ومن الكلام فوجب جل  
 أوها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الرخصى وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت  
 ولم تكسب خيراً والحاصل ان العموم اغما يلزم اذا عطف أحد الامرين على الآخر باوتم ساط عليه النفي مثل لم تكن آمنت  
 أو عمت لا اذا عطف باوتم في أمر على نفي أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وهما هنا تارة من الاول للزوم التكرار  
 فتعذر الثاني وأجيب عن التمسك بالآية من قبيل اللف التقدير أي لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسبها في الايمان لم تكن  
 آمنت من قبل أو كسبت فيه فتوافق الآيات والحديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع وتورث النجاة من العذاب ولو  
 بعد حين وتلائم مقصود الآية حيث وردت تحسير الذين أخافوا مآوهم وامن الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث  
 كذبوا به وصدوا عنه أي يوم يأتي لا ينفعهم التهاف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك  
 ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح  
 قبل فاختصر للعلم به انتهى ما في الحاشية (قوله فما أدري أرشد طلابها) هذا آخر بيت لابي ذؤيب الهذلي وهو دعائي اليها  
 القاب اني لامره \* جميع فما أدري أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث)  
 من ذلك في الالف المفردة حيث قال ولا أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت المحضة قولك ما أدري هل طلابها رashed  
 وامتناع أن يؤتى لم يعادل بخذف المعطوف عليه (قوله ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب لان الجزاء  
 اذا صدر بالفاء قد لزم أن يكون ماضياً للفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقاً على  
 الضرب وهو باطل افوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتيب الانفجار على الضرب واعتراض أبو حيان على الرخصى بان  
 دخول الفاء لا بد معه من اظهاره فكون ما دخلت عليه قد ماضياً للفظا ومعنى (قوله الا ان قيل المراد فقد حكمه بالترتيب  
 الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتيب الانفجار لا نفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في

هذا الاستثناء شيئاً في دفع الاعتراض من جهة ان اثران الماضي به - لتحقيق مضيه معنى - فلا يصلح أن يكون جواباً للشرط  
مستقبل وأقول ليس اعتراض المصنف على الزخشي من جهة ان الماضي لا يصلح أن يكون جواباً للشرط مستقبل لانه  
معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الانقجار على الضرب في هذا المقام باطل وفي  
المطول ان جاتي الشرط والجزاء وان جعلت كلتاها أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان  
معنى قولنا ان أكرمته الآن فقد أكرمته أمس ان تعتدبا كرامك إياي الآن فاعتدبا كرامى إياك أمس وقوله تعالى  
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى لا تنصروه فقد نصره  
الله اذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصروه من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام حذف المبدل منه (قوله  
وقدمه انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) من ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة  
حذف المؤكد وبقاء توكيده (قوله قد مر ان سيدي به والخليل أجازاه وان أبا الحسن ومن تبعه منعوه) من ذلك في الشرط  
الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في أول الخاتمة حذف المبتدأ (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار)  
هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست إلا في الجوهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل أنبئكم  
بشر من ذلك النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكن نار جليل فرجل وامرأتان أي فالشاهد) في الشرح الانسب  
في قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليست شهد رجل وامرأتان من الاستشهاد  
وقدر الزخشي فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمور هم المخاطبون لا الشهاداء وعلى  
تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدين ان لا فالشاهد وأقول المناسب اقوله فان لم يكن ناتقداً بالمبتدأ  
واغلام يقدره فالشهيدين لان الشهيدين هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير  
الاولين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين اكتبتهن أهوى على عليه بكرة وأصيل او كون  
أساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره اكتبتهن اقل يكون فيه  
حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل المتقارن في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال ومما يحتمل الامرين  
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أي لا تقولوا الثلاثة في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة في حذف الخبر ثم الموصوف أو المميز  
أي لا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الخالق اثنين بواحد في صفة ورتبة  
فيلهم ثلاثة انتهى وفي الشرح اراد هذه الآية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول  
والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهى وهو غير القول السابق لان ذلك خبر حذف الخبر  
(قوله والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انبئت لو او مناب الباء قصد التشاكل اللفظي) قال الرضي أصل التركيب أنت أعلم  
بمال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالكا لقيام القرينة على كل من المحذوفين  
والمعنى أنا لا ادخل بينك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله له في عليك الى آخره)  
اللهف بنسخ الهاء مصدرة لطف بكسر هاء معني خزن وتحسره قولهم يالطف فلان كلمة يتحسرها على ما فات والجوار بكسر الجيم  
أن تطفى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجبره (قوله وقدمه البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا  
بالذ كر لما جاءهم مستوفى) في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاخبار عن رور البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يرفى  
شي مما وقف عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزخشي وخبر ان  
محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب  
اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقدمه الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من  
صدعن نيرانهم الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لا من حرف اللام (قوله اذا قيل سيروا الى آخره) اقرن بالنون هنا قرن  
النور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والاضاد المجهة المكسورة اقرن  
الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبس مال قرنه وعضب مما يحتمل النوعين (قوله تكثر بعد  
الفاء) يعني عقيهم من غير فاصل بينه وبينها (قوله وبأى في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصير جميل  
لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء إلا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور (قوله وبديل الاول قوله) فقالت على اسم الله أمرك

(طاعة) في الشرح فيه نظرا لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدأ ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الا و امر وهو ضد النهي أي امرك ذو طاعة أي مطاع يمثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دال على الثاني وأقول لم بدع المصنف لزوم ذلك لزوما قليا وانما يريدانه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ لم يذكر كوز ترجح بذلك انه عند الحذف خبرا بمبتدأ المحذوف هو الامر (قوله وقد مر تجوز ان عصاف الوجوه في امرك لافغان) مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فافهم ما أولى في حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما (قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليهم) سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز أن يكون التقدير قائلين - الام عليهم (قوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم - أي واعقدوا الايمان من قبل هم خيرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال النبي في حاشية الكشاف ويجوز أن يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبهه من حيث ان المؤمنين من الانصار عكفوا فيه فمكن المالك المساط في مكانه ومستقره بمدينة من المدن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخيل - لا محضا فاطلق على التخيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوؤ للالزام للشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخيلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله علفتم ابناء واما باردا) هذا صدر بيت عجزه \* حتى شئت هالة عيناها \* ويروى حتى غدت والمضى واحد (قوله لها سبب تري به الماء والشجر) هذا عجز بيت صدره \* اعمر وبن هند ماترى رأى صرمة \* وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشرين الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضعة عشرة (قوله حذف المفعول) (قوله يكثر بعد لو شئت) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب بدل عليه وبينه نحو ولو شاء لم - كما أجبت أي لو شاء هدايتكم لهذا كم أجبت فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلق المشيئة عليه لكنه منهم عنده فاذا جى بجواب الشرط صار مبينا وهو ذا وقع في النفس ويستنتى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بفعله غير بيان نحو ولو شئت ان أبكي دما بكيت \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليعتبر في نفس السامع ويأنس به (قوله وبعد في العلم ونحوه) الا انهم هم السقهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل أن يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو أبلغ في الذم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة للالزام ليكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولم يزل فيه الفعل منزلة للالزام - كون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وما شئ جيت باستباح) هذا عجز بيت صدره \* جيت حجة تمامة بعد نجد \* (قوله على ذنبا كله لم أصنع) هذا عجز بيت لابي النجم صدره \* قد أصبحت أم الخياردى \* (قوله فثوب نسب وثوب أبحر) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره \* وأقبلت زحفا على الركتين \* ويروى بدل نسيت على \* (قوله ومن غريبه حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أي هو صحر) هذا أحد الالوجه التي ذكرها الخشري في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الصحر مبين على انه صحر فكيف قيل لهم أتقولون أصحر هذا قلت فيه أو جه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق انهم يؤمنون فيه وكان عليهم ان تدعوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاؤل اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكرفي قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال أصحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا الصحر مبين كانه قيل أتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا الصحر مبين ثم قيل أصحر هذا وان يكون جملة قوله أصحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية اكلامهم كانهم قالوا أجنمنا بالصحر نطلبنا به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للصخرة ما جئتم به آبصر ان الله سيطلبه انتم - (قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى) فيد به لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضى اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بالاقرينة دالة على تعيين ما حذفهما نسياما نسيما تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من العلوم ان الانسان لا يخلف في الاغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرها بدون المفعولين وأما مع القرينة



القرينة فلا بأس بحذفه من يسمع يخل أى يخل مسموعه صادقا فاما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلبه مع كونه ما في الأصل مبتدأ وخبر أو حذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذف أحدهما كان حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكفى قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء الى قوله خير لهم أى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثانى فكفى قوله لا تخلفا على غراتك انا \* طالما قدوشى بنا الاعداء أى لا تخلفنا أذلة على اغرائك الملائكة بنا (قوله نحو فاما من أعطى) في الشرح هذا منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولا وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى وأقول يعنى بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن الشئ من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوف لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم) يعنى الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المجعولة حذف حرف العطف (قوله ان امرأ زهطه بالشام منزلة \* يبرين الى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو عتناء تحمية مفتوحة في أوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجهله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة ان لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبى ومنهم من يجزئ به مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين وفلسطين وباهمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبى ويبرين وكذلك اخواته ما واغترض عليه بان الذى يبنى ان يقال فى النسبة ههنا نصيبى ويبرى وههنا نصيبينى عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى الثانى وجعل فى حكم التروك نخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه الاسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسبة ان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على حذف حرف العطف (قوله ويبيده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع) أى بعد حذف العاطف فى الآيتين ان فيه فى الآية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بالمنصوب وفي الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بمرفوع والظاهر ان البارز فى بيده حذف العاطف من الثانية أى بعد حذف العاطف منها ان فيه فصلا بين المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهوانه لا اله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم (قوله أو معمول للحكيم على ان أصله الحاتم ثم تحول للباغاة) قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله فى ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سبى وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أى منه (قوله وأجاز الزمخشري أن يكون استثناء) أى ان يكون قلت لا أجدا أمحك عليه استثناء فاق حذف فاء الجواب (قوله وقد مر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خير الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذى مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف واو الحال (قوله تقدم فى نصف النهار الماء غامره) الموضع الذى تقدم فيه ذلك هو الاشياء التى تحتاج الى الرباط فى الباب الرابع (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا فى حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبر السكان) يعنى اشترط السكوفيون فى الماضى الواقع خبرا لكان أو احدى أخواته الا فترا بنقد ظاهرة كفى الحديث أو مقدرة كفى البيت (قوله وكنا حسبنا كل يضاء شجمة) هذا صدر بيت عجزه عشية لا قينا جذاما وجبرا ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وجذام يحج مضمومة فذال هجعة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهى بجاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد أفتام يفارقها وجهير أبو قبيصة من اليمن (قوله حلفت له بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه فى قد (قوله حذف لال النافية غيرها) أى غير لال التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لال النافية وهو لا النافية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا لال النافية (قوله فقلت عين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لاهرى القيس عجزه \* ولو قطعوا رأى ليدك وأوصالى \* وفي القاموس والواصل المغاضل أو مجتمع العظام جمع وصل  
 بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يمتطأ بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) في الشرح هذان البيتان من بحر  
 المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المقام وأول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام  
 وأول عجزه واو الركن لكن يكون فيه النظم والسرمد الدائم والشاهد قوله نسبتك وسهل حذف لانه كونه مسـتقبلا معنى  
 لانه عامل في ظرف مسـتقبل وهو مادام على اذ تقديره مدة دوام على كمال حذف لامع المضارع المستقبل (قوله فلا  
 والله نادى الى قومي) هذا صدر بيت عجزه \* هـدوا بالمساء والعلاط والهدو يضم الهاء والدال وشد يد الواو مصدر هـدأ  
 بالهمز هـدأ وهـدوا بالمساء متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة في أوله والطاء المهملة في آخره مصدر عاظه  
 بشر اذا ذكره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافي الجواب قدم  
 اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأق في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر  
 بينهم انتهى (قوله وقولى اذا ما أطلقوا الى آخره) هذا البيت للفري بن توب وفي الصحاح والمنخل يفتح الخاء المعجمة مشدد  
 اسم شاعر يقال لا أفعـله حتى يـؤب المنخل كما يقال حتى يـؤب القارظ العنزى وفي الشرح وأظنه يعنى المنخل أحد  
 القارظين الذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجع اقلوا الا آتيك أو يـؤب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يـؤب القارظان كلاهما  
 \* وينشر في القتلى كليب لوائى وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف أرادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي  
 وهـذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من الضامة يرونه محذوف منه لا النافية بدون ضمير القسم ومنهم  
 المصنف والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتباره حذف لافي جواب القسم المحذوف  
 ما النافية (قوله فوالله ما نلت الى آخره) في الصحاح والوقى المواقفة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوته وفق عياله أى  
 لها بين قدر كفايتهم لافضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله بمعدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضوعين  
 والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة المحذوف كى المصدرية (قوله  
 وانما يقدر الجمهور هنا أن يعينهم لانهم الباب فهو أولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد  
 على السـيرافى المحذوف اداة الاستثناء (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) في الشرح هـذا عجيب جدا كيف لا يعلم  
 المصنف أحد أجازه غير السهيلي والمثلية في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا به بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام  
 وقدع الا يزيد محمول على الحذف لاعتلى التنازع خلافا لبعضهم يعنى ان التـقدير ما قام الا يزيد وما قدع الا يزيد فقول هـذا شئ غير  
 حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثلية أيضا واختار فيه اذ لا أى انه محمولة على الحذف دون  
 التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأنى بل ذلك ان الاصل الا فائلا الا  
 ان يشاء الله وحذف القول كثير حذف فائلا لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اذ انى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله  
 فتكون الآية على هـذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج في حذفه (قوله  
 فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الآية في حذف الاداة وحدها لا تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى  
 جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الاقولا مصحوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى  
 مصدرا (ولا متلبسا بان يشاء الله) ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء  
 الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء داخل على ان يشاء الله نحو لا فعل  
 الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي  
 الشرح وهـذا معنى ما قاله ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى ولا تقولن شئى انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه  
 فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا نجى الا بذن زيد ولا تخرج الا بعـشـة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا  
 أو مصدر افتقد در الحال لا تخرج على حال الامستحب لذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا بـعـشـة مستحب لذلك  
 كقولك ما كتبت الا بالقلم وما نجت الا بالقدم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا ان يشاء الله أى  
 الا بـذ كـر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط  
 أو ما في معناه كقولك لا فعل ان يشاء الله أو لا فعل بمشيئة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء  
 منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد دأما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهى كل أحد عن ان يقول انى فاعل غدا كذا

• طاقا فيه منه بشئ أو لم يقيد به وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غدا كذا ان شاء الله وجهه له  
منقطع ما يدرجه في النهي وأما ما ذكر من انه متصل بباء تبارك النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شاء الله والنهي  
لا يقيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نهى محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا  
يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان باقى نقيضه فذلك معلوم من كل أمر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل  
أحد منهما عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما  
تقدم وأما ما ذكر من انه متصل لقوله اني فاعل فاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله فيصير منهيا عن  
ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله وانى فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله أحد  
وأما ما ذكره من ان بعض المتأخرين زعم ان الالهة ليست باستثناء فان اراد انهم ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه  
وان اراد انهم ليست باستثناء أصلا لانه منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم  
يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تأييد) هكذا وقع فيمار أبناءه من النسخ والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله يحذف الجار (قوله  
وقد يحذف مع بقاء الجر) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوا يا مان قال ابن مبرور كقوله  
صلى الله عليه وسلم اقربهم مامنك يا ابا الجر في جواب قولها ان الى جارين فالى أيهما أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف  
أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لان معنى كيف بأى حال فاعلموا معنى الحرف دليلا فلا فواظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز  
الحذف أول قال أبو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك في حذف ان الناصبة (قوله هو مطرد في مواضع معروفة)  
هي عشرة مواضع خمسة اضمار أن فيها على سبيل الوجوب وخسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحوي باب اعراب  
الفعل في حذف لام الطاب (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب) قد سبق الكلام على الآية الأولى  
في حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لا في طاب عجزه \* اذا ما خفت من أمر تبالا \* وقد تقدم  
الكلام عليه في اللام في قوله حذف حرف النداء في يريده بالانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ في اسمي الجنس  
والاشارة) قال الرضى أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يارب رجل  
بالضم أولم تعرف نحو يارب جلا وسواء كان مفردا كأمرو ومضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو مضارعا للمضاف نحو  
يا طاله اجبلا قصدت به هذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه أمان النكرة فلان حرف التنبيه انما  
يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأمان المعرفة المتعرفة بحرف النداء  
فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى  
ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف والتنبيه وانطاب  
فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أى نحو أيها النعلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو  
وصف مرفى وهو معرف قبل النداء باللام فياز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من ياليم - ذا من غير ان تصف هذا بذى  
اللام كالا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من أى بوصفه نحو ياليم الرجل أو بوصفه  
نحو ياليم - ذا الرجل وأما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه  
منادى أى مخاطبا تنافرا ظاهرا فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره  
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس  
والاشارة ظاهري أن حذفه من منادى غيرها ليس بشاذف فريد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم  
المشذبة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأى أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الحكمة  
لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون ابها وأقول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف أيضا من  
الندوب نحو يارب ارامن المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافية ولا يحذف  
أيضا من المضمر ونداءه شاذ ويأتى على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا أجب ربن أجب يا أتنا \* أنت الذى طقت عام جمعا  
وكقول بعضهم يا يالك قد كفيتك (قوله أصبح ايل) هذا القول لام جذب زوجة امرئ القيس قالته تبرمها وفي الصحيح

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تغريك النساء فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الارقاة بطيء الافاقة (قوله بمثل هذه الوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره \* اذا هملت يوما لها قال صاحبي \* ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب بلوعه والتاع فؤاده أي احترق (قوله هذي برزت لنا فهاجرت ريسا) هذا صدر بيت عجزه \* ثم انصرفت وما شفيت نسيسا \* والرئيس ابتداء الحب والنسيس بنون في أوله وبهملتي بينهما مثناة تحمته بقية الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذي مفعول مطلق) في الشرح يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم التلمين وذلك لان المتنبى كوفي ومذهب أصحابه نجاه الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا يفتكر ان يكتبه لذلك ولا يتجه تلمينه (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السامة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابي وصحابتيك اخلها قليلة فلا تملى وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اباي وصحبتى اباك فيما خاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاحكام فقوله ذلك مبتدأ خبر عنه بقليل وقوله اخل جلة النى فعلها وأتى بها بدلا لجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ قايمت الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الراء في البيت على ابن مالك فتأمله وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعتم اسم الاشارة بالمشار اليه بل خبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدره حذف ضرورة كما قال سيمويه في \* اني وجدت ملاك الشيمة الادب \* وفي \* وما اخل لدينا منك تنويل \* ان الاصل للملاك وللدنيا واما على ان تكون من الغاء المتوسط لان المتوسط المبعج للالغاء ليس المتوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغاء أيضا نعم الغاء المتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالمبتدأ الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق باني وفي الثاني بما النافية وتظيره متى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء وحذف نون التوكيد (قوله فلا وأبى لنأتيها الى آخره) في الصحاح والروم من ولد الروم بن عيصوبن اسحق يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا غمرة وغمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التاء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا قبلها ساكن) قال الرضي انما كان ذلك حظا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللام حقة للاسم فضل على اللام حقة للفعل (قوله وبعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها) هو واوا الضمير في اضربن يا قوم وبيا الضمير في اضربن يا همد وقال يونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك الهموم طارقه الى آخره) قونس الفرس عظم نائبي بين اذنيها وحذف نوني التنبيه والجمع بهذه الترجمة تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها (قوله ها خطنا الى آخره) الخطات تنبيه خطه وهي الامر والقصة وقيل رفع اسارومنة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال خطا اقولكم لي اما كذا واما كذا (قوله لا يزالون ضاربين القباب) هذا عجز بيت صدره \* رب حى عرندس ذي طلال \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل وحذف التنوين (قوله أمسلمى الى قومي سراحي) هذا عجز بيت صدره \* وما أدري وطني كل ظن \* قال القراء وسراحي مرخم سراحيل في غير النداء وفي الشرح ويمكن ان يكون منادى ومسلمنى خبر لمحذوف أي انت مسلمنى الى قومي يا سراحي وفي الصحاح وسراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيمويه في معرفة ولا نسكرة لانه برتبة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النسكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمنى للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجاز في السبعة هذا ضاربك وضاربني والكاف والياء في موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية لاتنوين لقوله وائيس الموافي الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمنى والرد على مذهب هشام (قوله ولا يكون الاسم موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة) قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد بن أخي نالم بحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر بقلته أيضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست

وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي أمالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بآباء في واثبات الالف في الله ولذلك اذا كتبت نه زيدا كتبت قافاوها لانك لو قفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب الالف مطلقا لانك لو انتدأت به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا اكثر من اول ذلك - حذف العرب التنوين من الاسم الاول فاعلة التي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكتب اكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يمدأ به غالبه الان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ اول السطر الذي بعده فمكره هو ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبه وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان ليكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس ابن ثعلبة) بعده كريمة أخوالها والعصبة وفي الشرح قال ابن جني والذي أرى انه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه ان يجري ابتداء وصفه على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجري ابتداء على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كاشي الواحد فوجب ذلك ان ينوي انفصال ابن عما قبله وذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قات كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البديل اذ البديل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولا يكره قليل فقامت كنه الوجه ان يحتمل على انه ضرورة (قوله \* فالغيتة غير مستعتب \* الى آخره) هذا البيت لابي الاسود الاول وقبله فذكرته ثم عاتبته \* عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تمثيل المتعاطفين في التكبير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذا كر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للابتناء وأراد بالتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي أثر الشاعر حذف التنوين في ذا كر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذا كر الى الاسم الشريف ليمثله في التكبير المعطوف وهو ذا كر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا شعر بان ذا كر اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية وهي لا تقيم التعريف أجيب بان ضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو هنا بمعنى الماضي أو الاستمرار (قوله فن الاول مضاف الى المذكور والثاني لجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في له واليه الاولى والثانية للذكور وفي انه وكأنه للثاني وهو مبتدأ خبره كانه وما بعده ولجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به \* حذف أل \* (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه مذكورة وتعريفه ان كان معرفة فلولا تحذف أل من المضاف لاضافة معنوية لزم تعريف المرفوع ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان مذكورة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المرفوع فظاهر واما تخصيصه فلانه اذا كان مرفوعا كان مخصصا وتفيد بالمعنوية لان أل لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تقيم الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان أل لا تمتنع فيها من المثني ولان المجموع بالواو والنون نحو الضارب زيد والضاربون زيدون لا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمرا نحو الضاربك والضاربك أو ظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل (قوله قيل والاسم المشبه بنحويا الخليفة هيمية) لان تقديره يامثل الخليفة هيمية فدخل يافى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويرده انه الاتجامع من الجارة للفضول) قيد به لانها اتجامع من الجارة غير الفضول كما اذابني افعل التفصيل مما يتبعه بن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير \* وهم لا بعدون من كل ذم ويجوز أيضا ان تجامع من هذه من الجارة للمفعول مقدم عليها ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا بياس والتركيب قياسي) هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامه فيه قياسي (قوله وابدال المشقة ضعيف) قال الرضي والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك لاني \* ليؤذني التعميم

والصهيل) قدر الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك (قوله والاولى عندى ان يخرج على قوله) واقد أمر على المصنف بسبني) وهو ان يجرد ال التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعمته كالنكرة (حذف لام لا فعلن) (قوله وقيل مرة أنارن) مرة بيم مضومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأثارن همزة مفتوحة فثلاثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثارت القليل وبالقتيل ناراً وثورة إذا قتلت قاتلة والفرغ بكسر الفاء وفجحه أو بالغين المجهة المدبر (حذف جواب القسم) (قوله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمته) هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط وانظرا هرا ن ما هنا سهو وسبق فلم أقول ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الا تية بسهولة ولا سبق فلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يوثق معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مقيد ما في الرتبة على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم بتقديم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بأنه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب أجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط له لازم متبع وهو عود الضمير على متأخر انظروا رتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لا امتناع لازم (قوله أي انه المجزأ) وذلك ان المرسلين أو ما الامر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقد روي بالامر كما تزعمون وقدره الزمخشري بأنه المجزأ في البحر ينبغي ان يقدر ما ثبت جواب القرآن حين أفسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك ان المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكر انك ان المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله ويجيء وان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لئن لم ينزلوا فما ان الرسلالة تتضمن النذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا يجده هذا القول مستقيما في العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله الفراء وثعلب ص) في البحر وهذا معنى على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكره (حذف جملة الشرط) (قوله وجاء بدونه نحو ان أرضى واسعة فايأى فاعبدون) في حاشية التقطازاني عند قوله تعالى وياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في وياي فارهبون وجوه من التأكيديتقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفاته تقديره يا اي ارهبوا فارهبون أحدهما مضمرة والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كما أنه قيل ان كنتم راهبين شيأ فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفي لم لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هنا فاعلمية فعلها منفي بل حتى يتوجه هـ هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فأنتم لم تقتلوههم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوههم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداءة كنتم يقتلوه فطامقها الى آخره) الا كثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداءة جائز مطاوعا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء النافية أيضا كهذا البيت (حذف جملة جواب الشرط) (قوله ولوان قرآناس يربته الجبال الآية) أي ما آمنوا بآي الله وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه هم المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيأ نفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل رأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألسنم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاسم تفهم لا تقع جوابا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشف هـ هذا السكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاسم تفهم جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلمني امرائي على نزول مثله فإيمان به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألسنم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فاما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لا خبر وفي المعامل معاك كاهي كذلك في قوله تعالى قل رأيتم ان أناكم عذاب الله بعبثة أو جهره هل يملك الا القوم الظالمون فان قلت فاین جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف بدل عليه الجملة ان المكتفان له والتقدير في آية الاحقاف ان



ومناسبتة لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلم ان نحو قعود علمانه كالزم في قاعد بن علمانه (قوله بكرت عليه بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وبكرت وبكرت بكوت بمعنى أتيت بكرة والصرم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو فكلا من ارغدا ان رعدا نمت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشهر بين العرب والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشهر في هذابين العرب بين صواب وان تخطئتم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل وأقول انما عدده المصنف فيما اشهر بين العرب والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلوا لهم على ذلك لانه بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله فليجوز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتوصير الصفة مفعولا على السعة) في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين أمر مستكبر ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قوائنا احب الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما سبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فراد المصنف هنا وهناك مجازان للنحوي بحث عنهم او مثل احب الارض شباب الزمان ليس كذلك (قوله أي الشملة السماء والحالية متذكرة لتعريفه) في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكاب ما عدا عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيمة الاشتغال واشتمل بالثوب ادارته على جسده كله وعانقه حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشغال السماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعانقه اليسرى ثم يرد ياقبه من خلفه على يده اليمنى وعانقه الايمن فيعطيها جميعا وهو الاشتغال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيدوامه فرجه (قوله والصواب العطف على معمولي عاملين) في الشرح غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا ماضيا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقل ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لحواله محل الاسم) وهو قول البصريين سواء حل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع قاله الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنقيس من خواص الافعال وفي خبر كاذب نحو كاذب يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فاعلان الزيدان ويكفيه وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاذب يقوم ان أصله صلاحيه وقوعه موقع الاسم كافي قوله وما كنت آتيا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان أرادوا أن رافع المضارع وقوعه موقعها هو الاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كافي بقوله زيد ومنع منه الاستعمال كافي جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التخصيص وان رادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعها هو الاسم مطقا فباطل أيضا لرفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كافي وان احده من المشركين استجرك فلوك ان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فوعا واللازم منتف فالا لزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان الخبر يدمن الناصب والجازم عددي والرفع أمر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العددي لانه للوجودي فجوابه لا نسلم ان الخبر يدمن الناصب والجازم عددي لانه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعددي انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها تدخلت في أول الكلمة حدث لرفع محذوفها إذ أصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فحالته عليهم الأولى من حالته على النوى الخفي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين العربيين وانما عزلهما عامل النصب والجزم لضعفهما وصيرورتها بجزء الكلمة (قوله ثم اذا عروا أو عروا) أي اعرابوا الكلام أو عروا الطالب أي جعلوه يعرب (قوله فاما البصريون فذهبوا) ان المانع الزيادة المشبهة لاني التأنيث قال الرضي الالف والنون انما يؤثران



لمشابهة ألف التانيث المدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليها معا وبقوات هذه الجهة تسقط الالف والنون  
عن التانيث وقال المبرد جهة الشبهة ان النون كانت في الاصل هزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء  
وبهراني وهى قبيلة من قضاة وائس بوجه اذلا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدل منها أو أضاف منها وبهراني  
قال قياس صنعاء وى وبهراني كهم راوى فابدلوا النون من الواو شاذ للنسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو (قوله  
عن درك الحق) الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع بطلاق على الاقوال والعقائد  
والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد  
يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع  
ومعنى حقيقة المطابقة الواقع ايها (قوله الاعداد الاصول) يعنى التي ليست بعدولة (قوله ولكم أهلى بواد أنيسه الى آخره)  
هذا البيت لمساعدة الهذلي وتبني بالغين المجهة المفتوحة المشددة وأصله تنبني بتاءين في أوله حذف احداهما من التبنى وهو  
الطلب ومثنى وموحدة ذئاب أو خبر مبتدأ محذوف أى بعضهم مثنى وبعضها موحدة (قوله وللجهل بموقع هذه الالفاظ) يعنى  
الالفاظ بعدولة (قوله احاد أم سداس الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكلام على أم (قوله الذى أطاق) أى ايج (قوله ولو  
أفردت لم يكن له معنى) قال التفتازانى أى لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين  
حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصدي فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطبييات  
في حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه بالاولى علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه) قال التفتازانى وذلك لان أول واحد الامرين أو الامور  
لا غير وأما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالسهم اخير وزيادة  
في الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله ان أول واحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقييد في الكلام يكون  
نفيا لما يقابله فعنى أو ان يكون الاقتسام على أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الأنواع  
غير متجاوزا لها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك وفيه إشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز  
التسع تمسك بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهى تسع وذلك لان من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد  
أعنى كيفية النكاح وهى كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خامس وسداس انتهى (قوله واختلاف فهمنا) أى فى  
الواو فى قوله تعالى وثامنهم كلبهم (قوله فيندفع الاشكال أيضا) هو ان فى قوله تعالى ما يعلمهم الا قيل رداعلى كون الواو فى وثامنهم  
كلهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه تقريراً بكونهم سبعة (قوله فاما الواو الاولى) يعنى واو الثمانية (قوله قلنا المعامل  
المعنوى لا يحذف) فى الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف فى مثل قولك زيد قائم أجوابا لمن قال من فى الدار رأى زيد فيها قائما  
لقوة الدلالة على المحذوف وفى التسهيل ويضم عامها اجواز الحضور معناه أو تقدم ذكره فى استيفهام أو غيره وهذا يشمل  
المعنوى وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوى لقول المصنف فى بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا  
ممتنع وبهذا رداعلى المبرد قوله فى بيت الفرزدق واذما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى واذما فى الوجود بشر  
عما نالاهم (قوله ولا أرض اقبل ابقالها) هذا مجزى بيت صاره \* فلامرنة وقد وقفت ودقها \* والمزنة اسحابة البيضاء ولودق المطر  
وضمير ودقها للسحابة التى شبه بها الجيش فى البيت قبله وابقفت لارض خرج قلها (قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا  
اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاولى) قال التفتازانى  
فى تلويحه والكلام فيما اذا أعيد للفظ الاول امام مع كيفيته من التكبير والتعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف  
هو اللام أو الاضافة لتصح إعادة المعرفة بنكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكر أو الاما ان يكون نكرة أو معرفة وعلى  
التقديرين اما ان يعاد نكرة أو معرفة تصير أربعة أقسام وحكمها ان تنظر الى الثانى فان كان نكرة فهو ما قبل الاول والا لكان  
المناسب هو التعريف بماء على كونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول جلاله على المعهود الذى هو الاصل  
فى اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا أعيدت نكرة كانت عينة وكلام التفتازانى انها تكون  
غير اقل حكي ابن السبكي فى هذه الصورة نوابين وحكى عن امالى ابن الشجرى انه قال انها غير الاولى لانفسه بجرى كلام  
المصنف على القول بانها عين والتفتازانى على القول بانها غير (قوله وجازعلى ذلك ما روى ان يغاب عسر يسرين) روى ذلك

موقوف على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول ان يغلب عسر يسرين وفي نفسه ير البغوى قال أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تنكاهم الناس في قوله ان يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحدا ويسر ان وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه ان يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فذا لم غير زائل أي لا يجمعهم ما في الغاية كقوله صلى الله عليه وسلم لم شمر أعيد لا ينقص أن أي لا يجمعان في النقص (قوله وبشهاد للصورتين الأوليين) هما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار قوله الأوليين ان يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بني دهل الى آخره) هـ ذان يتان من بحر الخرج والصفح العفو ودهل بضم المهملة وسكون الهاء (قوله والثالث ان في التنزيل آيات ترده هذه الاحكام الاربعة) قال التفتازاني في تلويحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق ودخلوا المقام عن القرائن والافتقار للنكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذي خافكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللقطي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلنا اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومنه كثيرة في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى (قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام) فلا يكون الثاني عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول (قوله لان اللام ان كانت فيه) أي في العسر الاول للعهد في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر مهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أي فالثاني عين الاول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه) في الشرح عهـ هذا الموضوع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا قال الامر الى سلامة ما شتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس يلزم بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتدأ والتمهاتهم اتحاد العامل في الحال وصاحبه الادليل دلهم عليه ولا ضرورة الجائز - م اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى (قوله معمول للمضاف أو الجار مقدر) قال الرضى اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فن قال انه الحرف المقدر نظري ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل زيد فعني الاضافة قائم بالمضاف اليه لا جل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو محتمل بالمضاف اليه أو مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر أربعة منسوخة والمضاف مفيد لعنايه ولو كان مقدر الكان غلام زيد نكرة كغلام زيد فعني كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان أراد كون الاسم مضافا اليه فهو - ذاهو المعنى المتقضي والعامل ما به يتقوم المعنى المتقضي للاعراب وان أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فيذني أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا بالنسبة التي بينهم ما بين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد (قوله هاينما اذ اصريح الحق فاضغله) هذا صدر بيت يحجزه \* وطع فطاعة مهد نصحه رشده \* وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتباره عاملا وجهين (قوله لان الحال حينئذ من المعرفة) هـ ذاهو المرجح ان يكون موحشا حالا من المستتر في الظرف (قوله واما جواب ابن خروف) أجب ابن خروف عن تجويز كون موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف ههنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدأ واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول

أبي الفتح مع عدم اعراضهم عليه بما اعترضهم عليه بخلافه اقل قوله ولقول أبي الفتح معطوف على لا طلاقهم (قوله  
عليك ورحمة الله السلام) هذا مجزيت صدره \* الا بالخلة من ذات عرق \* والمراد بالخلة هنا امر أو بذات عرق موضع (قوله  
وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطفرحة على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بان ما ذهب  
اليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر  
مع عدم الفاصل ولم يترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليه ضمير تقدمه على المبتدأ او عدم اعراضهم بذلك يدل على ان  
الطرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض  
به على أبي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلاً وانما تخلص من ضرورة الى  
ضرورة أسهل - بل منها وذلك ليس بمتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لانه ظاهر فاعلم يا صبيح لوساوي  
الظاهر المضمرة في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلل بل هو ضمير المستتر في الطرف  
بان جعل صاحب الحال طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الطرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من  
جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بأنه انما ثبت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما اذا كان  
نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله احدها ضمة ان في تنبيه  
ضمة لأوث وضمة ان للذكر) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان  
بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فاذا أرادوا هارثنو واغلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقلوا ضبعان  
هذا ولكن في الصحاح الضبع معرفة ولا تقل ضبعة لان الذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانتى  
ضبعانه والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكا بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما  
من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولاً وسهواً وان كان بحيث  
لا يتمكن من ملاحظتها لا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسياناً (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد  
لا يجتمعان في الوجود فسهو لم يكن لا يفيد لان المراد بقوله يجتمع شيئاً هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان أراد  
لا يجتمعان في حكم فممنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منهم  
ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والمراد عشرة أيام باليهن لكن أنت التغليب الاليائي وأقول هذا  
الضابط اغما هو لتغليب الاليائي على الأيام في التاريخ لا لتغليب الاليائي على الأيام مطلقاً نعم مقتضى التغليب في هذه الآية انه  
لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بينك المسماة (قوله لان الله تعالى موجد للافعال ولذوات جميع الامور جدهما  
في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الابداد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد  
قدرته وارادته الى الفعل كسب وابداد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين  
مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجاداً ومقدور العبد كسباً (قوله وقدمضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي  
لها محل من الاعراب (قوله الثامن عشر قولهم ان كذا اثباتي ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كذا ان فيه اثبات  
واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيه اذ ان ارادوا به انك اذا قلت كاذب يدقوم واثبت الكود أي القرب فهذا  
الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاذب يدقوم اثبات القرب من القيام بل اريب وان  
أرادوا ان اثبات كاذب ادال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو  
حصل الفعل منك لكانت اخذ في الفعل لا قريباً منه وأما كون نفيه اثباتاً فنقول فيه أيضاً ان قصده وان نفي الكود أي  
القرب فيما كدت أقوم اثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباتاً وكذلك ان أرادوا ان نفي  
القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ من نفي الفعل نفسه فان  
ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد تجبى مع قولك ما كاذب يدخرج قريفة تدل على ثبوت  
الخروج بعد انتفاءه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القريفة دالة على ثبوت مضمون خبر كاذب في وقته بعد وقت  
انتفاءه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاذب ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت  
الشيء وانتفاءه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاذب مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوت تلك القريفة فان حصلت

قريئة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفقهوا ما كان أي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتخذنا هزوا وادع لنا ربك بين لنا ما هي وادع لنا ربك بين لنا مالونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا وان لم يثبت قريئة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا ما كادوا يقولون (قوله أحدهما ان الزمخشري قال في أولئك سيرجهم الله) تقدم كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله الثاني قال بعضهم في سجدون) تقدم هذا بجميعة في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيد انخفض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافض للذي هو المضاف اليه فالتعبير بذلك بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركو ان التصريح بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واه وأقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان خصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك ينبغي الاحتراز منه ومما ادعى المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولاً

### باب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

(قوله ان كن حرفا واحدا) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله ويقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الاول يعبر باسم المبرع عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله ان لا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهرة بدناه لان الضمائر المتصلة له أسماء ومنها ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبراً به عن نفسه فيكون اسماً ظاهراً وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما المكف الاسمية فانها لازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله ان لا يكون اسم هكذا تقرير السؤال ان المكف الاسمية اسم ظاهروهي على حرف واحد وتقرير الجواب ان المسألة لازمة للاضافة واعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف لانهم لا يعبر عنه عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولهذا اذا تكلمت على اعرابها) الاشارة بهذا الى اعتماد المكف اسمية على المضاف اليه (قوله لان الحذف فيهن) أي في م و ق وش ول واللام في لان متعلقة بجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أي بلفظ باء الجرو وواو العطف فلا يقول ب حرف جرو ولا و حرف عطف لان كلامهم ما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقبل قد حرف تحقيق وهل عرف استفهام) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعت اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلا وضعت له مكان الوضع له ضامما اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفقاراني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطاق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لا نأذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جرد الال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا فائز به انتهى وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان السكامة الثنائية اذا اجعلت علما للفظ بقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو اكثر من الحك ومن اهل ومن اللوا يكون على أقل أوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ أولم يقصد اعرابها بلا يشدد ثانيا اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منه اثلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في قد العاف والدال وفي هل الماء واللام (قوله وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقبل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة اسم تفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع اثني بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذى ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله حرف اسم استقبال وكان المصنف لم يذكرها لان الادلة الثلاثة التى فى قوله يدل على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما فتحت على الحسكية) لان الكلمة المبنيّة اذا جمعت علما على اللفظ فالأكثر فيها الحسكية تقول من اسم اسم تفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر \* ليت وهل ينفع شيأ ليت \* ثم ان أولات هذا كذا اللفظ انصرفت مطلقا وان أولات مؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهندي الصرف وتركه وان كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة (قوله فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك انه ألفاظ مسماه ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيديو به قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك والباء التى فى ضرب نقيل تقول بباء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كبه وفى الكشف فان قلت من أى قبيل هى من الاسماء معربة أم مبنيّة قلت بل هى أسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الاسماء حيث لا يسمها اعراب اذ قد مضى وتوجيه الدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء أنهم لو بنيت لحذى بها حذو كيف واين وهو لا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيبين الساكنين (قوله قياس هزات الاسماء) يعنى الاسماء الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتدار من المصادر التى هزتها هزرة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا المعنى (قوله كما أنك اذا سميت بضرب قطعت هزته) فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود له هزرة الوصل فى شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع هزرة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه هزرة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستعجب ما كان ثابتا قبل التسمية به بخلاف مثل ال واضرب (قوله فقلت فكيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليب النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عد الاسماء نادى اللفظ أى الاسم نادى المسمى فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرضى اعترض فى المختص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما ان كان فعلا فلانه أخبر عنه انه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز فى الكلمات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخرى اما عن المعنى امام معبر عنه بلفظه وحده أو مع غيره واما معبر عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار عن معناه بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ بمعبر باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبر بوجه ثالث فلا تناقض فى ذلك (قوله لما كان أكثر لفاعيل دورا فى الكلام خفضوا اسمه) بتشديد الميم وخفضوه بقاءين جوابها والجملة بأسرها اسم متنايف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به

بوفصل (قوله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ أو خبر انظروا ما مثل قولك المنطق زيدا) فى الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهاكم نفسه هو المبتدأ أو اما اذا طابق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحتمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ ومؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصده ان ألهاكم مبتدأ أو التكاثر خبره (قوله وذكري رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وذكري عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أثبت ريان الجفون الى آخره) الى ان ضده الظمان والكري النعاس تقول منه كرى  
الرجل بالكسر يكرى فهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والمسوع اسم المفعول من اسعته الحية  
أو المقرب اسم ما وليه المسوع كناية عن ليلة السهر (قوله وقال جماعة من المعربين في وكذلك نحى المؤمنين في قراءة ابن  
عامر وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب  
الخامس بما لا هنيد عليه (قوله والالتفيل تلظت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف  
رجحه لله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل اقلها) يعني من باب في  
حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان غني مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي وأقبل مسند الى ضمير  
مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا جمل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر  
مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي ضرورة لا ضرورة تدعو الى جعل غني في البيت كذلك لجواز جعله  
مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التانيث (قوله فقلت هلا استنشكت ورود الفاعل مجروراً) ان زاد فن فاعل ينكحها وفي  
آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لا كونه مما يدرك بالعقل وهو غاي يعرف  
ما يدرك بالحس كالفروع والمجروور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذف  
الواو في باب مشاركتها في الترتيب على كون نائب التثنية تقيلاً (قوله لان أصلها الياء) أي أصل الالف في يا غلاما لان  
يا غلامى يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قاب الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفا (قوله ويستثنى من الاول نحو  
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً فان الكاف فيها حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو غاي على  
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد الضمير وتذكيره وهو غاي على نحو  
وقد تقدم الكلام على أرأيتك في الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالأم قفامنه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو  
الضاربك واللام أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤماً على فعل وملائمة على مفعلة ولائمة على فعالة ويقال منه للرجل يا ملاماً  
خلاف قولك يا مكرماً (قوله وليست مضافاً اليها والالطفض أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا اضيف أو دخله لام  
التعريف انجز بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس  
مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً اليه ومفعولاً وادخل عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يتغير عن  
مدلوله وقال الأكثر امتناع الكسر تبعاً لامتناع التنوين للعتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر  
فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمجد والجراء والجلي والاجر والسكران وينصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا  
قالت مررت برجل أبيض الوجه لا أجرة فان فتحت الراء) يعني لا يكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة ولا لام  
تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أجرة لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف أو  
دخلته لام التعريف انجز بالكسر فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله كنسيتهم الصورة الجميلة دمية) في الصحاح والدمية  
الصنع والجمع الذي وهى الصورة من العاج نحوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول الخشري في قوله تعالى وطائفة قد  
أهنتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ابراده هذا السؤال من الازراء بالخشري ما لا يخفى ولم يكن ابراده بالذي يابى بالمصنف  
والادب مطلوب مع الاصاغر فضلاء الا كابر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفتاوه هم الازراء والنقص بالخشري وفي  
حاشية التفاتاني ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر طائفة قصد الى ان مضمونهم مقرر معلوم الثبوت للمناقضين لا حاجة  
الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أي وعة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى  
لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهنتهم صفة ويطنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهنتهم خبر لان النكرة موصوفة  
في التقدير أي وطائفة أخرى وبالجملة الواو للمحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيمويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر  
يعنى الاصابة) في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدر أو المولى هو الخبر وفتح خبر  
مبتدأ محذوف أي الذي أصبته هو مولاه هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعني في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس  
(قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيداً فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان

أحسن زيد وليس في السؤال تعيين ذلك في الشرح في السؤال ما يشعر بان كان تذكري في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الزائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذله ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدريه وهو افظر انذ على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيه نثذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

### باب الثامن من الكتاب

(قوله لما دخله من معنى اكتف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهملي) يقرن لما هنا بتشديد الميم والاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد لضمينه معنى يتقرن والضمير في لانه عائد على وصل الى كتابك فقرأت به او على قرأت به وهو يه ان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بادخالها بعد يقرن انضمينه معنى يتقرن ثم ان المصنف لم يذكر هنا لضمينه معنى يتقرن وذكره هنا وانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهذا الميم بجزايت زيد قائم وعمرو) لان ليت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيد قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم بحقه (قوله الثالثة جواز اننا زيد غير ضارب) قال السيرافي والرخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا وقيل ان كان معمول ظرفا جازا ولا امتنع (قوله لا تقول انا زيد اول ضارب او مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكي ثلث عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز تقديم في الثاني (قوله فتى هو حقا الى آخره) فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بعلغ (قوله ان امرأته في عمدا مودته الى آخره) هذا البيت لابي زيد الطائي في مدح أخيه لاهمه وايدى عقبه عامل الكوفة في خلافة عثمان رضى الله عنه وكانت أخوال هذا الشاعر أخذوا له بالافاقية اعلمهم وايدى المذكور ورد هذا فدهو بعد هذا البيت ارعى وأروى وادنانى وأظهرنى على العدو بنصر غير تعذير وعلى معنى مع كقوله تعالى وان ربك لذومقرفة للناس على ظلمهم والتماني التباعد والمكفور المجعود والطرف أعنى عندي متعلق بكفور ومعنى ارعى جعل الى ترى السكلاء وأروى اذهب عطشهم بالسقى (قوله ولوقلت جاءني غير ضارب زيد الميم بجزايت تقدير) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط المصنف أى تقدير غير ضارب زيد انى اضرب زيد انى أكثر النسخ التقديم بالميم أى تقديم زيد على غير وفي الشرح حكم المصنف بجواز اننا زيد غير ضارب لانه عنده في معنى اننا زيد الا اضرب وجعل لادخله على المضارع ليكون تكريرا غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحمل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيد الميم بجزايت كن قال الرخشري وتقول اننا زيد غير ضارب مع امتناع قولك اننا زيد امثل ضارب لانه بمنزلة قولك اننا زيد الا اضرب لانه اسم فجعل لادخله على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التتاراني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل اننا زيد الا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل اننا زيد الا اضرب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاءني بلا شئ ورأيت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكسر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة الحرفية (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعني ولولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع بمعنى عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفي الصحاح العدا بكسر العين الاعداء هو جمع لا تطير له والسلم بفتح السين وكسرهما الصلح وفي الشرح ولما منع ان يمنع كون لاه مفرد النطاومعنى يجوز كونه صفة لغريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا ينبغي انك لو قلت عدالك غير فريق لاه يصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير ما سوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المجمة (قوله وأدخلوا عليه آل) في الشرح ظاهر هذا الكلام ان الضخامة أو العرب أجازوا ادخال آل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الا أن أو غدا فتقول الضارب زيد بجزايت ومثل هذا عند الجمهور وممتنع (قوله السابعة العطف بولا) في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بجمع قولك ولا (قوله أبا الله ان أمويام ولا أب) هذا بمنزلة بيت لعاض بن الطفيل

صدره \* فاسودتني عاصم من ورائه \* وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر \* وفارسها المشهور في كل موكب (قوله يوضحه في هذا)  
 أي يوضح الاقرب في الثاني أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحبها ولا النافية تصاحب ان  
 الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبها (قوله ومثله ثم لم تكن فتمت لهم) في الشرح هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو القول  
 أو المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يقول بالمقالة وهي مصدر أيضا تقول قال زيد كذا أقولا ومقالا ومقالة فعمل التأنيث  
 وقع بهذا الاعتبار وأقول المصدر الذي ليس بزيد أصل للمصدر الزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير  
 المزيد (قوله ولقد حكي أبو عمرو بن العلاء) في الصحاح في باب الباء في مادة لغب بالمعجمة الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال  
 سمعت اعرابيا يقول فلان اغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت أنقول جاءته كتابي فقال أليس بصحيفة فقلت ما الاغوب فقال  
 الاحق (قوله فيها خطوط الى آخره) قال التفتازاني يجوز ان يكتب باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار  
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت  
 وتذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة أكثر  
 وأشهر ولهذا قال روبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويلا على عادة العرب بتحقيقها وتنبيهها وفي الأساس شيء مولع وملع وفرس  
 مولع وفي لونه تلبيع وهو استتطلة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضرر وب من الألوان من غير باق بذلك التواضع  
 وولعه جعله مخططا وقيل هذين البيتين \* قودثمان مثل امراس الابق \* والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامر اس  
 جمع فرس والمرس جمع مرسية وهي الخيل والابق بفتح الباء الموحدة القنب أي فراس طوال الظهور والاعناق مثل  
 حبال القنب (قوله فرفروا الفاعل) يعني فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة التي هي الاب والعرب والعرج  
 لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستتر فيه فاعلاله (قوله بلغ عماد كرامنا من تنزلهم) من بيان  
 لما ذكرناه وضمير هو في وهو تنزلهم عائد الى أبلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وخصوا  
 ان الخفيفة وصلتها السد هاهنا في باب عسى) انما سدد ان الخفيفة وصلتها مسدد الجزاين في باب عسى على قول ابن مالك  
 ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انما فاعل تام مسدد الى ان والفعل (قوله نقول عجبت من قيامك) هذا  
 شروع في أمثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم (قوله ومثله في ذلك لعل) يعني ان لعل مثل عسى في سدان الخفيفة  
 مع صلته مسدد جزايم وفي امتناع سدان المشددة مع صلته مسددها (قوله ورج الفتي الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف  
 الميم عند الكلام على لا (قوله ما ن رأيت ولا سمعت بمثله) هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه \* يومها في  
 أبتى جرب \* ويقع البيت بكاله في نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدوا محاسنه \* يضع الهناء موضع النقب والتبذيل بالذال  
 المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعده هاهنا موحدة جمع نقبه وهي  
 أول ما يبدو من الجرب متفرقا والها في الطال بالهناء والابتى بتقديم المشاة التحية على النون جمع ناقة وأصلها نوفة فلما جمع  
 على افعلي صار انوفا فاستعمل الضم على الواو فقدمت وقلت يا (قوله ومن أولها على النهى لم يتجنى الى هذا) الضم يرفي أولها  
 للالتفات في الاليتين اللتين أ كدفيهما المضارع بالنون بعد لا النافية وفي بعض النسخ أولهما والضم يرفي لالتين الا ان قوله  
 تعالى لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي ان كان صفة لغتة فلا بد من ضم القول أي مقولا فيها لا تصيبين  
 وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة (قوله  
 وقد مضى البحث فيها) معنى ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكنكم لما كانت) الضمير في لكنها  
 وكانت وأعطيت لاي في نحو اغفر لنا أيها العصابة وفي حكمها الاي المستعملة في المداء وأراد بوجوب البناء موجب بناء  
 المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحو العرب في المثال) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط  
 المصنف وفي بعض أو ما نحن العرب في المثال وفي بعضها وأما العرب في المثال وهو ظاهر هالان لذي في المثال العرب  
 لا نحو ولان نحن العرب نفس المثال لافيه (قوله بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبها به بنزال) يريد باب حذام  
 ما كان على وزن فعال من أعلام الايمان المؤنثة سواء كان في آخره رأء أو لم يكن وحذام بالحاء والذال المهملتين علم على امرأة  
 وانما قال في لغة الحجاز لان أكثرهم على ان ذوات الرء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر بخضار وغير



ذوات الراء كقطام مغربه غير منصرفه للتأنيث والعلمية وأقاهم على ان جميع هذه القسم غير منصوب من ذوات الراء كان  
أولاً قل الرعي وعلة بناء الحجاز بيرة تضعه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف  
والتأنيث وهـ ذابناء على قول الأكثر نزل اسم للنزلة لا لتزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العمل لانها  
كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا بعدل بنوا اذ ليس بعدد منع الصرف الا البناء (قوله باليت حظى  
الى آخره) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العظيمة (قوله جاءت تصرعى الى آخره) هـ ذا البيت في فرس جمعت  
بالشاعر فامرهابا الرق ويقع في بعض نسخ المغنى جالت من الجولان وهو الذي رأيناه في نسخة المصنف وفي بعضها جاءت  
من المجى وفي الصحاح اقصرته عنه كفتت ونزعت مع القدره عليه فان عجزت عنه قالت قصرت بلألف وفي بعض النسخ  
انى امرؤ قتلى وهو الذي رأيناه بخط المصنف في الشرح والذي رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مرقوة على الامام  
أبو زكريا التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحیح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد والدال  
المهملة من انقصه وهو الرق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعلة فاعل اوفاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله  
والدهر بالانسان دواي) هـ عجزيت صدره \* اطر باوانت قنصرى \* وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله  
ولو أقوى لكان أولى الاقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التي منها هـ ذا البيت  
مكسورة الروى وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا في القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفي  
الشرح وقد رأيت في نسخة هذه الكامة وهي حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هـ ذا الشاعر قد أقوى (قوله بنائه) أى  
بناء أو ان (قوله بناء حاشى في وقان حاشى لله) تقدم الكلام على هـ ذا في حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم  
مقاربه) في الشرح هذا لا مدخل له في الاعراب فبالله قد ذكره مع انه اترم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب وأقول  
انما اترم تجنب مثله على سبيل القصص دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماع روين)  
الروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكامة من البيت وقيل هي آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله  
مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه في  
الباب الاول في أم (قوله اذار كبت فاجعلوني الى آخره) في الصحاح العائد البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد  
والجمع عنه مد مثلاً ركع وأنشد البيت عن أبي عبيدة لكنه ذكر فاجعلاي بدل فاجعلوني (قوله وبسمى ذلك اكفاء)  
الا كفاء في علم القوافي اجتماع روين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفات بمعنى قامت أو بمعنى أملت لان الشاعر  
يقلب الروى ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفي الشرح لا نسلم ان في أبيات أبي جهول اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها  
ر وبأوقه نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك أعني كون الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها ر وبأوقه كانت للتكلم  
أولاً بـ يروا كان قليلاً (قوله وافادة للالف) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أملج غزلا ناشدن لنا) هذا صدر بيت عجزه  
\* من هوأيا \* كن الضال والسمير \* وتصغير املج قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالملح وشدن  
الغزال يشدن شدونا ذا أقوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وأنشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو  
التناول ورفع الرأس وهوأيا \* كن تصغير هوأيا \* كن والضال تخفيف اللام السدر البرى والسمير بفتح السين المهملة  
وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الاعن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وما حكاه ابن  
مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فأنهم اعتقدوا السمية أفعول فهو  
عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس والقاعدة الثانية (قوله  
\* كبيراً ناس في بجاد من مل \* ) هـ عجز بيت لامرئى اقيس صدره \* كان ابانا في عرائن وبه \* وقد مر الكلام عليه  
في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة  
اجتلبت للمناسبة بين الافظين المتجاورين وليس اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على  
الجوار ما يشير اليه (قوله يا صاح بلغ الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخمه  
شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولاً بحذف الكامة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانياً بحذف  
الباء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالك الكتاب المسمى

بالعمدة في النخوة فرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ووجهه وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله وقال الزخشي لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عافطت على الممسوح لا التمسح ولكن أينسه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا التمسح يكون جماعين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فيكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم يعني اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمحار الجوار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط ومحض ضرب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف وما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجرى مع الالباس وهما ملبس أجب بأنه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وهما قد ذكر له غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ابس جره وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي الى ما لبس في الشرع وهذا لا يتوقف على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقص بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونه وأنت خير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزخشي على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل \* عطفنا اتينا وماء باردا \* وهو مع انه ليس من كلام المصنف مقتضى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجور وان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في ايجاب غسل الأرجل ان قراءة النص توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجور ومع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار لا تنفقاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفع الاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجوز حمل قراءة النص على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تميز الآية بمنزلة المجهول أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتخصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا مسألة بدون الإصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني (قوله على ماسياتي) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك قولهم هنائي ومرأني والاصل أمرأني) في الصحاح هنو الطعام به فهو ماء أي صار هنيا وكذلك هنئي الطعام مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهنائي الطعام به نئني ويمئني ولا نظيره في المهموز هاء وهناء وتقول هئنت الطعام أي تمنأت به وكلوه هنيا مرئنا وكل أمرأنيك من غير تعب فهو هنئي وذلك المهنا ومرأ الطعام يمرأ ومرأة صار مرئنا وكذلك مرئ قال الاخفش هو كما تقول فقه وفقه كسرون القاف ويضمون أو مرأني الطعام يمرأ قال وقال بعضهم هم أمرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني الطعام ومرأني اذا تبعوها هنأني قرؤها بنير ألف واذا أفردوها قالوا أمرأني وفي الشرع والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب وكذلك الكلام على رخص ونجس وعلى قدم وحديث وعلى بقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المصنف اتزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة ان المصنف اتزم اجتناب نحو هذا على سبيل المقصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعله (قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف) كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حاق جاز فيه أيضا كسر الاول تبع للثاني وأما الفعل فان كانت عينه حرف حاق فكسره حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حاق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقري لعلمه باسكان اللام كقوله فان أهجه يضجر كما يضجر بارل \* من الادم

دبرت صفحتها وغار به فسكن الجيم من ضمير والباء من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لانها  
 أرف جلودا وصفحتها جانبها ظهره وغار به ما بين سنامه وعنقه وفي الالغاز خلبلى دمع العين حزنا كوى القلبيا بفتح دمع لانه فعل  
 ماض من باب علم سكن وسطاه للتخفيف ورفع العين لانه فاعل (قوله وقراءة جماعة سلاسل وأغلا لا) بصرف سلاسل لتناسب  
 ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله أبى حبه) هو جماعهم مفعلة مفتوحة فباء موحدة مشددة في القاعدة الثالثة (قوله قد  
 يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدة ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا ظاهر في ان اللفظ  
 المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد  
 منهما متعلق بالحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فنأجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد  
 مر في أوائل الباب الخامس شيء من الكلام على التضمين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى أى لا يصغون) في  
 الكشف فان قلت أى فرق بين سمعت فلا تاتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المحدث بنفسه  
 يفيد الادراك والمحدث بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير لهذا الذى جئت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة  
 بعد الكاف من شعراء الجاهلية وهذا الشعر في وصف تابط شرا وهرودة عجم مفتوحة فزاي سا كنه فهمزة مضمومة والعقد  
 بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبس المرأة فتشدها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة  
 والاسفل ينجر الى الارض وضمير جملن وهن للنسوة للعلم بهن وان لم يجزلن ذكر وفي الصحاح الجبال والحبيكة الطريقة في  
 الرمل ونحوه وجمع الجبال حبلك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء  
 الحبك تكسر كل شيء كالميل اذا هربت به الريح والماء القائم اذا هربت به الريح ودفع الحديد لها حبك والشجرة الجعدة  
 بكسر هاء حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهمل المدعوا عاياه بالمهمل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا ثقله والعرب  
 تزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهه فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قال بالالقاف والموحدة والجن بكسر الميم  
 وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وز ياد هوز ياد ب أبيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفي عبد الحارث بن كادة زوجته  
 سمية جارية اسم زبادى زمان أبى بكر ولد عام الفتح وقبل غير ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم للغيرة بن شعبه ثم لابي موسى  
 الأشعري ثم لولى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سمر أهل العراق والرهاذوا العلماء بموته  
 وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان ز ياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تكن  
 وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان ز ياد يحكم ولا يرد عليه شريفا (قوله فلماذا  
 قالوا الا بون) في الاب والام هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له في الاسم ثم شئ  
 وقصد لهم ما جع ما قال التفتازنى فن قلت لا يكفي في المنى الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيد بن  
 بالمسمى بن يزيد فلا ينطبق قرآن الاعلى الطهريين أو الحبيصتين لاعلى طهر وحبيص قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال  
 العيمان في عين الشمس وعين البيران فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع  
 باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولا بويه لكل واحد منهما السدس) الضمير في لا بويه  
 عائد على ما عدا اليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسيأقوله لكل واحد منهما ما يبدل من أبويه ففعله معنى  
 التفصيل اذ لولا له كان الظاهر اشراكهما في السدس وهو كد من لكل واحد منهما أبويه السدس ليكون ذكرهما  
 مرتين مرة بالظاهر ومرة بالضمير المأند عليهم ما وفي البحر قال الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه وبالدل متوسط  
 بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا  
 البديل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شئ من شئ وهما العين واحدة لجواز أبواك يصنعان  
 كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه نظر  
 لان البديل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كافي قولك أبواك كل واحد منهما ما يصنع كذا اذا أعربنا كذا بدلا وكما  
 تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البديل خبر فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل  
 منه خبرا بالبديل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البديل انتهى ما في البحر وقال التفتازنى يعني

اى الزمخشري انه لا حاجة الى ان يجعل لابي به خبر مبتدأ محذوف أى لابي به الثالث ثم بين قسمة الثالث عليه ما بقوله لكل واحد  
 منهم السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وذلك ان الحكم المعلق بالمتنى أو المجموع قد يقصد تعالىه بالمجموع  
 وقد يقصد تعالىه بكل فرد بين بالبدل أن القصد الى الثانى وبمـ ذى اندفع ما يقال ان البدل ينبغى أن يكون بحيث لو سقط  
 استقام الكلام معنى وههنا الوكيل لابي به السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبو به على العرش) انما يكون منه على قول غير  
 ابن اسحق ان أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج به قوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق ان أمه كانت  
 باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين وفى نفسه  
 قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما ما قيل مشرق الشمس والقمر  
 ومغربها وعن ابن عباس للشمس مشرق فى الصيف ومغرب فى الشتاء ومغربى القمر مشرق فى الصيف ومغرب فى الشتاء  
 بمشرقى الصيف والشتاء وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق ومغرب الشمس (قوله ومثله  
 الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافقان فى المغرب) لانه يقال خففت النجوم خفوا فغابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن  
 فى الصباح والخافقان فى المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فهم ما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه  
 ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله واقرمين فى الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على  
 الآخر قال التميمي انى وينبغى ان يغلب الاخف لفظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كاقمرين  
 انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأياكرا أفضل من عمر قال السبكي  
 بهاء الدين وقد برده عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وفى الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان  
 كون البحر حقيقة فى الملح دون العذب ليس أمرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير  
 ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما يلهو النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح  
 أعظم جرما وذكرا ابن السبكي عن شرح التبيين للطيبى ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر  
 السماء الى آخره) قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذوائب من شعرها \* فى ليلة دارت ليالى أربعا (قوله وقال  
 التبريزى يجوز انه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران فى ليلة كالا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر  
 ومبالغته بجعل هذه المرأة قرا لا يقدح فيه كونه مسنونا من اختلاف الواقع وهو اجتماع قرين أو اجتماع شمس وقمر وقال  
 الصفدى فى كتابه رشف الزلال فى وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى فى وقت  
 واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها السماء استقبلت قرا السماء ارتسم خيالها فى وجهها فارتسمها فى وقت واحد كما تنابل  
 الاشكال المرآة فتطبع الصور فيها فترى المرأة والاشكال المنطبعة فيها فى وقت معا وأقول يابى هذا التحقيق جعله وجهها  
 قرا وليس ذلك الا لاضافته واشرافه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفى الشرح وما أحسن قول القائل  
 رأت قرا السماء فاذا كرتنى \* ليالى وصلها بالرقتين كلانا ناظر قرا ولكن \* رأيت بعينها ورأت بعينى  
 وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وان قرا السماء ليس قرا حقيقة وانما اطلاق ذلك عليه مجازا  
 لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدى فى رشف الزلال وعبارته  
 وأحسن ما يمكن أن يقال فى هذا ان معناه قرين قرا حقيقى وهو قرا السماء وقرا مجازى وهو وجه المحبوب فهو يقول هى رأت  
 القمر المجازى وهو قرا السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى لانها انظرت الى قرا السماء وهو نظرا الى وجهها فصحه  
 رأى بعينها وهى رأت بعينه وهذه مبالغة وافرط فى الوصف وهى عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقى والذى  
 فى السماء هو القمر المجازى انتهى وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعى الصوفى رحمه الله  
 تعالى معنى هذين البيتين فى بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قرا السماء من عشق محبوبته وان محبوبته رآته  
 ذات ليلة فكأنه برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقى عليه شمسها وأعارته اسمها فاذا كرت هذا العاشق بتلا  
 التى وصلته بالرقتين وانها اوصاله له أفنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما  
 ولهذا قال كلانا ناظر قرا أى قرا واحدا تعدده ظهوره لكنها اتفاره بعينه وهى عين المحبة لان محب صار محبوبا  
 بعينها

بعينها لانها اعارته عينا آهالهم افكائن البصر لها نفسها (قوله وماذ كرهناه أمدح) لان فيه جعل لوجهها شمساً وهو بالغ من جعله قرا (قوله وقالوا العميرين في أبي بكر وعمر) هذا أيضاً من تغليب أحد المناسبتين على الآخر وقال ابن رشيق في العمدة ان الكسافي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر وكذلك ذكر ابن الشجري (قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبداً ربكم) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم المخاطبين على الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في اعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولاً والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر لان اعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبداً وحتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبداً وعلكم تتقون (قوله والمذكرون على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكرون عطف على المخاطبين والمعنى ولا جعل الاختلاط اطلاق وصف المذكرون على المؤنثة وهذا من تغليب المذكور على الاناث بان اجري على المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على المذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان صريح علم السلام جمعت من المذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعض بل تكون لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدفت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له (قوله والملائكة على ايليس) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم الملائكة متناً ولا ايليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكنسيه الا افراد على فرد من غير ذلك الجنس مفعول فيما بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ايليس وقيل لا تغليب في الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملائكة انكسروا اسبغنى بذلك الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكرام مأمورون بالتذلل لحدوث التوسل به علم ان الاصاغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلة بن وكانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ايليس (قوله ومن التغليب اولتعودن في مائة بعد لخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيباً عليه السلام دخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليهم وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب ثان وهو تغليب شعيباً عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) في المطول فقوله يذروكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فقيهه تغليب المخاطب على الغائب والاصح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاصح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تعليم بان ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذروكم واياها كذا في الكشف والمفتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملاً للانعام لتكافؤ الحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الاطاف في حق الناس فان الخطاب يختص بهم والمعنى يكثر كم أيها الناس في هذا التذيير حيث ممكنكم من التوالت والناسل وهيا ألكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتبديل التوالد والانعام خلقها لكم فيها داف ومنافع ومنها أن تكون وجعلها أزواجا تنبئكم وتندوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهت ما في المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبيل ماروعي فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعنى به هذا المخاطبين بقوله أنتم روعي معناه فجعل ضمير ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنسبة والمنادي مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تعليم بان التغليب اقل التقاراضي وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكن لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهت ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع

التغليب اذا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما ما أجم الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون لللفظ على المعنى وانما فيه مراعاة اللفظ انحق العائد الى الموصول أن يكون باللفظ الغيبة ﴿قاعدة الخامسة﴾ (قوله الى ملك الى آخره) الشاهد في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه في غيره) أى ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل هما على حذف مضافين أى خاتمة أباكم ثم صورنا أباكم) أى خلقنا أباكم آدم حينما غير مصور ثم صورناه نزل خاتمة وتصويره منزلة خاتى الكل وتصويره (قوله ثم دنى فتدنى) الضمير فى الفعلين لجبريل عليه السلام أى ثم دنى من النبي فتدنى فتعلق به وهو غنمىل لعرو وجهه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدنى من الافق الاعلى فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بأنه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فان التدنى استرسال مع تعلق كمدنى النمرة (قوله فارقنا الى آخره) الجاع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار فى الشرح ولقد كان المصنف فى غيبة بما أورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت وقد وقع فى الخامسة لابي تمام قول ربيع ابن مالك برقى مالك بن زهير العباسي من كان مسرورا بمقتل مالك \* فليأت نسوتنا بوجهه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه \* بالصبح قبل تبليج الاسحار وقال الامام المرزوقى انى لا نهج من أى تمام مع تسكفه ذم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة جدا وأصلحه المرزوقى بقوله فليأت ساحتنا ثم على قول ربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبليج الاسحار فكيف قال قبل تبليج الاسحار واجيب بأنه أراد بقوله يندبنه بالصبح بصفته بالخلال المضئ والمنافى الواضحة التى هى كالصبح (قوله وأما قراءة الكسافى فتقديرها هل نستطيع سؤال ربك) قراءة الكسافى بمثناة فوقية وادغام لللام هل فيها ﴿قاعدة السادسة﴾ (قوله جارية الى آخره) تقطع بضم المثناة فوقية وفتح القاف وفى الصحاح ومض البرق مض ومضاد وميض الماع اخفيا ولم يعترض فى نواحى الغيم وكذلك أومض فلما اذا الماع واعترض فى نواحى الغيم فهو الخفق فان استطال فى وسط السماء من غير أن يعترض عينا وشما لا فهو العميقة ويقال أومضت المرأة اذا سارقت النظر (قوله يعشون حتى لا تمر كلابهم) هذا صدر بيت عجزه \* لا يسألون عن السواد المقبل \* وقد مر الكلام عليه فى حرف الخاء فى حتى ﴿قاعدة السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية فى حرف الالف فى أن المفتوحة (قوله لعمر ك ما الفتيان الى آخره) ان تنبت اللحنى فى تأويل نبت اللحنى وهذا المصدر فى تأويل اسم الفاعل أى ما الفتيتان نابتى اللحنى واللعينة بكسر اللام تجمع على لحنى بكسرها كقرية وقرب على لحنى بضمها كدورة وذرى وندى الرجل اذا جادفه ونده (قوله فقبل هو على ذلك) أى على تأويل ان وصاتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أى صلاحية أن بعد عسى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائدة هو الذى يصلح للسقوط وفيه بدلا كثيرا ان تسقط بعد عسى قليلا (قوله وأما قول أبى الفتح فى بيت الخامسة حتى يكون عزيزا الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبى الفتح يجوز كون أن زائدة فى هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكوهمهم فى المحل أنهم \* لا يعلم الجار فهم أنه جار والتكرم تفعل من التكرم والمحل القحط وحتى متعاقبه بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمعا فى الحال وقال غير أبى الفتح أن فى البيت ليست بزيادة بل أظهرت فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار فى الاول لانه يغتفر فى الثانى ما لا يغتفر فى الاول (قوله والمنصوب على معنى لا يلى ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ ولا يلى الى آخره خبره وهذا الذى ذكره يندتقض بغير فانه ان نصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعده ﴿قاعدة الثامنة﴾ (قوله وسخاتها) فى الصحاح السخلة بفتح السين المهمة وسكون الخاء المجرى اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضمه وفى القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأى فتى هيما أنت وجارها) أى مضاف الى هيما وهى بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقم زبد قام عمر وفى الاصح الا فى الشعر) احتزنا بالاصح عن مذهب القراء أن ذلك يكون فى النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليله القدر ايمانا واحتسابا غفر له (قوله ان يسمعو الى آخره) فى الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالضم أى عار اسب به ورجل سبة أى يسبه الناس وسببة أى يسب الناس (قوله اذ لا يضاهى كل وأى الى معرفة مفردة) سبق فى حرف الكاف فى الكلام على كل أنها الاستغراق اجزاء المفرد المرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغى أن يقال يمتنع

كل سخطها لان كل اذا اضممت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انها هو عموم الافراد **القاعدة**  
**التاسعة** (قوله فاذلك فصلاويهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا) هذا عند جمهور  
 البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ابداء كان واخوانهم معمول خبرها في نحو كان طعامك يا كل زيد دون كان  
 طعامك زيدا كل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل التعجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما  
 ان قوله وقدموهما عطف على فصلاويهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له في العامل وهو وقدموهما  
 دون قيده وهو خبرين (قوله فلا تلحقني الى آخره) في الصحاح لحيت الرجل الحاء لحيما ذالته فهو ملحي والجسم الكبير والبلابل  
 جمع بلابل وهو الهام وسواس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) في الشرح ليس الفصل بين  
 الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيه اذ الفصل  
 باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله ابعده بعد قول الدار جامعة) هذا صدر بيت عجزه  
 \* شملهم أم دوام البعد محتموما \* وفي الصحاح جمع الله شمله أى ما تشمت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو  
 القضاء المبرم وختمت عليه الشئ أوجبت له والحاتم اقاضي (قوله اذر والله نرمم - م بحرب) هذا صدر بيت عجزه \* يشيب  
 الطفل من قبل المشيب \* (قوله \* فما كل حين من ثواني مؤاتيا) هذا عجز بيت صدره \* باهبة حرم لذوان كنت آمنا \*  
 ويروي من توالي مواليا (قوله \* وما كل من وافي منى أنا عارف) \* هذا عجز بيت صدره \* وقالوا تعرفها المنازل من منى \*  
 (قوله أباخرشة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة المهزلة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة)  
 هي تقدم الظرف على عامله المعنوي **القاعدة العاشرة** (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحدا جزء  
 الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة  
 اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ انكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون  
 الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الخوض والمعنى عرضت الخوض  
 على الناقة لان المعروف عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروف أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال  
 انه يورث الكلام ملاحظة والصحح عليه كمال البلاغة وأمن الالباس ويأتى في المحاورات وفي الاشعار وفي التبريل ورده  
 غيره مطلقا وقبل ان تضمن اعتبار الطيف غير نفس القلب الذي جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن  
 اعتبار الطيف اذ لان المدلول عن مقتضى الظاهر من غير سكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال  
 (قوله كان سيئة من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجو ابى سفيان  
 ابن حرب قبل اسلامه وخبر كان قوله بعد هذا القول على انبيائها أو طعم غض \* من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت  
 الخرساء وسبأ ما اذا اشتريت بها الثمن بولاء يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السبأ على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر  
 سيئة فاما اذا اشتريت بها الثمن لم يأتى بولاء الى بلد آخر قلت سببت الخمر بلاهزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر  
 والغصن بجهتين الطرى وهصرت الغصن وبالعصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت براسه فاملته اليك شبه ريق المرأة  
 بخمر من جت بعسل أو بطعم تفاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمة المغارة والمغبرة المتلوة بالغبرة والارجاء  
 النواحي جمع رجي بالقصر (قوله فمكس التشبيه مبالغته) يعني ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون  
 الارض في الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتل وعلى الهول والفرع (قوله  
 ولا تمينني الى آخره) أصل تمينني تميميني فحذف منه احدى التامين والمومات المقازة والاصدا جمع صدى وهو هذاز كرابوم  
 أو طائر صغير يصير بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذي يصير بالليل ويقفر فخرانا ويطير والناس يرونه الجندب  
 وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصحري قبيل الصبح (قوله وقول القطامي فلما ان جرى الى آخره) القطامي  
 بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت به الرجال لياخذوها ونحن نظن ان ان تسطاعا والسمن بكسر السين وفتح  
 الميم وصفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذي طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو  
 صريح في انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان عنها \* وصارت حقة تملأ الجذاعا عرفنا ماترى البصر فيها فافا لينا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما ان جرى  
عسن عليها \* كما ثبت بافدن السباعا والعسن بالضم الشحم القليل وقال الشيخ بهاء الدين السبكي و يروى بظنت كذا رأيت  
في الصحاح وحلية المحاضرة للهاشمي والمتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا لانه يجوز ان يريد ان جعل القصر بطانة  
للطين لانه اخذ له فلا قلب وكل ما كان ظاهرا غير ان كان الغير بطانة له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة  
في رأسي وعرضت الناقة على الحوض) لان القلنسوة ظرف والاس مطروف ولما كان المناسب ان يتحرك بالظرف نحو  
الظرف ويثوق بالمعروض عند المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله وورد على  
الزخشي في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا  
دونه في الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض  
الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزخشي بحمل عرض الناقة على الحوض مقلوبا  
بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار اغما هو للمعروض عليه لانه قديم قبل وقد يرد  
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانه قد قبله وقد تدره وعرضه عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس  
بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشترنا اليه وهو انهم مقهورون في مكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف  
فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت  
هي المتصرف في العود قبل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا أبو حيان وغير ما قاله الزخشي وحاصله  
ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شد وفيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذا طلعت  
الجوزاء انتصب العود في الحرباء) في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل  
وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى وأقول قصر الليل مطاقي يكون اذا حلت الشمس في البرج وهو برج تحله  
الشمس قبل الجوزاء برجة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالبرج وهو برج بين و بين  
الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح قول القائل  
اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لاقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة  
حكها الخطيب في تاريخه عن أبي محمد اسماعيل بن أبي منصور موهوب الجواليقي البغدادي قال كنت في حلقة والذي  
والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بيتان من الشعر لم أفهم معناه ما هما وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها  
\* وهجره النار يصايني به النارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة \* ان لم يزرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والذي  
يأبني هـ ذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلى على نفسه ان لا يجلس في حلقة حتى ينظر في علم النجوم  
ويعرف تسبيرا الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جالس في الحلقة ومعنى البيت ان محبوبه اذا لم يزره فليله في غاية طوله وان  
زاره فليله في غاية قصره فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في هـ ذا  
البرج ويكون نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد بطول الجوزاء فيما ذكره المصنف  
طوله بابا الفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم فيها فيحصل بقوة الحر  
اشتدادها ومن خاصة هذه الدابة ان تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقدم مضى تأويلها مضى ذلك في القاعدة  
الخامسة \* القاعدة الحادية عشر \* (قوله من ملح كلامهم تقارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه  
أي تعد ملحجة واحدها ملح كغرفة وغرف والتقارض بالقاف والضاد الملحمة من القرض استعير ههنا التلبس كل واحد من  
اللفظين بحكم الآخر (قوله ان تقرأ على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هـ ذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله  
يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا \* وحيثما كنتم لا فيما تشاء ان تحملا حاجة لي خف محملها \* تستوجب امنة عندي بها ويدا  
(قوله بدليل ان المعطوفة عامها) في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المحففة وصلتها اذ هو عطف مصدر  
على مصدر ولا يمتنع أحد وأقول المراد بالدليل ههنا ما يفيد الظن والرحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف  
ان الناصبة وصلتها على ان المحففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست محففة من ثقيلة  
فيكون الاولى (قوله واعمال ما حـ لا على ان تاروى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب)



الشرح لا حاجة ان تجعل ما ناسبه هنا فان في ذلك اثبات حكم لهما لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما وثرا قال الشاعر أبيت أسرى وتيتى تدلحى وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران نظا هرا بتشديد الظاء أى بتظا هرا ن وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لوبشاطر بهادومبعة) هذا صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهذ ذو خصل واليهمة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعد هاء عين مهملة النشاط وأول جرى الفرس والاطال جمع اطل وهى الخاصرة وفرس نهذ بفتح النون وسكون الهاء أى جسم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو (قوله اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الاهمال كما روى في الحديث فان لا تراه فانه براك) في الشرح قد مضى في فصل لوان السيد خرج قوله \* كان لم تراقبلى أسير ايمانيا \* على انه جاء على لغة راء فاصله يراء حذف الالف لانتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا لوفوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيه ل فانه يراؤك بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة وبراؤك في الجواب من لغة أخرى من غير دأبل بعيد (قوله وبهذا) أى بانه لا بد من جواز مجئ الحرف التروك مكان الحرف المذكور (يقدم في تخرج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه براك على ما ذكر ابن مالك من ان أن أعطيت فيه حكم لوفى الاهمال اذ لا يجوز فلول لا تراه فانه براك أما معنى فلا نعكس المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على امتناع جوابها الوجود ما يليها أو ما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظا هرا نه) أى الحديث السابق اعنى الا تراه فانه براك (يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر فان الله بآيات ياتى وجزم يصبر) قد ذكر المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها وجهان ما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح (قوله واذا نصبك خصاصة فتحمل) هذا عجز بيت صدره فاستغن ما غنالك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله واعطاء لن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح أو يحسن حمل النى على ما يحل محله فان فيه تناسفا وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفى في المستقبل لا الماضى فليس المحل الم فكيف صح أو حسن حمل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تناسفا وذلك ان قول الشاعر لا تمنع ان يكون غرضه النفى في المستقبل كما يمنع ان يكون غرضه النفى في الماضى فان في البيت أريد به مجرد النفى وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محله في ذلك (قوله قد بلغت نجبران أو بلغت سواتهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافة هداجون والقنافة بالذال المجمة جمع قنفة حيو ان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذى يمشى في ارتعاش من هداج الظلم اذا مشى في ارتعاش ونجران بلديا ليم وفي القاموس وهجر متحركة بلديا ليم بينه وبين عثريوم وليلة مذ كرم مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه المثل كبضع غمرالى هجر وقرية كانت قرب المدينة الهيا ينسب القلال أو ينسب الى هجر البين (قوله هم اخطا اما أسار ومنه) هذا صدر بيت عجزه \* واما دم والقيل بالجرأ جدر \* والخطتان تشية خطه بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادقة الى آخره) في القاموس العقق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكور والانتى وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عققا ن على لغة من يلزم المثني الالف في الحالات الثلاث ويكون يوم مرفوعا على انه مبتدأ حذف خبره أى ومعهم يوم (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجر) حق اسم الفاعل المعروف باللام أن لا يضاف الى ما عرف به بالعدم افادة اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما الماشابه من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن لوجه على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة اذا وصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى في آخر القاء عدة الاولى والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام ومنسة الختام ونسأله حسن الختام والفاكالك من ربة الاثم وان يحشرنا في زمرة نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

ولما فاح مسك الختام قال مقرطاله حضرة الشاب النقيب الشيخ أحمد الأزهرى نجل حضرة  
الشيخ أحمد الدسوقي نائب محكمة السويس الشرعية

الحمد لله الذى رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير العباد القائل  
أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين نحاوا مشاراته الشريفة واقتدوا بأفعاله المرضية المنيفة وبعد فقد تم طبع  
حاشية العالم العلامة والخبير الفهامة الشيخ الشمنى وبهامشها شرح العلامة بدر الدين الدمامنى على من معالى معنى  
اللابيب وأمر الحق أن هذا الكتاب العزيز المنال الهى المثال جدير بأن يعرض عليه بالنواجد ويحل محل النظر ووضع  
فى غشاء القلوب لما اشتمل عليه من الأحكام النحوية وتعليماتها المتجهة العقلية كيف وهو كتاب طامس انشوف الى روية  
نظر الماهرين ونشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لورآه طابوه \* لصادق بهم من الفرح الفضا  
وخروا سجد الله شكرا \* فان الشكر بعبه الجزاء  
وانى قاصر قولاً فدا من \* أردت مدحه قل ما تشاء

لا سيما وقد تحلى جيده بطبعه بعبامة صاحب الفضل الشهير والقدر الخطير حضرة محمد أفندى مصطفى الكائنة بجوار  
القطب الدردير مجلا بتصحج جملة من حضرات الفضلاء الفقهاء والعلماء الكرام وبأيديهم النسخ المعتبرة المضبوطة على  
ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذى أخذ مع جماع القلوب بباهر صفاته الجيدة واستأمر  
رقاب العباد بظاهرها ثمرة العديده ولا غرو أن أضحت السنة العقلاء تهتف بحميد الثناء على حضرة فانة  
كتاب كان بعيد الاستحصال فصبر به مهته قريب المنال ولا شك أن هذا يعد من جيل ما ثمرة

الجليلة ومع ذلك فعزى على مثلى أن يأتى بلفظ يحيط به فض كنه أوصافه الجليلة لازال

مصدر الكل النظر ومورد الكل التحف وجاء تمام الطبع

موافقاً ٢٤ خلت من شهر رذى الحجة سنة ١٣٠٥ →

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين